التبيين

عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

تأليف

أبي البقاء العكبري

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين





التبيين

عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

تأليف

أبي البقاء العكبري

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

أصل هذا الكتاب من متطلبات رسالة
الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها
مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الملك عبد العزيز
(فرع مكة)
جامعة أم القرى حالياً
وحصلت على درجة ممتاز
١٣٩٦ هـ

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



التّبيُين

عَن مَذاهِب النحويّين البَصريّين وَالكُوفيّين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله، والصّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الله، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تَسليماً كثيراً.

أما بعدُ، فإنه قد يسر الله لي المشاركة في التحقيق العلمي، خدمةً للغة القرآن الكريم، وقد وقع اختياري على كتاب (التَّبيين عن مذاهبِ النَّحويين البَصريين والكُوفيين) لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبرِيّ المتوفى سنة ٦١٦هـ لكي تكونَ دراسته وتحقيقه بحثاً لنيل درجة الماجستير.

وكتاب «التَّبيين» هذا هو ثاني نصٍّ ينشر من كتب الخلاف النحوي، فقد سبقه في الظُّهور كتاب «الإنصاف» لابن الأنباري. ولا شك أن الدراسة النَّحوية الحَديثة بحاجةٍ إلى كثيرٍ مما خَلَّفه السَّلف في هذا الفنّ من الدّراسة النَّحوية، التي تَكشِفُ النقابَ عن مناظرات المذاهب النحوية، وإثبات حُججهم العقليـة، والنَّقلية، والمَنـطقية بشكلٍ واضحٍ منظَّمٍ.

وَعَمَلي في إخراج هذا الكتاب هو:

١ ـ إخراجُ النَصِّ محقّقاً ومعلّقاً عليه.

٢ ـ دراسةُ النَّص والتَّقديم له.

أمَّا في مجال التَّحقيق، فقد حاولتُ ـ جاهداً ـ أن أبرز هذا الأثر كما تركه المؤلف، دون زيادة ولا نقصان، ولذلك رجعتُ إلى النُّصوص التي نقلت عنه في الكتب المختلفة، كما رجعتُ إلى بعض

مؤلفات أبي البقاء النَّحوية التي استطعت العثور عليها، ورجعت إلى ما عرفته من مصادر الكتاب للتأكد من صِحَّة العبارة، وإبراز النَّص خالياً من التَّصحيف والتَّحريف.

كما أنني حاولت تحقيق كلّ ما من شأنه خدمة النَّص، من تفسير المبهم، والدَّلالة على مواضع الآيات من كتاب الله، ونسبة الأبيات التي أغفل المؤلف نسبتها، وتخريج أقوال العلماء من الكتب النحوية المتوافرة لديّ، وتخريج القراءات من مصادرها المختلفة.

وأمَّا في قسم الدراسة: فقد قدَّمتُ بين يَدي الكتاب ترجمةً لأبي البقاء العُكبَريّ، تحدثت فيها عن اسمه ونسبه وأسرته وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه، وأقوال العلماء فيه... حسبما أسعفتني به المراجع الموجودة لديّ، وحاولت - جهدي - أن أحصي آثاره، فأوردت ثبتاً لمؤلفاته، فقد كان من المكثرين في التأليف، وأوضحت عن الموجود وكان وجوده، وقد وافقت الأستاذ مصطفى جواد في نفيه نِسبَةَ شرح ديوان المتنبي المطبوع والمنسوب إلى أبي البقاء.

ونفيتُ أن يكون كتاب «شرح المفصَّل» الموجود في دار الكتب المصرية برقم (٢٩٢) والمنسوب إلى العكبري هو حقيقة من تأليفه، وأثبت بعد دراسة الكتاب أنَّه من تأليف تلميذه علم الدِّين اللُّورقي. كما نفيت أن تكون نُسختا «جستر بيتي» و«جامعة برنستون» لأبي البَقاء أيضاً، وأثبتُّ أنَّ النُّسختين معاً من تأليف محمَّد بن سَعدً المروزي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ.

ونفيتُ أن يكون كتاب «المسترشد» في شرح المفصل الموجود في بتنه هو من تأليفه، كما نفيت أن يكون إيضاح المفصل الموجود في نفس المكتبة من تأليفه، وأعتقد أن «شرح المفصل» للعكبري لا يزالُ مَجهولاً غير معروف، إلّا إذا صحت نسبة نسخة «كوبنهاغن» إليه، ولم أحكم عليها لأنني لم أطلع عليها بَعدُ[١].

---

(١) بعد طبع أصول هذا الكتاب وصلتني نسخة كوبنهاغن فإذا هي نسخة من شرح ابن يعيش.

كما صحّحتُ ما وهم فيه ناشرُ كتابِ «البيَان والتَّعريف» في حَلَب سنة ١٣٢٩هـ حيثُ وهم أنَّه لخَّصه من كتابٍ لأبي البقاء العكبري.

وتحدثتُ عن كتابِ «التبيين» فحققتُ اسمَ الكتابِ، ووثقتُ إلى أبي البَقاء، ثم بَينتُ قيمة الكتاب العلمية بينَ كتبِ الخلاف.

وتحدثتُ عن المنهج الذي سار عليه المؤلف، والمصادر التي اعتمد عليها في جمع المادة العلمية للكتاب، وتحدثتُ عن مسائل الكتاب، فأوضحت أن من هذه المسائل ما كان بين الكوفيين والبصريين، ومنها ما كان خارجاً عن دائرة الخلاف بينهما.

وعقدتُ مقارنةً مختصرة بين العُكبَرِيّ وابن الأنباري في تشابه مؤلفاتهما، واجتماعهما في بغداد، واتفاقهما في المذهب النحوي، ومع ذلك لا نعلم أنَّهما التقَيَا، وبيَّنتُ السَّبب في ذلك ـ فيما أظنُّ ـ كما قارنت بين «الإنصاف» و«التبيين»، وكلاهما ألف في عصرٍ واحدٍ، ورجَّحتُ أن يكون ابنُ الأنباري قد سبقَ العكبري في التأليف، كما رَجَّحت أن يكون العكبري قد اطّلع على مؤلف ابن الأنباري، ولذلك أثبتُ في هوامش الكتاب بعضَ نصوصِ ابنِ الأنباري ليرَى القارىء مدى التأثر والتأثير، كما أوضحتُ تحاملَ الكتابين على الكوفيين، وطريقتهما في مناقشة المسائل.

وتحدثتُ عن مذهب أبي البقاء النَّحوي، وخالفتُ الشَّيخَ مُحمَّداً الطَّنطَاوِيَّ حيثُ أثبتُ أنهَ كوفيُّ المَذهب، ورجَّحتُ أن يكون من المتأخرين الموالين للمذهب البَصرِيّ.

والله أسألُ أن يجعل عملي خالصاً لوجه إنّه جوادٌ كريمٌ.

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة

١٤٠٦ هـ

القسم الأول

الدراسة

أبو البقاء العكبري[1]

٥٣٨ - ٦١٦هـ
١١٤٣ - ١٢١٩م

اسمه ونسبه:

هو محبُّ الدّين عبد الله بن الحُسين بن عبد الله بن الحسين، أبو البقاء، بن أبي عبد الله بن أبي البقاء، هكذا ذكره أكثرُ من مترجم له، إلاَّ أن المُنذِرِيّ يجعل اسم أبيه «الحَسَن»[2] بدل «الحُسَين» وربما كان ذاك تحريفاً من الناسخ فقط؛ لأنَّني لم أجد في المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها أحداً تابعه في ذلك، ولا وافقه عليه، ولم أجد في ذكرِ أجدادِهِ ما يزيد على ذلك.

أمَّا نِسبَتُهُ فقد قيلَ العُكبَرِيُّ، والبَغداديُّ، والأَزَجِيُّ والحَنْبَليُّ والقادِرِيُّ.

أولاً: العُكبَرِيُّ:

العُكبَرِيُّ: نسبة إلى (عُكبَرا) بالقَصرِ: بِضمّ أوله وإسكان ثانيه، وفتح الباء والراء[3] ـ بُلَيدَةٌ[4] على دِجْلَةَ فوقَ بغداد بخمسة فراسخ، ويُقال:

---

(١) انظر ثبت مصادر حياته في هامش ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩، من المجلد الرابع من كتاب التكملة لوفيات النقلة. للمنذري بتحقيق بشار عواد معروف.

(٢)انظر التكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/٤.

(٣) انظر وفيات الأعيان ٢٨٦/٢.

(٤) انظر معجم البلدان ١٤٢/٣. وتقع عكبرا على الجانب الشرقي على شاطىء دجلة، ولما =

(عُكبَرَاءُ) بالمدّ، والنَّسبُ إليها عكبراوي، وقد نُسب إلى عُكْبَرَا كثير من العلماء[1] منهم ابنُ بَطَّة[2] وابنُ بَرهان[3]. . . وغيرهما وإنّما نُسب إليها أبو البقاء لأنَّ أصلَه منها، وقد اشتُهر بهذه النِّسبة أكثرَ من غيرها.

ثانياً: البَغدادِيُّ[4]:

نسبه إلى بَغداد عاصمة الخلافة العباسية وهي وطنه الذي استوطنته أسرته بعد انتقالها من عُكبَرا، ولكنّني لا أدري متى كان انتقالهم عنها واستيطانهم بغداد؟ فقد صمتت أكثر المراجع عن ذكر أخباره مفصلة، ولما كانت بغداد مسقط رأسه، ومدرج صباه، ومستوطن أسرته نسب إليها فقيل: بَغْدَادِيُّ المَولد والدَّار[5].

ثالثاً: الأَزَجِيُّ[6]:

نِسبة إلى المَحِلّة التي كان يَسكنها في بغداد، وهي محلة (بـابِ الأَزَجّ) وهي إحدى محلّات شرقي بَغداد الكبيرة.

= استحالت دجلة إلى جهةِ الشرق خربت مدينة عكبرا، وزالت عن الوجود وتفرق أهلها وانتقلوا إلى (أوانا) على الجهة المقابلة لها وغيرها من البلاد. ومكانهـا هو مـا يسمى بـ(المُستَنصِرِيّ)، وذلك أن المستنصر بالله حفر نهر (دُجَيْل) ووسعه لإرواء الأرض التي زال عنها دجلة ولكن الخراب امتد إلى كثير منها ومن بينها مدينة عُكبَرَا فقد زالت بزوال دجلة، أنظر مراصد الاطلاع للبغدادي ص ٩٥٣ ودليل خارطة بغداد قديماً وحديثاً لمصطفى جواد وأحمد عسه ص ١٤٣.

(١) انظر الأنساب للسمعاني ص ٣٦٩ واللُّباب لابن الأثير ٢/١٤٦ والمشتبه للذهبي ٤١٧.

(٢) انظر طبقات الحنابلة ٢/١٤٤ ـ ١٥٣.

(٣) انظر إنباه الرواة ٢/٢١٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٢١٦، والتكملة لوفيات النقلة ٤/٣٧٨.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) البلغة للفيروزأبادي ص ١٠٨ ونكت الهميان للصفدي ص ١٧٨، ومحلة باب الأزجّ هي ما يسمى اليوم بـ(باب الشيخ) وينسب إليها قديماً كثير من أهل العلم والفَضل، انظر تاريخ عُلماء المستنصرية ١/٢٨٨ ومعجم البلدان ١/١٦٨.

رابعاً: الحَنْبَلِيُّ[1]:

نِسبةٌ إلى مذهبِ الإمام الوَرع العلاَّمة الزَّاهد أَبي عبد الله أحمد بن محمَّد بن حَنبل الشَّيباني المُتوفى سنة ٢٤١هـ.

وقد عُدَّ أبو البقاء من مشاهيرِ علماء الحَنابلة في زمنه، وترجمه ابن رَجب في الطَّبقات[2]، والعُليمي في المنهج الأحمد[3]، وابن مُفلح في المَقصَد الأَرشد[4]، وله معرفة واطِّلاعٌ واسع في الفقه الحَنبلي، أَلَّف فيه تآليف كثيرة منها شرحُ الهِداية لأبي الخطَّاب. . . وغير ذلك[5].

خامساً: القادِرِيّ[6]:

لم يتحدث أحدٌ عن هذه النِّسبة ـ فيما أعلم ـ سوى البَغدادي في (هدية العارفين) والبَغدادِيُّ متأخرٌ توفي سنة ١٣٣٩هـ وأغلبُ الذين ترجموه طلابه الذين أخذوا عنه العلم، وشهدوا له بالفضل، وهم من أعلم الناس به أمثال ابنِ الدُّبيثي، وابن النَّجار، وابن الساعي، وياقوت الحمـوي. . . وغيرهم، لم يذكـروا له هـذه النسبة، فـالذي يَـظهرُ لي أنَّهـا وهمٌ من البَغدادي.

كما أنه يُنسب إلى العلوم التي يجيدها فيقالُ: النَّحوي، اللُّغوي، الفَرضي، كما يُنعت بالمفسِّر، والفَقيه، والحاسِب.

ولم أجد أحداً نسبه إلى العَرب ولا إلى غيرهم من الأُمم كما أنَّه لم يُنسب إلى قبيلةٍ عربية، لا بالأصالة ولا بالولاء في جميعِ المراجع التي اطَّلعتُ عليها.

---

(١) انظر نكت الهميان مثلاً ص ١٧٨.

(٢) انظر جـ ٢/١٠٩ ـ ١٢٠.

(٣) المنهج الأحمد ٣٤٦ ـ ٣٤٧ (مخطوط).

(٤) المقصد الأرشد ص ١٤٢ (مخطوط).

(٥) ثبت مؤلفاته في هذه الدراسة.

(٦) انظر هدية العارفين ١/١٥٩.

مولــده:

اتَّفق المؤرخون على أن مولد أبي البقاء كان ببغداد، ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد، فقد نُقل عنه قولان في ذلك.

نقل عنه تلميذه ابنُ الدُّبَيْثي فقال[1]:

سألتُ الشيخَ أبا البقاء عن مولده فقال: ولدتُ سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتابع ابن الدُّبَيْثي ابن الفوطي[2] في معجم الألقاب، وابن خَلِّكان[3] في الوفيات، والصَّفَدِي[4] في نَكْت الهِميان وغيرهم.

كما نَقل عنه تلميذه القَطِيعِيّ[5]، وقد سأله عن مولده فقال: في حُدود سنة تسعٍ وثلاثين وخمسمائة.

ويُمكننا القول بأنَّ ميلاده كان في أواخر سنة ثمان وثلاثين وهو متردِّد هل كان مولده في آخر هذه السنة حقّاً أو في أول السنة التي تليها؟ سنة تسع وثلاثين، لأن عبارته للقَطِيْعِيّ لم تكن عبارة الجازم فهو يقول: في حدود سنة تسع وثلاثين، ولم يقطع بذلك.

ولكنَّ ابنَ قاضي شُهبة المُتوفى سنة ٨٥١[6]هـ يَروي أنَّ مولَده كان في أوائلِ سنة ثمانٍ وثلاثين فإذا صَحَّ ذلك بَطَلَ الاحتمالُ المتقدّم إلاّ أنَّ ابنَ قاضي شُهبة لم يروِ عنه شَخْصِيّاً، ولم يروِ حتى عن تلاميذه فوفاته متأخرة كثيراً عن العُكبَرِيّ، ولم يصرّح بنقله هذا الخبر عن أحد يُوصله إلى أبي البقاء، أو إلى أحد تلاميذه أو معاصريه.

---

(١) المختصر المحتاج إليه ٢/١٤١.
(٢) تلخيص معجم الألقاب ٥/ترجمة رقم ٦١٥.
(٣) وفيات الأعيان ٢/٢٨٦.
(٤) نكت الهميان: ١٧٩.
(٥) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١٠.
(٦) طبقات النحاة واللغويين ص ٣٢٨ مخطوطة (الظاهريّة).

والخلافُ في ميلاده ليس خلافاً كبيراً كما ترى، والشكُّ أتى من العُكبَرِيِّ نفسه؛ لِأنَّه لا يعلم بالتَّحديد متى ولد؟ ولكنّه لا يتجاوز هذين العامين في نظره.

أســرتــه:

لا نعلم عنِ أسرة أبي البقاء إلاّ النَّزر اليَسير الذي لا يَشفيْ غَلَّة، لأن المظان التي رجعتُ إليها صمتت عن ذلك أو كادت، وبخِلت عَلينا بالمعلومات التي تُلقي الضَّوءَ على حياته مع أسرته.

ولم نَعلم من أخبارِ أُسرته أيّ خبرٍ عن والده مثلاً، هل كان من أهل العلم؟ أو من أهل الوجاهة؟ وماذا كان يعمل؟ ومتى كانت وفاته؟.

الظَّاهر لي أنَّ والدَه لم يكن من أهلِ العلمِ ولا الوجاهة ولا من ذَوي الثَّروة والمكانَة الاجتماعية المَرموقة التي تَجعله يبرزُ على المسرح العِلمي أو السّياسي أو الاجتماعي لذلك أُغفلت ذكرَه الكُتُب، وسكتت عن أخبارِه المَراجعُ، كما أُغفلت ذكرَ آباءِ كثيرٍ من العلماء.

والذي يخيّلُ إليَّ أن أبا البقاء كان أكبرَ أولادِ أبيه؛ لأنَّ والدَه كان يُكنى أبَا عبد الله.

وتذكر المراجع أن أبا البقاء كان متزوّجاً وله أولاد، وأن زوجه كانت على قدرٍ لا بأس به من العلم، فقد ذكر أنّها كانت تَقرأ عليه ليلاً في كتب الأدب وغيرها[1].

أما أولاده فقد عرفنا أسماء ثلاثة منهم، وهم:

١ ـ زينُ الدّين أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله، ذكره ابن قاضي شهبة الأسدي في طبقاته[2] في ترجمة والده فقال: وله ابن اسمه عبد

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢، ونكت الهميان ١٧٩.

(٢) طبقات النحاة واللغويين: ٣٣١.

الرحمن سمع أكثر مصنفات والده. وذكره ابن الفوطي ولقبه فخر الدين[1]. وفي كتاب «المشوف المعلم» للمؤلف نسخة المدينة المنورة[2] التي كتبت في حياة أبي البقاء صرَّح العُكبَرِيّ بقراءة ابنه عبد الرّحمن حيثُ قالَ: «قرأ عليّ ولدي الشّيخُ الإمام العالمُ العاملُ الكاملُ البارعُ زينُ الدّين عبد الرحمن نفعه الله بما علمه ونفع به هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة جيّدة مرضيّة، قراءة فهم، وعلم، ودراية...».

أما الآخران فهما:

٢ ـ أبو عبد الله محمد.

٣ ـ أبو نَصر عبد العزيز.

ورد ذكرهما في مقدمة الكتاب المذكور حيث سمعا قراءة عبد الرحمن على والده، كما ذكر المؤلف ذلك في خاتمة الكتاب حيث قال: «قرأه عليّ ولدي أبقاه الله فسمع ولداي محمد وعبد العزيز» ويجوز أن يكون له أولاد غير هؤلاء ذكوراً وإناثاً لكن لم يظهروا ولم يشتهروا.

ولأبي البقاء حَفيدٌ هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء ألّف كتاباً في الأمثال كبير الحجم سماه «مَجمع الأقوال في مَعَانِي الأمثال» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٥٩٧/٢ وورد فيه (البكري) محرفاً عن العكبري قال: وهو في ستّة مجلدات، قيل إنه جمعه من أربعين كتاباً، واعتمد عليه الزَّبِيْدِيُّ في «تاج العروس» ذكر ذلك في المُقدّمة، ومنه نُسخةٌ ناقصة بخطّه في مكتبة (دَبْلن) من مخلفات مكتبة (جستربيتي).

ترجم له ابن الفُوَطِيّ فقال: محمّد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء عبد الله العكبري، أبو علي، فخر الدين الكاتب، من فضلاء الزمان، سمِعَ جدَّه أبا البقاء، وتأدَّب ونظمَ الأشعار الرَّائقة وأنشدَ له شيخنا تاج الدين في «المدائح الوزيرية» يهنئه بالوزارة:

---

(١) تلخيص معجم الألقاب: ٢٠٧/١/٤.

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) ـ لغة. وقد طبع الكتاب في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٣هـ.

زَهــا بــكَ فـي أيـالـتـك الـسَّــريـرُ . . . . الأبيات

واستشهد في الواقعة سنة ست وخمسين وستمائة ومولده سنة ستمائة تقريباً[1].

ولأبي البقاء حفيدٌ آخر هو عمادُ الدّين، أبو محمد، الحَسن بن فخر الـدِّين عبـد الرحمن بن محب الـدين أبي البقـاء العُكبَـرِيْ البَغـداديّ المُتأدب[2].

لأبي البقاء حفيد آخر هو: عمـاد الدّين، الحسن بن محمـد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء، ولد في بغداد ثم سافر إلى مصر ونزلَها، وألَّف كتاباً اسمه: «السوانح الأدبية في المدائح القَنبية»[3].

طلبه العـلم:

لم تُسعفنا المراجع بذكر شيءٍ كثيرٍ عن نشأة أبي البقاء الأولى إلاّ أنَّه أصبحَ لدينا ترجيحٌ قويٌّ أنَّ أبا البَقاء ـ بعد نشأته في بغداد كما يَنشأ الفِتيان في عصره ـ بدأ بحفظ شيء من القـرآن الكريم في صغـره، وتعلم مبادىءَ القراءَة في الكتب الميسرة في الكتاتيب، على الطريقة التي كانت سائدة في عصره، إلاّ أن أبا البقاء كان له ولع بطلب العلم، وإقبال شديد عليه، فأبت نفسه الطُّموح أن تقنع بما يلقنه المدرِّس في الكُتَّاب، فجد في طلب العلم على المشائخ منذ الصغر، ويبدو لي أنه حَضَرَ حلقات العلم على كبار العلماء في عصره وسنه دون الثامنة عشرة، وذلك أن شيخَه في الفقه أبا حكيم النَّهرواني[4] توفي وسنُّ أبي البقاء في حدود الثامنة عشرة، إذ كانت وفاته سنة ٥٥٦هـ، وأغلبُ الذين تَرجموا له يذكرون أنه تفقَّه عليه[5]،

---

(١) تخليص معجم الألقاب ٣٣٥/٣/٤، وسأذكره من بين تلاميذ أبي البقاء. وفي تحديد ابن الفوطي لسنة وفاته نظر كما سيأتي.

(٢) تلخيص معجم الألقاب ٢٠٧/١/٤.

(٣) تلخيص مجم الألقاب ٢٠٨/١/٤.

(٤) ستأتي ترجمته مع شيوخ أبي البقاء.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة: ١١٠/٢، ونكت الهميان: ١٧٩ وغير ذلك.

والذي يغلبُ على الظنِّ أنه كان مُكثراً في الأخذ عنه.

كما أنَّه سمع في الصغر[1] من أبي الفتح ابن البطّي المتوفى سنة ٥٦٤هـ وأبي زرعة المقدسي المتوفى سنة ٥٩٦هـ وغيرهما.

وهذا يدلُّ على أن أبا البقاء كان له ولع بالعلم منذ الحداثة، فنشأ في طلبه يتنقل بين حلقات الدرس، يأخذ عن النّابهين من علماء عصره.

وتلميذُه ابن النجار يروي عنه أنه أضرَّ في صباه بالجدري[2]، ولكن ذلك لم يؤثِّر على نفسيته.

شيـوخـــه:

أخذ أبو البقاء العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين لهم تمكن واطلاع واسع في علوم متعددة، ومن هؤلاء الشيوخ:

١ ـ إبراهيمُ بنُ دينار بن أحمد بن الحسين، أبو حكيم النّهراونِيُّ فقيه حنبلي توفي سنة ٥٥٦هـ أخذ عنه أبو البقاء الفقه[3].

٢ ـ أحمدُ بنُ المبارك أبو العبَّاس بن المُرقَّعاتِيُّ[4].

٣ ـ طاهر بن محمد بن طاهر بن علي المَقدسيُّ الأصل الهَمَذاني أبو زُرْعَة المتوفى سنة ٥٩٦هـ، أخذ عنه أبو البقاء الحديث حين قدم بغداد في طريقه إلى الحج[5].

---

(١) نكت الهميان: ١٧٩.

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/١١٠.

(٣) ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة: ١/٢٣٩ والمنتظم: ١٠/٢٠١، والوافي بالوفيات: ٥/٣٤٦ وقد ورد اسمه محرفاً في نكت الهميان إلى النّهاوندي لم أعثر له على ترجمة ذكره الصدي في النكت ص ١٧٩ من بين شيوخه.

(٤) ترجمته في المختصر المحتاج إليه: ٢/١١٩، والشذرات: ٤/٢١٧.

(٥) ترجمته في التكملة للمنذري: ٢/٢٩١، والمختصر المحتاج إليه: ٢/٢٠٥ والذيل على طبقات الحنابلة: ١/٣٩٩.

٤ ـ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجَوزي الحَنبلي المَذهب البَغدادي ـ القُرشي، علاَّمة عَصره في التاريخ والحديث، من المكثرين في التأليف في شتى الفنون[١] ولعلَّ ابن الجَوزي من أبرز العلماء الذين تأثر بهم أبو البقاء، ويظهر أثر هذا التأثُّر فيما ذكر ابن رجب وغيره في أنَّ أبا البقاء كان مُعِيْداً لابن الجوزيِ في مدرسته[٢]، وفي إعرابه أحاديث جامع المسانيد[٣]، وهو أحدُ مؤلفاته، وقد وصفَه أبو البقاء في مقدمة إعرابه بأنه أتمُّ المسانيد، وذكروا أن ابن الجَوزي كان يفزَعُ إليه فيما يشكل عليه في الأدب[٤].

٥ ـ عبد الله بن أحمد بن أحمد أبو محمد بن الخشاب[٥]، من أشهر شيوخه في النحو، واللُّغة. وقد نقل عنه العكبري مصرِّحاً بسماعه عنه مرتين في «شرح مقامات الحَريري»، كما أنَّه سمع منه الحديث، فقد وردَ في كتاب أبي البقاء «إعراب الحديث» قوله: «. . . وقد سمعت هذا كله في هذا الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخَشَّاب، وقتَ سماعنا عليه مسند الإمام أحمد رحمه الله»[٦].

قال ابنُ الشَّعار[٧]: وعليه كان يعتمد في علم النحو.

أما في كتابي «التَّبيين» و«اللُّباب» لأبي البقاء فقد اتفقت كثير من عبارات العُكبَرِيّ وابن الخَشَّاب في كتابه «المُرتَجل»[٧] فالذي يظهر لي

---

(١) طبقات المفسرين للداودي: ٢٢٥/١.

(٢) مؤلفاتـه.

(٣) نكت الهميان ص ١٧٩.

(٤) ترجمته في وفيات الأعيان: ٢٨٨/٢، والذيل على طبقات الحنابلة: ٣١٦/١، شذرات الذهب: ٢٢٢/٤. وغير ذلك.

(٥) أول حرف النون من مخطوطة إعراب الحديث في دار الكتب (٢١٢٥) حديث.

(٦) عقود الجمان: ٣/ورقة: ١٣٤.

(٧) التَّبيين: مسألة رقم: ٥ والمرتجل: ١٤ و١٥، والتَّبيين مسألة رقم: ٧ والمرتجل: ٣٤، وغير ذلك.

أنه استفاد كثيراً من مؤلفات شيخه، إلّا أنه لم يصرّح بذكره في «التبيين» أبداً.

٦ - عبد الله بن محمد أبو بكر النَّقُّور[١]، أخذ عنه أبو البقاء الحديث.

٧ - عليُّ بن الحسن بن عساكر بن المُرجّب بن العوام أبو الحسن البطائحي الضّرير المقري، كان إماماً في القراءات، ويَعرِفُ النَّحوَ جيّداً قرأ عليه أبو البقاء القرآن وسمع منه القراءات توفي سنة ٥٧٢، ألّف كتاباً في الخلاف في القراءات، اسمه «الخِلافِيّات في عِلم القِراءات»[٢]. رأيتُه في مكتبة خراجي أوغلي في بورصة بتركيا رقم ٧٢٦ نسخة جيّدة.

٨ - عليُّ بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن إبراهيم السُّلمي المعروف بابن العَصَّار، مُهذَّبُ الدين اللُّغوي، أخذ عنه اللغة[٣].

٩ - محمد بن الباقي بن أحمد بن سُليمان بن البَطِّي البَغدادي، أبو الفتح سمع منه أبو البقاء الحديث، وكانت وفاته سنة ٥٦٤هـ[٤].

١٠ - محمد بن علي بن المبارك، أبو الفضل، مؤيد الدين بن القَصَّاب، وزير من الكتاب ذوي الرأي، أخذ عنه اللُّغة توفي سنة ٥٩٢هـ[٥].

١١ - محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يَعلى الصَّغير، عماد الدين ابنُ القاضي أبي خازم بن أبي يَعْلى الكبير المتوفى سنة ٥٦٠، قاضٍ

---

(١) لم أعثر على ترجمته، ذكره الصفدي في نكتب الهميان: ١٧٩ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١١.

(٢) نكت الهميان: ٢١٤.

(٣) معجم الأدباء: ٤/١١، ووفيات الأعيان: ٣/٢٥، قال الصفدي: قرأ النحو عَلَى عبدِ الرَّحيم.. والصَّواب على علي بن عبد الرحيم انظر النكت ١٧٩.

(٤) ترجمته في الأنساب للسّمعاني: ٢/٢٦٢ والوافي بالوَفيات للصَّفدي: ٣/٣٠٩.

(٥) ترجمته في الوافي بالوفيات: ٤/١٦٨ والنجوم الزاهرة: ٦/١٣٩، مرآة الزمان: ٨/٤٥٠.

من كُبراء الحنابلة، لازمه أبو البقاء حتّى برع في المذهب والخلاف والأصول[1].

١٢ ـ يحيى بن نَجاح بن مَسعود بن عبد الله اليُوسُفي، المؤدّب الأديب الشَّاعر، أبو البركات، حَنْبَلِيّ المذهب، حسن الاعتقاد، روى عنه أبو البقاء بعضَ شعره، وأخذَ عنه اللغة والنحو والأدب[2].

١٣ ـ يحيى بن هُبيرة بن محمد الذُّهْلي الشيباني الوزير، عون الدّين من كبارِ وُزراء الدَّولة العباسية، أخذَ عنه أبو البقاء الحديث[3].

تلاميذه:

١ ـ إبراهيم بن محمد الأزهري الصِّرِفِيْنِيّ المتوفى سنة ٦٤١هـ[4].

٢ ـ أحمد بن علي بن مَعْقِل، عزّ الدين، أبو العباس الأَزديّ المُهلَّبي الحِمصِيّ النَّحوي، ناظمُ الإيضاح والتَّكملة، ومؤلّفُ المآخذ على شُرّاح ديوانِ المُتَنَبي المُتوفى سنة ٦٤٤هـ[5].

٣ ـ الحسنُ بن أبي المَعالي بن مَسعود بن الحُسين المعروف بـ(ابن الباقلاني) المتوفى سنة ٦٣٧هـ[6].

٤ ـ حَمْدُ بن أحمد بن محمد بن بَركة بن أحمد بن صُدَيْق بن صَرُّوف

---

(١) ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة: ٢٤٤/١، والمنتظم: ٢١٣/١ والوافي بالوفيات ١٦٠/١.

(٢) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: ٣٣١/١، والمنتظم: ٢٤٩/١.

(٣) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: ٢٥١/١، والنجوم الزاهرة: ٣٦٩/٥، ومرآة الزمان: ٢٥٥/٨، والأعلام: ٢٢٢/٩ ولابن المرستانية أبو بكر التيمي كتاب في مناقبه وفضله.

(٤) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: ٢٢٧/٢.

(٥) ترجمته في العبر: ١٨٣/٥، والبلغة: ٢٧، وبغية الوعاة: ٣٤٨/١، وشذرات الذهب: ٢٢٩/٥.

(٦) ترجمته في معجم الأدباء: ١٩٨/٩، وبغية الوعاة: ٥٢٦/١.

الحَرَّانِيُّ، موفق الدّين المتوفى سنة ٦٣٤هـ[١].

٥ ـ سالم بن أحمد بن سالم بن أبي الصَّقر، أبو المرجي العروضي، الملقب بـ «المنتخب» «الحاجب» توفي قبلَ شيخه أبي البقاء، وذلك سنة ٦١١هـ[٢].

٦ ـ صدرُ الدّين؟، ذكر القُرشي في طبقاته[٣] في ترجمة أحمد بن الحسن بن أبي شَروان، قال: قرأ النَّحو على صَدْرِ الدّين تلميذِ أَبي البقاء العُكبَرِيّ.

٧ ـ عبدُ الحَميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين[٤]، «شارحُ نهج البلاغة» المتوفى سنة ٦٥٥هـ.

٨ ـ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد، أبو الفرج البزاز الملقب «ابن الفُوَيْره» ـ بالفاء ـ وابن وُريدة»، شيخ الحديث بالمستنصرية المتوفى سنة ٦٩٧هـ[٥].

٩ ـ عبد الرّحمن بن عبد الله العُكَبرِيّ، ابن أبي البقاء المتوفى سنة ٦٣٦ هـ[٦].

١٠ ـ عبد الرحمن بن محمد البغدادي، ذكره ابن المستوفى في تاريخ إربل، وقال: ذكر لي أنه أخذ شيئاً من النَّحو عن أبي البقاء قال: ورد إربل سنة ٦١٦هـ. قال: [أي البغدادي]: اجتمعتُ بأبي الحسن

---

(١) صديق: بضم الصاد، وفتح الدال الخفيفة، وصروف: بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء المهملة وضمها، بعدها واو ساكنة وفاء. ترجمته في الذّيل على طبقات الحنابلة: ٢٠١/٢.

(٢) ترجمته في معجم الأدباء: ١٧٨/١١ وإنباه الرواة: ٦٨/٢.

(٣) الجواهر المضية: ٦٣/١.

(٤) ترجمته في وفيات الأعيان: ٣٤٢/٧ ومرآة الزمان: ٦٢/١، وفوات الوفيات: ٥١٩/١.

(٥) ترجمته في تاريخ علماء المستنصرية: ٣٢٢/١.

(٦) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٣٣٠. قال: سمع أكثر مصنفات والده وسمع من أبي كليب وتوفي كهلاً. وقال: ذكره الذّهبي.

علي بن أبي القاسم الشَّيباني الإربلي الملقب «دُخْنَة» فوقع في أبي البقاء وقالَ: قد أخذتُ في تصنيفه مواضع[1].

١١ ـ عبد الرحمن بن نَجم بن عبد الوهاب بن الجَزري السَّعدي العِبادي، أبو الفرج ناصحُ الدِّين المعروف بـ «ابن الحَنبلي» المتوفى سنة ٦٣٤. قرأ على أبي البقاء الفَصيح لثعلب من حفظه، وبعض التَّصريف لابن جني[2].

١٢ ـ عبدُ الرَّزَّاق بنُ رزقِ الله بن أبي بكر بن خَلف، أبو محمد، عزّ الدِّين الرسعني، مفسر من مشاهير فقهاء الحنابلة توفي سنة ٦٦٠هـ[3].

١٣ ـ عبدُ السّلام بن عبد الله بن تَيمية، المَشهور بـ «المَجد» مجد الدّين جد شيخ الإسلام، الإمام العامل، محيي السنة وقامع البدعة، تقي الدين، ابن تيميّة صاحب الفتاوى وغيرها من المؤلفات الشَّائعة الذّكر، رحمهم الله جميعاً. أخذ المجدُ عن العُكبريُّ وتوفي سنة ٦٥٢هـ[4].

١٤ ـ عبدُ الصّمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الحسين البغداديِ القَطِيْعِيّ، المقري المحدث النحوي الخطيب الواعظ الزَّاهد المؤرخ المتوفى سنة ٦٧٦هـ. قالَ: قرأتُ عليه من حِفظي كتاب «اللُّمع» لابن جني، و «التَّصريف الملوكي» و «الفَصيح» لثعلب، وأكثر كتاب

---

(١) تاريخ إربل ورقة: ١١٦، ١١٧.

(٢) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: ١٩٣/١، ومرآة الزمان: ٧٠٠/٨، وشذرات الذهب: ١٦٤/٥.

(٣) ترجمته في الذّيل على طبقات الحنابلة: ٢٧٤/٢، وتكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني: ١٥٤، له تفسير في مجلّدات اسمه: (رموز الكنوز) وقفت على بعض أجزائه في المكتبة الظاهريّة وغيرها. يروي الحديث فيه بإسناده هو.

(٤) ترجمته في فوات الوفيات: ٢٧٤/١، وذيل طبقات الحنابلة: ٢٥٠/٢، وغاية النهاية: ٣٥٨/١.

«الإيضاح» لأبي علي، وسمعتُ عليه «المفضليات»[1].

١٥ ـ عبدُ العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدّين المُنذِريّ الحافظ الإمام المشهور المتوفى سنة ٦٥٦هـ[2]. قَالَ في كتابه التَّكملة لوفيات النَّقلة[3]: حدَّث، ولنا منه إجازة كُتبت لنا عنه غير مرة منها ما هو في شوَّال سنة ثمانٍ وستماية.

١٦ ـ عبد القاهر بن محمد بن الفُوَطِيّ: قَرأ الأدب على مُحبِّ الدّين أبي البقاء العُكبَرِيّ[4].

١٧ ـ عبد الله بن تقيّ الدّين عبدِ الغَني المَقدِسي المتوفى سنة ٦٢٩هـ[5].

١٨ ـ عبد الله بن يحيى، نظام الدين أبو محمد البانياسي[6].

١٩ ـ علي بن أَنْجَب بن عبد الله بن عمار بن عُبيد الله، تاج الدّين، خازن كتب المستنصرية، قرأ القراءات علي أبي البقاء وتوفي سنة ٦٧٤هـ[7].

٢٠ ـ علي بن عدلان، عفيف الدين، أبو الحسن المترجم الموصلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ[8] نسب شرحه على ديوان المتنبي لشيخه أبي البقاء، وصحَّح نسبته إلى ابن عَدلان هذا العلاَّمة الدُّكْتُور مُصطفى جواد[9].

---

(١) ترجمته في تلخيص معجم الألقاب: ٤٦٣/٥ وذيل طبقات الحنابلة ١/١١٠، ٢٩١.

(٢) ترجمته في فوات الوفيات: ١/٢٩٦، وطبقات الشافعية للسبكي ١٠٨/٥.

(٣) التكملة: ٤/٢٨٠.

(٤) تلخيص معجم الألقاب: ٢٢٨/٢/٤.

(٥) ترجمته في الدارس في تاريخ المدارس للنُّعيمي: ٨٤/١.

(٦) برنامج الواد آشي: ٣١٦.

(٧) ترجمته في الحوادث الجامعة: ٣٨٦ وتذكرة الحفاظ: ٢٥٨/٤.

(٨) ترجمته في فوات الوفيات: ١٢١/٢ وبغية الوعاة: ١٨٩/٢.

(٩) مقالة الدكتور مصطفى جواد منشورة في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق. المجلد (٢٢) الجزء ١ ـ ٢.

٢١ ـ القاسم بن أحمد بن الموفق، علم الدين اللُّورقي الأندلسي من أشهر تلاميذ أبي البقاء في النَّحو، وهو راوي كتابه «التَّبيين» عنه وأكثر مجالسته حتى صار يُسمى: تمليذَ أبي البقاء توفي سنة ٦٦١هـ[١].

٢٢ ـ المُبارك بن أحمد الإمام شرفُ الدّين الإربلي، أجازه أبو البقاء قال في إثبات المحصل: ورقة: ٦ قالَ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري فيما كتب إلي.

٢٣ ـ المُبارك بن عبد الله عتيق بن الدَّامِغَانِيّ، مُظفّر الدّين، أبو عبد الله الرُّومي المُقرىء، نَزيلُ بَغداد المُتوفّى سنة ٦٨١هـ[٢].

٢٤ ـ مُحمد بن أحمد بن عُمر بن الحُسين بن خَلف البغدادي القَطِيْعِيّ الأَزَجِيّ المحدث المؤرّخ المتوفى سنة ٦٣٤هـ[٣].

٢٥ ـ محمد بن سعيد بن يحيى، أبو عبد الله الدُّبَيْثي الإمام المؤرّخ المتوفى سنة ٦٣٧هـ[٤]. قال في تاريخه في ترجمة أبي البقاء: «... سمعتُ عليه ونعم الشيخ كان».

٢٦ ـ محمد بن طالب بن فيروز الأزهري أبو الفضل المتوفى سنة ٦١٩ هـ ذكره ابن المستوفي قال: قرأ الأدب على الشيخ مصدّق بن شبيب وأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري[٥].

---

(١) ترجمته في معجم الأدباء: ٢٣٤/١٦ وإنباه الرواة: ١٦١/٤ والأندلسي هذا هو شارح المفصل المنسوب إلى أبي البقاء العكبري كما سيأتي.

(٢) ترجمته في تلخيص معجم الألقاب: ٥٩/٥، وشذرات الذهب: ٣٤٣/٥.

(٣) ترجمته تلخيص معجم الألقاب: ٣١٤/٥، وذيل طبقات الحنابلة: ٢١٢/٢، والوافي بالوفيات: ١٣٠/٢.

(٤) الدُّبيثي: نسبة إلى «دبيثا» قال ياقوت: دبثاً: بكسر أوله وسكون ثانيه، وثاء مثلثة مقصورة، ويقال: «دبيثا» أيضاً قرب واسط. معجم البلدان ٤٣٧/٢ ترجمة الدُّبيثي في وفيات الأعيان: ٢٥١/١، والوافي بالوفيات: ١٠٥/٣ وغاية النهاية: ١٤٥/٢.

(٥) تاريخ إربل: ورقة: ١٤٧.

٢٧ - محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله العُكبَري «حفيد أبي البقاء». ذكره ابن الفُوَطِيّ في تلخيص مُعجم الألقاب وذكَر أن وفاته سنة ٦٥٦هـ قالَ: استشهد في الواقعة كما ذكرنا. إلَّا أنني وجدتُ على كتابه «مجمع الأقوال» ما يلي: تمَّت المُجلّدة الثالثة من كتاب مجمع الأقوال في معاني الأمثال على يد مؤلِّفه الفَقير إلى رحمة ربّه محمد بن عبد الرحمن بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبَرِيّ في جمادى الآخرة من سنةِ خمس وستّين وستمائة حامداً لله تعالى ومُصلياً على رسوله...

٢٨ - محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي[١].

٢٩ - محمد بن علي بن سعيد الحُصَينِيّ الضَّرير المتوفى سنة ٦٣٩هـ[٢].

٣٠ - محمد بن عمر بن محمد بن الحسن بن المُرَيح. لا أعرف شيئاً عنه. ذكره ابن قاضي شُهبة من تلاميذ العكبري فقال: ورقة ٣٢٩ (الظاهرية) بضمّ الميم وفتح الرَّاء ثم مُثنى من تحت ساكنة ثم حاء معجمة.

٣١ - محمد بن محمد بن العَلْقَمِيّ الوَزير، مؤيّد الدّين الرَّافِضِيّ المشهور بـ«ابن العلقمي» البَغدادي المتوفى سنة ٦٥٦هـ[٣].

٣٢ - محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، محب الدّين، أبو عبد الله البَغدادي الشّافعي المشهور بـ«ابن النَّجار» المتوفى سنة ٦٤٣هـ المؤلف المؤرخ الحافظ صاحبُ تاريخ بغداد والمدينة وغيرهما، كان من المكثرين في الأَخذ عنه قالَ: قرأتُ عليه كثيراً من مصنَّفاته

(١) ذيل طبقات الحنابلة: ١١٣/٢.

(٢) ترجمته في طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ١٩٨/١، والمشتبه ١٦٦، وتاريخ علماء المستنصرية: ١٣/٢.

(٣) العسجد المسبوك: ٦٤٠.

وصحبتُه مدة طويلة، أملى عليّ أبو البقاء «شرح لغة الفقه»[1].

٣٣ - محمد بن محمود بن عبد المنعم المَراتبي، نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٤هـ[2].

٣٤ - مُرَجَّى بن أبي الحَسن بن هِبة الله بن شُقيرة بن غَزال، أبو الفضل الواسِطيّ المتوفى سنة ٦٥٦هـ[3].

٣٥ - ياقُوت بن عبد الله الرُّومي الحَموي، أبو عبد الله، شهابُ الدين، المؤلف المشهور المتوفى سنة ٦٢٦، وهو صاحب مُعجم البلدان، ومُعجم الأدباء وغيرهما. ترجم لأبي البقاء في معجم الأدباء، لكن هذه الترجمة فُقدت في الخرم الذي أصاب الكتاب[4]. وترجم له ترجمة قصيرة في معجم البلدان، عند ذكر عكبراء[5] فقال: «ومنها شيخنا إمام عصره محب الدين أبو البقاء...»[6].

٣٦ - يَحيى بن يَحيى الحَرَّانِيُّ. لم أَقف على تَرجمته ذكره من تلاميذ أَبي البقاء الصَّفديّ في نَكت الهميان: ١٧٩، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة: ١١١/٢.

٣٧ - يحيى بن أبي منصور المفتي المعمر جمال الدين، أبو زكريا بن الصَّيرفي المشهور بـ«ابن الحُبيشي» كان من المكثرين في الأخذ عن

---

(١) ترجمته في فوات الوفيات: ٢٦٤/٢، والوافي بالوفيات: ٩/٥، وطبقات الشافعية للسبكي: ٤١/٥.

(٢) الوافي بالوفيات: ١١/٥، وذيل طبقات الحنابلة: ٢٤٢/٢، وذيل الروضتين: ١٧٩ و«المراتبي» نسبة إلى باب المراتب ببغداد.

(٣) تاريخ إربل: ورقة ١٨٩.

(٤) مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العراقي: عدد ٦ ص: ١٤٩.

(٥) معجم البلدان: ١٤٢/٤.

(٦) ترجمته في إنباه الرواة: ٧٤/٤، وفيات الأعيان: ١٧٨/٥ ومرآة الجنان: ٥٩/٤، والنجوم الزاهرة: ١٨٧/٨.

أبي البقاء وملازمته، قرأ عليه جميع كتاب: «التّبيان في إعراب القرآن»[1].

٣٨ ـ نظام الدين أبو الفتح الواسطي، وتقي الدين الحسن النَّصيبي ذكرهما أحمد بن عطاء البخاري في «المُنَخَّل» ونصَّ على أنه روي عنهما عن أبي البقاء وأضاف إليهما الحُصَينيّ الضرير الذي تقدم ذكره. ولعل النَّصيبي هذا هو الإمام الفقيه أبو علي الحسن بن المظفر بن رضوان النصيبي الوارد في إجازة محمد بن أبي الفضل المرسي الأندلسي ٦٥٥هـ في آخر كتابه: «الضَّوابط النَّحوية» نسخة برلين رقم: ٦٦١٤ مع مجموعة من طلبة العلم ذكره من بينهم إلاَّ أنه لقبه بـ «نظام الدين» والوارد هنا «تقي الدين». إن لم يكن غيره.

٣٩ ـ يعقوب بن نصر التَّيمي المتوفى سنة ٦٢٨هـ، قرأ على العكبري[2].

٤٠ ـ يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي محيي الدين أبو محمد المتوفى سنة ٦٥٦هـ[3].

٤١ ـ يوسف بن فضل الله يحيى أبو الحجاج السَّكاكِيْني. أخذ عن العكبري[4].

أخلاقُـه وآراء العلماء فيه:

حقّاً إن أبا البقاء كان مثالاً للخُلق الفاضل، والدّين، والورع والزهد،

(١) ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١٤ وترجمته في العبر: ٥/٣٢١، وذيل طبقات الحنابلة: ٢/٢٩٥، وشذرات الذهب ٥/٣٦٣.

(٢) عقود الجمان: ١٠/ورقة: ٩٩.

(٣) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٢٥٨، ومرآة الزمان: ١/٣٣٢ فهرس دار الكتب ١/١١٧.

(٤) عقود الجمان: ١٠/ورقة ١٢٤.

وحسبه أنه حَنبليّ المذهب، وقد اشتَهر أكثر علماء الحنابلة بالزهد والدّين والورع.

وقد احتلَّ أبو البقاء منزلةً عاليةً في قلوب طلّابه، كان ثقةً، صدوقاً فيما ينقله ويَحكيه، غزيرَ الفَضل، كاملَ الأوصافِ، متديِّناً حسنَ الأَخلاق، متواضعاً، كان رقيقَ القلبِ سريعَ الدَّمعة[1].

قالَ عنه ياقوتُ الحَموي[2]: كان ديّناً، وَرِعاً، صالحاً، حسن الأخلاق قليل الكلام فيما لا يُجدي نَفعاً، لم يخرج من رأسه كلمة ـ فيما علمت ـ إلّا في علم، وما لا بدَّ له منه في مصالح نفسه، وكان ـ رحمه الله ـ رقيقَ القلبِ، تفرّدَ في عصرِه بعلمِ العربيّة والفَرائض.

وقالَ عنه الإمام عبدُ الصّمد بن أبي الجَيْش[3]: كان يُفتي في تسعةِ علومٍ، وكان واحدَ زمانِه في النَّحو واللُّغة والحِساب، والفَرائض، والجَبر والمُقابلة، والفِقه وإعرابِ القرآن، والقراءات الشّاذة، وله في كلٍّ هذه العُلوم تصانيفُ كبارٌ، وصغارٌ، ومتوسطاتٌ.

قالَ ابنُ الدُّبيثي[4]: كان متفنناً في العلوم، له مصنفات حسنة في إعراب القرآن، وقراءاته المشهورة، وإعراب الحديث، والنَّحو واللُّغة. سمعت عليه، ونعمَ الشَّيخُ كان.

وقال أبو الفرج بنُ الحَنبلي[5]: كان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العروض، إماماً في

(١) نكت الهميان: ١/١٧٩.

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي: ٦/١٤٩ (مقالة الدكتور مصطفى جواد).

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/١١٠.

(٤) المصدر السابق: والمختصر المحتاج إليه: ٢/١٤٢.

(٥) الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/١١٠، والمقصد الأرشد: (١٤ ترجم) مكتبة الحرم المكي.

المسائل النظرية، وله في هذه الأنواع من العلوم مصنّفات مشهورةٌ، وبقي مدّة عمره منقطع النظير، متوحّداً في فنونه التي جمعها، حتى رَحَلَتْ إليه الطلبة من النواحي، وانتفع به خلقٌ كثير.

وقالَ المُنذري[1]: وكان جامعاً لفنون من العلم، وله تصانيف مفيدة مشهورة.

وقالَ ابنُ الشَّعَّار المَوصِلِيّ: «وكان إماماً في الفقه فرضياً حاسباً قارئاً، شيخَ وقته في علم الأدب واللُّغة والإعراب، له من التَّصانيف شيءٌ كثير ما يشهدُ بفضله.[2]

وقالَ ابنُ خَلِّكان[3]: لم يَكُنْ في آخـر عُمره في عَصره مثلَه، في فنونه، وكان الغالب عليه علم النّحو، وصنَّف فيه مصنفات مفيدة.

وقالَ أيضاً: اشتغل عليه خلقٌ كثيرٌ، وانتفعوا به، واشتهر اسمه في البِلاد وهو حيٌّ، وبَعُدَ صِيتُهُ.

وقالَ الذَّهبي[4]: كان ديِّناً ثِقَةً.

وقـالَ الفَيروز أَبـادِيّ[5]: أديبٌ ذُو معرفـةٍ بعلـوم القرآن والجَبْـر والمُقابلة وغَوامض العَربية، . . . وهو حافظٌ.

وقالَ السُّيُوطِيُّ: قرأ العَربية على يحيى بن نجاح وابن الخشَّاب حتى حاز قَصب السبق، وصارَ فيها من الرُّؤوساء المتقدمين، وقصده الناس من الأقطار[6].

---

(١) التكملة لوفيات النقلة: ٤/٣٨٠.
(٢) عقود الجمان: ٣/ورقة: ١٣٤.
(٣) وفيات الأعيان: ٢/٣٨٦.
(٤) العبر في خير من غبر: ٥/٦١.
(٥) البلغة في تراجم أئمة اللغة: ١٠٨.
(٦) بغية الوعاة: ٢/٣٨.

وقَالَ المُوسوي الخَوانْسَارِيُّ: إنه متميز بين الأمثال والأقران[1].

ومع هذا الفضل، وحسن الخُلق، والثّناء من أفاضل العلماء، لم يسلم من ألسنة الحساد في الطعن عليه، والنّيل منه، فقد هجاه داود بن أحمد بن يَحيى المُهلبي بأبياتٍ منها:

وأَبو البقاء عن الكِتاب مُخَبِّراً   وَتَراهُ إن عُدِمَ الكتابُ مُحيَّرا[2]

ولعلَّه أخذ هذا المعنى من قولهم: «إنّ أبا البقاء إذا أراد أن يصنف كتاباً أحضرت له المصنفات في ذلك الفن، وقرىء عليه منها فإذا حصّله في خاطره أملاه، ولذلك قالوا: «إنَّ أبا البقاء تلميذ تلاميذه».

وممن طَعَن في علم أبي البقاء أبو الحسن علي بن أبي القاسم الشَّيباني الإربلي الملقب: «دُخنة» قالَ: أخذتُ في تصنيفه مواضع[3].

ومن الذين طعنوا في أبي البقاء وأخذوا عليه القِفْطِيُّ صاحب «إنباه الرُّواة» المتوفى سنة ٦٤٦هـ حيثُ قالَ معلّقاً على المقالة السَّابقة «أبو البقاء تلميذُ تلاميذه»[4] ـ «. . . فكان يخلّ بكثير من المحتاج إليه». ويظهر الطَّعنُ واضحاً في قوله: وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال: «أبو البقاء تلميذ تلاميذه» أي هو تَبعٌ لهم فيما يلقون عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين»[5].

ولكنَّ هذا غيرُ صحيحٍ، فقد شهد له بالفضل والتَّقدم في علم العربية وغيرها الجُلَّةُ من العلماء المشهود لهم بالفضل، وإن ابنَ خَلِّكان

---

(١) روضات الجنات: ٣/٤٣٤.
(٢) انظر إنباه الرواة: ٢/١١٧.
(٣) تاريخ إربل لابن المستوفي: ١١٦، ١١٧.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق رقم (٣) بالصفحة السابقة.

ـ وهو خيرُ مثل للتَّحري والإنصاف يقول[1]: «لم يكن في آخر عمره في عصره مثلَه في فنونه».

ويقول محقق كتاب إنباه الرُّواة الأُستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم: وهذه عادته في هضم العصريين، وحطّ مراتبهم، وإيهام أنه عارف بمنازل العلماء، وتمييز طبقاتهم، ولم يكن هناك ولا قريباً عفا الله عنه[2].

ولعل القِفطي نَسي أن أبا البقاء كان مُحتاجاً إلى طلبته للقراءة عليه لفَقد بَصره، وعلى أيةِ حالٍ فهذا هو رأيُ القِفْطِيّ في الرَّجل.

شعـره:

لم يكن أبو البقاء شاعراً مطبوعاً، يحسن الشعر ويجيده إجادةً تامة، وإنّما رُوي له شعرٌ أشبه بشعرِ الفُقهاء والعُلماء، ظاهـرُ التَّكلُّف، وآثار الصّنعة تبدو فيه واضحة جلية. قَالَ ابنُ الشعار[3]: وكانَ قليلَ الإلمام بقول الشّعر. وقالَ ابنُ قاضي شهبة[4]: وله شعرٌ قليل مع جودَته.

ومن شعره يمدَح الوزير ابن القَّصاب[5] أو ابن المهدي[6]:

بك أضحى جيدُ الزَّمان مُحَلّى   بعد أن كان من حُلاه مُخلّى
لا يُجاريك في نِجَاريك خَلْقٌ   أنت أعلى قدراً وأعلى مَحَلّا

---

(١) وفيات الأعيان ٢/٢٨٦.
(٢) إنباه الرُّواة ٢/١٩٦.
(٣) عقود الجمان: ٣/ورقة: ١٣٥.
(٤) طبقات النحاة: ٢٣٠ ـ ٢٣١.
(٥) ذكر ذلك ابن رجب في ذيل الطبقات: ٢/١١٢، والداودي في طبقات المفسرين ١/٢٢٦، كما ذكرها في مدح ابن المهدي الصفدي في النكت ١٩٠، والقفطي في إنباه الرواة: ٢/١١٧.
(٦) ابنُ المهدي: هو ناصر بن مهدي العلوي الوزير المازندراني الرازي تقلد الوزارة في بغداد سنة ٦٠٦هـ إلى أن توفي ببغداد سنة ٦١٧هـ انظر الكامل في التاريخ: ١٢/٤٨، ١٠٧، أما ابن القصَّاب فقد سبق التعريف به في عداد شيوخ أبي البقاء.

عشتَ تُحيي ما قد أميـ ـتَ من العلمِ وتَنفي جوراً وتطردُ مَحْلا

قالَ ابنُ الساعي: ذكر شيخنا أبو البقاء أنه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات كذا قال: وقالَ القَطيعي: أنشدني أبو البقاء لنفسه[1]:

أشكو إلى الله ما ألقى من الكَمَدِ ومن فِراق حبيبٍ فَتَّ في عَضُدي
وهي اصطباري وهادمعي ينم على برح الهوى بي وأن قد خاتي جلدي
قد كنتُ والشَّملُ ملموماً بم فَرِقاً من الفراق وإشفاقي على الرَّصد
فكيف حالي وقد شط المزار بهم عني وبدل قرب الدار بالبُعُد
طارَ الفؤادُ شعاعاً ساعةَ احتملوا وألف البَينُ بينَ الجَفْنِ والسَّهدِ
أنّى ألذّ بعيشٍ بعدَ بُعدِهِمْ والرُّوحُ في بَلَدٍ والجِسْمُ في بَلَدِ؟
يا ويحَ قَلْبي من شَوْقٍ أُكَابِدُهُ ضعفت عنه فمن ذا آخذ بِيَدِي
حُكمُ الهَوى جائزٌ عُدوانُهُ هَدَرٌ قَتْلاَهُ ظُلماً بلا عقل ولا قَوَدِ
قد رَقَّ قلبُ ظَلومٍ ما يرقُّ له من الغَرَامِ الذي أجنى على كَبِدي
أحنى الضّلوع على قلب تَمَلَّكَهُ مَنْ لَيس يَحنو على صَبٍّ به كَمَدِي

قال: وأنشدني أبو البقاء لنفسه أيضاً[2]:

صادَ قلبي على العَقِيق غَزَالٌ ذُو نِفَارٍ وِصَالُهُ ما يُنَالُ
فاترُ الطَّرفِ تَحسِبُ الجَفْنَ منه نـاعساً والنُّعاس مِنْهُ مُدَالُ

ذكر أبو البقاء لابن السَّاعي أنه لم يَعمل قطُّ سوى الأبيات الثلاثة المتقدمة، ثم روى القَطِيْعِيّ عنه القصيدة والبيتين الأخيرين مما أنشده أبو البقاء لِنفسه، وهذا يتعارضُ في ظاهره مع قوله السّابق، ولعلَّ أبا البقاء صنَع القصيدة والمقطوعة بعد قوله لابن السّاعي أنّه لم يَعمل سوى هذه الأبيات.

والقَصيدة الدَّالية التي رواها القَطِيْعِيّ عن ابن البقاء توافق قصيدة في أزهار الرياض ١/ ٣١٠، ٣١١ في وزنها وقافيتها ومعناها نسبت إلى لسان

(١) القصيدة في ذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١١٢.
(٢) انظر الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/ ١١٢، وطبقات المفسرين: ١/ ١٢٧.

الدين ابن الخَطيب المتوفى سنة: ٧٧٦هـ أو لِبَعض المَشارفة، ونَسبها الصَّفدي إلى ابن القواس.

والذي يُخيّل إليّ أنَّ القَصيدة لَيست لأبي البَقاء، لأنَّ أُسلوبَها يَختلف عن المَقطوعات الثّلاث.

وكَتَبَ إليه بَعضُ الفُضلاء هذه الأبيات وسأله الجواب عنها وهي[1]:

مَــرَّ بِنَـا شَـادِنٌ فـقُـلنَـا   مـا الاسمُ يـأيُّهـا الغَــزَالُ
فَقَـالَ ثُلثُ ثَـمـان عَشْـرٍ   تُضْـرَبُ في مِثْلِ مـا يُقَـالُ
تُجعَلُ إحدَاها حِساباً وَتَجـ   ـبـرُ الـنّـاقِص الـكَـمَـالُ
فـبيّـنـوهُ فـمـثـل هَـذا   يَعْجَـزُ عن كَشْفِهِ الـرِّجَـالُ

فأجابه أبو البقـاء:

يَـا حَـاسِبـاً مـالَـهُ مِثَـالُ   غُـوصبت واستَعْجَمَ السُّؤالُ
إني أرى مـا سَألْتَ عَنـهُ   مُبيَّنـاً مـا بـهِ اعتِـلاَلُ
الاسـمُ عِيـسى بـمقتَضـى مـا ذكـرتَ فليُـفهَـم المَـقَـالُ
تِسْعِيْنَ فاعْدُدْ حُرُوْفَ عِيْسى   من بعـدِ سِتّيـن والكَـمَـالُ
هَــذَا جَــوَابٌ لَـهُ اتّجـاهُ   وغَـيْـرُ هَـذَا لَـهُ مُـحَـالُ

قالَ السُّيوطي[2]: وأورد له الصَّلاح الصَّفدي في تَذكرتِهِ:

وعـذير رقَّت حـواشيـه حتّى   بانَ في قَعره الذي كان سَاخا
وكـأنَّ الـطُّيـور إذ وَرَدَتْـهُ   من سُقـا مائِـه ترق فِـرَاخـا

وفـاتــه:

اتفقت المراجع التي رجعتُ إليها على أنّ أبا البقاء توفي في لَيلة

(١) عقود الجمان: ٣/١٣٥.

(٢) تُحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيـب: ١/٩٤.

الأحد الثامن[1] من شهر ربيع الآخر ببغداد، وقد قارب الثمانين[2]، بعد حياةٍ علميةٍ حافلةٍ سنة ٦١٦هـ، تغمّده الله برحمته ورضوانه وصُلّي عليه من الغَدِ بمدرسةِ ابن الجَوزي بدَرب دينار الكبير[3] ودفِنَ بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب[4] غربي بَغداد[5]، رحمه الله رحمة واسعة.

آثــاره:

خلّف أبو البقاء ثروة طائلة من المؤلفات في مختلف صنوف العلم والمعرفة، ألّف الكتب والرسائل، وشرح المختصرات، واختصر المطولات، على حسب ما يقتضيه الدرس، وتتطلبه مصلحة الطلبة...

ألّف في الفقه ومذاهب الفقهاء وخلافهم، كما ألّف في النحو ومذاهب النحاة واختلافهم، وألّف في العروض، كما ألّف في الفرائض، وألّف في الحساب، كما ألّف في الأدب والشّعر والتّفسير والجدل والحديث.

وهذه الثّروة الطائلة، والمكتبة الحافلة بأصناف العلم وفنونه التي خلّفها أبو البقاء، منها ما سَلِمَ من عاديات الزّمن ووصل إلينا، ومنها ما لعبت به يد الحدثان، وعفى عليه الزّمن، وطوته الروائح والغوادي، فلم يصل إلى أسماعنا إلاّ اسم الكتاب، سوى بعضُ نُقُولٍ عن أُمَّهات هذه المؤلفات المفقودة، متناثرة هنا وهناك، في مؤلفات الخَالفين بعدَ أبي البَقاء.

---

(١) مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العراقي ١٤٩/٦ وذيل طبقات الحنابلة: ١١٣/٢.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ٨٥/١٣.

(٣) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٢٣٠.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة: ١١٣/٢.

(٥) عقود الجمان: ٣/ ورقة: ١٣٣.

وأمَّا ما وصل إلينا من مؤلفات أبي البقاء فمنها ما رأى النُّور، وطبع وأفاد منه كثيرٌ من العلماء والباحثين، وهو القلّة مع الأسف.

ومنها لا يَزالُ قابِعاً في زوايا المكتبات، في أنحاء العالم، ينتظر الأيدي الأمينة، والجهود المُخلصة، لتَنفض عنه الغبار، وتُجدّدُ ما اندثَر منه، وتحيي به ذكرى عالم بذلَ جُهده ووقته، وسهر لَيله، وتعِب نهاره للنُّهوض بالثقافة الإسلامية بإخلاصٍ صادق، وعزيمة قويَّة.

وقد حاولتُ في هذا البَحث أن أُحصي آثار أبي البقاء مُستَخلِصاً هذه الآثار من كُتُب التراجم والطبقات وغيرها، وقد رتَّبتها هنا ترتيباً أبجدياً، لتعذُّر ترتيبها زمنياً، لأننا نجهَلُ تاريخ تأليف أكثرها، وحاولت ـ قدر الطَّاقة ـ أن أنبه على الموجود منها ومكان وجوده، وعدد النُّسخ الموجودة منه، ليستفيد منه الباحثون عن آثاره، والمهتمون بالتراث الإسلامي بعامة، فلعلّي أكون قد أسهمت ولو بقدر يَسيرٍ في هذا المضمار، وإليكَ مؤلفات أبي البقاء وهي:

١ ـ أجوبة المسائل الحلبية:

نكت الهميان: ١٨٠، وذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١٢، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة: ٣٢٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، وذكر ابن رجب، والداودي أنه في إجابة مسائل وردت من حلب. ولا أدري في أي فن هي؟.

٢ ـ الأربعة في النحو:

ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢/٣٩.

٣ ـ الاستيعاب في علم الحساب:

نكت الهميان: ١٨٠، وذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١١، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة: ٣٢٩، والبغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٨١ وقال السيوطي والداودي (في أنواع الحساب).

٤ ـ الإشارة في النحو:

نكت الهميان: ١٨٠، وذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١١ وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ والكشف: ٩٨.

ـ الاعتراضُ على دليلِ التَّنافي ودليل التَّضادّ = الكلام على دليل. . .

٥ ـ إعراب الحديث: أو (إعراب ما يُشكل من الحديث):

ألَّف كثيرٌ من العلماء في (غَريبِ الحَديث) منهم أبو عُبَيْدٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ، وابنُ الأَثِيْر. . . وربَّما تطرقوا إلى بعضِ الوُجوه الإعرابية، ولم أجدْ أحداً أفرد إعراب الحديث بمؤلف خاصٍّ قبل أبي البقاء. . .

ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم له، أنظر التَّكملة للمنذري ٤/٣٨٠ وابن النجار أنظر حاشية: ١٤١ من كتاب المُختصر المحتاج إليه من الجزء الثاني، وإنباه الرواة: ٢/١١٧ ووصفه بأنه «لَطيفٌ» ووفيات الأعيان: ٢/٣٨٦ ووصفه بأنه «لَطِيفٌ» أيضاً وذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١١، ونكت الهميان: ١٧٩، وطبقات النحاة: ٣٢٨، وبغية الوعاة: ١/٣٩ وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥ وكشف الظنون: ١٢٣، ١٢٤ وغير ذلك وهذا الكتاب من أجل مؤلفاته قدراً، وقد وصل إلينا، ومنه مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢١٢٥) حديث، وهي في ٧٩ ورقة كما يوجد للكتاب نسخة أخرى محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٧٧٨)، (١٣٥٨) حديث، ويوجد منه نسخة ثالثة في الموصل برقم (١٧٦)، ويوجد ملحقاً بجامع المسانيد لابن الجوزي في الفاتيكان برقم (١٣٩٢). كما يوجد في الخزانة العامة بالرباط رقم ٩٦١ ق.

ذكر أبو البقاء في مقدمة الكتاب سبب تأليفه فقال: . . . . وذلك أن بعض الرُّواة قد يخطىء والنبي ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن. واعتمد فيه على كتاب «جامع المسانيد» لابن الجوزي قال في المقدّمة: «. . . فاعتمدت على أتمِّ المسانيد وأقربِها إلى الاستيعاب وهو: «جامع المسانيد»

للإمام الحافظ أبي الفَرج عبد الرحمن بن الجَوزي رضي الله عنه».

وقد رتبه على أسماء الصَّحابة الرُّواة للأحاديث على حروف المعجم، ثم من تشكك في أسمائهم، ثم الذين لم يعرفوا بآبائهم ولكن نسبوا إلى أقاربهم، مثل عم أبي حرة، ثم أقوام عُرفوا بالقُرب من غيرهم مثل خادم الرسول ﷺ، ثم أقوام عرفوا بقبائلهم مثل رجل من وَفد عبد القيس، ثم ذكر المَجهولين مثل حديث رجلٍ.. ثم مسانيد النساء... إلخ.

ويعملُ الآن صديقنا الأُستاذ خَليل بنيَّان الحَسُّون على تحقيقه[1].

- إعراب الحماسة = شرح الحماسة وسيأتي الحديث عنه.
- إعراب ديوان المتنبي = شرح ديوان المتنبي وسيأتي الحديث عنه.
- إعرابُ شعرِ الحماسة = الحماسة وسيأتي الحديث عنه.

٦ - إعراب شَواذِّ القراءات:

ويسمى «إعراب الشواذ»، و«إعراب الشاذ»، و«إعراب الشواذ من القرآن».

أنظر نكت الهميان: ١٧٩، والذيل على طبقات الحنابلة: ١١١/٢، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٣٨/٢، وطبقات المفسرين: ٢٢٥/١، وطبقات النحاة: ٣٢٩. وهو صحيح النِّسبة إليه، أحال في مقدمته على كتابه: «إعراب القرآن» قال: «... الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين خاصة، لأنَّ القراءات المشهورة قد اشتمل على تعليلِها كتابنا في «إعراب القرآن». اعتمد في أكثره على المُوضح لأبي عليٍّ الأَهوازي المتوفى سنة: ٤٤٦ هـ. ذكر ذلك ناسخ الكتاب هو أحد تلاميذ أبي البقاء. ذكره الزَّركشي في البُرهان: ٣٣٩/١، ٣٤١ وقالَ عنه في الحديث عن كُتُب الشَّواذ، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب ابن جني إلاَّ أنه لم يستوفِ وأوسع منه كتاب أبي البقاء العُكبَريّ.

---

(١) طبع أخيراً في دمشق سنة ١٣٩٧ هـ بتحقيق عبد الإله نبهان.

وهذا الكتاب من مؤلفاتِ أبي البقاء التي سَلِمت من الضَّياع ووصلت إلينا وتحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الكتاب برقم (١١٩٩) تفسير، كما أن جامعة (ييل) في الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بنسخة أُخرى من نفس الكتاب، وثالثة في بعضِ المكتبات البِريطانية.

- الإعراب في علل الإعراب = اللُّباب في علَلِ البناء والإعراب وسيأتي.

٧ - إعراب القرآن:

لعلَّ كتاب (إعراب القرآن) للعُكبري من أشهر مؤلفاته حتى إنه كان سبب شهرة أبي البقاء فيقال: «العُكبري صاحب إعراب القرآن» وقد ورد بعدّة أسماء منها «البَيان» و «التّبيان»، و «إملاء ما منّ به الرحمن».

وقد ألَّف في إعراب القرآن كثير من المؤلفين قبل أبي البقاء فجاء كتابه جامعاً لأشتات الأعاريب، مختَصِراً لكثير من أقوال العلماء، متضمِّناً لكثير من وجوه القراءات، لا يتطرق لذكر المعاني إلاّ نادِراً، مختصر الشواهد، بعيداً عن الاستطراد. ولعلّ هذا هو سبب إقبال الناس عليه، وعكوفهم على دراسته ودرايته، قالَ الزَّركشي في البُرهان ١/٣٣٩، «... ومن أُحسنها كتابُ المُشكِل، وكتاب أبي البقاء» وقال السُّيوطي في الإتقان ٢/٢٦٠ وكتابه أشهرها. (الكشف ص ١٢٢، ومفتاح السعادة ٢/٤١٨). ولم يذكر أبو البقاء في كتابه هذا مصادره التي اعتمد عليها - كما هي عادته - إلاّ أنه يكرر ذكر الفراء، والأخفش والمبرد، وثَعلب والزَّجاج، وأبي علي وابن جني، وهؤلاء جَميعاً أَلَّفوا في معاني القرآن وإعرابه، وقراءاته السَّبعية والشَّاذة.

مخطوطات الكتاب:

ذَكر بروكلمان مخطوطات الكتاب في تاريخ الأدب العربي: ١/٢٨٢ الأصل، ١/١٧٦، ٤٩٥ (الذَّيل).

في باريس ٦٢٠، ٦٢١، والجَزائر ٣٣١، والقاهرة ط ١/١٣٥، وأيا صوفيا ٧٣، ٧٤ بتنة ٢٤، رقم ٢١٧، والأمبروزيانا بميلانو ص٧، والفاتيكان ١٣٩٢، والأسكوريال ١٣٢/٩، وجامع القزوين بفاس ١٧٥، ١٧٧، جامع الزيتونة بتونس ٤١٢/١، والخَالدية بالقدس ٦، ٣٨، قليج علي ٣٧، سرفيلي ٨، حربليلي، وكوبر لي ٦٦، ولي الدّين ٣٥، ٥٤، بني جامع ١٥ ـ ١٧، بنيكي بور ٣/١٨ رقم ١٣٧١، ورامبور ٦٥/١.

وللكتاب مخطوطات أخرى، لم يَطّلع عليها بروكلمان وهي في مكتبة الحَرم المكي رقم ٧٢ علوم قرآن مخطوطة نَفِيسة يرجع كتابتها إلى سنة ٦٩٨هـ وهي نسخة كاملة بها رطوبة وهوامش مُفيدة كتبها العبد المغتفر إلى ربه عيسى الهيتي. وفي دمشق ثلاث نسخ منها نسخة كتب بعد وفاة المؤلف بعام واحد سنة ٦١٧هـ كتبها يوسف بن مسعود برقم ٥٣١ (١٣٦ تفسير) الظاهرية والثانية نسخة في الظاهرية أيضاً كتب سنة ٦٩٧هـ ورقمها (٥٥٢، ١٣٧ تفسير). والثالثة في الظاهرية أيضاً ورقمها (٥٥٣، ١٣٨ تفسير) الجزء الثاني فقط.

وفي بغداد ثلاث نسخ أرقامها في مكتبة أوقاف بغداد ٢٣٧٠، ٢٣٧٢، ٢٣٧٥، وفي المدينة نسخة بمكتبة الحرم وفي اليمن نسختان.. وغير ذلك كثير.

طبعات الكتاب[١]:

طبع أول مرة سنة ١٨٥٩م على هامش الجلالين في (تبريز) وكذلك في سنة ١٨٦٠م، طبع في ذيل التّفسير نفسه، في دهلي سنة ١٨٩٩م وطبع أيضاً بهامش الفتوحات الإلَهية للشيخ الجمل بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٣هـ وطبع بعنوان إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات

(١) أنظر معجم المطبوعات العربية والمعربية ٢٩٤/١ ـ ٢٩٥.

في جميع القرآن، وبهامشه أنموذج جليل للعلامة محمد بن أبي بكر الرازي.

في المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٦هـ، وسنة ١٣٠٨ هـ وطبع بهذه التَّسمية منفرداً مرتين آخرهما سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٧٠ م وتسميته إملاء ما منّ به الرحمن، لم ترد في كتب الطبقات القديمة التي اطّلعت عليها. وأخيراً طُبع في القاهرة باسم التِّبيان في إعراب القرآن.

وأفادَ من إعراب القرآن كثيرٌ من العُلماء الذين أتوا بعده منهم السفاقسيّ وهو إبراهيم بن محمد المتوفى سنة ٧٧٤ هـ، الذي ضمه إلى كتابه «المجيد في إعراب القرآن المجيد» ورمز له بحرف الميم، كما يقول في مقدمة كتابه[١]، والسّمين الحلبي أحمد بن يوسف المتوفى ٧٥٦هـ في كتابه: «الدرُّ المَصُون» الذي قالَ في مقدمته: ذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري، وابن محمد بن عطية، ومحب الدين أبي البقاء[٢].

وناقض العُكبَرِيّ في كثير من آرائه في إعراب القرآن ابنُ هِشَامٍ الأنصاري في مُغني اللّبيب[٣] وأفادَ منه كما أفادَ منه أبو حيّان في البَحر المحيط، وابن مكتوم القيسي في الدرُّ اللقيط، والسُّيوطي في الإتقان... وغيرهم.

أمّا الزّملكاني المتوفى سنة ٦٥١هـ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الشافعي فقد اختصره وسمّاه «المُجيد في إعراب القرآن المجيد»، منه نسخة مصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية برقم ١٣٢ تفسير.

(١) أنظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخة كاملة في المكتبة المركزية بجامعة أمّ القرى بمكة رقم (١٠٢٥ و ١٠٢٦).

(٢) أنظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخة في مكتبة مكة برقم (١ تفسير) وتشمل الجزئين الأول والثاني فقط وانظر ص (٢) من المخطوطة نفسها.

(٣) ناقش ابن هشام العكبري بما يزيد على أربعين موضعاً أنظر مثلاً ص ١٠٢، ١٣٤، ٢٠١.

٨ ـ الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح:

ذكر في النكت/١٧٩، وطبقات النحاة/٣٢٨، والبلغة/١٠٨، ويظهر أنه في شرح أبيات إيضاح الفارس، وشرحه للإيضاح سيأتي ذكره.

ـ إملاء ما منّ به الرحمن = إعراب القرآن، وقد تقدم ذكره.

ـ الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن.

لا يوجد هذا الكتاب بين مؤلفات العكبري، وإنما نسبه إليه البغدادي في هدية العارفين ٤٥٩/١، خطأ، خَلَطَ بين أبي البقاء وأبي القاسم عبد الله بن محمد العكبري المتوفى سنة: ٥١٠هـ، مؤلف الكتاب الحقيقي، والغريب في الأمر أنَّ البَغدادي نفسَه ذكره منسوباً إلى أبي القاسم قبل صفحات ٤٥٤/١.

ـ إيضاح المفصَّل = شرح المفصل.

٩ ـ البُلغة في الفرائض:

ذكر في النكت: ١٧٩، وذيل الطبقات: ١١١/٢، والبلغة: ١٠٨ وسماه الفيروزأبادي، «بلغة الرائض»، والبغية: ٣٩/٢، وطبقات المفسرين: ٢٢٥/١ «بلغة الرائض»، والكشف: ٢٥٣، والهدية ٤٥٩/١.

ـ البيان في إعراب القرآن = إعراب القرآن.

ـ التّبيان في إعراب القرآن = إعراب القرآن.

ـ التّبيان في شرح الدّيوان = شرح ديوان المتنبي.

١٠ ـ التَّبيين عن مَذاهب النَّحويين:

ستتحدث عنه بالتفصيل.

ـ ترتيب إصلاح المنطق = المشوف المعلم.

١١ ـ الترصيف في علم التصريف:

ذكر في النُّكت ١٧٩، والمختصر المحتاج إليه: ١٤١/٢ هامش (٢) وطبقات النحاة: ٢٣٠، والبُلغة: ١٠٨، والبُغية: ٣٩/٢، وطبقات

المفسرين: ٢/٢٢٦ والكشف: ٣٩٩، والهدية: ١/٤٥٩.

١٢ ـ التَّعليق في الخلاف أو في مسائل الخلاف:

أنظر النُّكت: ١٧٩، والذَّيل: ٢/١١١، ونص على أنه في الفقه والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥، والكشف: ٣٢٤، وربما سمّى «التعليق».

١٣ ـ تفسير القرآن:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ٢/١١١، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥، والكشف: ٤٤٠، والهدية: ١/٤٥٩.

قال حاجي خليفة: وهو غير إعرابه.

ويُوجد في مشهد نسخة برقم ٣٨٦٣/١٦٠ باسم البيان في تفسير القرآن لأبي البقاء العُكبَرِيّ وربما كانت نسخة من إعراب القرآن، ولا نعلم عن حجم الكتاب شيئاً فلا ندري هل كبير مستوفى أو مختصر؟ ولا أعلم أن أحداً اقتبس منه أو نقل عنه.

١٤ ـ التَّلخيص في الفرائض:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذّيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥، والكشف: ٤٨٠ وابن رجب والداودي لم يسمياه وإنَّما اكتفيا بقولهم: وكتاب آخر في الفرائض (للخلفاء؟). ولعلهما يقصدان هذا الكتاب.

١٥ ـ تلخيص أبيات الشعر لأبي علي:

لعله يقصد كتاب أبي علي: «شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر» وهذا الكتاب مختلف في اسمه فربما سمي «الإيضاح الشعري» أو «كتاب الشعر»... إلى غير ذلك. أما التَّلخيص للعكبري فقد ذكر في النكت: ١٧٩، والذَّيل: ٢/١١١ وطبقات النحاة: ٢٣٠، وطبقات

المفسرين: ١/٢٢٦، ولا أعلم له وجوداً. وكتاب أبي علي موجود اطّلعت على نسختين منه.

١٦ ـ تلخيص التَّنبيه لابن جني:

التّنبيه لابن جني في شرح الحماسة وإعرابها ويسمى «شرح مستغلق أبيات الحماسة...» له نسخ متعددة.

ذكر كتاب أبي البقاء في النكت: ١٧٩، طبقات النحاة: ٢٣٠، ولا أعلم له وجوداً.

١٧ ـ التَّلخيص في النحـو:

ذكر في النكت: ١٨٠، والذَّيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٤٨٠ والهدية ١/٤٥٩، واسمه يدلُّ على أنه مختصر. لم أقف عليه.

١٨ ـ التَّلقين في النَّحو:

أَلَّف بهذا العنوان قبل أبي البقاء محمدُ بن علي العسكري توفي ٣٢٧[١] المعروف بـ (مبرَمان).

ومحمد بن إسحاق بن أَسْباط الكندي المصري من تلاميذ الزجاج[٢]، وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ وكلها في النحو، أما كتاب أبي البقاء فقد ذكر في النكت: ١٧٩، وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبغية ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ والكشف: ٤٨٢، والهدية: ١/٤٥٩. وذكروا أن له عدة شروح منها:

١ ـ شرح أبي البقاء نفسه وسنتحدث عنه بعد قليل.

٢ ـ شرح جمال الدين يوسف بن جامع المتوفى سنة ٦٨٢هـ ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٣٠٢.

---

(١) انظر ترجمته وذكر كتابه في: الوافي بالوفيات ـ ٤/١٠٨، والبغية ١/١٧٥.

(٢) انظر ترجمته وذكر كتابه في: الوافي بالوفيات ٢/١٩٥، معجم الأدباء ١٨/١٥.

٣ - شرح إسماعيل بن محمد الغَرناطيّ المتوفى سنة ٧٧١هـ من تلاميذ أبي حيان ذكر في الكشف: ٤٨٢.

٤ - شرح إسماعيل بن إبراهيم بن محمد البَلَبِيسي المتوفى سنة ٨٠٢هـ[(٢)] ذكر في الكشف: ٤٨٢.

وتوجد قطعة من كتاب التَّلقين لأبي البقاء في لَيدن محفوظة برقم (١٧٧).

كما أنني وقفتُ على نسخة منه كاملة في مكتبة المتحف بتركيا.

١٩ - التهذيب في النحو:

ذكر في النكت: ١٧٩: وطبقات النحاة: ٢٣٠، والبغية: ٢/٣٩ والكشف ٥١٨، والهدية ١/٤٥٩.

٢٠ - تهذيب الإنسان بتقويم اللّسان:

ذكر في الذيل ٢/١١١، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، وزاد (في النحو).

٢١ - الثلاثة في الفرائض:

ذكر في البغية ٢/٣٩، وتفرد السيوطي بذكره.

شرح أبيات الإيضاح = الإفصاح.

٢٢ - شرح أبيات كتاب سيبويه:

ذكر في النكت: ١٧٩، طبقات النحاة: ٣٣٠، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ١٤٢٨.

---

(١) انظر ترجمته في: البغية: ١/٤٥٦.

(٢) البلبيسي: بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده باء مثل الأولى مفتوحة أيضاً وياء ساكنة معجمة باثنين من تحتها وسين مهملة نسبة إلى موضع قرب القاهرة كذا ضبطه البكري في معجم ما استعجم: ١/٢٧٢ - ٢٧٣، وترجمته في: الضوء اللامع: ٢/٢٨٦، ورفع الأصر: ١/١١٦.

٢٣ ـ شرح الإيضاح والتَّكملة لأبي علي الفارسي:

ذكر في الذيل: ٢/١١١، وإنباه الرواة: ٢/١١٧، ووفيات الأعيان ٢/٢٨٦، والنكت: ١٧٩ وسماه (المصباح) وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبلغة: ١٠٨ وسمي «الصبّاح» تحريفاً، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والكشف: ٢١٢.

واقتبس منه السيوطي في الأشباه ٤/١١٩ والبغدادي في الخزانة في عدة مواضع منها في الجزء ٣/٧٧، ٨٨، ١١٦، تحقيق عبد السلام هارون وشرح الإيضاح من الكتب التي وصلتنا وسلمت من الضّياع، منه نسخة ناقصة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٢٠٧)، نحو والجزء الثاني في المَتحف البرِيطاني أول رقم (٦٤٠). كذا ذكر بروكلمان، ثم وقفتُ على نُسخةٍ منه في مكتبة الفاتح في استانبول رقم: ٤٩٠٩ في غاية الحسن كتبت سنة ٦٧٤هـ؛ وهيَ الجزء الأول منه فقط (شرح الإيضاح).

٢٤ ـ شرح بعض قصائد رؤبة:

ذكر في النكت: ١٨٠، والذَّيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٣٠، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦.

٢٥ ـ شرح التَّلقين:

ذكر في الذيل: ٢/١١١، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ وقد نص الدَّاودي على أنه شرح لكتابه هو حيث ذكره بعد ذكر التّلقين فقال: التّلقين في النحو وشرحه.

٢٦ ـ شرح الحماسة وإعرابها:

ديوان الحماسة: مجموعة من القصائد اختارها الشاعر أبو تمام فأحسن الاختيار، وكان موفقاً في اختياره حتى قيل: إنه في اختياره أشعر منه في شعره[1].

---

(١) مقدمة شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ص ٤٠.

وقد وجد الأدباء واللُّغويون والنُّحاة في هذه الأشعار مادة لبحوثهم، فأقبلوا عليها ودرسوها، وتداولتها أيديهم بالشرح والإعراب، والتَّفسير اللُّغوي، والأدبي حتى إن الأستاذ عبد السلام هارون ذكر من شروحها ثلاثين شرحاً.

ومن بين العلماء الذين عنوا بالحماسة أبو البقاء العُكبَرِيّ فقد ذكر له: (شرح الحماسة)، و(إعراب الحماسة).

ولكن هل هما كتاب واحد أو كتابان؟.

ذكر حاجي خليفة في الكشف/٦٩٢ شرح الحماسة ثم قال: هو شرح مختصر اقتصر فيه على الإعراب، ووافقه على ذلك الأستاذ عبد السلام هارون ونقل عبارته في مقدمة شرح الحماسة للمرزوقي.

أما شرح الحماسة فقد ذكر في النكت: ١٧٦، والذيل: ١/١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/٣٩ وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ والكشف: ٦٩٢.

وأمَّا إعراب الحَماسة فقد ذكر في النّكت أيضاً: ١٧٩، ووفيات الأعيان: ٢/٢٨٦، وإنباه الرواة: ٢/١١٧.

وكتاب شرح الحماسة أو إعرابها من الكتب التي وصلت إلينا، ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ١/٨٠ ترجمة النجار مخطوطات الكتاب في كوبرلي/١٣٠٧ ويني جامع ٩٣٤، وخراجي زاده/١٥ على أن الصَّفدي في النكت: ١٧٩ وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة ذكرا الكتابين معاً.

اطّلعتُ على شرح أبي البقاء الموجود في تركيا وهو شرح اقتصر على الإعراب واهتم به اهتماماً ظاهراً ولا يصحُّ أن يكون هذا الشرح هو «مختصر التَّنبيه» الذي اختصره أبو البقاء من كتاب «التَّنبيه» وهو إعراب الحماسة لابن جني ٣٩٢هـ. لأن كتاب العكبري أكبر من التَّنبيه.

٢٧ ـ شرح خطب ابن نباتة:

ابنُ نباتة: هو أبو يحيى عبد الرّحيم بن محمد الفارقي (الشذرات: ٨٣/٣) وقد شرحها غير واحد منهم أبو اليُمن تاج الدّين الكِنْدِيّ ٦١٣هـ (الكشف: ٧١٤).

وشرح العُكبَري كتاب مشهور ذكر في النكت: ١٧٩ والذّيل على طبقات الحنابلة: ١١٢/٢، والوفيات: ٢٨٦/٢، وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٣٩/٢، وطبقات المفسرين: ٢٢٦/١، والكشف: ٧١٤، والهدية: ٤٥٩/١، وبروكلمان: ١٠٨/٢، وذكر أنه لا يزال مخطوطاً قال: منه نسخة في ليدن محفوظة برقم (٢١٣٨) عمومية ٥٥٧٣. ورأيت له نسخة أخرى مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن أصلها المحفوظ في مكتبة خدا بخش بالهند رقم: ٤٢٠٩ (رضا رامبُور)[1].

٢٨ ـ شرح ديوان المتنبي:

أسهم أبو البقاء في شرح ديوان المتنبي الذي لقي عناية فائقة من العلماء من لدن عصر ابن جني المعاصر للمتنبي إلى عصرنا هذا.

وشرح العكبري لديوان المتنبي ثابت النسبة إليه.

ذكر في التّكملة: ٣٨٠/٤، وإنباه الرُّواة: ١١٧/٢، ووفيات الأعيان: ٢٨٦/٢، والنُّكت: ١٧٩، والذيل: ١١١/٢، وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبلغة: ١٠٨ وطبقات المفسرين: ٢٢٦/٢، والكشف. ٨١١: قال: «... وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي النحوي المتوفى سنة ٦١٦هـ ألّف في إعرابه كتاباً». والهدية: ٤٥٩/١هـ.

أمّا الشرح المتداول المطبوع فقد نُسب إلى أبي البقاء باسم «التّبيان في شرح الديوان».

---

(١) بعد طبع أصول الكتاب وقفت على نسختين محفوظتين في ليدن ونسخة ثالثة محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة إضافة إلى نسخة خدابخش المذكورة.

طبع للمرة الأولى سنة ١٢٦١هـ، سنة ١٨٤٥م أخرجه بار علي البادرناوي بكلكتا في الهند، في جزئين، ثم أعيد طبعه في مصر (بولاق) سنة ١٢٧٨هـ وطبع سنة ١٣٠٨هـ في المطبعة الشرقية بهامشها الصُّبح المنبى للشيخ يوسف البديعي، وطبع سنة ١٩٣٨م بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شَلبي في أربعة أجزاء.

وآخر طبعة للديوان مع الشرح المذكور سنة ١٣٩١هـ، سنة ١٩٧١م بتحقيق الأساتذة المتقدم ذكرهم في مطبعة البابي الحلبي.

وكل هذه الطبعات ينسب الشرح فيها إلى أبي البقاء العكبري ولكن الأستاذ مصطفى جواد ينفي أن يكون هذا الشرح من صنعة أبي البقاء مستدلاً بأدلة في غاية القوة، ونَسَبَ الشّرح إلى تلميذ أبي البقاء عليّ بن عدلان الموصلي المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٢ العدد ١، ٢.

وأرى أن الأستاذ مصطفى جواد مصيب في نظرته كلّ الإصابة فالكتاب بعيد كلّ البعد عن أسلوب أبي البقاء وطريقته، مخالفٌ كما يقول الدكتور مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة: ٩٦ لمذهب العكبري النَّحوي. وشرحُ العكبري نقل عنه ابن المستوفي في كتابه: «النّظام في شرح ديواني المتنبي وأبي تمام»[1] وابن أبي الفتح البعلي في «المُثَلَّث»[2] له.

إذاً علينا أن نبحث عن كتاب أبي البقاء «شرح ديوان المتنبي أو إعرابه» الذي أصبح في عداد المفقودات، وبخاصة في تلك الشروح مجهولة اسم الشارح التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٩١/٢ ترجمة النجار.

---

(١) نسخة سوهاج رقم: ١٣٥ أدب الورقات: ٤٨، ٥٩، ٦٠، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) نسخة أحمد الثالث ورقة: ٦.

٢٩ ـ شرح الفصيح:

ذكر هذا الكتاب في نكت الهميان: ١٨٠، وطبقات النحاة: ٣٢٩، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ١/٣٩، والكشف: ١٢٧٣، والهدية: ١/٤٥٩.

٣٠ ـ شرح الكتاب:

سبق أن ذكرنا كتابه في شرح أبيات الكتاب. أما هذا فهو في شرح الكتاب نفسه، ذكره ابن قاضي شهبة في الطبقات: ٣٣٠، والفيروزآبادي في البلغة: ١٠٨، والبغدادي في الهدية: ١/٤٥٩، ولعله هو كتاب لباب الكتاب الذي ذكر في النكت: ١٨٠، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٦، والكشف: ١٤٢٨.

ولا ندري هل «لباب الكتاب» شرح للكتاب؟ فيوافق ما ذكر من أن للعكبري شرحاً للكتاب، أو هو اختصار للكتاب كما توحي به التسمية، وكما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة شرح كتاب سيبويه: ٤٠، أو هما كتابان أحدهما في الشرح والثاني اختصار للكتاب؟.

٣١ ـ شرح لامية العرب:

وهي قصيدة الشنفرى الأزدي التي مطلعها:

أَميلوا بني أمّي صدورَ مُطِيّكم فإنّي إلى قوم ٍ سِوَاكُم لأميَلُ

وقد شرحها عدد من العلماء قبل أبي البقاء منهم المبردُ وابنُ دريد والزَّمخشري.

وأول الكتاب البيت المتقدم ثم قال: الكلام فيه على ثلاثة أشياء على الفاء، وعلى سوى، وعلى أميل... إلخ.

ويوجد للكتاب عدة نسخ في المكتبات العالمية منها نسخة في برلين برقم ٧٤٦٩، وفي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت نسخة ناقصة كتبت يوم التروية سنة ٦٩٤هـ كتبه يحيى بن عبد الله حولان ويعمل الدكتور محمد خير الحلواني الأستاذ في كلية الآداب باللاذقية على تحقيقه(١).

---

(١) بعد طبع أصول الكتاب وقفت على طبعة الدكتور الحلواني وعلى طبعتين ثانيتين للكتاب بتحقيقين مختلفين.

٣٢ ـ شرح لامية العجم:

وهي قصيدة الطغرائي، الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد أبو إسماعيل ٤٥٥ ـ ٥١٣هـ ترجمته في الأنساب: ٥٤٣، والأعلام: ٢٦٧/٢، ومطلع القصيدة:

أصالةُ الرَّأيِ صانَتْنِي عن الخَطَلِ وحيلةُ الفَضلِ زَانَتْني لَدى العَطَلِ

وعليها شروح كثيرة جدّاً مذكورة في كشف الظنون: ١٥٣٧/٢ ـ ١٥٣٩، ومن بين شراحها أبو البقاء انظر الكشف: ١٥٣٧/٢، والهدية: ٤٥٩/١، وبروكلمان: ٤٣٩/١ (الذيل) ويوجد للكتاب عدة نسخ في المكتبات العالمية منها نسخة في المكتبة الأحمدية بتونس ضمن مجموع م. ١٥/٢١ ق من ورقة ٣٥ ـ ٦٠س ١٧ برقم (٤٧٨٠) وفي بغداد نسختان إحداهما برقم ١/١٠ والثانية برقم ٥٦٨٦... وغيرها.

ـ شرح لغة الفقه = لغة الفقه.

٣٣ ـ شرح اللّمع:

كتاب «اللّمع» لأبي الفتح عثمان بن جنّي من أشهر المختصرات النحوية التي تداولها الدّارسون في القرنين السّادس والسّابع الهجريين.

وقد عُني به كثير من العُلماء وشرحوا غوامضه، وعلقوا عليه تعاليق مفيدة ويعرف «شرح اللُّمع» لأبي البقاء بـ«المُتَّبع في شرحِ اللُّمع».

ولابن إياز البَغدادي المتوفى سنة ٦٨١هـ كتاب اسمه «مآخذ المتبع» أو «التَّعليق على المتبع» ذكره في قواعد المطارحة: ورقة: ١٣، ٣١ (نسخة دار الكتب) والمَحصول في شرح الفُصول: ورقة: ١٠٣ نسخة كوبرلي بتركيا رقم: ١٤٩١ فلَعلّه على كتاب العكبري هذا. وشرحُ اللّمع صحيحُ النّسبة إليه ذكره في إنباه الرواة: ١١٧/٢، والوَفيات: ٢٨٦/٢، والنكت: ١٧٩، والذيل ١١١/٢، والبلغة: ١٠٨،

والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٢/١٥٦٣، والهدية: ١/٤٥٩.

والكتاب من آثار العكبري التي وصلت إلينا، وتوجد مخطوطاته في بطرسبورج ثالث٩١٣، وبنكبور ٢٠/٢٠١٧ ذكرها بروكلمان ٢/٤٩٤ وزعم أنه طبع في القاهرة سنة ١٩١٣م.

وفي معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة نسخة مصورة عن مكتبة خدابخش «بتنة» رقم الفيلم «٣١٩» وهي نسخة نفيسة واضحة جيدة كتبت قبل وفاة المؤلف بخمس سنين سنة ٦١١هـ بخط عبد الحميد بن عثمان بن نوقاضي الجيلي رحمه الله.

- شرح ما في مقامات الحريري من ألفاظ لغوية = شرح المقامات.

٣٤ - شرح المفصل: «المفصل» في النحو لأبي القاسم الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ هو أحد الكتب النحوية المختصرة، التي لقيت عناية فائقة من الدارسين والعلماء في هذا الفن على حد سواء.

ومن السابقين إلى شرح المفصل أبو البقاء، وشرحه مشهور بين علماء النحو وكتب الطبقات والتراجم إلّا أنهم اختلفوا في اسمه فمنهم من يسميه «شرح المفصل»، ومنهم من يسميه «المحصل في شرح المفصل» أو «المحصل في إيضاح المفصل»، أو «المحصل وإيضاح المفصل» أو «الإيضاح في شرح المفصل» وكثيراً ما يسمونه «حواشي المفصل» أو «التعليق على المفصل».

ذكره في إنباه الرواة: ٢/١١٧، والوفيات: ٢/٢٨٦، والنكت: ١٧٩، والذيل: ٢/١١١، ١١٤، وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٢/٢١٤، ١٧٧٤، والهدية: ١/٤٥٩.

وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٢٩٢) نحو.

وعنها مصورة «ميكروفيلم» في معهد المخطوطات برقم: (١٤٤ نحو)

وقد كتب عليها «المحصل شرح المفصل» الجزء الثاني فقط ناقصة من الأول أيضاً بدأها بقوله: «وصاحب القوم قلت ومنهم من قال يوصف بمثله... إلخ».

وينتهي بقول الناسخ: «آخر الكتاب آخر المجلدة الثانية» من كتاب «المحصل شرح المفصل» دون نسبته إلى العُكبري. ثم قال: «يتلوه إن شاء الله تعالى: المجلدة الثالثة في المركبات والحمد لله حقَّ حمده كتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه، وشفاعة جدّه محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله الحسيني عفا الله عنه إلخ، ثم كتب على الورقة نفسها من الجهة اليسرى نقله إلى الفقير إلى رضوانه محمد بن يحيى بن غفر الله له....».

واعتمد عليه كثير من الباحثين بوصفه أحد مؤلفات العكبري، وعده بعضهم من مؤلفات أبي البقاء الموجودة. وأحضرت «فيلماً» عن الكتاب عندما أحضرت بعض مؤلفات العكبري المخطوطة لكي أتمكن من معرفة شخصية أبي البقاء العلمية، وسلوكه ومنهجه، ومذهبه النحوي ولما قرأت هذا الكتاب لأول مرة، وكنت قد قرأت قبله كتابه «التبيين»، وكتاب «إعراب القرآن»، وكتاب «إعراب الحديث»، وكتاب «اللُّباب»، وكتاب «شرح اللُّمع»... إلخ. أصبحت عندي معرفة بأسلوب الرجل، وجدت أنّ أسلوبه في هذا الكتاب قد تغير، وأن المنهج الذي سار عليه ولزمه في مؤلفاته اختلف اختلافاً كبيراً، ورجعت إلى الكتاب ثانية وثالثة حتى تيقنت أنه ليس لأبي البقاء، ثم استهواني البحث إلى تتبع صفحات الكتاب واستنطاقها لعلها تهديني إلى مؤلف الكتاب الحقيقي، فاهتديت بعد بحث وتثبت إلى مؤلّفه الحقيقي، وهذا ما سأوضحه.

النَّفْـي:

لعل من أوضح ما ينفي الكتاب عن أبي البقاء تغير الأسلوب، فأسلوب العكبري يختلف تماماً عن أسلوب صاحب الكتاب، وكما يقولون:

أسلوب الرجل هو الرجل، ولا شك أن النـاس مختلفون في أسـاليبهم ومناهجهم، وهذه حقيقة لا مراء فيها، وخاصة هؤلاء الذين كتبوا فأكثروا من الكتابة، فتميزت كتاباتهم بخصائص فنية وتعبيرية تترك الأثر واضحاً في تأليفهم.

ومما ينفيه عن نسبة الكتاب إلى أبي البقاء أمور منها:

أولاً: هذا الكتاب مخالف للنهج الذي انتهجه العكبري لنفسه ولزمه في سائر مؤلفاته، ومن هذا المنهج:

أ ـ لم يكن العكبري يوضح المراجع التي اعتمد عليها، إلّا نادراً، أما في هذا الكتاب فتجد المؤلف يصرح بنقله من حواشي الإيضاح لعبد القاهر، وكتـاب سيبويـه، وشرحـه للسيرافي، ومـآخذ المبـرد على سيبويه، واللُّمع. . . اللوحات ١٧، ١٨، ٢٤، ٣٠، ٦٤. . .

ب ـ لم يكن العكبري يكثر من ذكر أعلام النَّحويين إلّا من كان مشهوراً، ولا ينقل عن المتأخرين منهم بخاصة، أمَّا مؤلف الكتاب فإنَّه يجمع آراء النحويين، وينقل عن المتقدمين منهم والمتأخرين، وهو أشبه بموسوعة لآراء النُّحاة وأقوالهم، نقل عن سيبويه والخليـل ويونس والفراء والكسائي وثعلب. . . وفي كل صفحة ـ تقريباً ـ يورد جملة من هؤلاء المشاهير.

كما أنه نقل عن المتأخرين مثل ابن بَـرهان أنظر اللوحات ١٩، ٤٧، ٧٢، والجُـرجـاني لـوحـات ١١، ١٥، ١٨، ٣٠، ٣٢، ٦٤ . . . . إلخ. والخُوارزمي الملقب صدرَ الأفاضل ت ٦١٧هـ في عدة صفحات منها لوحة ٢، ٦، ٩، ١٤، ٣٠، ٣١. . . إلخ. وابن خَروف لوحة ١٧، والعَبدي لوحة ٢٤، والكِندي لوحة ٥٨ وابن بَابَشاذ اللوحة ٧٥، وأبو البركات بن الأنباري في اللوحة ٦٧. . . وغيرهم كثير.

جـ ـ تجد في الكتاب استطرادات كثيرة لم تكن مألوفة عند أبي البقاء، وهذه الاستطرادات على نوعين:

١ - استطرادات نحوية، لوحة ٥٥ مثلاً.
٢ - استطرادات عامة وفوائد متنوعة، كتخريج القراءات وترجمة الشعراء ومناسبات القصائد... إلخ. اللوحات ٤٨، ٥٦، ٥٧، ٧٤.. وغير ذلك.
د - لم يكن أبو البقاء يستشهد بأحاديث الرسول ﷺ إلّا في القليل، بينما مؤلف الكتاب يكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف، اللوحات ٤٩، ٥٦، ٨٤...

ثانياً: نقل مؤلف الكتاب نصوصاً كثيرة عن كتاب العكبري «شرح المفصل» فهو أحد مصادره، اللوحات ١٨، ٢٣، ٣١، ٣٣ وغيرها.

ثالثاً: اعتمد على كتاب (صدرِ الأفَاضل الخوارزمي) المتوفى سنة ٦١٧ هـ في شرح المفصل وصدرُ الأفاضل من معاصري أبي البقاء ولا نعلم أنه اجتمع به ولا أفاد منه ولم ينقل عنه في مؤلفاته الأخرى فيما علمت.

رابعاً: مؤلف الكتاب جعل شيخَه تاجَ الدِّين الكندي المتوفى سنة ٦١٣هـ(١) وصرَّح بأخذه عنه في دمشق قال في اللوحة رقم ٥٨: وقد روينا عن شيخنا تاج الدين الكندي رحمه الله... إلخ.

والكندي ليس من شيوخ العكبري، بل هو من معاصريه وأنداده ولا نعلم أن العكبري دخل دمشق.

خامساً: أحال المؤلف على كتابين من مؤلفاته وهما:

١ - المفيد في شرح القصيد.	لوحة: ٧٤.
٢ - سلوة الأريب ومنية الأديب.	لوحة: ٥٩.

---

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد الحميري، من ذي رُعين، أديب من الكتاب والشعراء والعلماء، ولد ونشأ ببغداد، وسافر إلى حلب، وأقام بدمشق، وقرأ عليه كثير من العلماء وشرح ديوان المتنبي، وكان المعظم عيسى يقرأ عليه دائماً كتاب سيبويه، واقتنى مكتبة نفيسة، ترجمته في وإرشاد الأريب ٢٢٢/٤ والجواهر المضية ٢٤٦/١.

وهذان الكتابان ليسا من مؤلفات أبي البقاء، ولكنَّهما بعثا في نفسي الأمل في معرفة مؤلف الكتاب الحقيقي.

وهناك ثلاثة علماء تنطبق عليهم هذه الأوصاف، ويمكن أن يكون كل واحد منهم مؤلف الكتاب.

الأول: عَلمُ الدّين السَّخَاوِيّ المتوفى سنة ٦٤٣هـ[١].
الثاني: رَشيدُ الدّين المُنْتَجَبُ الهمذاني المتوفى سنة ٦٤٣هـ[٢].
الثالث: عَلَمُ الدّين اللُّورقي الأَندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ[٣].

وقد بدا لي أول الأمر أن مؤلف الكتاب هو السخاوي لأن له شرحين على المفصل الأول منهما «سفر السعادة»، والثاني واسمه المفضل. وهو ممن عاصر العكبري وتأخرت وفاته فمن الجائز جداً أن ينقل عن كتابه في شرح المفصل، والسخاوي قرأ على تاج الدين الكندي، كما أنه ألّف شرح القصيد وشرح السخاوي للمفصل مشهور معروف نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/٢٢، ٢٦، ٧٦... إلخ، وهو كبير الحجم يقع في أربعة مجلدات، ومنه نسخة في ليدن ١٦٥، وأخرى في باريس ٤٠٠٤ وثالثة في الأسكوريال ٦١ وغير ذلك.

وسافرت إلى المدينة المنورة للاطّلاع على نسخة نفيسة فريدة محفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت برقم (٨٠ نحو) من كتاب سفر السعادة لعلي أجد فيها ما يؤيد صحة نسبة الكتاب إليه، وعدت من

---

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي أصله من «سخا» بمصر، وسكن دمشق وتوفي فيها له عدة مصنفات ترجمته في طبقات القراء ١/٥٦٨ ومرآة الزمان ٨/٧٥٨ وإنباه الرواة ٢/٣١١.

(٢) هو المنتجب بن أبي العز بن رشيد الدين أبو يوسف الهمذاني عالم بالعربية والقراءات له كتاب «الفريد في إعراب القرآن المجيد» ترجمته في غاية النهاية ٢/٣١٠ وشذرات الذهب ٥/٢٢٧، مرآة الزمان ٤/١٠٨.

(٣) تقدمت الإشارة إليه في ذكر تلاميذ العكبري.

المدينة، وأنا غير واثق مما تبادر إلى ذهني، لأن أسلوب الكتاب مغاير تماماً لأسلوب السخاوي، وتحقق لي خطأ نسبتي الكتاب إلى السخاوي، حينما عثرت على نسخة من كتابه شرح القصيد له مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى تحت الرقم (١١٢٩)، لأنني حين قرأت هذا الكتاب لم أجد فيه ما أحال عليه المؤلف في شرح المفصل، وهي تخريجات متعددة للآية الكريمة: ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾ - وحتى هذه الآية لم يذكرها السخاوي في «شرح القصيد» ورجعت عما ظننت.

وأما رشيد الدين الهمذاني فشرحه للمفصل مشهور أيضاً ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٧٥، وقال: «وشرحه مفيد جداً». إلّا أنني لم أجد من مؤلفات المنتجب ولا من النُّقُول عنه ما يمكنني من مقارنة النصوص أو معرفة الأسلوب، وكتاب المنتجب لا أعلم له وجوداً.

أما علم الدين اللُّورقي الأندلسي، فهو من شراح المفصل، من تلاميذ الإمام تاج الدين الكندي، وله شرح القصيد الشاطبية، وشرحه للمفصل مشهور جدّاً قال ياقوت في معجم الأدباء: ١٦/٢٣٤: «وله من التصانيف كتاب شرح المفصل في عشرة مجلدات»، وقال الإمام القفطي في إنباه الرواة ٤/١٦١: «استوفى فيه القول ولا يقصر أن يكون في مقدار كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه» وقال ابن الجَزري في طبقات القراء ٢/١٥: «وشرح المفصل في أربعة مجلدات فأجاد، وأفاد...» إلى غير ذلك من الثَّناء على هذا الكتاب.

واعتمد عليه كثير من المتأخرين منهم ابن إياز في شرح الفصول انظر اللوحة ٦ و١١... إلخ والرَّضي في شرح الكافية ١/٨٧، ٢١٢، ٢١٣... وغير ذلك، والسيوطي في الهَمع، والأشباه والنظائر في النحو، ونَقَلَ عنه الإمام السُّيوطي في كتابه الأخير نَيِّفاً وأربعين نصّاً.

أنظر الأشباه ١/٣٠ و٣١، ٩٧، ١٠٤، ١٣٠، ١٧٧، ٢٠٤، ٢١٩،

٢٢١، ٢٢٩، ٢٢٣، ٢٥٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣١١، ١٣/٢ و١٤، ٣١، ٧٠، ٧٣، ٩١، ١٠٧، ١١٢، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٩،.. وغير ذلك ووصفه السُّيوطي بتلميذِ العُكبري فقال في الأشباه ١/٣٠ قال أبو البقاء في اللُّباب، وتلميذه الأَندلسي في شرح المفصل...

ووجدت السُّيوطي يوضح أن المعني بالأندلسيّ هو علم الدين هذا، لا أندلسي آخر حيثُ قال ٧٣/٢: «قَال الأندلسي»: الظروف التي لا تدخل عليها من حروف الجر سوى «من» خمسة، عند، مع، وقبل، وبعد، ولدى - انتهى - قلت: وقد نظمتها فقلت:

من الظُّروف خمسةٌ قد خُصّصَتْ بـ«مِنْ» ولَمْ يَجُرَّها سِوَاهَا
عندَ ومع قبلُ وبعدُ ولَدى شرحُ الإمام اللُّورقي حَوَاْهَا

الأَندلسي: شارحُ المفصَّل المشهور هو الإمام علمُ الدّين اللُّورقي له ترجمة جَيدة في «سير النبلاء للذهبي».

وشرح الأندلسي على المفصّل تنطبق عليه كل الميزات الموجودة في هذا الشرح فهو:

١ - كبير الحجم مستوفى حقيقة فقد تحدث عن ضمير الفصل من لوحة ٥٣ - ٦٠، ولم يترك مسألة نحوية خلافية إلّا أشبعها بحثاً، واستشهد لها بأقوال كثير من العلماء المحققين، فلا يصح أن يكون المؤلف من شراح المفصل المختصرين أمثال ابن الحاجب[1].

٢ - إن المؤلف اعتمد على شرح الفخر الرازي ت ٦٠٦ انظر اللوحة (١٨)

---

(١) شرح ابن الحاجب للمفصل يسمى (الإيضاح في شرح المفصل) يوجد للكتاب عدة نسخ منها نسخة في مكتبة الحرم المكي برقم (٣٨ نحو) ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد محفوظة برقم (١٦٠٥٠)، وميونخ (٦٩٣) والإسكندرية ٤ نحو وغيرها. ونسخة كثيرة جدّاً.
طبع كتاب ابن الحاجب أخيراً في وزارة الأوقاف ببغداد.

وعلمُ الدين من المعجبين بالفخر الرّازي، والمعظمين له، فقد نقل ابن الجزري في طبقات القُراء: ٢/ ١٥ أنَّه قصد الرّحلة إليه؛ ليأخذ عنه الكلام فبلغه موته.

٣ ـ إن وفاته بعد العكبري، بل هو من تلاميذه، كما تقدم، فلا يصح أن يكون المؤلف من شراح المفصل الذين تقدمت وفياتهم على العكبري أمثال الزمخشري ٥٣٨هـ نفسه والفخر الرازي ٦٠٦هـ، والمروزي ٦٠٩هـ وذلك لأنَّ المؤلف نقل عن أبي البقاء انظر اللوحات ١٨، ٢٣، ٣١، ٣٣. . . وغير ذلك. وصدر الأفاضل ٦١٧هـ كما تقدم.

٤ ـ أحال المؤلف على كتابه «المفيد في شرح القصيد» وهذا يوهم أنه المنتجب أو السخاوي كما تقدم، ولكن كتاب السخاوي اسمه «فتح الوصيد في شرح القصيد» الكشف ١/ ٦٤٧ وسبق أن ذكرنا أننا رجعنا إلى كتابه هذا فلم نجد الإحالة فيه، وكتاب المنتجب اسمه الفَريدة في شرح القصيدة، الكشف ١/ ٦٤٨.

أما «المُفيد في شرح القصيد»[١] فقد ذكر منسوباً إلى علم الدين اللُّورقي بهذه التسمية في الكشف ١/ ٦٤٨، ٢/ ١٧٧٧، والهدية ١/ ٨٢٩.

٥ ـ المؤلف جعل شيخَه تاج الدين الكندي، وعلم الدين أخذ عن الكندي انظر معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٥، وإنباه الرواة ٤/ ١٦١، وغاية النهاية ٢/ ١٥، والبغية ٢/ ٢٥٠.

وبعد هذه التحريات ثبت عندي أن الكتاب من تأليف علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ دون أدنى شك، وأن نسبته إلى أبي البقاء العكبري خطأ محض ينبغي تغييره في فهرس دار الكتب المصرية[٢]، ومعهد إحياء المخطوطات

---

(١) وقفت على كتاب الأندلسي أخيراً ووجدت فيه الإحالة مما يؤكد ما ذهبت إليه.
(١) أنظر الفهرس ٢/ ١٢٧ ط ٢.

العربية[٢]، ويكتب على المخطوطة اسم المؤلف الحقيقي، وهو: علم الدين اللُّورقي الأندلسي المتوفى سنة: ٦٦١هـ.

وأما تسميته بالمحصل فصحيحٌ، لأن شرح الأندلسي اسمه «المحصل في شرح المفصل» وللكتاب نسخ أخرى وقفتُ على بعضها في عدة مكتبات في تركيا منها الجزء الثالث وهو جزءٌ من النسخة التي في دار الكتب المصرية نفسها وبخط الناسخ نفسه وعليها خطوط عدد من العلماء منهم صلاح الدّين الصّفدي واتحاد الجُزئين يدلُّ دلالة صَريحة على صحة ما ذهبتُ إليه. والجزء الموجود في تركيا يحمل اسم المؤلف صريحاً.

وذكر بروكلمان أن من شرح الأندلسي نسخة في مكتبة سليم أغا: رقم ١١١٧،وهكذا كتب في فهرس المكتبة أيضاً وهذا خطأ من ناحيتين الأولى في الرقم وصوابه ١١٦٧. والثانية في نسبته إلى الأندلسي فالنُّسخة مكتوب عليها بخط الأصل أنه من تأليف الحسين بن علي السّغناقي المتوفى سنة ٧١٠هـ وهو بخط المؤلف أيضاً.

وللتأكُّد من صحة هذه النسبة قارنتُه بنسخةٍ أُخرى للكتاب نفسه في مكتبة أخرى بتركيا. يبقى سؤالٌ وهو: أين كتاب أبي البقاء؟.

أغلبُ النُّسخ التي ذكرت في فهارس المكتبات ونسبت إلى أبي البقاء لم تثبت نسبتها إليه عندي.

فالقسم الموجود في مكتبة جستربيتي رقم: ٣١٢٨، والموجود في مكتبة جامعة برنستون رقم ٣٢٧ نحو، هما من تأليف الإمام محمد بن سَعْدٍ المروزي المتوفى سنة ٦٠٩هـ. وإن كتب عليهما بخط الأصل أنهما من تأليف أبي البقاء ولا يتسع المقام هنا لذكر الأدلة على ذلك.

أمَّا القسم الموجود في مكتبة سبه سالار فقد وجدته جزءاً من شرح الأندلسي السَّالف الذكر...

---

(٢) الفهرس ١/١٤٤.

أمَّا الموجودُ في مكتبة خدابخش بتنة رقم: ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨ فليس لأبي البقاء ولا يصح أن ينسب إليه.

وكذلك كتاب المسترشد الموجود في نفس المكتبة ويوجد منه جزء في متحف الأوقاف في استنبول رقم: ٢١٦١ منسوبٌ فيهما إلى أبي البقاء وليسا لأبي البقاء ولا أتمكن هنا من ذكر الأدلة التي دفعتني إلى نفيهما عن أبي البقاء وهنا نصل إلى أنه لا يوجد حتى الآن نسخةٌ من شرح أبي البقاء فيما اطلعت عليه منسوبة إليه على التَّحقيق ثابتة النِّسبة. هذا ما هداني إليه البحث بعد توفيق الله وعسى أن أكون مصيباً.

وتوجد نسخة في مكتبة هافينسنس الملكية بالدانمرك رقم ١٧٦ نحو منسوبة إلى أبي البقاء ولم اطَّلع على هذه النسخة فأحكم عليها... وأرجو أن يتم ذلك إن شاء الله[1].

٣٥ ـ شرح المقامات الحريرية:

«المقامات» لابن محمد القاسم بن علي الحريري (٤٤٦ ـ ٥١٦هـ)[2] وقد ذكرها في الآفاق، وشرحها كثير من العلماء، ولكن شرح العكبري يختلف عن غيره، فهو لا يتعرض للنواحي الأدبية وإنما هو شرح لغوي مختصر. ذكر في التكملة: ٤/ ٣٨٠، والوفيات: ٢/ ٢٨٦، ونكت الهميان: ١٧٩، وذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١١١ وطبقات النحاة: ٣٣٠، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/ ٣٩، وطبقات المُفسِّرين: ١/ ٢٢٦، والكشف: ٢/ ١٨٨٩، والهدية: ١/ ٤٥٩، ويسمى (غوامض الألفاظ اللغوية للمقامات الحريرية) أو شرح ما في مقامات الحريري من ألفاظ لغوية.

وهذا الكتاب من بين مؤلفات أبي البقاء التي وصلتنا ويوجد له عدة نسخ منها نسخة في يني جامع رقم (٩٨٢) وعنها مصورة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة رقم (٥٦٠) أدب ونسخة في المكتبة الأحمدية

---

(١) أطلعت عليها بعد طبع الأصول فتبين لي أنها نسخة من شرح ابن يعيش.

(١) ترجمته في طبقات الشافعية ٤/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٧٧.

بتونس كتبت سنة ٦١٨هـ أي بعد وفاة المؤلف بسنتين محفوظة برقم (٢٧٨) أدب، وفي دار المتحف العراقي نسخة كتبت سنة ٦٢٧هـ ويقول ناسخها إنها نقلت عن أصل مقروء على المؤلف، وعنها أخذ ميكروفيلم في مكتبة جامعة بغداد المركزية برقم (٢٦)، ونسخة في دمشق كتبت سنة ١٠٣٤هـ بخط نسخي جميل بقلم محمد بن محمد ابن زيتون الأريحاوي محفوظة برقم (٨٩١٨) لغة، في المكتبة الظاهرية وفي تركيا نسخة في أسعد أفندي نسخة محفوظة برقم (٢٨٢٢)، وفي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة نسخة جيدة لم تذكر سنة نسخها إلّا أنّ ناسخها قال: إنها نسخة نُقلت عن أصلٍ مَقْروءٍ على المؤلف، وخطُّها نسخي جميل جدّاً مصصحة وعليها تمليك باسم محمد بن عبدالله بنٍ هشام بلغه الله به وهي محفوظة برقم (٢٧٨) أدب... إلى غير ذلك من النُّسخ. وطبع أخيراً الجزء الأول منه في بغداد.

٣٦ ـ شرح الهداية:

كتاب «الهداية» في الفقه الحَنبلي لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكَلْوَذَانِيّ (٤٣٢ ـ ٥١٠)[1].

ذكر في النكت: ١٩٠، والذيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥، والهدية: ١/٤٥٩، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: ٢٠/١٢٨ وقال إنه لم يتمه، ونقلَ عنه ابنُ رجب في الذيل: ٢/١١٣.

ـ الصباح = شرح الإيضاح.

٣٧ ـ عدد آي القرآن:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ٢/١١١، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٥ ـ وهذا الكتاب من مؤلفات أبي البقاء التي سلمت من الضياع

(١) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة ١/١٦٦ وغيره.

ويوجد منه نسخة في مكتبة الفاتح وقف إبراهيم برقم (٦٣٢). ولم أتمكن من الاطّلاع عليها.

وفي معهد إحياء المخطوطات العربية نسخة مصورة من كتاب «عدد الآي» من مكتبة الفاتح أيضاً (٩١) ورقمها في المعهد ٤٦ قراءات، مجهولة المؤلف فربما كانت نسخة من كتاب أبي البقاء.

٣٨ ـ العروض مختصر:

تفرد بذكره ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة: ٣٣٠.

غوامض الألفاظ اللغوية = شرح المقامات.

٣٩ ـ العروض معلل:

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته: ٣٣٠، والسُّيوطي في تحفة الأريب: ٩٤.

٤٠ ـ القوافي مختصر:

تفرد بذكره ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة: ٣٣٠، والسُّيوطي في تحفة الأريب: ٩٤.

٤١ ـ كتاب جدّ فيه فوائد، وتواريخ مفيدة:

لم يذكره إلّا ابن قاضي شهبة في الطبقات: ٣٣٠ وقال: ليس له نظير في فنه.

٤٢ ـ الكلام على دليل التلازم ودليل التضاد:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ٢/١١١ وسماه ابن رجب «الاعتراض على دليل التلازم، ودليل التنافي»، وطبقات النحاة: ٣٣٠، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ وسماه «الاعتراض على دليل التلازم ودليل التنافي».

٤٣ ـ اللُّباب في علل البناء والإعراب:

وهذا الكتاب من أشهر مؤلفات أبي البقاء ذكر في إنباه الرواة: ٢/١١٧، ووفيات الأعيان: ٢/٢٨٦، وسماه «اللباب في علل النحو»

والنكت/١٧٩، والذيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٣٠ وقال: هو من أحسن الكتب، والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٢/١٥٤٣. نقل عنه الزركشي في البرهان: ١/٣٧٦، ٤/٢١٢، ٢٤٧، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٢٩، ٣٤، والهمع: ١/١٣.

وقد ألّفه أبو البقاء بعد كتاب إعراب القرآن. انظر اللوحة ١٤٣ من مخطوطة الأزهرية، وقبل كتاب التَّبيين انظر مسألة ٣٦ من التَّبيين.

وهذا الكتاب من كتب العكبري التي سلمت من الضياع ويوجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩ ومنها مصورة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات (١٣٣) نحو. وهي نسخة نفيسة واضحة كتبت قبل وفاة المؤلّف بخمس سنين سنة ٦١١هـ كاتبها علي بن مروان النحوي، كما يوجد للكتاب نسخة أخرى في دار الكتب المصرية (المكتبة التيمورية) ١١٩ نحو ٣٣٠ص ومنها مصورة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات (١٣٤) وهذه النسخة نفيسة أيضاً كتبت سنة ٦٢٨هـ، فهي قريبة من عصر المؤلف ويوجد للكتاب نسخة ثالثة ذكرها بروكلمان (الذيل) ٤٩٥ في جامع القرويين بفاس محفوظة برقم ١٢٠٣، ونسختان في مكتبة جستربيتي رقم ٤٩٠٢ ورقم ٣٨٣٣، ونسخة في مكتبة الأحقاف مجموعة آل يحيى، في اليمن الجنوبية: رقم: ١٣ نحو تريم، وفي مكتبة جامعة البَصرة نسخة بعنوان: «شرح اللُّباب... لأبي البَقاء رقم: (٢٤٩)، ويوجد لكتاب اللُّباب نسخة في المغرب وثانية في جستربيتي لم نذكرهما.

وقد حقق الكتاب صديقنا الأستاذ خَليل بنيّان الحَسُّون، ولم يطبع.

٤٣ ـ لغة الفقه:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ١/١١١ وقال ابن رجب أملاه على ابن النجار الحافظ، وطبقات النحاة: ٣٢٨، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦ وسماه الداودي «شرح لغة الفقه».

وذكره البغدادي في هدية العارفين: ٤٥٩/١ فقال: «المنتخب من كتاب المحتسب في لغة الفقه»، والصحيح أن كتاب «المنتخب من كتاب المحتسب» كتاب مستقل عن كتاب «لغة الفقه» وسيأتي ذكر كتاب المنتخب في موضعه.

وربما كان كتاب «لغة الفقه» على نهج كتاب «الزَّاهر في غريب ألفاظ الفقهاء» للأزهري صاحب التهذيب، والمغرب للمطرزي وغيرهما.

ـ لباب الكتاب = شرح الكتاب.

ـ المتبع = شرح اللمع.

٤٤ ـ متشابه القرآن:

ذكر في النكت: ١٨٠، والذيل: ١١١/٢، وطبقات النحاة: ٣٢٩، طبقات المفسرين ٣٢٥/١.

المحصل = شرح المفصل.

٤٥ ـ مختصر أصول ابن السراج:

ذكر في النكت: ١٨٠، والذيل: ١١١/٢، وطبقات النحاة: ٣٣٠،

٤٦ ـ مذاهب الفقهاء:

ذكره ابن رجب في الذيل: ١١١/٢ والداودي في طبقات المفسرين: ٢٢٥/٢ ورأيت كتاباً مخطوطاً في التيمورية رقم ٥٣١ نسخة كتبت سنة ٦١٤هـ (٢٧٠) ورقة باسم «اختلاف الفقهاء» فلعله هو كتاب العكبري.

٤٧ ـ المرام في نهاية الأحكام:

وهو كتاب فقه على مذهب الإمام أحمد

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ١١١/١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، وطبقات المفسرين: ٢٢٥/١، والهدية: ٤٥٩/١.

٤٨ ـ مسألة في قوله ﷺ إنما يرحم الله من عباده الرحماء:

ذكر في النكت: ١٨٠، وذيل الطبقات: ١١١/٢ وطبقات النحاة:

٣٢٨، ونقلها بنصها ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١١٧ ـ ١٢٠. وقد أشار إليها أبو البقاء في إعراب الحديث. ويوجد في مجموع في الظاهريّة.

٤٩ ـ مسائل نحو مفردة:

ذكر في النكت: ١٨٠، والذيل ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٣٠. موجود في الظاهرية بدمشق.

ـ مسائل الخلاف في النحو = التبيين عن مذاهب الهحويين وسيأتي عليها الحديث.

٥٠ ـ المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ١/١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، والبغية: ٢/٣٩، طبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٢/١٠٨ والهدية: ١/٤٥٩ ورد فيه (المشوق) تحريف.

وهذا الكتاب من مؤلفات العكبري التي سلمت من الضياع ووصلت إلينا، ويوجد منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة محفوظة برقم (١٢٧) لغة، وهي نسخة فريدة جيدة نفيسة بخط جميل واضح، هي نسخة المؤلف بخط علي بن محمد بن علي الناسخ سنة ٦٠٦هـ أي قبل وفاة المؤلف بعشر سنوات، وقرأها عليه ولده عبد الرحمن كما أوضحنا في مبحث (أسرته) في مجالس آخرها في شوال سنة ٦١٢هـ وكتبه عنه تلميذه محمد بن محمود بن محمد البغدادي وعليها عدة تمليكات وخط ابن مكتوم القيسي تلميذ أبي حيان وصاحب الدر اللقيط وتلخيص إنباه الرواة، وختم الكتاب بترجمة قصيرة لأبي البقاء وعدد أوراقها ٢٣٨ ورقة.

ـ المصباح = شرح الإيضاح.
ـ المفصل = شرح المفصل.

٥١ ـ مقدمة في الحساب:

ذكر في النكت: ١٧٩ وطبقات النحاة: ٣٢٩.

٥٢ ـ مقدّمةٌ في النحو:

ذكره الصفدي في النكت: ١٨٠، وشرحها بعضهم ويوجد هذا الشرح في دار الكتب المصرية برقم (٥٧٦هـ) ولا يعلم مؤلفه لفقد الورقة الأولى وهذه النسخة فرع من تأليفها سنة ٧٤٠هـ وهي بخط الحسن بن محمد بن علي الخطيب بقلعة مصياف في ٢٧ شعبان سنة ٧٧٢هـ في ١٥٩ ورقة كذا فهرس دار الكتب المصرية ٢/٧٢. ولم يتح لي الاطّلاع عليها[1].

٥٣ ـ الملقح من الخطل في الجدل:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ٢/١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩، والبغية: ٢/٣٩، وطبقات المفسرين: ١/٢٢٦، والكشف: ٢/١٨٢٠، والهدية: ١/٤٥٩، وربما سمي (المنقح).

وقد اختصره تلميذه ابن عبد الحق البغدادي.

أنظر تاريخ علماء المستنصرية: ١/١٨٨، وسماه (تلخيص المنقح من الخطل في علم الجدل، ونقل عنه الطوفي في كتابه «الصعقة الغضبيّة على منكري العربية». ورقة: ١٩ قال: إلى هنا انتهى كلام ابن حمدان، وهذه الكلمات التي حكاها عن الشيخ أبي البقاء ذكرها في خطبة كتابه: المسمى بـ«تنقيح الخطل في علم الجدل» وقال عن كتاب أبي البقاء: فإنّها نسخة واحدة جاءت من الشام وكان فيها شيء من سقم.

٥٥ ـ المنتخب من كتاب المحتسب:

يدل اسمه على أنه اختصار لكتاب (المحتسب في تبيين وجوه القراءات ـ الشاذة والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جني، وقد نقل أبو الفتح عن كتاب المحتسب في إعراب الحديث.

---

(١) اطلعت عليه أخيرا وهو في غاية الجودة، ولم أتمكن من نسبة إلى مؤلفه.

ذكـر في النكت: ١٨٠، وطبقات النحاة: ٣٣٠ والهدية: ١/ ٤٥٩، وأدمجه في كتاب لغة الفقه كما تقدم فقال المنتخب من كتاب المحتسب في لغة الفقه.

٥٦ ـ المُوْجَزْ في إيضاح الشِّعر المُلْغَزْ:

ذكر في الهدية: ١/ ٤٥٩، والأعلام: ٤/ ٢٠٩ وبروكلمان: ١/ ٢٨٢ (الأصل) قال: وهو شرح للاستعمالات النحوية الغريبة عند قدامى الشعراء، ذكر بروكلمان أنه يوجد في برلين (٦٥٨١). ونسخة برلين من كتاب «الموجز» وهي تحمل هذا الاسم ومنسوبة إلى أبي البقاء، كتب في موضع آخر كتاب الكشف عن الأبيات المشكلة للفارقي، وبمقارنته مع كتاب الفارقي تبين لي أنه نسخة منه وأن كتابه (الموجز.. للعكبري) خطأ محض لا وجه له من الصّحة وليس اختصاراً لكتاب الفارقي يحمل هذا الاسم وإنما هذا خطأ بين.

٥٧ ـ الناهض في علم الفرائض:

ذكر في النكت: ١٧٩، والذيل: ٢/ ١١١، وطبقات النحاة: ٣٢٩ والبلغة: ١٠٨، والبغية: ٢/ ٣٩، وطبقات المفسرين: ١/ ٣٢٥ والهدية: ١/ ٤٥٩.

٥٨ ـ نزهة الطرف في إيضاح قانون الظرف:

ذكـر في النكت: ١٨٠، وطبقـات النحـاة: ٣٢٨، والكشـف: ٢/ ١٩٤٣، ويذكر للميداني كتاب (نزهة الظرف في علم الصرف) قـال حاجي خليفة وهذا الكتاب عده الخواجه بارسا في أسانيده من جملة مؤلفات أبي البقاء العُكبري، والصَّواب أنه للميداني والكتاب موجود وقد اطّلعت على عدد من نسخه. وهو مطبوع.

٥٩ ـ بحثٌ في بعض الصحابة، وسؤالان وجوابهما:

مخطوط في الظاهرية (١٢٩) تصوف في ٣ ورقات ينسب إلى أبي

البقاء العكبري، ولم أجد أحداً ينسبه إليه من المتقدمين، ولم أتمكن من الاطّلاع عليه.

وفي ختام ذكر مؤلفات أبي البقاء: أود أن أنبه إلى ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في الذيل ١/٤٩٥ حيث قال: ومن أحد مصنفاته لخص إبراهيم بن محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسيني الدمشقي ت ١١٢٠ هـ كتابه البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف في جزئين طبع في حلب سنة ١٣٢٩، ١٣٣٠هـ انظر معجم سركيس ٨٨.

والحسيني لم يلخص كتابه هذا من كتابٍ لأبي البقاء فليس لأبي البقاء كتاب في أسباب ورود الحديث، وإنما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب (الحسيني) فيما يبدو حيث ترجم له وذكر أنه لخص كتاب أبي البقاء فربما أن (سركيس) اعتمد على هذه الترجمة التي وقع فيها الخطأ، وعن معجم سركيس نقل بروكلمان فيما يظهر، والذي يدلُّ على خطأ هذه الدعوى ما قاله الحُسيني نفسه في مقدمة كتابه ص ٢: «وأن من أجلِّ أنواع علوم الحَديث، معرفة الأَسباب وقد ألّف فيه (أبو حَفص العُكبَرِيُّ) كتاباً، ذكر الحافظ ابن حجر أنّه وقف منه على انتخاب ولما لم أظفر في عصرنا بمؤلف مفرد في هذا الباب غير طائل تأليف شرع فيه الحافظ السُّيوطي، ورتبه على الأَبواب فذكر فيه مائة حديث، واخترمته المنيّة قبل إتمام الكتاب، سنح لي أن أجمع في ذلك كتاباً تقرّ به عيونُ الطلاب فرتبته على الحروف، والسنن المعروف...» والحسيني لم يلخص مؤلفه من كتاب سابق، والعكبري الذي ألّف في أسباب ورود الحديث ليس أبا البقاء وإنما هو (أبو حفص) وفرق بينهما.

كِتَابُ التَّبْيِين

عَن مَذاهِبِ النحويِّين البَصريِّين والكوفيِّين

أ ـ اسم الكتـاب:

لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات والتراجم التي اطّلعت عليها أن لأبي البقاء كتاباً باسم «التّبيين عن مذاهب النّحويين. .» إذا استثنيا السُّيُوطي الذي ذكره باسم «التّبيين» في «مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين». في كتاب الأشباه والنظائر في النّحو ٢/١٤٠، وتُحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب: ١/٩٤ ومـا ذكره أصحـاب الطّبقـات فيما يتعلق بهـذا الكتاب هو «مسائل الخلاف في النحو» ذكر في النكت: ١٧٩، وطبقات النحاة: ٣٢٨، ولكن هذا لا ينفي الكتاب عن أبي البقاء، ولا يجعلنا نشكُّ في صحةِ نسبتهِ إليه، فلدينا من الدّلائل ما يثبته له دون أدنى شك، أمّا الصّفدي، وابن قاضي شُهبة فقد ذكرا الكتاب بمضمونه لا باسمه، فهو حقّاً في مسائل الخلاف في النّحو، ولكن هذا لا ينفي أن يكون اسمه «التّبيين. . . .».

والشيءُ المهم الذي يجب أن نتنبّه إليه هنا بالذّات، أن لأبي البقاء كتاباً آخر اسمه «التّعليق» أو «التعليقة في الخلاف» وهو يشبه كتابنا هذا في اسمه، ولكنه مغاير له تماماً في فنّه؛ لأن كتاب «التّعليق» أو «التّعليقة» إنما هو في الخلاف الفقهي، لا في الخلاف النّحوي، وقد سبق أن تحدثنا عنه في عداد مؤلفاته مما يغني عن الإعادة.

وقد توهّم بعض الباحثين المحدثين أنه في الخلاف النحـوي[1]،

---

(١) كتاب في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٢٢٨ هامش (٢) وظن أيضاً أنه هو كتاب مسائل خلافية التي في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو).

والدَّليلُ على أنه في الخلاف الفقهي أنَّ ابن رجب[1] والدّاودي[2] نَصًّا على أنه في الخلاف في الفقه، وأن الصَّفدي[3] ذكر الكتابين معاً.

أمَّا عبارةُ السيوطي في الأشباه والنَّظائر ٢/٢٥ط الهند التي تفيد أن لأبي البقاء كتاباً اسمه «التَّعليقين» فهذه تحريف عن «التلـقين» وسبق أن ذكرنا في مؤلفات أبي البقاء كتابه «التَّلقين»، والذي يدلُّ على أنها التَّلقين أنها وردت هكذا في نسخة الكتاب المخطوطة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو) وهي نسخة قيمة قريبة من عصر المؤلف نُسخت سنة ٩٦٦هـ.

والتَّعليق أو التَّعليقة في الفقه سنة متبعة عند النابهين من طـلاب العلم، يعلق عن شيخه ما يخالِفُ مذهبهم فيسمى ما يجمعه «تَعليقاً» أو «تَعليقةً» كما أن «التَّعليق» أو «التَّعليقة» كانت تُطلق ويراد بها الشَّرحُ مطلقاً. وقد ألّف في الخلاف الفقهي كثير من معاصري أبي البقاء، منهم شَيخاه ابنُ الجَوزي، وابنُ هُبيرة.

فالذي يظهر في أن التَّأليف في مسائل الخلاف سواءً في الفقه أو في النحو سمةٌ من سمات عصر أَبي البقاء، لذلك وجدناه يؤلف فيهما معاً.

وقد نشَر الدُّكتور محمد خير الحَلَوَانيّ كتاب «مسائل خلافيـة في النحو» لأبي البقاء فما علاقته بكتابنا هذا؟.

سبق أن أشرنا إلى أنَّ كتاب «مسائل الخلاف في النحو» هو نفسه كتاب «التَّبيين»، وأما كتاب «مسائل خلافية في النحو» الذي نشره الدكتور الحلواني فعلاقتَه بالتَّبيين علاقة الجزء بالكُلّ فهو جزء منه.

وقد تشكك الدكتور محمد خير الحلواني في كتاب «مسائل خلافية»

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/١١١.

(٢) طبقات المفسرين ١/٢٢٥.

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ـ ١٨٠.

حيث يجد نصوصاً منه في كتاب الأشباه والنظائر في النّحـو للسيُّوطي، منسوبة إلى التبيين وموجودة فيه، ولكنّه يعود فيجزم بأن التَّبيين أو التَّعليق غير «مسائل خلافية» فيقول: فالتَّبيين أو التعليقة غير هذا الكتاب الذي ننشره.. المقدمة: ١٣.

حقّاً إنّ كتاب «التَّعليق» غير هذا الكتاب؛ لأن «التَّعليق» في الفقه كما تقدم،أما «التَّبيين» فليس عنه ببعيد إذْ كتابُ مسائل خلافية جزءٌ منه.

و«مسائل خلافية في النحو» هي المسائل الأولى من «التَّبيين» بنصها وترتيبها، كيفَ حَدَثَ هذا؟.

الذي يظهر لي أنَّ أبا البقاء ألَّف شروحَه ومطولاتِهِ سن الكتب النَّحوية أولاً فقد ألّف «إعراب القرآن» ثم ألّف بعده «شرحَ اللُّمع» وكتاب «اللُّباب»، لأنه أحال على «إعراب القرآن» فيهما[1]، وكتاب «التَّبيين» بعدهُما، لأنه أحالَ عليهما فيه، وربّما كانت مطولاته في كتب النَّحو مثل «شرحِ المفصّل»، و«شرحِ الإيضاح» وغيرها.

ولما اجتمعت عنده المادة العلمية أخذ يفرقها على شكل رسائل مجتزأة من هذه المادة العلمية الضَّخمة، بشيء من التَّنظيم والاختصار والإيضاح، على حسب ما يتطلبه البحث، ويميل إليه طلاب العلم.

وكتاب «مسائل خلافية في النحو» مجزأ من كتاب «التبيين» واختار المسائل الخمس عشرة الأولى لأن الخلاف في غالبها ليس بين الكوفيين والبصريين.

ومما يؤكد لنا هذا أننا نجد لأبي البقاء مجموعة كتب في النحو لا يبعد أن تكون رسائل مختارة من مؤلفاته الأخرى مثل مسائل مفردة في

---

(١) اللباب لوحة ١٣٤/ب (الأزهرية)

النحو، «الإشارة في النحو»، و«التلخيص في النحو» و«مقدمة في النحو»، و«التهذيب في النحو»[1]. وغير ذلك.

ب ـ توثيقُ نِسبَة الكِتاب إلى المؤلّف:

عرف كتاب أبي البقاء منذ تأليفه عرفه تلاميذه الذين ترجموا له، ثم عرفه مَنْ بعدهم مِنْ أصحاب الطبقات حتى وصل إلينا. عرفوه باسم «مسائل الخلاف في النحو» ثم نقل عنه العلماء ورجعوا إليه وأحالوا عليه وسموه «التَّبيين».

قالَ بهاءُ الدِّين محمد بن إبراهيم بن النَّحاس في التَّعليقة على المقرَّب: ورقة: ٦٥. قال ابن الخباز ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الكفاية»: ومنهم من يجيزه يعني: التّرخيم في الثلاثي السَّاكن، والضّمير في منهم يعود إلى الكوفيين ـ رحمهم الله تعالى ـ وكذلك يفهم من كلام أبي البقاء ـ رحمه الله ـ في كتاب: «التبيين». ذكره ابن الخبَّاز رحمه الله تعالى.

وقال الإمام أبو حيان في التّذييل والتَّكميل: ١/لوحة: ٣٦ (الأسكوريال): «. . . وهذه المسألة ذكرها أبو القاسم (أبو البركات) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري وأبو البقاء العكبري في كتابيهما في اختلاف النحويين». ونقل عنه في تذكرة النحاة: ٥٤٧ ـ ٥٥٢، قال: ص ٥٥٠: قال أبو البقاء في كتاب التّبيين في مذاهب النّحويين له: لا يجوز العطف على عاملين، وأجازه الأخفش. . . ثم قال: هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها في كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المُسمى بكتاب الإنصاف، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه.

واكثر السيوطي من النقل عنه في كتابيه الأشباه والنظائر النحوية، والاقتراح.

---

(١) تقدَّم التَّعريف بها في مؤلفاته.

من هنا يتّضحُ أن نسبة الكتاب إلى مؤلفه نسبة صحيحة لا شك فيها.

والنُّسخة التي وصلتنا من كتاب «التَّبيين» بخط ابن العكبري عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين العكبري. وعليها خطُّ الإمام أحمد بن يوسف اللَّبلي الأندلسي الذي يرويه عن شيخه علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي الأندلسي ٦٦١هـ وعلم الدين هذا من أشهر تلاميذ أبي البقاء.

وهو أيضاً شيخ الإمام محمد بن إبراهيم بن النَّحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨هـ ورد في ترجمة ابن النّحاس في كتاب «ملء العيبة» أنه روى الكُتب النحوية المشهورة عن طريق علم الدين هذا.

والإمامان اللَّبليُّ وابنُ النّحاس من شيوخ أَبي حَيّان فربّما أنَّ أبا حيّان رواه عنهما، أو عن أحدهما.

وبعد أبي حيَّان لم أَجد للكتاب ذكراً حتى ذكره السيوطي ٩١١هـ، ولم أجد من نقل عنه بعد ذلك. إلّا أنَّ الإمام شهابَ الدّين أحمد بن محمد الخَفاجِيّ المتوفى سنة ١٠٦٨هـ تملَّك نُسخَتنا هذه ودَوَّن اسمه بخطه على غلاف النسخة.

والمُطَّلعُ على كتاب التَّبيين لا يُساوره أُدنى شَكٌّ في أنه من مؤلفات أبي البقاء لأنَّ الدّلائل متوافرةٌ عل صحةِ نسبتِهِ إليه، ومن هذه الدَّلائل:

١ - أسلوب الإملاء واضح في الكتاب، وأبو البقاء - كما تعلم - يُملي كتبه إملاء لفقد بصره.

٢ - يوجد تشابه كبير في تسلسل موضوعات كتابه هذا وكتابه (اللُّباب) وخاصة في المسائل الأولى، فهو يتحدث عن الكلام والكلمة، ثم حد الاسم، ثم اشتقاقه، وحد الفعل، وأصل الاشتقاق... إلخ. وتجد هذا الترتيب هو المتبع في اللُّباب، إلاّ أنه يتحدث عن المسائل بشكل

مختصر، ويتوسع فيها في كتاب التَّبيين، فيذكر حجّة كلٍّ فريقٍ ويردُّ عليها بطريقة أكثر تنظيماً وتنسيقاً، وكثيراً ما تشكل عبارة أو جملة من كتاب (التَّبيين) أجدُهما أحياناً في كتاب (اللُّباب) أو (شرح اللمع) ومن ذلك قوله مثلاً[1]:

اختلفوا في حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء... إلخ. وقوله[2]: ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية... إلخ، وقوله[3]: في دليل اسمية كيف:... الثاني أنه يجاب عنها بالاسم فإذا قلتَ كيف زيدٌ؟ فالجواب صحيح أو مريض... إلخ. العبارتان الأوليان وردتا في (التَّبيين) و(اللُّباب)، والعبارة الأخيرة وردت في (التَّبيين) و(شرح اللّمع) إلى غير ذلك.

٣ ـ إحالته في كتابه التبيين على كتابيه (اللُّباب) و(شرح اللُّمع) وهما من أشهر مؤلفات أبي البقاء، أحال عليهما في المسألة الثالثة والثلاثين مسألة (الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول) حيث قال: «واحتج الآخرون بأن والفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجهاً استوفيتها في (اللُّباب) و(شرحُ اللُّمع)».

٤ ـ نصوص نُقلت من كتاب (التبيين) وموجودةٌ فيه.

وهذه النُّصوص النُّصوص التي نقلها عن التَّبيين الإمام السُّيوطي في الأشباه والنَّظائر، وقد رجعت إلى الكتاب المطبوع في الهند، كما رجعت إلى نسخة المدينة (١ نحو) الآنفة الذكر، لأتثبَّت من هذه النُّصوص، ووجدتُ السُّيوطي يزيد وينقص في النُّصوص ويتصرَّفُ فيها وبخاصة تلك النُّصوص المطولة التي ينقلها إلى كتابه الأشباه، وبلغت

(١) (التبيين) مسألة (١٣)، واللباب لوحة (٦).
(٢) (التبيين) مسألة (٧)، واللباب لوحة (٧ ـ ٨).
(٣) (التبيين) مسألة (٣)، وشرح اللمع لوحة (٦).

النُّصوص التي نقلها السُّيوطي من الكتاب ما يزيدُ على ستة وعشرين نصّاً[1].

جـ ـ دفع شبهة حول الكتاب:

كتب على صفحة العنوان: «كتاب التلقين في النحو آنـظر كشف الظنون» وهو خطٌّ حديثٌ فيما يبدو، ولعله كتب عليه في الهند حيث استقر الكتاب هناك. والذي يظهر لي أن الذي كتب عليه رجع إلى مؤلفات أبي البقاء وخاصة في الكَشف فلم يجد من بين هذه المؤلفات كتاباً باسم (التبيين) لأنَّه عرف باسم (مسائل الخلاف في النحو) في كتب الطَّبقات كما تقدم.

فلما لم يجد له كتاباً باسم التبيين ورسم كلمة «التبيين» قريب من رسم كلمة (التلقين) ظنَّ أنه هو فكتبها على غلاف الكتاب.

والتَّلقين غير التَّبيين يدلُّ على ذلك أن كتاب التَّلقين متن مختصر، وقد ذكرتُ بعض شراحه في الحديث عن كتاب التَّلقين في مؤلفات أبي البقاء ومما كتب على الغلاف بخط الأصل: «التَّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» وخط الأصل أثبت من خط محدث.

التأليف في الخلاف النحوي:

لم يكن أبو البقاء هو أول من ألّف في الخلاف النّحوي، ولم يكن كتابه «التّبيين» هو أول كتاب ألّف في الخلاف، بل ألّف قبله كثير من العلماء، كما ألّف معاصروه كتباً خلافية أخرى، وأتى بعده من ألَّف في

---

(١) الجزء الأول من الأشباه ص ١٩، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ١٢٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٦، ٣٧٥.

والجزء الثاني: ٦٠، ٦٣، ٧٧، ١٤٠ (سرد المسائل)، ١٦٠، ١٦٣.

الخلاف النحوي ولكن هذه المؤلفات ـ مع كثرتها ـ لم تصل إلينا كلّها، فربما كان بعضها قابعاً في مكتبات العالم في الشرق أو في الغرب وينتظر من يظهره إلى عالم النور، فمن يدري؟ ولم يصل إلَينا من كتب الخلاف في النّحو إلاّ كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف» وكتاب العكبري هذا. وكتاب اليمنى ائتلاف النُّصرة.

وقد ألَّف في الخلاف مجموعةٌ من العلماء استطعنا معرفة بعضهم وهم:

١ ـ أبو علي أحمد بن جَعفر الدِّيْنَوَرِيُّ المتوفى ٢٨٩هـ[1] وكتابه «المُهَذَّب»: طبقات الزبيدي ٢١٥. نقل عنه الشلوبين في حواشي المفصل ورقة: ٦٨. «قال الدِّيْنَوَرِيُّ في كتاب المُهَذَّب له قالَ الفَرَّاءُ: سمعتُ أعرابياً منهم يقول: بالفضلِ ذو فضَّلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به، وأراد بها، فلما أسقط الألف جعل الفتحة في الهاء عوضاً منها».

ونقلَ عنه أبو حيّان وابنُ الحاس الحلبي... وغيرهم.

٢ ـ أحمد بن يحيى ثَعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ[2] وكتابه يسمى: «اختلاف النَّحويين».

ذكر في الوافي بالوفيات: ٢٤٣/٨، وإنباه الرواة: ١٣٨/١، والكشف: ٣٣/١ وسمّاه «اختلاف النحاة».

٣ ـ محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ[3] وكتابه يسمى «المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون»، وقد صنعه في الردّ على ثَعلب في كتابه المتقدم، ذكر في إنباه الرواة: ٥٧/٣، وسماه القِفْطِيُّ «نحو اختلاف البصريين والكوفيين»

(١) ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢١٥ ط الثانية.
(٢) ترجمته في إنباه الرواة ١٣٨/٣، والوافي بالوفيات ٢٤٣/٨
(٣) ترجمته في إنباه الرواة ٥٧/٣، معجم الأدباء ١٣٨/١٧.

والبغيـة: ١/١٨، وسمـاه السيـوطي: «مـا اختلف فيـه البصـريــون والكوفيون».

٤ ـ أبو جعفر أحمـد بن محمد النحـاس ت ٣٣٨هـ[1]. وكتابـه يسمى (المُقنِـع) في اختلاف البصـريين والكوفيين. ذكـر في إنباه الـرواة: ١/١٠١، وبغية الوعاة: ١/٣٦٢، والكشف: ٢/١٨٠٩ وفهرست ابن النديم: ٣٠٩ واقتبس منه السُّهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ في الـرَّوض الأُنف: ٦/٢٤٥ وأبـو حيّان في التَّـذييل والتكميـل، والسُّيوطي في الأشباه والنظائر. . . وغيرهم.

٥ ـ عبد الله بن جَعفر بن دُرُستويه ٢٥٨ ـ ٣٤٧هـ[2]. وكتابه يسمى «الردّ على ثَعلب في اختلاف النحويين». ذكره في إنباه الرُّواة: ٢/١١٣، وطبقات الزبيدي: ٨٥، وفهرست ابن النديم: ٦٣.

٦ ـ عبد الله الأزدي ت ٣٤٨هـ[3]. وكتابه يسمى «الاختلاف» ذكـر في البغية: ٢/١٢٨.

٧ ـ أبـو الحسن علي بن عيسى الرُّمـاني ٢٩٦ ـ ٣٨٤[4]. وكتابـه يسمى «الخلاف بين النحويين». ذكر في إنباه الرواة: ٢/٢٩٥.

٨ ـ أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي ت ٣٩٥هـ. وكتابه يسمى: «كفاية المُتعلمين في اختلاف النَّحويين». أنظر مقدمة معجم مقاييس اللُّغة للأُستاذ عبد السلام هارون.

٩ ـ علي بن الحُسين البـاقولي الأَصفهـاني المعروف بـ «جـامـع العُلُوم»

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ١/١٠١، وبغية الوعاة ١/٣٦٢ وطبقات الزبيدي/٢٢٠.

(٢) ترجمته في إنباه الرواة ٢/١١٣، طبقات الزبيدي/٨٥.

(٣) ترجمته في البغية ٢/١٢٨.

(٤) تـرجمته في معجم الأدبـاء ١٤/٧٣، وإنبـاه الـرواة ٢/٢٩٤، طبقـات الـزبيـدي ٨٦، والبغية ٢/١٨٠.

المتوفى سنة ٥٣٥هـ وكتابه يسمى «الاختلاف» أو «المختلف».

هكذا سمَّاه هو انظر شرح اللُّمع: ورقة: ٦٩، ٩٩، ١٠٥، ١٥٩. وإعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج، وهو من تأليفه: ١٧١، ٦٥٨.

ونقل عنه ابنُ إياز البَغدادي ٦٨١هـ في قَواعد المُطارحة: ورقة: ٤٠.

١٠ ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأنباري[1]. وكتابه يسمى «الإنصاف» وهو مطبوع متداول مشهور.

قال الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو»: وله كتاب آخر في الخلاف اسمه: (الواسط) ذكره ابن الشجري في أماليه ونقل منه انظر: ١٢٠/٢، ١٤٨، ١٥٤.

والكتاب الذي ذكر ابن الشجري في الأمالي: ١٤٨/٢، ١٥٤، فقط واسمه (الواسط) إنّما هو لأبي بكر بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ وقد صرح بذلك ابن الشجري في أماليه في الصفحتين السابقتين وليس الكتاب في مسائل الخلاف أيضاً.

١١ ـ عبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بـ «ابن الفرس» المتوفى سنة ٥٩٧هـ[2]. وكتابه يسمى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة).

قال أبو حيان في شرح التسهيل: ٨/٥ نسخة الأسوكريال.

قال أستاذُنا أبو جَعفر بن الزُّبير: ولم يذكر ابن الفرس في كتابه فيها خلافاً وكذلك ابن بابشاذ وكثيراً ما يورد الخلاف ـ انتهى ـ.

ثم قالَ: وابنُ الفَرس هو القاضي أبو محمّد عبد المنعم بن

---

(١) إنباه الرواة: ١٦٩/٢، طبقات الشافعية: ٢٤٨/٤.

(٢) بغية الوعاة: ١١٦/٢، والبلغة: ١٣١، وبرنامج شيوخ الرُّعيني/٦٥.

الفرس الخَزْرَجِيّ الغَرناطي صنّف كتاباً في «مسائل الخلاف» في النحو. . . إلخ.

وانظر نقلاً آخر لوحة: ١٢ وسماه هنا «المسائل الخلافيات في العربية» وقد اقتبس منه المرادي في الجني الداني: ٤٢٧.

١٢ ـ عبد الله بن الحسين العكبري ٦١٦هـ وكتابه التبيين، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه.

١٣ ـ إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي المعروف بـ «ابن أصبغ» و «ابن المناصف» القرطبي الأندلسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ. وكتابه يسمى: «مسائل الخلاف».

١٤ ـ عفيف الدين علي بن عَدْلان الموصلي ت ٦٦٦هـ[١]. وكتابه يسمى (نزهة العين في اختلاف المذهبيين). ذكر في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ١/٢٠٣.

١٥ ـ الحسين بن بدر بن إياز البغدادي ٦٨١هـ[٢]. وكتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) وقد أحال عليه كثيراً في شرح الفصول انظر اللوحات ١٩، ٢١، ٤٠ وغير ذلك وقواعد المطارحة: وشرح ضروري التصريف: ٢٣، ٢٥، ٣٦، ٦٢. . .

ويوجد في الظاهرية بدمشق[٣] جزء في ٨ ورقات ظن المفهرس للمكتبة أنها من كتابِ (ابن إياز) وبعد أن وصلت إليَّ مصورة من هذه المخطوطة ثبت عندي أنَّها مجموعة أوراقٍ متناثرة من كتاب الأشباه والنَّظائر للسُّيوطي في النحو انظر مثلاً اللوحتان من المخطوط ٥٣، ٥٤، ٥٥. يوافقها ٢/١٤٠ ـ ١٤٦. من المطبوع.

---

(١) مبحث (تلاميذ أبي البقاء).

(٢) البغية ١/٥٣٢، والبلغة ٦٨.

(٣) فهرس الظاهرية بدمشق.

١٦ ـ يوسف الكوراني الكردي ت ٧٦٨هـ. وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) ذكره البغدادي في إيضاح المكنون ١/٥٤٤ ويوجد منه نسخة في المدينة.

١٧ ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة؟ لأحد علماء اليمن، لم أعرف اسمه. منه نسخة خطية في مكتبة شهيد علي باشا، وهو بخطّ مؤلفه ويبدو أنه مسودة المؤلف.

وهذه المؤلفات في الخلاف النحوي منها ما هو متقدم عصره على عصر أبي البقاء ومنها ما هو معاصر، ومنها ما ألّف بعد كتاب أبي البقاء.

أما الكتب المتقدمة على عصره فلم يرد لها ذكر في التبيين، ولا ندري هل اطّلع على شيء منها أو لا.

أما موقف العكبري من كتاب ابن الأنباري ت ٥٧٧، وهو معاصر له وعاش معه في بغداد أيضاً فسيأتي تفصيل ذلك.

وممن عاصر أبا البقاء وألّف في الخلاف النحوي عبد المنعم ابن الفرس المتوفى ٥٩٧ هـ ولا نعلم أن أبا البقاء اطّلع عليه أيضاً فلم يرد نص في ذلك، ولم نجد الكتاب أو نقف عليه ولكنني أستبعد أن يكون العكبري وقف عليه لأن مؤلفه أندلسي بعيد عن بغداد. ولا نعلم أحداً رواه من المشارقة في زمن مبكر.

وأمّا المؤلفات التي تأخرت عن عصر أبي البقاء فلم نعثر منها على شيء إلّا أننا نستنتج أن ابن إيازٍ البغدادي ت ٦٨١هـ قد استفاد من مؤلف أبي البقاء هذا، فابن إياز ممن عاصر تلاميذ العكبري في بغداد، وعاش معهم في المدرسة المستنصرية، كابن النجار وابن الساعي والقطيعي وغيرهم من مشاهير شيوخ المستنصرية، وهم تلاميذ أبي البقاء وابن إياز درس النحو فيها، فلعله وقف على بعض الآثار التي رواها تلاميذه.

وابن إياز يكثر من النقل عن كتاب (شرح المفصل) للعكبري وتشابهت كثير من عباراته بعبارات كتاب التّبيين، ولكن لا نستطيع أن نجزم

أنه اطلع عليه، ونحن لا نملك الدّليل القاطع، كوجود نصٍّ واضح يدلُّ على أنه استفاد منه واطلع عليه فعلاً.

بل الذي يغلب على ظنّي أنه لم يطلع عليه أو على الأقل لم يفد منه لأن ابن إياز لم يكن يستنكف عن النقل عن معاصريه ومنهم في درجته بله شيوخه فمن فوقهم، وأما تشابه النصوص فراجع - في نظري - إلى نقله عن كتب العكبري الأخرى كاللُّباب وشرح اللمع وشرح المفصَّل وشرح الإيضاح وعباراتها جميعاً مشتبهة.

وقد عثرت في مؤلفات ابن إياز على ما يزيد على أربعين نصاً أحال فيها جميعاً على المسائل الخلافية (الإسعاف) ولم أجد للعكبري ولا لكتابه أثراً فيها، على الرغم من أن بعضها موجود في كتاب التبيين.

ولعل ابن إياز يدرك أن كتاب العكبري ما هو إلّا مسائل الإنصاف، مع شيء من الاختلاف والتصرف، بعبارات جديدة وإضافات يسيرة، واختصار في الشواهد والأمثلة، مع بعد عن كثير من عبارات المحاجَّة والمجادلة الموجودة في الإنصاف.

وإذا علمنا أن كتاب ابن إياز هو استدراكٌ على كتاب الإنصاف، فهو استدراك على كتاب التَّبيين أيضاً. لأنَّ العكبريَّ سلك طريقَ صاحب الإنصاف في أغلبه.

منهج الكتاب:

مخطوطة كتاب «التَّبيين» التي وصلت إلينا تشتمل على خمس وثمانين مسألة بدأها المؤلف بمسألة (الكلام والكلمة) وتنتهي بمسألة (ترَخيم الرباعي) ومسائل الكتاب أكثر من ذلك، ولم يرد للعكبري ذكر في ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء مثل قولهم: قال العكبري: أو قال أبو البقاء، أو ما أشبه ذلك.

إلّا ما ورد في مقدمة الكتاب حيث ورد هناك: قالَ شيخُ الإسلام، وحجة الأنام... إلخ.

ويبدأ أبو البقاء المسائل بقوله: (مسألة) ثم يورد نصَّ المسألة دون عنونة بارزة لكل مسألة من المسائل، وقد يورد تسميةً لمسائل عامة مثل قوله: (مَسائل التثنية)، (مَسائل الجمع) و(مَسائل ما لم يسم فاعله)، و(مَسائل كان)، ولم يرد لغير هذه ذكرٌ، وهذه لم تشمل كلّ مسائل الكتاب.

كما أنّه لم يضع للكتاب أبواباً عامة، لسائر موضوعات الكتاب، بل وضع بابين فقط هما: (باب المعرب)، و(باب الإعراب) ويبدأ المسألة بالرأي الذي يميل إليه في الغالب، سواء كانت المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين أو ليست منها، ثم يورد الآراء والأقوال الأخرى، بطريقة مختصرة تسبق تفصيل القول فيها، فإذا عرضها فصل الآراء والأقوال بحجج أصحابها، ولا يقتصر على ذلك بل يناقش، يـرجّحُ ويؤيد، ويهجم ويضعف، كلّ هذا مع تمسك بمنهجية البحث فلا يستهويه ويستطرد فيذكر أشياء خارجة عن موضوعه.

ويبدأ أبو البقاء بتفصيل الآراء التي أجملها، ولما كان الرأي الأول هو الرأي الذي يريده غالباً[1]، ويميل إليه يحتج له بقوله: (لَنا)، أو (وحجةُ القول الأول...) أو (والدَّليلُ على القول الأول..) فهو يؤيده، ويحتج له، ويورد ما يثبت رأيه بالأدلة والبراهين العقليـة والمنطقيـة، ويستشهد لهـا بالآيات الكريمة، والأبيات الشعرية، والمحفـوظ من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم، ونوادرهم. وربما أورد اعتراضات محتملة، وتساؤلات متوقعة، فأجاب عنها بطريقة حوارية جدلية جذابة، فيقول فـإن قيل:... ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله: (فالجواب).

وربما ضمّن احتجاجه للرأي الأول الذي أيّده الردَّ على المخالفة ثم يبدأ تفصيل الرأي الآخر بقوله: (واحتجَّ الآخرون) أو وحجة الكوفيين ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وحجج عقلية منطقية،

---

(١) أخر الرأي الذي يرجحه فلم يأت به أولاً في المسألة رقم (١٢) فقط.

ثم يجيب عنها مبتدئاً بقوله: (فالجواب) ويختتم كل مسألة غالباً بقوله: (والله أعلم بالصواب).

مصادر الكتـاب:

لم يصرح أبو البقاء في كتابه هذا بالمصادر التي استفاد منها في مادة بحثه، فالكتاب الذي وصل إلينا لم يفتتح بمقدمة، وقد ترك الناسخ في الصفحة الأولى من الكتاب موضع المقدمة فيما يبدو، وهو فراغ لا يتجاوز خمسة أسطر، ولعلها كانت موجودة في بعض النسخ الأخرى.

وإذا ألقينا نظرة على مؤلفات أبي البقاء الأخرى، وأخصُّ بالذكر تلك التي اطلعتُ عليها، وجدناه يختصر المقدمة، فيبدؤها بحمد الله والثناء عليه، والصّلاة والسلام على محمد، ثم يذكر الدّافع إلى تأليفِ الكتاب، ويختمها دون أنْ يذكرَ ثبتاً للمراجع التي استمد منها مادة بحثه، كما كان يفعل كثير من العلماء.

ولكنّنا وجدنا أبا البقاء يصرّح بنقله من كتاب سيبويه[١]، ونقله عن الجُرجاني في كتابيه[٢] (شرح الجُمل)، و(شرح الإيضاح) وأحالَ على بعض مؤلفاته هو، ولم يرد لغيرها أيّ ذكرٍ في هذا الكتاب، وبعد مقارنة نصوص الكتاب بالكتب النَّحوية الأُخرى المتوافرة لدي، تبين لي نقله عن كتاب (سرّ صناعة الإعراب لابن جني)[٣] وكتاب (الحُدود) للرماني[٤]، وكتاب (الأُصول)[٥] لابن السراج و(المُفَصّل)، و(شـرح لاميّة العَـرب) للزمخشري[٦] و(معاني القرآن)[٧] للفراء، و(شرح الجمل) و(المُرتجل)[٨]

---

(١) المسألة رقم (٥).

(٢) المسألة رقم (٢).

(٣) التبيين: المسألة رقم (٣٦).

(٤) التبيين: المسألة رقم (٦).

(٥) التبيين: المسألة رقم (٣) مسألة (كيف) نقل عن الزمخشري ولم يصرح بذلك.

(٦) التبيين: المسألة رقم (٨٢).

(٧) التبيين: المسألة رقم (٥) وغيرها.

(٨) التبيين: المسألة رقم (٣٦).

لشيخه ابن الخشاب.

ولعله اعتمد على كتب نحوية أخرى مثل بعض مؤلفات أبي علي الفارسي وابن جني، وشرح السيرافي لكتاب سيبويه، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للزجاج، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك؛ لعدم توافر الأدلة، ولكنه نقل عن أصحابها مما يرجح أنه اعتمد على مؤلفاتهم المذكورة.

كما أنه رجع إلى مؤلفاته النَّحوية فأحال على كتابيه اللُّباب وشرح اللُّمع، وبمقارنة النصوص وجدناه استفاد كثيراً من كتابه إعراب القرآن وربما أنه نقل عن مؤلفاته الأخرى التي لم نطلع عليها، والتي ألّفت قبل التبيين.

مسائل الكتاب:

لم يكتف أبو البقاء في كتابه هذا بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بل ذكر مسائل أخرى ليس الخلاف فيها بينهما، ويمكن لنا أن نقسم مسائل الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ مسائل خلافية ليست بين البصريين والكوفيين، وعدد هذه المسائل ثمان وعشرون مسألة[١].

وهذه المسائل جاء الخلاف فيها بين النحويين بعامة فمنها ما كان بين النحويين من جهة، وأهل اللغة من جهة أخرى كالمسألة الأولى وأحياناً يكون الخلاف في المسألة بين أصحاب المذهب الواحد، إذا خالف أحد العلماء أصحابه، وانفرد برأي مستقل عنهم، كما نجد ذلك مثلاً في مسألة (ما) التَّعجبية[٢] حيث انفرد الأخفش برأيه، وخالف

---

(١) المسائل رقم: ١ و٢ و٣ و٥ و٧ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٣٣ و٢٩ و٤١ و٤٦ و٥٧ و٥٨ و٧٣ و٧٩ و٨٠

(٢) التبيين مسألة رقم (٤١).

الجميع، ومثل مسألة (لَيس) حيث قال الفارسي بحرفيّتها، وغير ذلك.
واختلاف سيبويه من جهة والسيرافي والمازني من جهة أخرى وذلك في خلافهم في المقصور المنون[٢].

واختلاف أُصحاب سيبويه في مسألة حقيقة حروف التَّثنية والجمع[٣].

٢ ـ بعض مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين تفرد بذكرها العكبري، وعددُها مسألتان الأولى هي (مسألة الإعراب أصلٌ في الأَسماء)[٤].

والثانية مسألة: (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظَّرف والجار والمجرور)[٥].

٣ ـ مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ذكرها العكبري كما ذكرها ابن الأنباري، وعدد هذه المسائل خمس وخمسون مسألة إلَّا أن أبا البقاء قد يُعالج المسألة الواحدة التي يوردها ابن الأنباري بمسألتين كما فعل في مسألة (العامل في المبتدأ والخبر)[٦]، ومسألة (متعلق الظرف الواقع خبراً)[٧]، ومسألة (المنادى العلم الفرد)[٨]، وغير ذلك.

وهناك قسم رابع: وهو المسائل التي انفرد بذكرها ابن الأنباري، ولم ترد في التبيين، ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبي البقاء حكماً نهائياً؛ لأنه لم يصل إلينا كاملاً، ومن يَدري فلعله أتى على

---

(١) التبيين مسألة رقم (٤٦).
(٢) التبيين مسألةرقم (١٩).
(٣) التبيين مسألة رقم (٢٢).
(٤) التبيين مسألة رقم (٨).
(٥) التبيين مسألة رقم (٣٨).
(٦) التبيين المسألتان رقم (٢٧ ـ ٢٨).
(٧) التبيين المسألتان رقم (٣٣، ٦٠).
(٨) التبيين المسألتان رقم (٧٨ ـ ٧٩).

جميع المسائل التي ذكرها ابن الأنباري، أو أكثر منها. وقد نصَّ أبو حيّان في تذكرته[1] على أنّ العكبري ذكر مسائل الإنصاف جميعاً وزاد عليها.

وقد ذكر أبو البقاء مسألة (كيف)[2] معتذراً عن ذكرها إذ هي خارجة عن دائرة الخلاف بكل صوره، على حدّ قوله هو.

شواهد الكتاب:

استشهد أبو البقاء بالآيات القرآنية بقراءاتها، السبعية وغير السبعية، إلّا أن أبا البقاء يضعّف القراءة التي لا تسير مع القاعدة النحوية، فاستشهد بما يزيد على ثمانين آية، كما استشهد بأشعار العرب، وهذه الشواهد تزيد على تسعين شاهداً.

ومن هذه الشَّواهد ما استشهد به عل مذهب البصريين، فيرضى عنه كلَّ الرضى، ينسبه في الغالب إلى قائله، ومنها ما استشهد به على مذهب الكوفيين، وهذه لم تنل رضاه، ولا إعجابه؛ لأنّها لا تتفق مع ميوله ونزعته النحوية، فيتمحل في ردها فتارة يصفها بالشُّذوذ والقلة والندرة فيقول مثلاً: وأما ما ينشد من الأشعار فكلُّها شاذٌّ ولا يقاس عليه[3]، وربما أوّله بالضَّرورة كقوله: وأمَّا الشّعرُ فمن الضَّرورة[4]، وربما ردّ شواهد الكوفيين لأنه لا يعلم قائلها، وأحياناً يصفه مع عدم معرفة قائله بالضَّرورة، مخافة أن يعلم قائله فيحتج به عليه[5]، فإذا لم يكن الشعر شاذّاً وعُرف قائله، ولا يصلح أن يرد

---

(١) تذكرة النُّحاة: ٥٥٢.

(٢) المسألة رقم (٣).

(٣) رده الأبيات في المسألة رقم (٨١).

(٤) رده الأبيات في المسألة رقم (٨٣).

(٥) رده الأبيات في المسألة رقم (٨٢).

بالضّرورة الشّعرية ردّه بتخطيئه روايته[1]، أو تمحّل له وجهاً إعرابياً آخر[2].

بين العكبري وابن الأنباري:

عاش الرَّجلان في بغداد، ولد الأول فيها، وقدم إليها الثاني صَغيراً من الأَنبار، وعاشا في بغداد فلم يبرحاها حتى الوفاة، على أصح الأقوال.

وكلا الرّجلين مكثرٌ في التأليف في فنون عدة، ويغلب عليه علم النحو، وتشابهت مؤلفاتهما فكلاهما ألف في النحو كتاباً وافياً، ألّف ابن الأنباري (أسرار العربية)، وألف العكبري (كتاب اللّباب)، وألفا في (إعراب القرآن)، وشرحا ديوان المتنبي، وشرحا الحماسة، والمقامات وكلاهما ألّف في اللُّغة، ومذاهب الفقهاء، والجدل، وعلم الكلام والعروض والفرائض، وكلاهما كان معيداً في مدرسته فابن الأنباري معيدٌ في النظامية، والعكبري معيدٌ في مدرسة ابن الجوزي.

وكلاهما ألَّف في (الخلاف النحوي) وهذا هو الذي يهمنا بالذات، ومع هذا التشابه في مؤلفاتهما، واتساع ثقافتهما، واجتماعهما في بغداد في عصر واحد، مع هذا كله لا نعلم أن أحدهما اجتمع بالآخر، أو استفاد أحدهما من صاحبه[3].

والغَريبُ في الأمر أنّهما سارا في اتّجاه واحدٍ في النَّحو هو الاتجاه البَصري، والذي يخيل إليَّ أن سبب الفرقة تعودُ إلى أسباب كثيرة منها:

١ ـ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يرى أنه ندٌّ لصاحبه؟.

---

(١) رده الأبيات في المسألة رقم (٧٠).

(٢) رده الأبيات في المسألة رقم (٦٨).

(٣) وقد وصف أبو حيّان بأنه تلميذ ابن الأنباري: فقال في تذكرته: ٥٥١ ـ ٥٥٢، بعد أن نقل المسائل التي زادها العكبري على ابن الأنباري: هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادَ بها في كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب الإنصاف.

٢ ـ اختلاف المذهب الفقهي، فابن الأنباري شافعيُّ المذهب، والعُكْبَرِيُّ حَنبليٌ، ولا شك أن العصبية المذهبية في الفقه خاصة كفيلة بأن تجعلهما لا يلتقيان، فالعصبية المذهبية الفقهية كانت أقوى أثراً من غيرها في ذلك الحين، وقد أسس أصحابُ الشَّافعي (المدرسة النظامية) على أساس متين من العصبية، حيث اشترطوا ألاَّ يدرس فيها إلاّ من كان شافِعيَّ المذهب، وهذه الخطوة لم تكن حَميدة من أصحاب الشافعي، بل تسبب في ازدياد الفُرقة بينهم، وبين المذاهب الأخرى، ولا سيما الحَنابلة الذين كان لهم وجودٌ في بغداد آنذاك. وقد أبدى الوزير ابن هبيرة رأيه فيما يتعلق بالنّظامية وما أشبهها، وهو حَنْبَلِيٌّ من رجالِ القرن السّادس قال[1]: «لا ينبغي أن يضيق في الاشتراط على المسلمين فيها، فإن المسلمين أخوة وهي مساكن تُبنى لله عزَّ وجلَّ، فينبغي أن يكون اشتراطهما فيما يَتَّسعُ لعبادةِ الله تعالى».

وأبو البقاء شديد التَّعصب لمذهبه الحنبلي، حتى إنه قال[2]: «جاء إليّ جماعةٌ من الشَّافعية، فقالوا: انتقل إلى مذهبنا، ونعطيك تدريس النَّحو واللُّغة بالنّظامية، فأقسمت: لو أقمتموني وصببتم علي الذَّهب حتى واريتموني ما رجعتُ عن مذهبي».

٣ ـ صداقة أبي البقاء للوزراء والخُلفاء، وتقرّبه منهم فقد كان يحضر دروس الوَزير ابن هبيرة، وأخذ عن الوَزير ابن القصاب، وله تردد على الصدور والأعيان[3].

وابن الأنباري زاهد متقشف، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئاً قلّ أو كثر، حتى إنّه اعتزل العالم في آخر حياته، ويروى أن

(١) المنهج الأحمد ٢/٣٠٧.
(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/١١١، نكت الهميان: ١٧٩، وطبقات المفسرين ١/٢٢٥.
(٣) طبقات المفسرين للداودي ١/٢٢٥.

المستضيء بالله أرسل إليه خمسمائة دينار فردها فقال له المستضيء اتركها لولدك، فقال الشَّيخ إن كنتُ خلقتُه فأنا أرزقه[١].

بين الإنصاف والتَّبيين:

لم يكن كتاب (الإنصاف) أول مؤلفات ابن الأنباري[٢] كما أنه لم يكن آخرها، ولم يكن (التبيين) أول مؤلفات العكبري، فقد سبقه في الظهور (إعراب القرآن) و(شرح اللمع) وكتاب (اللُّباب)... وغيرها كما قدمنا، بل إنني أرجح أنه من آخر مؤلفات أبي البقاء، وقد تقدم الحديث عن ذلك، والذي يهمنا هنا أن نعرف أي الكتابين أسبق في الظهور، وهل لأحدها تأثير في الآخر؟.

فالذي يظهر لي أن كتاب الإنصاف سبق كتاب التبيين في الظهور وهذا احتمال، لأننا نفتقر إلى الأدلة القطعية التي تجعلنا لا نتردد في معرفة السابق من اللاحق.

وابنُ الأنباري قال في مقدمة كتابه: أنه أول مؤلف في علم العربية على هذا الترتيب[٣].

والذي أرجّح أن العكبري استفاد كثيراً من ابن الأنباري، لأننا نرجح أن مؤلف العكبري متأخر جدّاً عن مؤلف ابن الأنباري، وهكذا رأينا ابن الأنباري يصرح بأن كتابه (أول مؤلف في العربية على هذا الترتيب)، وترتيب كتاب العكبري كترتيب كتاب ابن الأنباري.

كما يوجد تشابه كبيرٌ في عرض المسألة مختصرة جدّاً ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال، وقد أوضحت في هوامش بعض عبارات ابن

---

(١) بغية الوعاة ٢/٨٦.

(٢) الإنصاف ص ٤٧٨ فقد أحال على أسرار العربية.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن. أحال فيه على الإنصاف.

الأنباري لكي يرى القارىء مدى التأثر.

ولم يكن أبو البقاء صورة لابن الأنباري، وصدى لصوته فقد يأتي بحجج وأقوال، واستشهادات وآراء نحوية لم يأت بها ابن الأنباري، بل ومسائل خلافية أيضاً، ونرى رأيه مخالفاً لرأي ابن الأنباري في المسائل التي رجَّح فيها ابن الأنباري مذهب الكـوفيين، وقد أوضحنـا ذلك في هوامش الكتاب.

موقفهما من الكوفيين:

اتفق ابن الأنباري والعكبري في الهجوم على الكوفيين فحكما في مسائل الخلاف من وجهة النظر البصرية، فابن الأنباري لم يرجح من مسائل الخلاف التي ذكرها في كتابه، وعددها (١٢١) مسألة إلّا سبع مسائل فقط، والعكبري لم يرجح مذهب الكوفيين إلَّا في مسألة واحدة من (٥٦) مسألة، وهذه المسألة اجتهد فيها فوافق اجتهاده رأي الكوفيين، فهو يرى أنّه أتى برأي مبتكر جديد، ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون، وإذا استثنينا هذه المسألة فإنه لم يؤيد مذهب الكوفيين أبداً. ولكنني قد التمس بعض المعاذير لأبي البقاء، وذلك لأنّه إنما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره هو، وهو لم يـرشح نفسـه حكماً عـدلاً، فرد على مسـائل الكوفيين، لأنّه لا يرى رأيهم، ولا يرى أنّ الحق إلى جانبهم، وإنما عبّر عن وجهة نظره هو.

ولما كانت ميوله وأهدافه واتجاهاته النّحوية ونزعته بصرية، أيّد وجهة النظر البصرية، في مسائل الخلاف، وانتصر لها، وخالف وجهة النـظر الكوفية، ورد عليها، استجابة لميوله واتجاهاته.

ولا عذر لابن الأنباري الذي نصّب نفسه حكماً عدلاً بين الفريقين، يحكم بينهمـا على سبيل الإنصـاف، لا التّعصب والإسـراف[1]، فـأيـد

---

(١) مقدمة كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

البصريين في أغلب المسائل ولم يؤيد الكوفيين إلاّ في سبع مسائل فقط، وذلك استجابة لنزعته البصرية فخطأ الكوفيين ورد عليهم، ولم ينصفهم كما زعم.

هل مسائل الخلاف محصورة في هذه المسائل؟:

لا أعتقد أن مسائل الخلاف محصورة في هذا العدد من المسائل فهي أكثر من ذلك، ولم يدَّع العُكبري، ولا ابن الأنباري ولا غيرهما ـ فيما علمت ـ أنّه ألمّ بمسائل الخلاف كلّها، وجمعها في مؤلّف مستوعِباً كلَّ مسألةٍ اختلف فيها علماء البلدين، ولكن ابن الأنباري، والعكبريّ ذكرا أهم المسائل وأشهرها، ولذلك اختلف مقياس الأهمية فذكر العكبري مسائل لم يذكرها ابن الأنباري نظراً لعدم أهميتها عنده، وربما كان العكس.

ويقول السُّيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ١٤٦/٢: «وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين واستدركها عليه ابن إيازٍ في مؤلَّف خاص» وهذا المؤلف هو كتاب (الإسعاف) ومؤلف ابنُ إيازٍ هذا لم ير النور بعد. ولا نعلم له وجوداً[١].

وربما كان ابنُ الفرس المتوفى سنة ٥٩٧هـ أو ابن المناصف المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، وابنُ عَدْلان المتوفى سنة ٦٦٦ هـ قد زادوا على ما أورده ابن الأنباري أيضاً فمن يدري؟.

وللدُّكتور فاضل السامرائي بحث نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد العدد (١٣) ص ٤١٥ ـ ٤٢٤.

تحدث فيه عن ابن الأنباري وكتابه الإنصاف فقال: . . . وهناك مسائل

---

(١) تتبعت مسائل الإسعاف في إحالات ابن إيازٍ عليه في مؤلفاته فجاءت أربعاً وثلاثين مسألة أغلبها لم ترد في الإنصاف ولا في التبيين. وسأنشرها قريباً إن شاء الله.

خلافية كثيرة في النحو واللغة لم يعرض لها الأنباري، ومن ذلك على سبيل المثال: وأورد اثنين وعشرين مسألة خلافية بين الفريقين.. ثم قال: إلى غير ذلك من المسائل الخلافية التي لم يعرض لها في كتابه الإنصاف.

ومن المسائل التي ذكرها د. السامرائي مسألة ذكرها العكبري في التبيين وهي: (الإعراب أصل في الأسماء والأفعال) أنظر المسألة رقم (٩) من التبيّين.

طريقتهما في مناقشة المسائل:

ابن الأنباري يعرض لرأي الكوفيين أولاً، ثم يعرض رأي البصريين ثانياً، ثـم يبدأ بتفصيل رأي الكوفيين وحججهم، وذكر أقوالهم المتعددة بقوله: (ومنهم من قال...) أو (وقال فلان...).

ثم يفصل رأي البصريين بالطريقة التي فصل فيها رأي الكوفيين ثم يرد على ما يعتقد أنه خطأ في المسألة بقوله: (وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين. أو البصريين...). وهكذا في كل مسألة.

أما العكبري فهو يعرض رأي البصـريين أولاً في الغالب ويـدعيه لنفسه، ويجعله كأنَّه قاعدة عامة مسلمة، ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني، ثم يبدأ بالتفصيل مضمّناً تفصيل رأي البصريين الردَّ على الكوفيين في أغلب الأحيان، ثم يفصل رأي الكوفيين ويردّ عليهم.

والعكبري أكثر اختصاراً من ابن الأنباري؛ لأن ابن الأنباري يذكر كل ما يحضره من الحجج والشواهد التي يحتج بها القوم، وكثيراً ما ينـظّر بشواهد أخرى، ويورد أسمـاء أصحاب القـراءات، ويكثر من الشـواهد القرآنية، أمَّا العكبريُّ فيكتفي بالشاهد أو الشاهدين، فجاء كتابه مُختصراً إذا قِيسَ بمؤلّف ابن الأنباري، وهذا في الغالب؛ لأنّه ربّما توسع في بعض

مسائله، ولولا أنّه حَشَدَ في الكتـاب مسائـل لا خلاف فيهـا بين رجال المدرستين البَصرية والكُوفية لكان في غايةِ الإتقان والاختصار.

العُكبَرِيُّ لا يحتج بالحديث النَّبوي الشّريف:

ولم يرد في كتاب أبي البقاء أي ذكر لأحاديث الرسول ﷺ، لا على وجه الاستشهاد به، ولا على وجه التمثيل، بينما احتج ابن الأنباري بكثير من الأحاديث النبوية الشريفة(١).

مذهبه النَّحوِيّ:

ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أن أبا البقاء كان كوفي المذهب، ألّف كتابه التبيين رداً على ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف» فقال في كتابه نشأة النحو: ١٣٥: «. . . فقد ألّف بعد ابن الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه: «التَّبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» ولم نعثر على هذا الكتاب، إلاّ أن المعروف عن العكبري أنه كوفي النزعة كما يتضح جَلِيّاً من مؤلفاته، ومما لا مِرية فيه أنه قد اطلع على كتاب «الإنصاف» وشاهد هذا أنه في شرحه لديوان أبي الـطيب المتنبي، قد ينقـل عبارة الإنصاف بنصّها عند ذكر الخلاف بين الفريقين أو يلخصهـا تلخيصاً لا يذهب معه تعرُّف الأصل المأخوذ منه. . .».

ويقول ص ١٨٠ عند ذكره ترجمة العكبري: وقد سبق أنه كوفي المذهب، وعند ذكره التَّبيين قال: «ومضت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين، تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنّاً سامتاً لليقين أنه آثر المذهب الكوفي في كثير مما فيه، يشهد لقوة هذا الظَنّ ما

(١) الإنصاف ص: ٨٧، ١١٠، ٥٢٥، ٥٦٧، ٦٣٣، ٧١٩.

ذكره العكبري نفسه في شرحه لديوان المتنبي عند المناسبة لذكر الخلاف، فكما عزز الأنباري المذهب البصري، عزز العكبري المذهب الكوفي».

ويذهب الدُّكتور شَوقي ضَيف في كتابه المدارس النَّحوية: ٢٧٩ إلى أن العُكبَرِيَّ بغدادي من مدرسة أبي علي الفارسي.

ولكنّني لا أرى ذلك، فالدَّلائل متوافرة على أن أبا البقاء لم يكن كوفياً، وقد ثبت بالدّراسة لآثار الرّجل أنه بَصري، وقد حكم الأُستاذ محمد الطنطاوي على كتابه التَّبيين، وظنَّ أنه رد على ابن الأنباري ولم يُسند قوله هذا بأدلة ولا نصوص تثبت ذلك، وإنما بنى قوله هذا على صحة نسبة شرح ديوان المتنبي إليه، ولما ثَبَتَ بـالدراسـة أن شرح ديـوان المتنبي (المطبوع) والمنسوب إليه ليس له، وإنما هو لتلميذه ابنِ عَدْلان[1]، ثَبَتَ بذلك أيضاً خطأ ما ذهب إليه الشيخ محمد الطنطاوي، وقد صرّح الشيخُ أنه لم يَرَ الكتاب، وإنما حكم عليه حكماً غيابياً، تبين بعد وجود الكتاب عكس ما يقول.

ولا أرى رأي الدكتور شـوقي ضيف فيما ذهب إليـه أنَّ العكبري بغدادي المذهب، بل اعتبر أبا البقاء من النُّحاة المتأخرين، الذين أيدوا آراء البصريين.

ولا شكَّ أن حـدَّة النّـزاع، وشدَّة التَّعصُّب للمـذهب التي بلغت ذروتهما زمن أبي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وأبي العباس ثَعلب المتوفى سنة ٢٩٢هـ، قد خفّتا كثيراً عند تلاميذهما، وبخاصة أولئك الذين أخذوا منهما معاً، فأخذوا من محاسن المذهبين، وأغلب النحاة المتأخرين بعد ذلك أخذوا من المذهبين على السواء فمنهم من يرجح كفة المذهب البصري، ومنهم من يرجح كفّة المذهب الكوفي، ولا يمكن لنا أن نسمي هذا مذهباً أو مدرسةً مستقلة.

---

(١) ثبت مؤلفاته (شرح ديوان المتنبي).

ومـذهبُ أبي البقاء مـذهبُ المتأخـرين الذين يميلون إلى النـزعة البَصرية، وذلك يتحقق بثلاثة أشياء:

أولاً: موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين.

ثانياً: الأصول التي اعتمـدها.

ثالثاً: المصطلحات التي يستعملها.

موقفه من مسائل الخلاف:

لا شك أن كتاب التّبيين هو أصدق ما يمثل نزعة أبي البقاء النحوية ويبين موقف أبي البقاء من مسائل الخلاف، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحاً في كل مسألة منها، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين، آخذاً بأقوالهم، مؤيداً لآرائهم، واقفاً إلى جانبهم، فهو يعد نفسه أحياناً من جملتهم فيقول في (اشتقاق الاسم)[1]: الاسمُ مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون هو من الوسم...، ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عـند البصريين، ومن أيّد مذهبهم.

ويقول في مسألة (التنازع في العمل)[2]: إذا كان معك فعلان...

... فأولاهما بالعمل الثاني، وقال الكوفيون أولاهما الأول.

... فالوجه عندنا نصب زيد، وعندهم رفعه ثم يقول:

لنا في المسألة السماع والقيـاس.

وفي مسألة (إبراز الضّمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة)[3] يقول المؤلف... لا بد من «هي» عندنا، وعندهم لا يلزم. ثم يقول: لنا في المسألة طريقان... إلى غير ذلك من المسائل التي صرح فيها بميله إلى

(١) التبيين المسألة رقم (٣).
(٢) التبيين المسألة رقم (٣٤).
(٣) التبيين المسألة رقم (٣٥).

البصريين وعد نفسه واحداً منهم[1].

ولعله يكفي دلالة على ميله إلى جانب المذهب البصري، أنه لم يؤيد آراء الكوفيين في مسائل الخلاف في هذا الكتاب، إلاّ في مسألة واحدة كما تقدم.

وتعقب شيوخ المدرسة الكوفية فرد على الفراء في تسعة مواضع[2] ذكره فيها، كما ردّ على الكسائي في موضعين[3]، ورد على ثعلب في موضعين[4].

ولم يكن علماء البصرة بمنجاة من انتقاد أبي البقاء فقد رد على أكثرهم، إلاَّ سيبويه، فإنه ذكره في ثمان مسائل[5]، وأيَّد أقواله، ولم يتجرأ على تخطئته، ولا النّيل منه، وذكر الخَليل في موضع واحد[6] ردّ عليه فيه، وذكر يونس في موضع واحد[7] أيده فيه، كما أنه رد على الأخفش في ستة مواضع[8] ورد على الجَرْميّ في موضعين[9]. ورد على المازِنِيّ في موضعين[10]. ورد على قُطرب في ثلاثة مواضع[11]، كما رد على الزَّجاج في موضعين[12]، وأمَّا ابن السَّرَّاج فقد جاء ذكره في أربعة مواضع[13]، رد عليه

---

(١) التبيين أنظر المسائل (٣٨، ٥١، ٥٢، ٥٩، ٧٠).
(٢) التبيين المسائل رقم (١٤، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٤٥، ٥٢، ٦٦، ٧٩).
(٣) التبيين المسألتان رقم (٥٢، ٦٦).
(٤) التبيين المسألتان رقم (٤٩، ٦٠).
(٥) التبيين المسائل رقم (٢، ٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٤٦، ٤٧).
(٦) التبيين المسألة رقم (٣١).
(٧) التبيين المسألة رقم (٢٥).
(٨) التبيين المسائل رقم (٢٠، ٢٢، ٢٩، ٤١، ٥٧، ٦١).
(٩) التبيين المسألتان رقم (٢٠، ٢٢).
(١٠) التبيين المسائل رقم (١٩، ٢٠).
(١١) التبيين المسائل رقم (١٩، ٢٠، ٢٢).
(١٢) التبيين المسألتان رقم (٦٠، ٦٦).
(١٣) التبيين المسائل رقم (٢، ٥، ١٣، ٢٨).

في ثلاثة منها ورد عليه في الرابع دون أن يصرح بذكره، ورد على ابن كَيْسان في موضع واحد[1].

ثم بعد هؤلاء أورد رأي الفَارِسِيّ في خمسة مواضع[2] أيده في اثنين منها ورد عليه في ثلاثة، ولم يصرح بذكره في اثنين منها.

وذكر الرُّماني في موضعين[3] أيّده في أحدهما ورد عليه في الآخر، وذكر السّيرافي في موضع واحد[4] رد عليه فيه.

كما ذكر رأيين لابن جِنّي[5] رد عليه فيهما، ولم يصرح بذكره في أحدهما وذكر عبدَ القاهر الجُرجَانِيّ في موضع واحد[6] أيده فيه.

وإذا تجاوزنا كتابه «التّبيين» إلى غيره من مؤلفاته النَّحوية نَرى النَّزعةَ لا تكاد تَختلف، إلاّ أنَّها تبدو واضحةً في «التبيين» أكثر من غيرها.

وفي «إعراب القرآن» نجد أبا البقاء يقول في إعراب قوله تعالى[7]: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ «... وقالَ الكوفيون هو إغراء والمفعول مقدم، وهذا عندنا غير جائز؛ لأن عليكم وبابه عامل ضعيف فليس له في التقدم تصرف»[8]. ويخطىء آراء الكوفيين، ويرد عليهم استجابة لنزعته البصرية ينظر قوله: في إعراب القرآن «... وقالَ الكوفيون «إيّاك» بكاملها اسمٌ وهذا بعيد جدّاً»[9]. ويقول في تركيب بلى: «... وقالَ الكوفيون هي

---

(١) التبيين المسألة رقم (٢٦).
(٢) التبيين المسائل رقم (٥، ٢٠، ٢٣، ٢٨، ٤٦).
(٣) التبيين المسألتان رقم (٦، ٣٠).
(٤) التبيين المسألة رقم (١٩).
(٥) التبيين المسألتان رقم (٢٨، ٣٣).
(٦) التبيين المسألة رقم (٢).
(٧) سورة النساء، آية: ٢٤.
(٨) إعراب القرآن ١/١٧٥.
(٩) إعراب القرآن ١/٦.

«بل» زيدت عليها الياء وهو ضعيف»[1].

ويقول عند قوله تعالى[2]: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ أنتم مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه: . . . والوجه الثاني أنَّ الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى الذين، وتقتلون صلته، وهذا ضعيف أيضاً؛ لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمعنى الذين، وأجازه الكوفيون»[3]. فهو يضعف آراء الكوفيين لأنها لا تتفق مع آراء البصريين فقط، لا لعلّة أخرى.

وفي قوله تعالى[4]: ﴿ وإن كانت لكبِيرةٌ إلّا عَلى الّذِين هَدَاهُمُ الله ﴾ الآية.

يقول: « . . . وقيلَ مفصل بني باللام بين أن المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام «أن» وقال الكوفيون «أن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «الا»، وهو ضعيف جداً»[5] إلى غير ذلك من المواضع[6] التي ضعف فيها آراء الكوفيين في هذا الكتاب إرضاء لنزعته البصرية.

وفي «شرح اللُّمع»[7] يقول أبو البقاء في تقديم المستثنى على المستثنى منه: « . . . وأجازه الكوفيون واحتجوا بقول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوْرِيُّ   وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ

وهذا عندنا ليس باستثناء، وإنما هو فعل، والجنَّ مفعول وأنسيٌّ فاعل».

---

(١) إعراب القرآن ١/٤٦.
(٢) سورة البقرة، آية: ٨٥.
(٣) إعراب القرآن ١/٤٨.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٤٢.
(٥) إعراب القرآن ١/٦٧.
(٦) إعراب القرآن ١/٩٢، ٩٣، ١٣٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٨١، ٢/١٠، ٢٠٤، وغير ذلك.
(٧) شرح اللمع لوحة ٩٥.

وكثيراً ما يورد رأي البصريين والكوفيين في كتابه هذا فيحتج لرأي البصريين، ويسكت عن رأي الكوفيين، فيقول في باب المبتدأ والخبر: «اختلف النحويون في عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون يرتفع بالابتداء، وقال الكوفيون يرتفع بالخبر، والدَّليل على قول البصريين. . . إلخ»[1] ولم يوضح وجهة النظر الكوفية.

وفي باب «كان وأخواتها» يقول: «. . . أما ليس فللبصريين في تقديم خبرها عليها مذهبان. . . إلخ»[2] ولم يذكر رأي الكوفيين إطلاقاً. ومثله في مسألة الجَامِدُ لا يَتَحَمَّلُ ضميراً[3].

وكثيراً ما تجده يفند آراء الكوفيين ويرد عليها كما رأيناه في إعراب القرآن: فهو يقول في شرح اللمع: «المرتفع بعد كان مرفوع بها والمنصوب منصوب بها وقال الكوفيون يرتفع الاسم بعدها بالابتداء وينصب الخبر على الحال، ويسد مَسَدّ الخبر، وهذا فاسد لوجهين. . . إلخ»[4].

وفي باب إن وأخواتها قال أبو البقاء في «لكن»: «. . . وليست مركبة وزعم الكوفيون أنها مركبة من لا وكأن، وليس بشيء يتشاغل بإفساده. . .»[5].

وفي كتاب «اللُّباب»[6] يقول في مسألة تقديم خبر «ما زال» عليها: «. . . قال ابن كيسان وبقية الكوفيين يجوز تقديم الخبر عليها لأن ما والفعل صارا بمعنى الإثبات، وهذا ضعيف. . .».

وقال في باب «ما» الحجازية: «. . . ولما أشبهتها عملت في المبتدأ

(١) شرح اللمع لوحة ٤٢.
(٢) شرح اللمع لوحة ٥٩.
(٣) شرح اللمع لوحة ٤٣.
(٤) شرح اللمع لوحة ٥٨.
(٥) شرح اللمع لوحة ٦٦.
(٦) اللباب لوحة ٣٢.

والخبر كليس، وقال الكوفيون خبرها منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد لثلاثة أوجه. . . »[1].

وقال في باب إنّ وأخواتها: «لكن مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من أن والكاف زائدة والهمزة محذوفة وهذا ضعيف جداً»[2] لأن التركيب خلاف الأصل وغير ذلك مما يطول ذكره.

ورأي العكبري الموالي للبصريين المنتصر لهم لم يتغير في مؤلفاته وليس معنى هذا أنه يقدس آراءهم، بل يمحصها، وينتقي منها ما تؤيده الأدلة، ويرد على المخالف، وينتقده بشدة وقد تقدم رده على كثير من مشاهير علماء البصريين.

ثانياً: أبو البقاء يعتمد الأصول البصرية[3]:

ومن هذه الأصول قولهم:

«لا يجوز نداء ما فيه «أل» لأن «أل» تفيد للتعريف و«يا» تفيد التعريف.

ومنها: «الأصل في الأسماء ألا تعمل».

قال أبو البقاء مع البصرين أنَّ العامل في الفاعل والمفعول الفعل[4] وحده، وذلك مراعاة لهذا الأصل الذي وضعوه بينما يرى الكوفيون غير ذلك.

واتباعاً لهذا الأصل رفض أبو البقاء أن يعمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ[5].

---

(١) اللباب لوحة ٣٣.

(٢) اللباب لوحة ٤٠.

(٣) مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد ص ١٩٢ فما بعدها.

(٤) التبيين المسألة رقم (٣٦).

(٥) التبيين المسألتان رقم (٢٧، ٢٨).

ومنها قولهم: (المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل).

واتباعاً لهذا الأصل قال مع البصريين لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة[1].

وقال أيضاً استناداً إلى هذا الأصل: يجوز تقديم خبر ليس عليها مع أن الجمهور على خلافه. إلى غير ذلك[2].

ثالثاً: أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية:

أكثر المُصطلحات التي استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون.

وقد خطأ الكوفيين في نصبهم على الخلاف وبين أن الخلاف لا يوجب النصب، وذلك من وجهة نظره هو اتباعاً لميوله الموالية للبصريين فقال: «... ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب بالنصب الجاز نصب المبتدأ...».

وقال[3]:

«وأمَّا الكوفيون فجواب كلامهم إبطال النصب بالخلاف».

فإذا كان أبو البقاء يعد نفسه من النحاة البصريين ويتعصب لآرائهم ويتشدد بالتمسك بالمذهب البصري فكيف يجوز لنا أن نعتبره كوفي المذهب أو بغدادياً.

إذاً فمذهب أبي البقاء مذهب المتأخرين الموالين للمذهب البصري.[4]

---

(١) التبيين المسألة رقم (٣٢).

(٢) التبيين المسألة رقم (٤٧).

(٣) المسألة ٦٠.

(٤) المسألة ٦١.

النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب:

اعتمدتُ في إخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين، ونسخة مطبوعة.

أما النسخة الأولى: فهي النسخة المحفوظة في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند، ومنها صورة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات (غير مفهرس)، ورمزت لها بحرف (أ)، وهي نسخة ناقصة من آخرها، وتشتمل على خمس وثمانين مسألة، وتقع في (١١٤) ورقة، قياسها ٢٠ × ٣٠ وعدد أسطر كل صفحة ما بين ١٤ - ١٨ سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات - تقريباً -، وهي مكتوبة بخط نسخي نفيس، قليل الضبط بالشكل، فيها تقطيع وترفيع وطمس بعض الكلمات بقلم ولد المصنّف (عبد الرحمن) كما هو مدون على الغلاف.

ويظهر أنها كتبت في حياة المؤلف لأنَّ الناسخ قال بعد ذكر المؤلف: (أدام الله تأييده وتسديده) ولو أنها كتبت بعد وفاته لقال: رحمه الله أو غفر الله له. . . أو نحو ذلك مما يدل على وفاته.

وعليها سماع أحمد بن يُوسف الفِهري اللَّبلي[1]، على شيخه علم الدّين اللُّورقي[2] بدمشق المحروسة، عن مصنّفه أبي البقاء العُكبَريّ. وهذا مدَوَّن على الغلاف أيضاً، كما أن عليها تمليكاً باسم أحمد بن محمد الخفاجي العالم اللغوي[3] والمفسّر والأديب المشهور المتوفى سنة ١٠٦٩هـ.

وقد صححت هذه النُّسخة - كما يظهر - مرتين، الأولى بخط الناسخ، مما يدل على أنه قرأها قراءة تصحيح على والده، بعد أن نسخها عنه إملاءً.

---

(١) بغية الوعاة: ١/٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) تقدّم في ذكره تلاميذه.

(٣) خلاصة الأثر: ١/٣٣١.

والثانية بخط اللَّبلي فقد ورد في اللوحة رقم (١٨) بلغ تصحيحاً على شيخنا أمتعنا الله به، وفي نهاية بعض المسائل يكتب (بلغ قراءة).

وهذه النُّسخة مُضطربة، فقدمت بعض ملازمها على بعض قبل ترقيم صفحاتها ثم رقمت صفحاتها بعد ذلك مما سبب لي بعض الجهد في إعادتها إلى وضعها السَّليم، وقد فُقد من الكتاب ورقة واحدة كتب على الوجه (أ) بقية مسألة (حد الاسم)، وعلى الوجه (ب) أول مسألة (كيف).

وذكر في هذه المخطوطة مسألة (الاسم ما صح الإخبار عنه) إلَّا أنه عدل عن هذه المسألة فألغاها، ودمجها في مسألة: (حد الاسم) وكتب عليها مُكرّر.

وأما النُّسخة الثانية: فهي نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو) ضمن مجموع وتقع في ثمان عشرة ورقة فقط، وتشتمل على خمس عشرة مسألة فقط، لكنها أخذت شكل كتاب مستقل ـ فيما يظهر ـ حيث ختمت بقوله: هذا آخر إملاء للشيخ محب الدين أبي البقاء وصلّى الله على «سيدنا» محمد وحسبنا الله ونعم الوكيل... إلخ. وكاتبها هو يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي كما ورد في نهاية المخطوطة، ورمزنا لهذه النسخة بالحرف (ب).

وأما النسخة الثالثة: فهي النسخة التي رمزنا لها بحرف (ط) وهي تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني للنسخة المتقدمة (ب) ونشر في مكتة الشهباء في حلب، وقد بادر الدُّكتور فأرسل إليَّ نسخة من هذا الكتاب قابلتها بمزيد من الشُّكر والتقدير والامتنان، وقد قام الدكتور في تحقيق هذا الكتاب بجهد واضح، وعمل مشكور، فقدم للكتاب مقدمة جيدة وحاول ـ قدر استطاعته ـ تقويمَ النص، والبحث عن مصادره، وقارن نصوصه بما أورده السُّيوطي في كتاب ـ (الأشباه والنظائر في النحو) وعلّق عليه تعاليق جيّدة مفيدة، ووضع عناوين مسائل الكتاب وقد استفدت فائدة كبيرة من

عمل الدكتور ولا يسعني هنا إلّا أن أسجل له خالص شكري وتقديري إذ استفدت من تعليقاته وتسميته بعض المسائل إلّا أنني غيرت بعض العناوين إلى عناوين أكثر ملاءمة للنص، وبالرّغم من إكباري وتقديري لجهد الدّكتور فإنني أرى أن عمله لا يخلو من بعض الهنات التي وقع فيها المحقق الفاضل ومن ذلك ما أذكره هنا إيثاراً للأمانة العلمية وخدمة للنص.

١ ـ حذفت كلمة (لما) في السطر الأخير من ص ٦٠ وهي موجودة في الأصل لوحة (٦) السطر (٥).

٢ ـ حذفت كلمة (إنّه) في السطر ١٢ من ص ٩١ مع أنها موجودة في الأصل لوحة (١١) السطر (١٢).

٣ ـ حذفت كلمة: (المفعول) في السطر (٧) من ص ٩٧ وهي موجودة في الأصل لوحة ١٢ السطر ١٢.

٤ ـ تحرفت كلمة: (قائم) إلى كلمة (نائم) مرتين في ص ٩٦ السطر (١٠) وهي موجودة (قائم) بالأصل لوحة ١٢ السطر الأخير.

٥ ـ في ص ١١٨ السطر الأخير غير قول المؤلف: (كالوضع) إلى قوله: (بالوضع) وهي موجودة في الأصل لوحة (١٦) السطر (١٣).

٦ ـ حذفت كلمة: (هو) ومكانها في السطر السادس من ص ١٢١ وهي موجودة في الأصل السطر ١٠ من لوحة ١٧.

٧ ـ وفي ص ١٢٥ السطر (٥) سقطت كلمة: (ذلك) مع أنها موجودة في الأصل لوحة ١٧ السطر التاسع.

وهذا التغير والاختلاف بين المخطوطة والمطبوعة لا يمكن أن نحمل المحقق مسؤوليته، فقد يكون راجعاً لظروف الطباعة.

ولكن المحقق الفاضل وقع في بعض الأخطاء التي لا يحتمل أن تكون ناتجة عن أخطاء مطبعية ومن ذلك:

١ ـ في ص ١٢٥ هامش رقم (٤) قال المحقق: إنّ لفظة (حرف) الموجودة في السطر (١٠) غير موجودة في الأصل، وإنّما هي زيادة من المحقق، وبالرجوع إلى الأصل تبين لي أنّها موجودةٌ انظر السطر رقم: (١٣) من اللوحة رقم: (١٧).

٢ ـ في صفحة ١٢٦: السطر التاسع غيّر المحقق قول المؤلف: (حذف اللام) إلى قوله: (حذف لام الأمر) ولم ينبه على ذلك، وهذا مخالف لما في الأصل لوحة ١٨، السطر ٣.

٣ ـ وفي ختام المخطوطة نقل المحقق قول الناسخ هذا آخر إملاء الشيخ محب الدين أبي البقاء... إلخ وأسقط كلمة (محب الدين).

عملي في التحقيق:

لعل أول عمل قمت به تجاه هذا الأثر هو ترتيب الكتاب فقد كانت نسخة (أ) منثورة الأوراق، ولم ترقم صفحاتها إلّا بعد اضطراب أوراقها، فصعب ترتيبها ثانية، واتخذت في ترتيبها أسلوب تتبع مسائلها، ووجدت الناسخ يجمع ـ غالباً ـ بين بعض المسائل بحيث يختتم المسألة، ويبدأ بالتي تليها في صفحة واحدة، وهكذا، وهكذا... إلى آخر الكتاب.

والاضطراب إنما وقع في المسائل الأولى أكثر من غيرها، ومسائل الكتاب الأولى وردت منتظمة في النسخة (ب) ما يسّر لي مهمة ترتيبها، وإذا انتهت المسألة في آخر الصفحة، وبدأت مسألة أخرى من أول الصفحة كان تركيزي في التحري أكثر وأكثر، مخافة أن يكون بين المسألتين مسألة ساقطة، أو متأخرة عن مكانها الأصلي، فأستعين بعدة قرائن منها مناسبتها للمسألة التي قبلها والتي بعدها فليس من المناسب أن يضع المؤلف في باب الحال مثلاً بين مسألتين من باب (إن).

ومنها أنني أنظر إلى مكان المسألة في الإنصاف، لأنه قريب الشبه بترتيب كتابنا هذا.

ومنها الرجوع إلى السرد الذي أورده أبو حيّان في تذكرته: ٥٥٢ والسيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو ١٤٠/٢ وأثبتا فيه عناوين المسائل الخلافية حسب ما جاء في الإنصاف والتبيين.

ومنها موضع المسألة من كتاب اللُّباب في النحو لأبي البقاء.

هذه التحريات عملت بها في بعض المسائل منها وضع (مسألة تقديم ألفاظ الإغراء عليها) في موضعها المناسب، حيث بدأها الناسخ بأول الصفحة، والمسألة التي قبلها لا تدل دلالة أكيدة على أن هذه المسألة بعدها، فاجتهدت ثم وضعتها قبل مسألة عامل النصب في المفعول معه، وهذا هو موضعها في الإنصاف، وسرد الأشباه والنظائر.

وحاولت جاهداً أن أخرج النص بصورة قريبة مما كتب، فقارنت نصوصه بمؤلفات أبي البقاء التي عثرت عليها، ويقول السُّيوطي عنه في الأشباه والنظائر.

كما أنني حاولت قدر استطاعتي تقويم النَص، وكتبت كثيراً من كلماته بالرّسم المتعارف عليه فقد كتبت بعض كلماته المكتوبة بالطريقة القديمة مثل (مسله)، (ثلثه)، (مسايل)، (فايدة)، (هكذى)، فكتبتها مسألة، وثلاثة ومسائل، وفائدة، وهكذا... وغير ذلك.

وقمت بترجمة الأعلام الذين أوردهم المؤلف في النَصّ وَدَلَلْتُ على مواضع الآيات في القرآن الكريم، ونَسَبْتُ الأبيات الشّعرية، وكثيراً من أقوال العلماء، وأشرت إلى كلِّ مسألة وجدت في كتاب الإنصاف، وذكرت رقمها هناك، وعنوانها، وأوردت شيئاً لبعض المصادر في تخريج كلّ مسألة، ليستفيد به القارىء إن أراد التوسع في أي مسألة من مسائل الكتاب.

والله ولي التوفيق.



ورقة العنوان من الأصل

الورقة الأولى من الأصل

القِسمُ الثّاني

بسم الله الرّحمٰن الرّحيم

قالَ شيخُ الإسلام وحُجّة الأَنام، العَلاّمة، نَسيجُ وَحده، تُرجُمان الأَدَب واللِّسان، أَبو البقاء عبد الله بن الحُسين العُكبَرِيُّ، أدامَ الله تأييدَه وتَسديدَه[١].

(١) ترك الناسخ بياضاً في الصّفحة، يقدر بخمسة أسطر، يبدو أنه لأجل المقدمة التي كان من المنتظر أن يكتبها المؤلف، وربما كانت هذه المقدمة مكتوبة في نسخة أخرى.

١ ـ مسألة: [الكلام والكلمة][*]

الكلامُ عبارةٌ عن الجُملة المُفيدة فائدةً تامةً، كقولك: «زيدٌ منطلقٌ»، و «إن تأتني أكرِمْك»، و «قُمْ»، و «صَهْ»[١]، وما كان نحو ذلك.

فأمَّا اللَّفظةُ المفردة نحو «زَيد» وحده و «مَن»[٢] ونحو ذلك فلا يُسمّى كلاماً، بل كلمةً، هذا قولُ الجُمهور.

وذهبَتْ شِرْذِمَةٌ من النّحويين[٣] إلى أنّ الكلامَ يُطلق[٤] على المُفيد

(*) معظم العناوين من وضع المحقق.
هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها في «الإنصاف»، ذكرها المؤلف في اللُّباب ورقة: ٢ ـ ٣، نسخة الأزهرية رقم (٧٧٧، ٥٦٠٢ نحو ٢٠٩)، وشرح اللّمع ورقة: ٢ نسخة خدابخش وعنها مصورة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة رقم (٣١٩) وعليها اعتمدت في تَخريج مسائل الكتاب ومقابلة بعض النُصوص. والمسألة في الكتاب: ١٢٢/١ ط هارون، والخصائص: ١٩/١، ٢١، ٣٢، وشرح المفصل: ١٨/١، وشرح التسهيل ١/١ ـ ٧، وبصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي ٨١/١، ٣٧٧/٤.

(١) منع ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ تسمية الضمير المستكن اسماً فعلى رأيه لا يعتبر جملة.

(٢) «من» ساقطة من (ط) غامضة جدّاً في (ب).

(٣) نسب المؤلف هذا الرأي إلى أهل اللُّغة في شرح اللّمع ورقة: ٢، فقال: «... وقال بعضُ اللُّغويين إن الكلمة المفردة كلامٌ أيضاً، وإن لم تكن مفيدة».

(٤) في (ب) ينطلق.

وغيرِ المُفيد إطلاقاً حَقيقيّاً[(١)].

والـدَّليلُ على القـولِ الأَوَّلِ: أنَّه لفظٌ يُعبَّـر بإطـلاقه من الجُملة المُفيدةِ، فكان حَقيقةً فيها، كالشَّرطِ وجوابِهِ، والدَّليلُ على أنَّه يعبر به عنها لا إشكال فيه، إذ هو مُتَّفَقٌ عليه، وإنَّما الخلاف في تَخصيصه بذلك دونَ غَيره، وبيان اختصاصه بها من ستّة أوجه:

أحدها: أنه يطلق بإزائها فيُقال: هذه الجُملة كـلامٌ، والأصلُ في الإطلاقِ[(٢)] الحقيقةُ.

الثاني: أنَّ الكلامَ تؤكَّدُ به الجُملة كقولك: تَكلَّمتُ كلاماً، وكلمتُهُ كلاماً والمصدَرُ المؤكَّدُ به[(٣)] نائبٌ عن إعادةِ الجُملة، ألا تَرى أنَّ قولَكَ: قمتُ قياماً وتكلّمتُ، تقديره: قمتُ قمتُ؛ لأنَّ الأصلَ في التَّوكيد إعادة الجُملة بعينِها، ولكنّهم آثروا ألا يُعيدوا الجُملة بعينها، فجاءوا بمفردٍ في معناها، والنائبُ عن الشيءِ يؤدّي عن[(٤)] معناه.

والثالث: أنَّ قولَك كلمتُه عبارة عن أنَّك أفهمتَهُ معنى بلفظٍ، والمعنى المُستفادُ بالإفهامِ تامٌّ في نفسِهِ فكانت العبارة عنه موضوعة له، لا منبئةً[(٥)] عنه، والكلامُ هو معنى كلمتُهُ.

والرابع: أن مصدَرَ تكلَّمتُ التَّكَلُّم، وهو مشدّد العَين في الفعلِ

---

(١) نقل الفيروزأبادي في بصائر ذوي التمييز ٣٧٧/٤ عن النَّحـويين تسمية الكلمـة المفردة كلاماً حتى ولو كان حرفاً، وقال: الكلام يقع على الألفاظ المنظومة... وعند النحاة يقع على الجزء منه اسماً كان أو فعلاً أو أداة، وعند كثير من المتكلمين لا يقع إلاّ على الكلمة المركبة المفيدة.

(٢) هنا تنتهي ورقة ٢/أ ولا تأتي المسألة إلاّ في ورقة (١٠) فما بعدها.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقط من (ب)، والصواب حذفها.

(٥) هكذا في (أ) وفي (ب) (مبينة).

والمصدَرِ، والتَّشديدُ للتَّكثير، وأدنى التَّكثير الجُملةُ المفيدةُ.

وأمَّا كلَّمتُ فمشدَّدٌ أيضاً، وهو دليلُ الكثرةِ، ومصدَرُهُ التَّكليم، التاء والياء فيه عوض عن التَّشديد.

والخامس: أنَّ الأحكامَ المُتَعلّقة[1] بالكلام لا تَتحقّق إلّا بالجملة المُفيدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وإنْ أَحدٌ من المُشرِكِيْنَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾[2]. ومعلومٌ أنَّ الاستجارة لا تَحصُلُ إلّا بعدَ سماعِ الكلامِ التامِّ المَعنى، والكلمةُ الواحدةُ لا يَحصُلُ بها ذلك. وكذلك قولُه تَعالَى: ﴿ يُرِيْدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كلامَ اللَّهِ ﴾[3] والتَّبديلُ صرفُ ما يَدُل[4] عليه اللَّفظ إلى غيرِ معناه، ولا يَحصُلُ ذلك بتَبديلِ الكلمةِ الواحدةِ، لأنَّ الكلمةَ الواحدةَ إذا بُدِّلت بغيرها كان ذلك نقل لغةٍ إلى لغةٍ أُخرى وقالَ تَعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوْهُ﴾[5]، وإنَّما عَقلوا المَعنى التَّامّ ثُمَّ حرَّفوه عن جهته، ومثله قوله تعالى: ﴿يُحرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاْضِعِهِ﴾[6]، ومن ذلك تعليقُ اليَمينِ بسَماعِ الكلامِ، فإنَّه لو قال: والله لا سمعتُ كلامَك فَنَطَقَ بلفظةٍ واحدةٍ ليس فيها معنى تامٌّ لم يَحنَث.

---

(١) في (ب) المتعلقة.

(٢) سورة التوبة، آية: ٦.

(٣) سورة الفتح، آية: ١٥.
قال الفراء: قرأها يحيى (كلم) وحده، والقراء بعد كلام الله بألف (معاني القرآن ٣: ٦٦) وقال ابن مجاهد: قرأ حمزة والكسائي (كلم) بكسر اللام وقرأ الباقون: «كلام الله» السبعة: ٦٠٤ ومثله في التيسير للداني: ٢٠١، والكشف لمكي ٢: ٢٨١، النشر للجزري ٢: ٣٧٥، وزاد عليهما خلفاً.

(٤) هكذا في (ب) وهي غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل اللفظ عليه.

(٥) سورة البقرة، آية: ٧٥.

(٦) سورة النساء، آية: ٤٦، وسورة المائدة، آية: ١٣.

السادس: أن العربَ قد تَتَجَوَّزُ بالقول عن العجماوات كقول الشاعر[1]:

امْتَلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْنِي سَلا[2] رُوَيْداً قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

وهو كثيرٌ في استعمالهم[3]، ولا يُنسب الكلامُ إلى مثل ذلك، فلا يقالُ تكلّم الحَوْضُ ولا الحائطُ، ولا سبَبَ لذلك إلّا أن[4] الكلامَ حقيقةٌ في الفَائِدةِ التَّامةِ، والقولُ لا يُشترطُ فيه ذلك.

« وإذا ثَبَتَ ما ذكرناه بانَ أنه حقيقةٌ في الدِّلالة على الجُملة التّامة المعنى.

فإن قيل يَتوجّه عليه أسئلةٌ:

أحدها:

أنَّ إطلاقَ اللّفظِ على الشيءِ لا يلزمُ منه الحقيقةُ، فإنَّ المجازَ يطلقُ على الشيءِ كما يُقالُ للعالم بَحْرٌ، وللشّجاع أسدٌ، وقال تعالى: ﴿ جداراً يريدُ أنْ يَنْقَضَّ ﴾[5]، ﴿ واسأل القرية ﴾[6]، وكلُّ ذلك مجازٌ، وقد أُطلق

---

(١) البيت لم يُنسب إلى قائل معين. وقد ورد هكذا في إصلاح المنطق: ٥٧، ٣٤٢ ومجالس ثعلب: ١٥٨، وأمالي ابن الشَّجري: ١/٣١٣، ٢/١٤٠، وأكثر الرواية لهذا البيت (مهلا) بدل (سلا)، راجع الصحاح: ٣/١١٥٣، واللآلي: ١/٤٧٥، والتَّنبيه: ٦٤، والمُخصَّص: ١٤/٦٧، وابن يعيش: ٢/١٣١، والإنصاف: ١/١٣٠، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/١٥١، وشرح الألفيَّة لابن الناظم: ٢٧، والأشموني ١/١٢٥، والعَيني: ٣٦١ واللّسان ٩/٢٥٧، والخِزانة: ١/٣٦١.

(٢) في (ب) سيلا وكلمة (سلّا) مصدَرُ سل يسلّ، الأمالي الشجرية ١/٣١٣ قال: سلَّ الماء عني سَلّا رقيقاً.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤ فيه أبيات متعددة والأمالي الشجرية ١/٣١٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب) قال تعالى. سورة الكهف، آية: ٧٧.

(٦) سورة يوسف آية: ٨٢، وفي (ب) وسَلْ دون همزةٍ، وهي على قراءةِ ابنِ كَثِيرٍ، والكسائي. النشر: ١/٤٠٧.

على هذا المعنى، فلا يلزمُ من الإطلاقِ على ما ذكرتُم الحقيقةُ.

والسؤال الثاني:

أنَّ الإطلاقَ يَكونُ حَقيقةً مشتركةً، أو جِنْساً تحتَه[١] مفردات، فالمشتركُ كلفظ العين[٢] والجنسُ مثل الحيوان، فإنَّ الحيوانَ حقيقةٌ في الجنس، والواحدُ منه حقيقة أيضاً، فلِمَ لا يكونُ الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين؟.

والسؤال الثالث:

أنَّ الكلامَ مشتقٌ من الكَلْمِ وهو الجَرْحُ، والجامع بينهما التّأثير والكلمةُ كذلك، لأنَّ الحروفَ الأصولَ موجودةٌ فيها، وهي مؤثرة أيضاً إذ[٣] كانت تدلُّ على معنى، وهي جزءُ الجُملةِ التَّامة الفائدة، والجزءُ شارك الكلَّ[٤] في حقيقةِ وَضْعِهِ، أَلا تَرى أنَّ الحقَّ يثبتُ بشاهدين مثلاً، وكلُّ واحد منهما شاهدٌ حقيقة، وإثبات الحقِّ بهما لا ينفي كونَ كلِّ واحدٍ منهما شاهداً، كذلك ها هنا، ألا ترى أنَّ قولَكَ قامَ زيدٌ يشتملُ على جزئين كلّ واحدٍ منهما يُسمى كلمةً، لدلالته على معنى، وتوقُّف الفائدة التَّامَّة على حكمٍ يترتَّبُ على المجموع، ولا يَنفي ذلك اشتراك الجُزئين في الحقيقةِ، وعلى هذا ترتب التَّبديل والتحريف[٥] إذ[٦] كان ذلك[٧] كلُّه حكماً يُستفاد

---

(١) كلمة (تحته) غير واضحة في (أ، ب).

(٢) العين لفظ مشترك يطلق على العين المبصرة والجارية وحقيقة الشيء، وغير ذلك، الصحاح «عين» ٦/١٢٧١ ـ ١٢٧٣ والمزهر للسيوطي ١/٣٧٢ ـ ٣٧٥.

(٣) في (ب) إذا.

(٤) غير واضحة في (أ).

(٥) في (ب) التحريف والتبديل.

(٦) في (ب) إذا.

(٧) «ذلك» ساقطة من (ب).

بالجُملة، ولا يَنفي حقيقة الوَضع، ثمّ ما ذكرتُموه معارضٌ بقوله تعالى[1]: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾، وبقوله: ﴿ كَلِمَةُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾، و﴿ تَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾[2] ومعلومٌ أنه أَرادَ بالكلمةِ الجُملة المُفيدة. وإذا وَقَعَت الكلمةُ على الجُملةِ، جازَ أن يقعَ الكلامُ على المُفردِ.

فـالجـواب[3]:

أمَّا الإطلاقُ فدليلُ الحقيقةِ؛ إذ كان المجازُ على خلافِ الأصلِ، وإنَّما يُصارُ إليه بقرينة صارفة عن الأصلِ، والأصلُ عدمُ القرائن، ثم إنَّ البحثَ عن الكلامِ الدّالِ على الجملةِ المفيدةِ لا توجد[4] له قرينة، بل يسارعُ إلى هذا المعنى من غيرِ توقُّفٍ على وجودِ قرينةٍ، وهذا مثلُ لفظِ العُموم إذا أُطلق حُمل على العُموم من غيرِ أن يَحتاج إلى قرينةٍ تصرفُهُ إليه، بل إن وُجِدَ تخصيص احتاجَ إلى قرينةٍ. أمَّا السُّؤال الثّاني، فلا يَصِحُّ على الوَجهين المَذكورين، أمَّا الاشتراكُ فعنه[5] جوابان:

أحدهما: أنّه على خِلافِ الأصلِ؛ إذْ كان يُخِلّ بالتَّفاهُمِ، أَلا تَرى أنّه إذا أُطلق لَفظة (العين) لم يُفهم منه ما يَصِحُّ بِناء الحُكم عليه[6]، والكلامُ إنما وُضع للتَّفاهُمِ، وإنّما عَرَضَ الإشتراكُ من اختلاف اللُّغات.

---

(١) سورة الكهف، آية: ٥.

(٢) سورة التوبة، آية: ٤٠.

(٣) أسقط الناسخ فاء الربط في (أ، ب) وهذا كثير جداً في مثل هذا الموضوع وما شابهه وأتى بالواو بدلاً منها.

(٤) في (ب) لا يوجد.

(٥) في (ب) ففيـه.

(٦) معنى كلامه أنّ اللَّفظة إذا أُطلقت فهم معناها المناسب للمقام فقط فإذا تحدَّثنا عن أنواع المياه وذكرنا العين انصرف الفهم إلى العين الجارية وإذا تحدثنا عن حدة البصر أو ضعفه وأطلقنا لفظ العين فهم منها المبصرة وهكذا.

والثاني: أنّ الاشتراكَ هُنا لا يَتَحَقَّقُ؛ لأنَّ الكلامَ والكلمةَ من حقيقةٍ واحدةٍ، ولكنَّ الكلامَ مجموع شيئين فصاعداً، والكلمةُ: اللّفظةُ المفردةُ ولا اشتراكَ[1] بَينهما، وإنما الكلامُ مُستفادٌ بالأوصافِ والاجتماعِ، وليس كذلك المشتركُ، بَلْ كلُّ واحدةٍ من ألفاظه كالأخرى في كونها مفردةً. وأمّا الجنس فغيرُ موجودٍ هُنا؛ لأنَّ الجنسَ يفرِّق بين واحدة وبينه بتاءِ التَّأنيث نحو: تَمرةٍ وتَمْرٍ، وهذا غيرُ موجودٍ في الكلامِ والكلمةِ، بل جنس الكلمةِ كَلِمٌ وليس واحدُ الكلامِ كلامةٌ، فبانَ أنَّه ليس بجنسٍ.

وأما السؤال الثالث: فخارجٌ عمّا نَحنُ فيه، وبيانه: أنَّ اشتقاقَ الكلمةِ من الكَلْم، وهو التَّأثير، والكلامُ تأثيرٌ مخصوصٌ، لا مطلقُ التأثير، والخاصُّ غيرُ المُطلق، يَدُلُّ عليه أنَّ الكَلْمَ الذي هو الجَرْحُ مؤثرٌ في النَّفس معنى تامّاً وهو الأَلَمُ مثلاً، والكلامُ أشبَه بذلك؛ لأنَّه يؤثِّرُ تأثيراً تامّاً، وأمَّا الكلمةُ المفردةُ فتأثيرها قاصرٌ، لا يتمُّ منه معنى إلّا بانضمامِ تأثيرٍ آخرَ إليه، فهما مشتركان في أصلِ التأثير، لا في مِقداره.

وأمَّا المُعارضةُ بقوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ فلا تتوجهُ؛ لأنَّ أكثرَ ما فيه أنَّه عَبَّرَ بالجُزء عن الكلِّ، وهذا مَجازٌ ظاهرٌ؛ إذ كان الواحدُ ليس بجمعٍ ولا جنسٍ، بل يعبَّر به عن الجَمعِ والجِنسِ مَجازاً، ووجهُ المَجاز أن الجُملةَ يتألَّفُ بعضُ أجزائِها إلى بعضٍ، كما تَتَألَّف حروفُ الكلمةِ المفردةِ بعضُها إلى بعضٍ، فلمّا اشتركا في ذلك جازَ المَجَازُ، وليس كذلك التَّعبيرُ بالكلامِ عن الكلمةِ؛ لأنَّ ذلك نقضُ[3] معناها، ودليلُ المجازِ في الكلمةِ ظاهرٌ، وهو قوله: ﴿ تَخْرُجُ من أَفْواهِهِمْ إنْ يَقُوْلُونَ إلَّا كَـذِباً ﴾

---

(١) في (ب) والاشتراك.

(٢) في (ب) الآخر.

(٣) في (ب) نقيض.

والكذبُ لا يَتحقّقُ في الكلمةِ المفردةِ، وإنّما يُتَصَوَّرُ فيما هو خبرٌ، والخبرُ لا يكونُ مفرداً في المعنى.

واحتَجَّ الآخرون بأنّ الاشتقاقَ موجودٌ في الكلمـةِ والكلامِ بمعنى واحدٍ، وهو التّأثيرُ، فكان اللّفظ شاملاً لهما، يَدُلُّ عليه أنّكَ تقولُ: تكلّم كلمةً وما تكلَّم بكلمةٍ[1] فيؤكّد باللّفظةِ المفردةِ الفعلُ كما يؤكّد بالكلامِ فيلزمُ من ذلك إطلاق العِبارتين على شَيءٍ واحدٍ.

والجـوابُ عن هـذا مـا تقـدّم في جـوابِ السُّؤال[2]. والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) وردت هذه العبارة في (ب) هكذا تكلّمت كلمةً، وأما تكلّم بكلمةٍ وزاد المحقق في (ط) «أما» قبل تكلمت الأولى، وما ورد في «أ» أوضح.

(٢) هنا ورد في (ط) «الثالث» ونبَّه المحقق إلى عدم وجودها في الأصل وإنما زادها هو ليوضح السُّؤال المقصود بالتحديد.

٢ ـ مسألة: [حد الاسم](*)

اختلفت(١) عبارات النحويين في حدّ الاسم، وسيبويه لم يصرح له(٢) بحدٍّ.

فقالَ بعضُهم: الاسم ما استحقّ الإعراب في أول وضعه.

وقالَ آخرون: ما استحقَّ التنوين في أصلِ(٣) وضعه.

(*) هذه المسألة لم تذكر في الإنصاف لابن الأنباري، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين.

كتب على هامش هذه المسألة في الأصل بخط الناسخ نفسه: «هذه المسألة قبل اشتقاق الاسم والتي بعدها في «كيف» تبع لمسألة حدّ الاسم وبعدها مسألة الاشتقاق». فقدمتها حيثُ أراد، والمسألة في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ٤، والمسألة في الأصول لابن السراج: ٨٣/١، وإيضاح علل النحو للزجاجي ٤٨ ـ ٥٠، والصاحبي لابن فارس ٨٣، والمرتجل لابن الخشاب: ٧، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٩، ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٣٧/٤.

(١) في (ب) اختلف.

(٢) قال في الكتاب ٢/١ فالاسم رجل وفرس وحائط.

ونسب المبرد لسيبويه تعريفاً آخر وهو قوله: الاسم ما صح أن يكون فاعلاً، ونسب إليه بعضهم قوله: «الاسم هو المحدث» الصاحبي: ٨٢، ٨٣، والكتاب: ٤/١.

(٣) في (ب) في أول وضعه.

وقالَ آخرون: حدّ الاسم ما سَما بِمُسَمّاهُ، فأوضحه وكشف معناه.

وقالَ آخرون: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلّ على معنى مُفرد في نَفسِهِ.

وقالَ آخرون: هو[1] كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نَفْسِهِ ولم يدل على زمان ذلك المعنى.

وقالَ ابنُ السّراج[2]: هو كلّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسِه غير مقترنٍ بزمانٍ مُحصّل، وزادَ بعضهُم في هذا الحدِّ[3] دلالةَ الوضعِ.

وقبل الخوض في الصّحيح في هذه العبارات[4] نُبيِّن حدَّ الحدّ[1]،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ابن السراج: (؟ - ٣١٦ هـ).

أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ عن أبي العباس المبرد وغيره، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والسيرافي والرماني، ألف في النحو واللغة والقراءات، ومن أشهر مؤلفاته كتاب الأصول في النحو. انظر أخبار النحويين البصريين: ٨٠، وإنباه الرواة: ١٤٥/٤، ونزهة الألباء: ٣١٣، وفيات الأعيان: ٤٦٢/٣.

وقد نسب إلى ابن السراج عدة تعاريف منها ما نسبه إليه المؤلف وقد نسب هذا الحد نفسه إلى تلميذه السيرافي، وقال ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٢/١:

وحدّه أبو بكر محمد بن السري فقال: الاسم ما دلّ على معنى مفرد في نفسه، وهذا اختصار ما جاء في كتابه الأصول: ٣٨/١، وفي إيضاح علل النحو: ٥٠ قال الزجاجي: «قال أبو بكر بن السّراج: الاسم ما دَلّ على معنى وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص» وهذا الحد هو ما ورد في الأصول: ٣٨.

وقال ابن السراج في كتاب الموجز: ٢٧: «... فالاسم ما جاز أن يخبر عنه» من هنا يتبين أن لابن السراج أكثر من تعريف للاسم فلا يستبعد أن ما نسبه إليه المؤلف هو تعريفه أخذه تلميذه السيرافي عن بعض مؤلفاته. والدليل على أن ابن السراج له أكثر من تعريف أن ما في كتاب الأصول وما نقل عنه الزجاجي مخالف لما جاء في الموجز. وهذا التعريف الذي نسبه إليه أبو البقاء هو المختار عند أكثر النحويين.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أكثر العلماء من القول في حدِّ الاسم حتى أنَّ ابنَ فارسٍ أورد له حدوداً كثيرة ونسبها =

والعبارات الصحيحة فيه مُختلفة الألفاظ مُتفقة المعاني.

فمنها اللَّفظُ الدّالُّ على كمالِ ماهيَّة الشَّيءِ، وهذا حدٌّ صَحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ هو الكاشفُ عن حَقيقةِ المَحدودِ، ويُرادُ بالماهية ما يُقالُ في جوابِ ما هو؟ واحتَرزوا بقولهم: «كمالُ الماهِيّة» من أنّ بعضَ ما يدلُّ على الحقيقة قد يَحصلُ من طريقِ الملازمةِ لا من طريقِ المطابقة، مثالُه: أن تَقولَ: حدُّ الإنسان هو الناطقُ، فلفظُ الحدّ[2] يكشف عن حقيقة النُّطق، ولا يَدُلّ على جنس المحدود، وإن كان لا ناطق إلاّ الإنسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة، لا من جهة دلالة اللَّفظ، ومثالُه من النَّحو قولهم : المَصدرُ يدلُّ على زمانٍ مَجهولٍ، ولَيس كذلك، فإن لفظَ المَصدَرِ لا يَدُلُّ على زمانٍ البَتَّة، وإنَّما الزّمان من ملازماته، فلا يَدخلُ في حدّه، ولو دَخَل ذلك في الحدّ لوجَب أن يُقالَ: الرَّجلُ والفَرسُ يدلان[4] على الزَّمان والمكان، إذْ لا يُتَصَوَّر انفكاكه عنهما.

ولكنْ لمّا لم يَكُن اللَّفظُ دالاً عليهما[5] لم يَدخلا في حدّه، وقالَ قومٌ: حدُّ الحدِّ: هو عبارةٌ عن جُملة ما فرّقه التَّفصيلُ.

= إلى سيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، وهشام، والزجاج وغيرهم ثم قال: وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة. الصاحبي: ٨٣، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية: ١٠، وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تزيد على سبعين حداً.

(١) زاد في (ب) «الصحيح».

(٢) وقريب من هذا الحدّ حدّ الزجاجي في إيضاح علل النحو: ٤٦ حيث قال: «الدال على كمال حقيقة الشيء».

وقال الفاكهي: «اعلم أنَّ الحدَّ هو ما يُميز الشّيء عمّا عَداه، ولا يكون كذلك إلا إذا كانَ جامعاً مانِعاً».

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل.

(٥) في (ب) عليها.

وقالَ آخرون: حدُّ الحدِّ[1]: «ما اطّرد وانعكس»، وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ الحدَّ كاشفٌ عن حقيقة الشَّيءِ فاطّرادُهُ يُثبِتُ حقيقتَه أينما وُجِدَتْ وانعكاسُهُ يَنفيها حَيثُما فُقِدت وهذا هو التَّحقيقُ، بخلاف العلامة[2]، فإنّ العلامة تَطّردُ ولا تنعكسُ، ألا تَرى أنّ كلَّ اسمٍ دخلَ عليه حرفُ الجرّ والتَّنوين وما أشبههما[2] أنَّى وُجِدَ حُكِمَ بكون اللّفظ اسماً، ولا ينفي كونه اسماً بامتناع حرف الجرّ، ولا بامتناع التَّنوين ونحوهما؛ وإذْ قد بانت[3] حقيقةُ الحدّ فنشرعُ في تحقيق ما ذكر من الحُدود وإفساد الفاسد منها.

أما قولهم: الاسمُ كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى مفردٍ في نفسه، فحدٌّ صحيح[4] إذ الحدُّ ما جمع الجنس والفصل واستوعبه جنسُ المحدود، وهو كذلك ها هُنا، ألا ترى أنّ الفعل يدلُّ على معنيين حدث[5] وزمان، «وأمس» وما أشبهه يدلُّ على الزَّمان وحده، فكان الأول فعلاً والثاني اسماً، والحرفُ لا يدلُّ على معنى في نفسِهِ، فقد تَحقّق فيما ذكرناه الجنس، والفصل، والاستيعاب، وأمَّا قولُ ابنِ السّراجِ فصحيحٌ أيضاً، فإنّ الاسم[6] يدل على معنى في نفسِهِ، ففيه احترازٌ من الحرف وقوله: «غير مقترن بزمانٍ محصّل» يخرج منه الفعل فإنه يدلُّ على الزمان المقترن به، وأما المَصادر فلا دلالة لها على الزمان، لا المَجهول ولا المُعَيّن على ما ذكرنا، ومن قالَ منهم: يدلُّ على الزَّمان المجهول فقد احترز عنه بقوله: «مُحَصّل» فإن

---

(١) الكلمات غير واضحة في (أ) لأنها تقع في أوائل السطور، وقد أصابها التلف.

(٢) الكلمات غير واضحة في (أ) لأنها تقع في أوائل السطور، وقد أصابها التلف.

(٣) في (ب) وإذ قدمنا، وفي (أ) (بان) أو (بانت).

(٤) اختاره أبو محمد ابن الخشاب في المرتجل: ٧.

(٥) غير واضحة في (أ) وصوابها في (ب).

(٦) من هنا ساقط من (أ) إلى قوله في مسألة (كيف) «شاذ في الاستعمال» ويظهر أن السقط كان ورقة كاملة. وموجود في (ب).

المصدر لا يدلُّ على زمان معيّنٍ، وأمَّا من زاد فيه «دلالة الوضع» فإنّه قَصَدَ بذلك دفع النَّقض بقولهم: «أتيتكُ مَقدم الحاجّ» و«خفوق النَّجم»[1] وأتت الناقة على منتَجِها[2] فإن هذه مَصادر، وقد دلَّت على زمانٍ محصّلٍ، فعندَ ذلك تخرج عن الحدِّ، وإذا قالَ دلالة الوَضع لم يَنتقض الحدّ بها، لأنها دالةٌ على الزَّمان لا من طريقِ الوضعِ، وذلك أن مَقدم الحاجّ يتفقُ في أزمنَةٍ معلومة بينَ النّاس، لا أنّها معلومةٌ من لفظِ المَقدم، والدّليلُ على ذلك أنّك لو قلتَ: أتيتُكَ وقت مقدم الحاج صحّ الكلامُ، وظهرَ فيه ما كان مقدّراً قبله، والتَّحقيقُ فيه أن الحُدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولاً، فإذا جاء منها شيءٌ على خلاف ذلك لعارضٍ لم ينتقص الحد به وسَيأْتي نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل.

فأمَّا من قال: هو ما استحق الإعرابُ في أولِ وضعِهِ، أو ما استحقَّ التَّنوين، فكلامٌ ساقطٌ جدّاً وذلك أنّ استحقاق الشيءِ لحكمٍ ينبغي أن يَسبقَ العلم بحقيقته، حتى يرتب عليه الحُكْمُ، ألا ترى أنّه لو قالَ في لفظة «ضَرَبَ» هذا اسم لأنه يستحق الإعراب في أولِ وضعه لاحتَجتَ أن تُبَيّنَ أنه ليس باسمٍ، ولا يُعترض[3] في ذلك بالإعرابِ وعدمه، ولو قال قائلٌ: أنا أعربه أو أحكم باستحقاقه الإعراب؟ لقيلَ له: ما الدَّليلُ على ذلك؟ فقال: لأنّه اسمٌ فيقال له: ما الدّليل على أنه اسم؟ فإن قال بعدَ ذلك: لأنّه

---

(١) المراد بالنجم الثّريا قال الجوهري في الصحاح: ٢٠٣٩ «نجم»: هو اسم لها علم، مثل زيد وعمرو فإذا قالوا: «طلع النَّجم يريدون الثريا» وقالَ أيضاً: ٢٤٦٩/٤ «ثري»: يقال وردت خفوق النَّجم أي وقت خفوق الثريا».

(٢) (مَنتج) قال سيبويه: بفتح التاء وكسرها، ورجح الفارسيُّ الفتحَ، قال: وهو أقيس، وقال الجوهري: وهو مفعل ـ بكسر العين ـ الصحاح: ٣٤٣/١، (نتج) والمخصص: ٩٠٧/٧.

(٣) في (ب) يتعرض.

يستحق الإعراب أدى إلى الدَّور؛ لأنه لا يثبتُ كونه اسماً إلا باستحقاق الإعراب، ولا يَستحق الإعراب إلا بكونِهِ اسماً، وهكذا سبيلُ التّنوين وغيره.

وأمَّا قول الآخر: «ما سَما بِسُمّاه» فحدٌّ مدخولٌ أيضاً؛ وذلك أنَّه أرادَ ما سمّي مُسَمَّاه، ولهذا قال: فأوضحه، فجعلَ في الحدِّ لفظَ المَحدودِ، وإذا كُنَّا لا نَعلمُ معنى الاسم فكيفَ يُجعل فيما يُوضحه لفظاً مشتّقاً منه؟ وذلك أنّ الاشتقاق يَستدعي فهم المُشتق منه أولاً، ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدلّ على معنى زائد، قالَ عبدُ القاهر[1]: في «شرح جملة»[2]: حدّ الاسم: ما جازَ الإخبارُ عنه قال[3]: والدّليلُ على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه مُطّرد ومُنعكس، وهذا إمارة صحّة الحد.

والثاني: أنّ الفعلَ لا يصحُّ الإخبار عنه، والحرفُ لا حظَّ له في

---

(١) الجرجاني: (؟ - ٤٧١ هـ).

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر عالم بالنحو واللغة والبلاغة له فيهما مؤلفات جليلة القدر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان، توفي سنة ٤٧١ هـ. وله من المؤلفات: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وإعجاز القرآن وقد طبعت. كما ألف في النحو كتاب العوامل والجمل وشرحها وشرح الإيضاح لأبي علي شرحاً وافياً سماه المغني في ثلاثين مجلداً وله شرح آخر مختصر اسمه «المقتصد» منه نسخة بتركيا ونسخة ناقصة بدار الكتب برقم «١١٠٣ نحو» ويعمل أحد الفضلاء الآن على تحقيقه.

أخباره: إنباه الرواة: ٢/١٨٨، وبغية الوعاة: ٣١٠، ونزهة الألباء: ٤٣٤.

(٢) شرح الجمل لعبد القاهر: ورقة ٢، ٣.

(٣) هذه بداية المسألة التي ألغاها المؤلف ـ رحمه الله ـ وكان قد بدأها بقوله: «مسألة الاسم ما صحّ الإخبار عنه فاختلفوا في ذلك فقال عبد القاهر في شرح جملة هو حد وقال في شرح الإيضاح: هو علامة وهو قول الأكثرين... الخ»، وقد أوضحنا ذلك في المقدمة.

الإخبار، فعنى أن يكون الاسمُ هو المخبر عنه، إذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من إسنادِ الخبرِ إليها، وإذا [كان][1] الفعلُ والحرفُ والاسمُ لا يُسند إليه خبر[2] ارتفعَ الأخبارُ عن جملةِ الكلامِ، والدَّليلُ على أنه ليس بحدٍّ وإنَّما هو علامةٌ، وقد اختارَ ذلك عبد القاهر في «شرح الإيضاح»[3] أنّ هذا اللّفظ يطرد ولا ينعكس. والدَّليل عليه قولك «إذ» و«إذا» و«أيّان» و«أين» وغير ذلك، وأنها أسماء ولا يصحّ الإخبار عنها، فعندَ ذلك يَبطل كونها حدّاً.

والوَجهُ الثّالِثُ: أنَّ قولَكَ: ما جازَ الإخبار عنه لا يُنبىء عن حَقيقةِ وَضعه، وإنّما هو من أحكامِه، ولذلك لو ادَّعى مُدَّعٍ أنّ لفظةَ «ضَرَبَ» يصحُّ الإخبار عنها بأن يقول: ضَرَبَ اشتدّ كما تقول: الضَّربُ مشتدّ، لم يصح معارضته[4] بالمنع المُجرَّدِ حتّى يُبيّن وجه الامتناع، والحدُّ لا يَحتاجُ إلى دليلٍ يُقام عليه، لأنَّه لفظٌ موضوعٌ على المَعنى، ودلالةُ الألفاظِ على المَعاني لا تَثبُتُ بالمناسبة والقياس.

فإن قيلَ: «إذ» و«إذا» ونحوهما يَصحُّ الإخبارُ عنهما من حيثُ إنَّهما أوقاتٌ وأمكنةٌ وكلاهما يَصحّ الإخبار عنه وإنما عَرض لها أنّها لا تَقَعُ إلا ظُروفاً فمن حيثُ هي ظروفٌ لا يخبرُ عنها، ومن حيثُ هي أوقاتٌ وأمكنةٌ يصح الإخبار عنها، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: طابَ وقتُنا، واتّسع مكانُنا كان خبراً صحيحاً[5].

---

(١) غير موجودة في (ب).

(٢) في (ب) خبراً.

(٣) المقتصد: ١/ ٧٠.

(٤) في (ب) معارضة.

(٥) ورد في المسألة الملغاة: «واحتجَّ عبدُ القاهر بأنّ الإخبار عن معنى اللفظ لا عن نفسه وإذا وقتان والوقت صح الإخبار عنه، تقول: وقتنا طيّب، وجاء الوقت... الخ». والمقصود بالإخبار هنا هو الإخبار اللغوي لا الإخبار النحوي... وإلا لما =

فالجواب[1]: أن كونها ظروفاً أو صفات انضمّت إلى كونها وقتاً أو مكاناً لم تستعمل إلا بهذه الصفة، فهي كالخصوص[2] من العُموم والخُصوص، لا يحدُّ بحدِّ العُموم، ألا ترى أن الإنسان حيوان مخصوص، ولا يحدُّ بحدِّ الحيوان العام؛ لأنَّ ذلك يسقط الفصل الذي يميّز به من بقيّة أنواع الحيوان والحدُّ ما جَمَعَ الجنسَ والفصلَ، فالوقت الذي يدلّ عليه إذاً هو الجنس، وكونه ظرفاً بمنزلة الفصل، كالنطق في الإنسان وبهذا يحصل جواب قوله يطّرد وينعكس، لأنا قد بيّنا أنه لا ينعكس والله أعلم بالصواب.

= صح قول العكبري: «طاب وقتنا» و«اتسع مكاننا» لوقوع الوقت والمكان فاعلين في المثالين... ولما كان الوقت مخبراً عنه لغوياً بأنه طيب وهو موصوف بهذه الصّفة جاز تمثيل العكبري بقوله: «طاب وقتنا» وكذلك يقال في المثال الثاني: «اتسع مكاننا» ولا شك أن تمثيل عبد القاهر كان أشمل وأكمل، حين قال: «وقتنا طيب وجاء الوقت» حيث جعل الوقت في المثال الأول مخبراً عنه «أي مبتدأ» وجعله في المثال الثاني فاعلاً... وبهذا التنويع تحقق الإخبار النحوي كما تحقق الإخبار اللغوي... ومن هنا جاء حكمنا بأنه أشمل وأكمل.

(١) في الأصل والجواب.

(٢) في (ب) كالمخصوص.

٣ ـ مسألة: [اسميّة كيف](*)

كيف اسم بلا خلافٍ[1]، وإنَّما ذكرناها هنا لخفاء الدَّليل على كونها اسماً، والدَّليل على كونها اسماً من خمسة أشياء:

أحدها: أنَّها داخلةٌ تحت حدِّ الاسمِ[2]، وذلك أنَّها تدلُّ على معنى

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب شرح اللمع ورقة ٦ مع شيء من التفصيل، وهذه ليست من مسائل الخلاف وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها هنا كما ترى، والمسألة في أسرار العربية لابن الأنباري: ١٤ ـ ١٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/١٠٩ ـ ١١٠، مغني اللبيب لابن هشام: ٢٢٦، تهذيب اللغة للأزهري: ١٠/٣٩٢، والصحاح للجوهري: ٤/١٤٢٥، وبصائر ذوي التمييز للفيروزأبادي: ٤/٤٠١ ـ ٤٠٤، واللسان مادة «كيف» وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١١ ـ ١٢.

على المؤلف «رحمه الله» أن يذكر في هذه المسألة خلافهم: هل كيف اسم صريح غير ظرف أو جارية مجرى الظرف؟ فسيبويه يرى أنها ظرف، والأخفش والسيرافي يريان أنها اسم غير ظرف.

وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إنّ «كيفَ» ظرفٌ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً «بصائر ذي التمييز ٤/٤٠٢»..

(١) قال الأزهري: كيف حرف أداة، ونصب الفاء فراراً من التقاء الساكنين ومعنى هذا أن الخلاف في اسمية كيف وارد.. ولعل المؤلف لم يعتد بهذا الرأي الغريب.

(٢) تقدم حدّ الاسم في المسألة التي قبلها.

في نفسها ولا تَدُلُّ على زمانٍ ذلكَ المعنى.

والثاني: أنَّها تجابُ بالاسم والجوابُ على وفق السُّؤال وذلك قولهم: كيفَ زيدٌ؟ فيقالُ[1]: صحيحٌ أو مريضٌ أو غنيٌ أو فقيرٌ، وذلك أنها سؤالٌ عن الحالِ، فجوابها ما يكون حالاً.

والثالث: أنك تُبدل منها الاسمَ فتقول: كيفَ زيدٌ؟ أصحيحٌ أم مريضٌ، والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيدٌ أم مريضٌ؟، والبدلُ يساوي المبدل منه[2] في جنسه[3].

والرابع: أنّ من العربَ من يدخُل عليها حرف الجَرّ، قالوا: على كيفَ تبيعُ الأحمرين[4]؟ وقالَ بعضهم[5]: أنظر إلى كيفَ يصنع؟ وهذا

---

(١) هكذا في (ط) وفي (ب): فيقول.

(٢) ساقطة من (ب) وأثبتها المحقق في (ط).

(٣) في السطرين السابقين اضطراب ولعل الأصل: والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك كيف زيد والبدل يساوي المبدل منه في جنسه، نقلاً عن هامش ٣ ص ٥٥ (ط). وفي شرح اللمع قال: ورقة: ٧... ولأنها يبدل منها الاسم كقولك: كيف زيداً أصحيح أم مريض؟ والشيء لا يبدل إلا من جنسه.

(٤) الأحمران هما الخمر واللحم، وقال الأصمعي: يقال أهلك النساء الأحمران الزعفران والذّهب، المثنى لأبي الطيب اللغوي: ٣٩، وعن أبي عبيدة: الذهب والزعفران الأصغران، جني الجنتين للمحبي: ١٦، واللسان «حمر»: ٥/٢٧٦، والمزهر للسيوطي: ٢/٧٣.

(٥) لغة حكاها قطرب عن العرب، شرح اللمع ورقة: ٧، وزاد هنا أيضاً، وكقول الشاعر:

سائِلْ فوارسَ يَربوعٍ بشِدّتِنا ... عَنْ كَيْفَ صَقْعَتنا ذُهْلَ بنَ شَيْبَانَا

وهذا البيت ينسب إلى السفاح في شرح السُّكري لديوان الأخطل: ١٢٥ تحقيق د. فخري الدين قباوة وبرواية أخرى هي:

أن كيفَ صَقْعتنا ذُهْلَ بنَ شَيبانا

شاذ[1] في الاستعمال، ولكنّه يدلُّ على الاسمية.

والخامس: أنّ دليلَ السّبْرِ والتّقسيم أوجَبَ كونها[2] اسماً، وذلك أن يقال: لا تخلو «كيف» من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فكونها حرفاً باطلٌ؛ لأنها تفيد مع الاسمِ الواحدِ فائدةً تامة كقولك: «كيفَ زيدٌ». والحرفُ لا تنعقد به بالاسم جملة مفيدة، فأما «يا» في النّداء ففيها كلامٌ يذكر في موضعه[3]، وكونها فعلاً باطلٌ أيضاً لوجهين:

أحدُهما: أنها لا تدلُّ على حدثٍ وزمان ولا على الزّمان وحدَه.

والثاني: أنَّ الفعلَ يليها بلا فَصل كقولك: كيفَ صَنَعتَ، ولا يكون ذلك في الأفعالِ إلاّ أن يكونَ في الفعلِ الأولِ ضميرٌ كقولك: أقبلَ يسرعُ: أي أقبلَ زيدٌ أو رَجُلٌ، وإذا بَطَلَ القسمان ثَبت كونها اسماً؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأصولُ، وإذا بطلت الفُروعُ حُكِمَ بالأصلِ، والله أعلمُ بالصَّواب.

= كما يوجد البيت كرواية السكري في نقائض جرير والفرزدق: ٤٥٧، وشرح المفضليات: ٤٣٣.

(١) من هنا موجود في (أ) وما قبله ساقط كما أوضحنا فيما تقدم.

(٢) الوجهان الرابع والخامس في أسرار العربية لابن الأنباري: ١٦، وفيه يقول: «إنها ليست على أمثلة الفعل الماضي ولا المضارع وليست أمراً لدلالتها على الاستفهام».

(٣) سيأتي الحديث عنها في مسألة «العامل» في المنادى مسألة (٨٠).

٤ ـ مسألة [اشتقاق الاسم][*]

الاسم مشتق من السموّ عندنا[١]، وقال الكوفيون هو[٢] من الوَسم[٣]،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللّمع ورقة: ٢، واللُّباب ورقة: ٣، وإعراب القرآن: ١/٤.

والمسألة في الإنصاف: ٦ فما بعدها وهي المسألة الأولى وعنوانها «الاختلاف في أصلِ اشتقاق الاسم». وائتلاف النّصرة المسألة رقم: ١ في فصل الاسم، والتّعليق على المقرّب لابن النحاس: ورقة: ٤ والمسألة في اشتقاق أسماء الله للزّجاجي: ٤٤٤، وتهذيب اللّغة: ١١/١١٦، والمخصّص: ١٧/١٣٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/٦٦، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٥٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٣، ٢٤، والبحر المحيط: ١/١٤.

(١) في (ب) عنده.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) لم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي، والفرّاء، وثعلب، وربما كان الرأي منقولاً عن المتأخّرين منهم، وقد ذكر الزّجاج أنّه أول من تحدّث عن اشتقاق «اسم» وهو تلميذ المبرّد وثعلب. انظر رسالة الملائكة: ٢٢ نقلاً عن هامش «٢» ص: ٥٨ من (ط). وانظر مقالة الدكتور محمد خير الحلواني في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤ م. وقد رأيت ما يؤيد ما قاله الدكتور الحلواني على لسان تلميذ الزّجّاج أبي القاسم الزّجاجي حيث قال: «أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أنّ اشتقاق «اسم» من سموت أسمو أي علوت، اشتقاق أسماء الله: ٤٤٤ فما بعدها».

ونقل الأزهري في تهذيب اللّغة: ١١/١١٦، ١١٧ عن الزّجاج قوله: «اسم مشتق من السموّ وهو الرفعة والأصل فيه سمو بالواو وجمعه أسماء ثم قال الأزهري قال أي

فالمحذوفُ عندنا لامهُ وعندهم فاؤُهُ.

لنا فيه ثلاثةُ[1] مسالِكٍ:

المعتمد منها أنّ المحذوفَ يعودُ في التَّصريف إلى موضع اللّام، فكانَ المحذوفُ هو اللام[2]، كالمحذوفِ من «أينَ»، والدَّليلُ على عوده إلى موضِع اللّام أنَّك تقولُ سمَّيتُ وأَسميت، وفي التّصغير «سُمَيٌّ» وفي الجمع أسماءٌ وأسامٍ وفي فَعيل منه سَمِيٌّ أي: اسمك مثلُ اسمه، ولو كان[3] المحذوف من أوّله لعادَ في التَّصريف إلى أوله، فكانَ[4] يُقال: أَوَسَمْتُ، وَوَسَمْتُ، وَوَسِيْمٌ، ووُسْمٌ، وأوسام، وهذا التَّصريفُ قاطعٌ على أنَّ المحذوفَ هو اللاَّمُ.

فإن قِيلَ: هذا لِثبات اللُّغة بالقياس، وهي لا تَثبُتُ به.

والثَّاني أنّ عودةَ المحذوف إلى الأخير، لا يلزم منه أن يكون المَحذوف من الأخير، بل يَجوز أن يكونَ مقلوباً، وقد جاءَ القلبُ عنهم كثيراً كما قالوا: «لَهي أبوك»[5] فأخَّروا العَين إلى موضع اللام، وقالوا: «الجاه»[6]

الزجّاج ومن قال إنّ اسماً مأخوذ من وسمت فهو غلط»، ومعنى قول الزّجاج هذا أنّ هناك من يقول إنّ الاسم مشتق من الوسم وربّما كان القائل من معاصري أبي إسحاق من الكوفيين مثل أبي بكر بن الأنباري وغيره.

(١) في (ب) ثلاث.

(٢) في (ب) الكلام.

(٣) في (ب) قال.

(٤) في (ب) وكان.

(٥) الحديث عن «لهي أبوك» بالتّفصيل في أمالي ابن الشّجري: ٢/١٣ - ١٦.

(٦) الجاه: المنزلة والقدر والمكانة، أصله الوجه وأخرت الواو من موضع الفاء، وجعلت في موضع العين فصارت جوهاً، ثمّ تحرّكت عينه فصار جوهاً، ثمّ أبدلت عينه ألفاً لتحرّكها لانفتاح ما قبلها فصار «جاه»، تهذيب اللغة: ٦/٣٥٣، ومعجم مقاييس اللغة: ٦/٨٩، واللسان مادّة «وجه»، والخصائص: ٢/٧٦.

وأصله الوجه، وقالوا: «أَيْنُقٌ» وأصله أَنْوُقٌ[١]، وقالوا: «قِسِيٌّ» وأصله قُووس[٢]، وقالُوا في «الفُوق: فُقىً» والأَصلُ فوقٌ[٣] وإذا كَثُر ذلك في كلامِهم جازَ أن يُحمَلَ ما نحنُ فيه عليه.

فالجوابُ[٤]:

أمَّا الأوّلُ فغيرُ صَحيحٍ، فإنَّا لا نُثبت اللُّغة بالقياس، بل يُستَدَلّ بالظَّاهِرِ على الخَفِيّ خُصوصاً في الاشتقاق، فإنّ ثبوت الأَصلِ والزّائد والمَحذوف لا طريقَ له على التَّحقيق إلاّ الاشتقاق، ويَدُلُّ عليه لفظةُ «ابن» فإنَّهم لمّا[٥] قالوا بني وأَبناء وتبنّيتُ والبنوّة[٦]، علم أنَّ المحذوفَ لامُهُ، وأمَّا دعوى القلب فلا سبيلَ إليه؛ لأن[٧] القَلبَ مخالفٌ للأصل، فلا يُصار إليه ما وجدت عنه مَندُوحة، ولا ضَرورَة هُنا تدعو إلى دَعوى القَلب. ويدلُّ

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢٩، والخصائص: ٢/٧٥، ٨٠، ٨١، وأساس البلاغة: ٩٩٦، وأنيق جمع ناقة، وتجمع على نوق، أنوق وتقدّم الواو على النون، وتقلب ياء فتكون أنيق.

(٢) القسي: جمع قوس ويجمع أيضاً على أقواس، وقياس وأصل قسي قووس على فعول إلاّ أنّهم قدّموا اللام وصيّروه قسو بوزن فلوع أبدلوا ضمّة السين كسرة فانقلب الواو الأولى ياء فصارت قسيو ثمّ قلبت الواو الثانية ياء لاجتماع الواو والياء في كلمة وأدغمت في الياء: ٢/١٨٩ ابن الشجري والصّحاح «قوس».

(٣) فقى: أصله فوق جمع فوق، والفوق هو: مشق رأس السّهم حيث يقع الوتر، ويجمع الفوق على أفواق، وفوق، وفقى مقلوب: تهذيب اللغة للأزهري: ٩/٣٣٨، ٣٣٩.

(٤) في الأصل والجواب.

(٥) غير موجودة في (ط) فقط مع أنّها موجودة في أصلها (ب).

(٦) أمالي ابن الشّجري: ٢/٦٩، وفيها أنّ وجود الواو في البنوّة لا يصلح دليلاً قاطعاً على أنّ لامها أصلها الواو... الخ.

(٧) في (ب) فإن.

على ذلك أنَّ القلبَ لا يَطَّردُ هذا الاطّراد، ألا تَرى أنَّ جميع ما ذكر من المقلوب[1] يجوزُ إخراجُه على الأصل.

المسلك الثاني: أنّا أجمعنا على أنَّ المحذوفَ قد عُوّض منه[2] في أوّله، فوجب أن يكونَ المحذوفُ من آخره كما ذكرنا في «ابن» وإنّما قُلنا ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّا عرّفنا من طريقةِ العربِ[3] أنَّهم إذا حذفوا من الأوّلِ، عوَّضُوا أخيراً مثل عِدة[4] وزِنَة، وإذا حذفوا من آخره[5] عوّضوا أوَّله مثل ابن، وهُنا قد عوَّضوا في أوله[6] فكان المَحذوف من آخره[7].

والثاني: أنّ العوضَ مخالفٌ للبَدَلِ، فبدل الشيءِ يكونُ في موضعه والعِوَضُ يكون في غيرِ المعوضِ[8] منه، فلو كانت الهمزةُ عوضاً من الواو في أوّلِه لكانت بَدَلاً[9] من الواو، ولا يجوز ذلك إذ لو كانت كذلك لكانت هَمزةً مقطوعةً، ولمّا كانت ألفَ وصلٍ حكم بأنّها عوض، فإن قيل:

---

(١) في (ب) من المقلوبا.

(٢) في (ب) عنه.

(٣) هذا النص في الأشباه والنظائر للسيوطي: ١٢٢/١ قال: قال أبو البقاء في كتاب التبيين عرفنا من طريقة العرب.... إلى قوله: فإذا أزيل عنه حصل التخفيف هـ آخر المسلك الثاني مع حذف بعض النص.

(٤) الأصل وعد ووزن فلمّا حذفت الواو من الأول عوّضوا التاء في آخره.

(٥) في الأشباه الآخر وأوّله في الأشباه الأوّل.

(٦) في الأشباه عوّضوا في الاسم همزة الوصل في أوّله.

(٧) هذه المسألة فيها خلاف وكلام للعلماء يطول ذكره انظر الخصائص: ٢٦٥/١، ٢٩٦/٢، والأشباه: ١٢٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٧١/٢.

(٨) هكذا في (أ)، (ب) وفي الأشباه: «.... في غير موضع المعوّض عنه».

(٩) غير واضحة في (أ) وهي موجودة في (ب).

التَّعويضُ موضعٌ لا يوثق بأن المعوَّض عنه في غيره لأنَّ القصد[1] منه تَكميلُ الكلمةِ فأين[2] كَمُلَتْ حَصَلَ غرضُ التَّعويض، ألا ترى أنَّ همزة الوصل في «اضرب» وبابه عوضٌ من حركةِ أوَّلِ الكَلِمَةِ وقد وَقَعَتْ في موضعِ الحَركة.

فالجوابُ[3]:

إنّ التَّعويضَ على ما ذكرنا يغلبُ على الظَنّ أنّ موضعَه مخالفٌ لموضعِ المعوَّضِ منه، لِمَا ذكرنا من الوَجهين قولُهم[4] الغرضُ تكميلُ الكلمةِ، ليسَ كذلك، وإنّما الغرض العدول عن أصلٍ إلى ما هو أخفُّ منه، والخفّةُ تحصلُ[5] لمخالفة الموضعِ.

فأمّا تعويضُه في موضع محذوف فلا تحصل[6] منه خفة، لأنّ الحرف[7] قد يثقل بموضعه[8] فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

المسلك الثالث: أنّ اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى فكان المحذوف الواو كسائر المواضع، وبيانه أنّ الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى[9] من صاحبيه، إذ كان يخبر به وعنه، وليس كذلك صاحباه فقد سما

---

(١) في (ب) (الغرض) وهنا موافق لما جاء في الأشباه.
(٢) في (ب) (وابن) وهنا موافق لما جاء في الأشباه.
(٣) في (أ) و(ب) والجواب، وفي (ط) فالجواب، وقال: التصويب من الأشباه.
(٤) في (ب) الغرض.
(٥) في (أ) غير معجمة وصوابها «فلا تحصل» كما في (ب)، الأشباه والنظائر.
(٦) في الأشباه يحصل بياء.
(٧) في (ب) الحذف.
(٨) في (ب) موضعه.
(٩) في (ب) اعلام.

عليهما، ولأنّ الاسم ينوّه بالمسمّى ويرفعه للأذهان بعد خفائه وهذا[1] معنى السموّ[2]. فإن قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم فإنّ المعنى فيه صحيح كما أنّ المعنى فيما ذكرتموه صحيح فبماذا يثبت الترجيح؟.

قيل: الترجيح معنا[3] لوجهين:

أحدهما: أنّ تسمية هذا اللّفظ اسماً اصطلاحُ من أرباب هذه الصناعة، وقد ثَبَتَ من صناعتهم علوّ[4] هذا اللّفظ على الآخَرين ومثل هذا لا يُوجد في اشتقاقه من الوسم.

والثاني: أنّه يترجّح[5] بما ذكرناه من المسالك المتقدّمة.

أمّا حجتهم[6] فقد قالوا: الاسم علامة على المسمّى، والعلامة تؤذن بأنّه من الوسم وهو[7] العلامة، فيجب أن يكون مشتقّاً منها.

والجواب عنه ما تقدّم من الأوجه الثلاثة على أنّ اتّفاق الأصلين في المعنى وهو العلامة، لا يوجب أن يكون أحدهما مُشتقّاً من الآخر، ألا ترى

---

(١) في (ط) فقط «وهو».

(٢) قال الزّجاج: جعل الاسم تنويهاً للدّلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم، شرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٣، وهو قريب من قول المبرّد: الاسم ما دلّ على مسمّى تحته الإنصاف: ٦.

(٣) في (ب) معنى.

(٤) في (ب) على.

(٥) في (ب): يتحرّج.

(٦) احتجّ ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مشتق من الوسم، لأنّ الوسم في اللغة العلامة، والاسم وسم على المسمّى وعلامة له يعرف به... الخ».

(٧) في (ب) وهي.

أنّ «دمث» و«دمثر» سواء في المعنى[1]، وليس أحدُهما مشتقّاً من الآخر، وكذلك سَبَطَ وسَبْطَرَ[1] وأبعد من ذلك الأَسد واللَّيثُ بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق[2] والله أعلم بالصواب[2].

(١) الدّمث: المكان اللّين ومنه سمّي دمث الأخلاق «أي سهل الخلق والدمثر: هو الجمل الكثير اللّحم»، انظر كتاب الإبل للأصمعي: ٣٥.

(٢) السبط: شعر سبط أي مسترسل غير جعد وقد سبط شعره بالكسر يسبط سبطاً وسبط الجسم إذا كان حسن القد، الصحاح: ١١٢٩.

سبطر: السبطر من الرّجال السبط الطويل والسبطر الماضي واسبطرت البلاد استقامت واسبطرت في سيرها أسرعت وامتدّت، التهذيب: ١٤٦/١٣، والمنصف لابن جني: ٢٦/١.

لم يبيّن المؤلّف ـ رحمه الله ـ وجهة النظر الكوفيّة واندفع إلى الردّ عليها دون النظر في أقوالهم.

وردّ عليهم ابن الأنباري في الإنصاف فقال: أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنّما قلنا إنّه مشتق من الوسم لأنّ الوسم في اللغة العلامة والاسم وسم على المسمّى وعلامة يعرف به، قلنا هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلّا أنّه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لفظيّة فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه.

(٢ ـ ٢) ساقط من (ب).

٥ ـ مسألة [حدّ الفعل](*)

اختلفت[1] عباراتُ النحويين في حدّ الفعل.

فقال ابن السَّراج[2] وغيره: حَدّه كلُّ لفظٍ دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمانٍ محصّل. وهذا هو حدّ الاسم، إلاّ أنّهم أضافوا إليه لفظة «غير» ليدخلَ فيه المصدر، وإذا حذفتَ «غير» لم يدخل فيه المصدر؛ لأنّ الفعل يدلُّ على زمانٍ محصّلٍ، ولأنّ المصدر لا يدلّ على تعيين الزّمان. وإن شئت أضفت إلى ذلك دلالة الوضع، كما قيّدت حدّ الاسم بذلك،

(*) كتب في الأصل: «هذه المسألة قبل اشتقاق الفعل من المصدر»، فوضعتها حيثُ أراد، وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف.

أورد المؤلف هذه المسألة في اللّباب: ورقة: ٣، وشرح اللمع: ورقة: ٤، وهي في الإيضاح للزّجاجي: ٥٢، والإيضاح لفارسي: ٧، والصاحبي لابن فارس: ٨٥، والمرتحل لابن الخشاب: ١٤، ١٥، وأسرار العربية لابن الأنباري: ١١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣/٧، وشرح التّسهيل لابن مالك: ٨/١.

(١) في (ب) «اختلف».

(٢) وحدّه في كتاب الأصول: ٣٩/١، ٤١، بقوله: وإذا دَلّت على معنى، وزمان محصّل فهي فعل، وأعني بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل، وقال: الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل، وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط: ٤١/١٠، وقال في كتابه الموجز: ٣٧: الفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه.

وإنّما زادوا هذه الزيادة لئلّا ينتقض بـ«ليس» و«كان» الناقصة. وقال أبو علي[1]: الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه[2]. وهذا يقرب من قولهم[3] في حدّ الاسم: ما جاز الإخبار عنه؛ لأنّ الإسنادَ والإخبارَ متقاربان في هذا المعنى، وهذا الحدُّ رسميٌ؛ إذْ هو علامةٌ، وليس بحقيقي[4]؛ لأنه غيرُ كاشفٍ عن مدلول الفعل لفظاً، وإنّما هو تمييز له بحكمٍ من أحكامه، والذي قال سيبويه في الباب الأول[5]: وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما سيكونُ وما هو كائنٌ لم يَنقطع.

وقد أتى في هذا بالغاية؛ لأنّه جَمع فيه قوله: «أمثلة»، والأمثلة بالأفعال أحقُّ منها بالأسماء والحروف، وبيّن أنّها مشتقّة من المصادِر، وقوله: «من لَفظ أحداث الأسماء» ربّما أُخذ عليه أنّه أضافَ الأحداثَ إلى الأسماءِ، والأحداثُ للمُسمّيات لا للأسماءِ، وهذا الأخذُ غيرُ واردٍ عليه لوجهين:

أحدُهما: أنّ المراد بأحداث[1] الأسماء ما كان منها عبارةً عن

---

(١) أبو علي الفارسي: (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ).
الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفسوي، الفارسي، علم من أعلام النحويين، أخذ عن ابن السّراج، وغيره، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جنّي، ألّف الإيضاح، والحجة، والتذكرة... وغيرها. أخباره في نزهة الألباء: ٣١٥، وإنباه الرواة: ٢/٢٧٣، وبغية الوعاة: ٢١٦.

(٢) عبارة أبي علي: «ولم يسند إليه شيء».

(٣) غير واضحة في (أ).

(٤) عبارة سيبويه في كتابه: ١/٢ كذا: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع. وما هو كائنٌ لم ينقطع» وفي (ب) لما يكون.

(٥) في (ب) بالأحداث.

الحدث وهو المَصدر؛ لأنَّه من بين الأسماء عبارةٌ عن الحَدَثِ، وهو من بابِ إضافةِ النوعِ إلى الجِنسِ.

والثاني: أنَّه أراد بالأسماء المُسمّيات، كما قالَ تعالى[1]: ﴿ما تَعبدون من دُونه إلّا أسماءً سمّيتموها أنتم وآباؤكم﴾ والأسماء ليست معبودةً، وإنَّما المعبودُ مُسمَّياتها. وقوله: «بُنيت لما مضى» الفَصل إشارةٌ إلى دلالتها على أقسام الزَّمان، الماضي والحاضِر والمستقبل.

فإن قيل: يَرِدُ على الحُدودِ كلِّها «لَيس» و«كانَ» النَّاقصة وأَخواتها[2] فإنّها أفعالٌ، ولا تَدلّ على الحدثِ، وينعكسُ بأسماء الفعل نحو «صه» و«مه» ونزال فإنّها أسماء وقد دلّت على الزمان.

فالجواب[3]: أمّا «ليس» فقد ذهب قومٌ إلى أنَّها حرف[4]، وذلك ظاهرٌ فيها؛ لأنّها تنفي ما في الحال، مثل «ما» النافية، ولا تدلُّ على حدثٍ ولا زمانٍ، ولا تدخل عليها «قد» ولا يكون منها مُستقبل.

وقال الأكثرون: هي فعلٌ لفظيٌّ، بدليل اتّصال علامات الأفعال بها كتاء التأنيث نحو ليست، وضمائر المرفوع نحو ليسا وليسوا ولسنَ ولستُ ولستَ، وإنّما اقتُصر بها على بناءٍ واحدٍ؛ لأنّها تنفي ما في الحال لا غير

---

(١) سورة يوسف: آية: ٤٠.

(٢) اعترض ابن فارس في كتابه الصّاحبي: ٥٨ بـ«ليس»، و«عيسى»، و«نعم»، و«بئس» فإنّها لم تؤخذ من مصادر، وأيّد ما ذهب إليه الكسائي أنّ الفعل ما دلّ على زمان. ولا شكّ أنّ إذ وإذا وغيرهما من الظروف تدل على زمان وهي أسماء اتّفاقاً فينتقض الحد.

(٣) في (أ) و(ب) والجواب.

(٤) الذي قال بحرفيتها أبو علي الفارسي وجماعة من النحويين كما سيأتي في مسألة «ليس بين الحرفية والفعليّة» المسألة رقم: ٤٦.

فهي كفعل التَّعجّب «وحبّذا». وأمّا «كان» الناقص فأصلها التمام كقولك: قد كانَ الأَمرُ، أي قد حَدَثَ، ولكنَّهم خلعوا[١] دِلالتها على الحَدث وبقيت دِلالتها على الزّمان، وهذا أمرٌ عارضٌ لا تُنقَضُ به الحُدود العامّة، وأمّا «صَهْ» وأخواتها فواقعةٌ موقعَ الجُملِ فـ «صه» نائبٌ عن اسكت، و«مه» عن اكفف، و«نَزالِ» عن انزل، وغيرُ ممتنعٍ أن يوضَع الاسمُ أو الحرفُ موضعَ غيرِه، ألا تَرى[٢] أنّ قولَك «بَلى» و«نَعم» ولاَ» حروف موضوعة موضع الجمل، ألا ترى[٢] أنك إذا قلتَ: ما قام زيدٌ كان ذلك جملةً، وإذا قال المُجيب: بَلى، كانَ حرفاً نائباً عن إعادة الجُملة[٣] فكأنّه قالَ قامَ زَيدٌ والله أعلمُ بالصواب[٤].

---

(١) في (ب) جعلوا.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو سطر كامل فقد نظر الناسخ إلى قول المؤلف ألا ترى الثانية وظنّها الأولى ومضى وهذا ما يسمى سبق النّظر فنقص سطراً كاملاً.

(٣) ويذهب ابن النحّاس إلى أنّ الحرف يدلّ على معنى في نفسه فربّما أنّه تمسّك بمثل هذا. انظر الهمع: ١/٦ (ط الكويت).

(٤) بالصواب سقطت من (ب).

٦ ـ مسألة [أصلُ الاشتقاق][*]

الفعـلُ مشتقٌّ من المَصدر. وقـالَ الكـوفِيُّـون المصـدرُ مشتقٌّ من الفعل[١].

ولمّا كان[٢] الخِلافُ واقعاً في اشتقاقِ أحدِهما من الآخرِ لزمَ[٣] في ذلك بيانُ شيئين:

أحدُهما: حدُّ الاشتقاق.

والثاني: أنَّ المُشتقَّ فرعٌ على المشتقّ منه.

(*) كتب على الأصل: «هذه المسألة بعد حدّ الفعل» فوضعتها حيث أراد.
ذكر المؤلّف هذه المسألة في اللُّباب: ورقة: ٣، وفي شرح اللُّمع ورقة: ٧٤، وشرح الإيضاح: كما ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف وعنوانها هناك: «القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر» ٢٣٥ ـ ٢٤٥ المسألة: رقم (٢٨)، واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: (١) قسم الأفعال. وهي في: أسرار العربية: ٦٩، ١٢١، وإيضـاح الزجّـاجي: ٥٦، والخصائص: ١/١١٣، ١١٩، ١٢١، وبدائع الفوائد: ١/٢٧ ـ ٣٠، وأصول ابن السّراج: ١/١٦٢، ١٩٠، والأشموني: ٢/٣٤١، حاشية... الخ.

(١) الرضي: ٢/١٧٨، والتصريح: ٣٩٣٨، وحاشية الصبان: ٢/٩٦.

(٢) ٢/٣٤١، حاشية الصبان: ٢/٩٦، والتصريح: ١/٣٩٣، والرضي: ٢/١٧٨.
من هنا نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٥٦ إلى قول المؤلّف «ومعنى آخر».

(٣) في (ب) «من ذلك» وما ورد هنا موافق للأشباه والنظائر.

أمّا الحدُّ: فأقربُ عبارةٍ فيه ما ذكره الرُّماني[1] وهو قوله[2]: الاشتقاق: اقتطاع[3] فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه [على] الأَصل، فقد تضمَّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق، ولزِمَ منه التَّعرّض للفرع والأصل.

وأمّا الفرعُ والأصلُ: فهما في هذه الصِّناعة غيرُهما في صناعةِ الأَقيسَةِ الفِقْهيّةِ، فالأصل[4] ها هُنا يُراد به الحُروف المَوضوعة على المَعنى وَضْعاً أوّلياً، والفَرعُ لَفظٌ توجدُ فيه تِلكَ الحُروف مع نوعِ تغييرٍ ينظمُّ إليه مَعنى زائدٌ على الأصلِ، والمثالُ في ذلك «الضَّربُ» مثلاً فإنّه اسم موضوعٌ على الحَركةِ المَعلومة المُسمّاة ضَرباً، ولا يَدلُّ لَفظُ الضَّربِ على أكثرِ من ذلك، فأمَّا ضَرَبَ، ويضرب، وضارب، ومضروب ففيها[5] حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالةُ على معنى الضرب ومعنى آخر، وإذا تقرّر هذا المعنى جئنا إلى مسألة المصدر[6].

وقد نصّ سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر، وهو قوله في الباب الأول[7]: وأمّا الأفعال فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما

---

(١) الرّماني: (- ٣٨٤ هـ).
علي بن عيسى الأخشيدي، من تلاميذ ابن السّراج وابن دريد مولده ووفاته ببغداد. أخباره في نزهة الألباء: ٣٨٩، ومعجم الأدباء: ٥/٢٨٠، وإنباه الرواة: ٢/٢٤٩.

(٢) النص في كتاب الحدود للرّماني: ٣٩.

(٣) اقتطاع ساقطة من (ب) موجودة في (أ) والأشباه، والحدود وأسقط المؤلف لفظة «على» ولذلك فهي زيادة من كتاب الحدود للرّماني: ٣٩.

(٤) في (ب) والأصل.

(٥) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه من (ب).

(٦) في (ب) جئنا إلى مسألة الخلاف.

(٧) (الأول) ساقطة من (ب) ورد النصّ فيه هكذا: «وهو قوله في الباب وهو قوله».

مضى ولما هو كائن لم ينقطع ولما سيكون[1]. وأخذت بمعنى اشتقّت وأحداث الأسماء ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر، والدليل[2] على أنّ الفعل مشتق من المصدر طرق منها:

وجود حدّ الاشتقاق في الفعل، وذلك أنّ الفعل يدلُّ على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقّاً وفرعاً على المصدر، كلفظ ضارب ومضروب، وتحقيق هذه الطَّريقة أنّ الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقّق إلاّ في الفرع الذي هو الفعل، وذاك[3] أنّ المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدلّ على الزَّمان بلفظه، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركّب، فإنّه يدلّ على أكثرِ ممّا يدلّ عليه[4] المفرد[5]، ولا تركيبَ إلاّ بعدَ الإفرادِ، كما أنّه لا دِلالةَ وعلى الحَدثِ والزَّمان المَخصوص إلاّ بعدَ الدِّلالةِ على الحَدَثِ وَحده، وقد مُثّل ذلك بالنَّقرة[6] من الفِضّة، فإنَّها كالمادّة[7] المُجرّدة عن الصُّورة، فالفِضّة من حيث هي فضّة لا صورةَ لها، فإذا صِيغ منها جامٌ[8]، أو مِرآةٌ أو قارورةٌ كانت تِلك الصُّورة مادةً مخصوصةً،

---

(١) تقدّم هذا النص في صفحة: ١٤٣ في المسألة الخامسة وقد أثبّت هناك نصّ ما جاء في كتاب سيبويه المطبوع.

(٢) ورد في الأشباه والنظائر: ٥٧/١، من قوله: والدَّليلُ على أنَّ الفعل... إلى آخر المسألة.

(٣) في (ب) والأشباه والنظائر: وذلك.

(٤) سقط من (ب).

(٥) المُفرد وردت في (ب) المركّب.

(٦) النقرة: «السّبيكة» انظر التهذيب: ٩٧/٩، والصّحاح: ٨٣٥، واللّسان مادّة «نقر».

(٧) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) وفي الأشباه والنظائر في المادّة.

(٨) هكذا في الأصل وفي الأشباه والنظائر، وفي (ب) خاتم، والجام هو: الفاثور من اللُّجين تهذيب اللغة: ٢٢٥/١١.

فهي[1] فرع[2] على المادّةِ المُجرّدة، كذلك الفعل هو دليلُ الحَدث وغيره، والمَصدر دليلُ الحَدث وحدَه، فبهذا يَتحقّق كونُ الفعلِ فرعاً لهذا الأصلِ.

طريقةٌ أُخرى: هي أنّا نقولُ: الفعلُ يشتمِلُ لفظُهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروفِ المَصدَرِ، تدلُّ تِلك الزّيادةُ على معانٍ[3] زائدةٍ، على معنى المَصدر فكانَ مشتقّاً من المصدَر[4] كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمكانِ والزّمانِ، كضاربٍ وضَرْبٍ ومَضروبٍ، وبيانه: أنّك تقولُ في الفعلِ ضَرَبَ فتحرّك الراء فيختلفُ معنى المَصدر، ثمّ تقول استضْرَب فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر، ثمّ تقول اِضرب ونَضرب وتَضرب ويَضرِب، فتأتي هذه الزّوائد على حروفِ الأصلِ وهي الضّاد والرّاء والباء مع وجودها في تلك الأمثِلة، ومعلومٌ أنَّ ما لا زيادةَ فيه أصلٌ لما فيه الزّيادة.

طريقةٌ أُخرى: وهي أنَّ المصدَر لو كان مُشتقّاً من الفعلِ لأدَّى ذلك إلى نَقضِ المعاني الأُوَل، وذلك يخلّ بالأصول، بيانه: أنّ لفظَ الفعل يَشتمِلُ على حروفٍ زائدةٍ ومعانٍ زائدةٍ وهي دِلالته على الزَّمان المَخصوص، وعلى الفاعل الواحدِ، والجماعةِ والمؤنّثِ والحاضرِ والغائب، والمصدَرِ يذهبُ ذلك كلُّه، إلاّ الدّلالة على الحَدث، وهذا نقضٌ للأوضاعِ الأُوَل، والاشتقاقُ يَنبغي أن يُفيد تَشييدَ الأصولِ وتَوسعة المَعاني، وهذا عَكسُ اشتقاقِ المَصدر من الفِعل[5].

(1 - 2) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والأشباه والنظائر: ١/٥٧.

(3) في (أ) معاني وصوابه في (ب) والأشباه والنظائر: ١/٥٧.

(4) سقط من الأشباه والنظائر كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان، كما سقط من (ب) مضرب وهي غير واضحة في (أ) ومن كلمة مضروب إلى قوله مع وجودها في تلك الأمثلة ساقطة من الأشباه والنظائر.

(5) ذكر ابن الأنباري في الإنصاف: تسعة أقوال احتجّ بها للبصريين ولكنّها في حقيقتها =

واحتجَّ الآخرون من ثَلاثةِ أوجهٍ[1]:

أحدُهـا: أنّ المصدَرَ مَفْعَل وبابه أن يكون صادِراً عن غيرِه، وأمّا أن يَصدُرَ عنه غيرهُ فكلاّ[2].

والثاني: أنّ المصدَرَ يعتلّ لاعتلالِ الفعلِ، والاعتلالُ حكمٌ تسبقه علّته، فإذا كان الاعتلالُ في الفعلِ أولاً وجبَ أن يكون أصلاً، ومثالُ ذلك قولُكَ صامَ صِياماً، وقامَ قِياماً، فالواو في قام: أصلٌ اعتُلّت في الفِعل فاعتُلّت في القِيام، وأنتَ لا تقولُ اعتُلّ «قامَ» لاعتلالِ القيامِ.

والوجهُ الثالث[3]: أنّ الفعلَ يَعملُ في المَصدرِ كقولك: «ضَربته ضرباً». فـ«ضرباً» منصوب[4] بـ«ضربت»، والعاملُ مؤثِّرٌ في المَعْمُولِ، والمُؤثِّرُ أَقوى من المُؤثَّرِ فيه، والقُوّةُ تَجْعَلُ القَوِيَّ أصلاً لِغيره[5].

والجواب[6]: أمّا الوجهُ الأول فليس بشيء؛ وذلك أنّ المصدرَ مشتقٌّ من صدرت عن الشيء إذا وليتَه صدرَكَ وجعلتَه وراءَك ومن ذلك قولهم: «المَورِد والمَصدَرُ» يشارُ به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثمّ تَصدر عنه ولا معنى لهذا إلاّ أنّ الإبل تتولّى عن الماء، وتصرِفُ عنه صدورَها فيقالُ قد

= ترجع إلى الطرق التي ذكرها العكبري. مما يؤكّد إفادة العكبري من الإنصاف.

(١) في الأشباه والنظائر قال: واحتجّ الآخرون بوجهين وأسقط الأول وأتى بالثاني والثالث.

(٢) في (ب) فكذا.

(٣) في الأشباه والنظائر: والوجه الثاني لأنّه لسقط الأول.

(٤) ورد في (ب): «منصوب يضرب والعامل مؤثّر فيه والقوّة تجعل القَوي أصلاً لغيره» وما في (أ) موافق لما ورد في الأشباه والنظائر: ١/٥٨.

(٥) ذكر ابن الأنباري وجوهاً أُخر في الإنصاف: ١/٢٣٥، ٢٣٦.

(٦) في الأشباه والنظائر: والجواب على الأول.

صَدَرَتْ عن الماءِ وقد شاعَ في الكلام قولُ القائل : فلانٌ موفّقٌ فيما يُورده ويُصدره، وفي[1] مَوارده ومَصادره، وكلٌّ ذلك بالمعنى الذي ذَكرناه، وبهذا يتحقّق كون الفعل مُشتقّاً من المَصدر؛ لأنّه بمنزلةِ المكانِ الذي يَصدُرُ عنه.

أمّا الوجهُ الثّاني : فغير دالٍّ على دَعواهم[2]؛ وذلك أنّ الاعتلالَ شيءٌ يُوجبه التّصريفُ وثِقَلُ الحُروف، وبابُ ذلك الأفعال؛ لأنّ صيغَها تَختلف لاختلاف معانيها، فقامَ مثلاً[3] أصله قَوَمَ، فأُبدلت الواوُ ألفاً، لتحرُّكها[4]، فإذا ذَكرت المَصدر من ذلك كانَت العِلّةُ المُوجبةُ للتغييرِ قائمةً في المَصدَرِ وهو الثِّقَل.

وجواب آخر[5]: وهو أنّ المصدرَ الأصليَّ هو «قَوْم» كقولك «صَوْم» ثمّ اشتَقَقت منه فعلاً وأعللته لما ذكرنا، فعدلت عن قومٍ إلى قيام؛ لتناسب بين اللّفظين للمعنيين المشتركين في الأصل، يَدلّ على ذلك أنَّ المصدرَ قد يأتي صَحيحاً غيرَ معتلٍّ، والفعلُ يجبُ فيه الإعلال، مثل الصّومِ والقَول والبَيع، فإذا اشتققتَ منها أفعالاً أعلَلْتَها فقلت: صامَ وقامَ وباعَ.

فقد رأيتَ كيفَ جاءَ الإعلالُ في الفعلِ دونَ المصدَرِ؟ فاختلّت الثّقةُ بما عُلّل به.

وأمّا الوجهُ الثالثُ[6] فهو في غايةِ السُّقوط، وبيانُه من أوجهٍ ثلاثة[7]:

---

(١) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب).
(٢) ورد في الأشباه والنظائر: أنّه غير دال عليه كقولهم وذلك. . .
(٣) مثلاً ساقطة من الأشباه والنظائر.
(٤) وانفتاح ما قبلها.
(٥) من هنا ساقط من الأشباه والنظائر حتّى قوله وأمّا الوجه الثاني.
(٦) في الأشباه والنظائر: أمّا الوجه الثاني لأنّه أسقط الوجه الأول.
(٧) في الأشباه والنظائر: من ثلاثة أوجه.

أحدُهـا: أنَّ العاملَ والمَعمولَ من قبيلِ الألفـاظِ، والاشتقاقَ من قبيلِ المَعاني، ولا يدلُّ أحدُهما على الآخرِ اشتقاقاً.

والثاني: أنَّ المصادرَ قد تَعمل عَمَلَ الفِعلِ كقولك: يُعجِبني ضربُ زيدٍ عـمراً، ولا يدلُّ ذلك على أنّه أَصلٌ.

والثالث: أنّ الحُروفَ تَعملُ في الأسماءِ والأفعالِ ولا يَدُلُّ ذلك على أنَّها مشتقّةٌ أصلاً[1]، فضلاً عن أن تكونَ مُشتقّةً من الأسماءِ والأفعال: والله أعلمُ بالصواب[2].

---

(١) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) والأشباه والنظائر.

(٢) (بالصواب) سقطت من (ب).

باب المعرب

٧ ـ [مسألة المضاف إلى ياء المتكلّم][*]

ليس في الكلام كلمة لا معرفة ولا مبنيّة، وذهبَ قومٌ إلى ذلك، فقالوا: في المُضافِ إلى ياءِ المْتكلّم نحو: غُلامي ودَاري هـو لا معربٌ ولا مبنيٌّ[١].

وحجّة الأولين: أنّ القِسمةَ العَقليّةَ تقضي بانحصارِ هذا المعنى في القِسمين المَذكورين، المُعرب والمَبني؛ لأنّ المعربَ هو الذي يَختلف آخره لاختلافِ[٢] العاملِ فيه لفظاً أو تقديراً، والمبني ما لَزِمَ آخره حركة أو سكوناً، وهذان ضِدّان لا واسطةَ بينهما؛ لأنّ الاختِلافَ وعدمَ الاختلافِ يقتسمان قسمي[٣] النّفي والإثبات، وليس بينهما ما ليس بُمثبتٍ[٤]، ولا

(*) هذه المسألة لا خلاف فيها بين الكوفيين والبصريين فلم يذكرها ابن الأنباري وردت المسألة في كتاب اللُّباب للمؤلف في الورقتين: ٧ ـ ٨، وشرح اللُّمع للمؤلّف أيضـاً: ٧/ب، والخصائص لابن جني: ٢/٣٥٦، وأمـالي ابن الشّجـري: ١/٤، والمُرتجل لابن الخشاب: ٣٤، ١٠٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣/٣٢، التسهيل لابن مالـك: ١٦١، شرح الألفيـة لابن الناظم: ١٥٩، والتّصريح على التوضيح: ١/٤٧، وشرح الفصول لابن إياز ورقة: ٧.

(١) هذا رأي ابن جنّي في الخصائص: ٢/٣٥٦، وابن الشجري في الأمالي: ١/٤.

(٢) في (ب) باختلاف.

(٣) كذا في (أ)، وفي (ب) قسيمي.

(٤) في الأصل بثابت.

مَنفيٌّ، يدلُّ عليه أنَّ الأضدادَ قد تكثر مثل البَياض والحُمرة والسّواد ولكن لكلٍّ واحدٍ منها حقيقةٌ في نفسه، والنَّفيُ والإثبات ليس بينهما واسطةٌ هي ضدٌّ ينبيءُ عن حقيقةٍ كالحركة والسكون.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ المضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ ليس بمعربٍ[1]، إذ لو كان مُعرباً لظهرت فيه حركةُ الإعراب، لأنّه يقبلُ الحركة، وليس بمبنيٍّ، إذ لا عِلّة للبناءِ هُنا، فلزمَ أن ينتَفي الوصفان عنه[2]،ويَجِبُ أن يعرفَ باسمٍ يَخصُّهُ، وتَلقيبه بالخَصيِّ موافقٌ لمعناه؛ لأنّ الخصيَّ معدومُ فائدةِ الذُّكوريّة، ولم يثبت له صفةُ الأنوثيّة، فهو في المعنى كالمضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ، فإنّه كان قبلَ الإضافةِ معرباً، فلمّا عَرَضَتْ له الإضافة زالَ عنه الإعرابُ، ولم يَثبُت له صِفة البِناء، كما أنَّ السَّليم الذَّكرِ والخِصيتين عرضَ له إزالتُها ولم يَصر بذلِكَ أنثى

والجــواب عمّا ذَكروه من وَجهين:

أحدُهما: أنّـا نقولُ هو معربٌ تارةً لكنّ ظهورَ الحركةِ فيه مستثقلةٌ كما تُستَثْقَلُ على الياءِ في المنقوص، وكما تمتنع على الألف ولم يمنع ذلك من كونه مُعرباً[3]، وتارةً نقول: هو مبني[4]، وعلَّة بنائه أنّ حركته صارت تابعةً للياءِ، فتعـذَّر أن تكونَ دالّـةً على الإعراب ولـذلك أشبـه الحَرف، لأنّه أصلٌ قبلَ الإضافةِ، وصارَ بعدَ الإضافةِ تابعاً للمُضمر الذي هو فَرع، كما أنّك تُحرِّكُ الساكنَ لالتقاء الساكنين، وحركةُ التقاءِ الساكنين

---

(١) في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ٨، «والذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه معربٌ عند قومٍ مبني عندَ آخرين».

(٢) في (ب) هنا.

(٣) رأي الفارسي وابن الشَّجري، الأمالي الشجرية: ١/ ٤.

(٤) من أنصار هذا الـرأي الجرجـاني وابن الخشّاب ويـذهبان إلى أنّـه مبني فقط. المرتجل: ١٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٥٩.

حركةُ بناءٍ[١]، ولذلك إذا وَجَدت في المُعرب كانت بناءً كقولك: «لَم يسدَّ» ولم يَصرْ هذا الفعلُ معرباً، وضمُّه، أو فَتحُهُ، أو كسرُهُ بناءٌ[٢].

والوجه الثـاني: أنّ تَسميته خَصِيّـاً خَطأٌ؛ لأنّ الخَصي ذكـرٌ على التَّحقيق، وإنَّما زالَ عنه بعض أَعضائه، وحقيقةُ الذُّكوريّة وحُكمها باقيان ولا يَجوز أن يقالَ ليس بذكرٍ ولا أُنثى، [٣] (وإنَّما الأَشبه بما أرادوه أن يُسمّى خُنثى مُشكِلاً، لأنَّ الخُنثى لَيس بذكرٍ ولا أُنثى. والله أعلم بالصواب[٥].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٢) ما بين القوسين من (ب) أما النخسة (أ) فقد وردت العبارة فيها هكذا «لم يشد ولم يضمر هذا الفعل معرب وضمة أو فتحة أو كسرة بناء».

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب).

٨ ـ مسألة [الإعراب أصل في الأسماء](*)

المعربُ بحقّ الأَصل هو الاسمُ. والفعلُ المضارعُ محمولٌ عليه.

وقالَ بعضُ الكوفيين: المضارعُ أصلٌ في الإعراب أيضاً.

وحجّةُ الأولين: أنّ الإعرابَ أُتِيَ به لمعنى لا يَصحّ إلاّ في الاسمِ،

(*) كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ١١٣، والإيضاح للزجاجي: ٧٧ ـ ٨٢، والخصائص لابن جنّي: ١/٦٣، والمرتجل لابن الخشّاب: ٣٤ ـ ٣٥، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٢٤، والمحصول في شرح الفصول لابن أياز: ٤٧/١٩ مخطوطة المدينة رقم (١٧٤ نحو).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولم يذكرها ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» وكذلك لم يذكرها السيوطي في «الأشباه والنظائر» من مسائل التّبيين مع أنّ السيوطي ذكر سرداً لمسائل «الإنصاف» والتبيين لم تكن كاملتين لأنّه لم يذكر من مسائل الخلاف إلاّ (١٠٢) مسألة مع العلم أنَّ محقق الإنصاف أوصل مسائله إلى (١٢١) مسألة عن النسخ الخطّية التي اعتمد عليها في نشر الكتاب. قال السيوطي في الأشباه والنظائر: ١٤٦/٢ بعد أن سرد المسائل: «وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافيّة بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز» وأنت ترى أنّ العكبري سبق ابن أياز إلى ذلك، ولم يكن ابن الأنباري ولا العكبري ولا ابن أياز مستوعباً لجميع مسائل الخلاف من الفريقين وإنّما ذكروا أبرز هذه المسائل. انظر مقالة الدكتور فاضل السامرائي في مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد العدد (١٣) حيث ذكر عدداً من مسائل الخلاف التي لم ترد في الإنصاف.

فاختُصّ بالاسم كالتّصغير وغيره[1] من خَواص الاسم ، والدَّلِيلُ على ذلك أنّ الأَصلَ عدمُ الإعراب؛ لأنَّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى اللازمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدّلالة وإنّما يؤتى بها لِتَدُلَّ على معنى عارضٍ ، يكون تارةً ويفقد تارةً[2] والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعرابُ كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تَصِحّ في الأسماء ولا تَصحُّ في الأفعال، فعُلم أنّها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ محمول على الأسماءِ في ذلك.

واحتجَّ الآخرون بأنّ إعرابَ الفعلِ يفرِّق بين المعاني فكانَ أصلاً كإعراب الأسماء؛ وبيانه قولك: «أُريد أن أَزورَكَ فيمنعني البَوّابُ» إذا رَفَعتَ كان له معنى، وإذا نَصَبْتَ كان له معنى آخر[3] وكذلك [قولك]: لا يسعني شيءٌ ويَعجَزُ عنك «إذا نَصَبْتَ كان له معنى وإذا رَفَعْتَ كان له معنى آخر، وكذلك باب الجَواب بالفاءِ والواو نحو «لَا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْربَ اللَّبن» وهو في ذلك كالاسمِ إذا رفعت كان له معنى إذا نصبتَ أو جَزمت[4] كان له معنى آخر، والجوابُ: أمّا إعرابُ الفعلِ فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى، بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة[5] به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحَركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدَمِ الحَركة، ألا تَرى أنّ قوله: «أُريد أن أَزورك فيمنعني البوابُ» لو سَكَّنْتَ العين لفهم المعنى وإنّما يُشكل إذا نَصَبْتَها، وإنّما جاءَ الإشكالُ من جهةِ العطفِ لا بالنظرِ إلى نفسِ الفِعلِ ، إذ لا فرقَ بين قولِكَ: يضرب زيدٌ في الضَمّ والفَتح والكَسر

(١) غير واضحة في (أ).
(٢) ساقطة من (ب).
(٣) آخر ساقطة من (ب).
(٤) في (ب) جررت.
(٥) في (ب) المحققة.

والسُّكون فإنّه في كلٍّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: لم يَضرب ولن يضرب[1] فـإنّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحت أو سكّنت، وكذلك لا يسعني[2] شيء ويَعجز عنك، إذا فتحت أردت الجواب، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملت لَفَهِمْتَ المعنى، وكذلك لا تأكل السّمكَ وتشرب اللَّبن، والحاصِلُ من ذَلِكَ كلِّه [أنه][3] أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر، والله أعلمُ بالصوابِ[4].

---

(١) في (ب) تضـرب.

(٢) في ب) لا يستغنى.

(٣) لفظة (أنه) سقطت من (ط) موجودة في (ب).

(٤) كلمة بالصواب سقطت من (ب).

بابُ الإعراب

٩ ـ مسألة [علّة الإعراب][*]

الإعراب دخل الكلام ليفرّق بين المعاني، من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ونحو ذلك.

وقال قُطرب[1] ـ واسمه محمّد بن المُستنير[2] ـ: لم يَدخل لعلّة وإنّما دخلَ تخفيفاً على اللّسان.

وحجّةُ الأوّلين: أنَّ الكلامَ لو لم يُعرب لاَلتَبست المعاني، ألا ترى

(*) لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في «الإنصاف» لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها المؤلّف في كتاب اللُّباب ورقة: ٦، والزجّاجي في إيضاح علل النحو: ٦٩، وابن جنّي في الخصائص: ١/٣٥، وابن الخشّاب في المرتجل: ٣٤، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٧٨.

(١) قطـرب (؟ ـ ٢٠٦هـ).
محمد بن المستنير تلميذ سيبويه، مولده بالبصرة، وكان مملوكاً لسالم بن زياد أخد النّحو عن سيبويه وعيسى بن عمر، جعله الرشيد مؤدّباً للأمين، جمع المثلثات في اللغة وعرفت باسمه له مؤلفات كثيرة يوجد منها كتاب الأضداد وما خالف فيـه الإنسان البهيمة، وكتاب الأزمنة.
أخباره في: إنباه الرواة: ٣/١١٩، طبقات الزُّبيدي: ٩٩، ١٠٠، ونزهة الألباء: ١١٩، ومعجم الأدباء: ٧/١٠٥، وغير ذلك.
ورأي قطرب الذي ذكره المؤلّف في الإيضاح: ٧٠، والأشباه والنظائر: ١/٧٨.

(٢) في (ب) المستـور.

أنّكَ إذا قلتَ: ضربَ زَيْدْ عَمْرُو، كلَّم أَخوك أَبوك، لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك قولهم، ما أَحسن زيد[1] لو أهملته عن حركةٍ مخصوصةٍ لم يُعلم معناه؛ لأنَّ الصيغةَ تَحتَمِلُ التَّعجّبَ والاستفهامَ والنّفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركات[2]، فإن قيلَ: الفرقُ يحصلُ بلزومِ الرُّتبةِ، وهو تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ثمُّ هو باطلٌ فإنّ كثيراً من المواضع لا يَلتبس ومع هذا أُلزم الإعراب كقولك: قامَ زيدٌ، ولم يقم عمرٌو، وركبَ زيدٌ الحمارَ، فإنّ مثلَ هذا لا يَلتَبِسُ وكذلك كَسَرَ موسى العَصا.

فالجوابُ: أمّا لُزوم الرُّتبة فلا يَصِحُّ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنّ في ذلك تَضيّقاً على المُتكلّم: وإخلالاً بمقصودِ النَّظمِ والسَّجعِ مع مَسيسِ الحاجَةِ إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك فإنّ أمرَ الحركةِ لا يختلفُ بالتّقديمِ والتأخيرِ.

والثاني: أنّ التقديم والتأخير قد لا يصحّ في كثيرٍ من المواضع، ألا ترى أنّك لو قلت[3]: ضربَ غلامُه زيداً لم يصحّ تقديم الفاعل هنا، لئلّا يلزم منه الإضمار قبل الذّكر لفظاً وتقديراً، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول[4]، وكذلك قولك: ما أحسن زيداً، و«ما» في الأصلِ فاعلٌ، ولا يصحّ تقديمُ الفعلِ عليه، فأمّا ما لا يَلتَبِسُ فإنّه بالنّسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جدّاً، فحمل على الأصلِ المعلّل ليطّرد الباب، كما طردوا الحذف[5] في

---

(١) في الأصل زيداً.

(٢) انظر الصاحبي: ١٦١، المرتجل: ٣٤، وفي (ب) بينهما.

(٣) كذا في الأصل وفي (ب) أنك لا تقول ووردت العبارة فيها بالنصّ الآتي: ألا ترى أنّك لا تقول ضرب غلامه زيداً إذ لا يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول.

(٤) كلمة المفعول ساقطة من (ط) موجودة في (أ، ب).

(٥) في (ب) ألبـاب.

أعدّ ونعدّ[١] وتعدّ، حملاً على يعدّ[٢]، وله نظائر كثيرة؛ ولأنّ الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جعلت الحركة فارقة طردت في الملتبس وغيره.

والوجه الثالث: أنَّ غايةَ ما ذكروا أنّ الفرق يَحصُلُ بطريق آخر غير الإعرابِ، وهذا لا يمنع[٣] أن يحصُل الفرق بالإعرابِ، وتعيّن الطرق لا سبيلَ إليه، بل إذا وُجِدَ عن العربِ طريقٌ معلّل وجبَ إثباتُه، وإن صَحّ أن يحصلَ المعنى بغيرهِ، ومثل ذلك قد وَقع في الأسماءِ المختلفةِ الألفاظِ والمعاني[٤]، فإنّ كلَّ واحدٍ منها[٥] وُضع على معنى يَخصّه ليُفهَمَ المعنى على التَّعيين، ولا يقال هلّا وضعوا له اسماً واحداً على معانٍ متعدّدة، ويَقِفُ الفرقُ على قرينةٍ أخرى كما وقعَ في الأسماء المشتركة، بل قيلَ إنَّ الاشتراك على خِلافِ الأصلِ. ومثل ذلك قد وقع في الشَّريعة، فإنَّ[٦] الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعاني التي يحتملها هذا الفصل وذلك أنّ القياس لا يمنع أن يشترك الجميع في الميراث، من غير تخصيص لاشتراكهما في الانتساب إلى الأب والانتساب إلى الأمّ في هذا المعنى ساقط ويجوزُ أن يكون للأخِ من الأبوين الثُّلثان وللأخِ من الأبِ الثُّلث عملاً بالقرابتين، ويجوزُ إسقاط الأخ من الأب بالأخِ من الأبوين لرُجحان النّسب إلى الأبِ والأمِّ، وهذا الذي تقرّر في الشّرع وهو عمل

---

(١) كذا في (ب) وهي في (أ) غير معجمة.

(٢) كذا في (أ) أعــد.

(٣) من بداية الوجه الثالث ساقط من (ب) ويظهر أنّ الناسخ أسقط سطراً كاملاً فوصل قولهم «وهذا لا يمنع... إلخ» بقوله: «في الملتبس وغيره».

(٤) في (ب) وإن.

(٥) في (ب) منهما.

(٦) في (ب) وإن.

بأحد المعاني[1] كذلك ها هنا.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما: أنّ الفعل المضارع معربٌ[2] ولا يحصل بإعرابه فرقٌ فكذلك الأسماء.

والثاني: أنّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ تدركُ بالمعنى ألا تَرى أنّ الأسماءَ المقصورةَ لا يظهرُ فيها إعرابٌ، ومعانيها مدركةٌ، وإنّما أُعربت العرب الكلامَ لما يلزم المتكلّم من ثِقَلِ السُّكون، لأنّ الحرفَ يقطعُ عن جريانِه[3] فيشقُّ على اللّسان[4]، قالوا ويدلُّ على صحّة ما ذكرناه أنّ الإعراب[5] يتّفق مع اختلاف المعنى، ويختلف مع اتّفاقِ المعنى، ألا تَرى أنّ قولَك هل زيدٌ قائمٌ[6]؟ مثل قولك زيدٌ قائمٌ[6] في اللّفظ مع اختلافِ المعنى، وقولك زيدٌ قائمٌ، مثل قولك إنَّ زيداً قائمٌ، في المعنى، إذ كلاهما إثباتٌ والإعرابُ مختلفٌ.

والجوابُ: أمّا إعرابُ الفعلِ المضارعِ فعَنهُ جوابان[7]:

أَحَدُهُمَا: أنّ إعرابه يفرق بينَ المعاني أيضاً كما ذكرنا في المسألة قبلها.

والثاني: أنّ إعراب الفعل استحسانٌ لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه

---

(١) في (ب) المعنيين.

(٢) الواو ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) عن حركاته.

(٤) هذا هو رأي قطرب كما ذكر المؤلّف في أوّل المسألة.

(٥) في (ب) أنّ العرب، وفي (ط) أنّ حركات الإعراب.

(٦) في (ط) قائم في الموضعين.

(٧) في (ب) ففيه.

هناك، وأمّا اختلافُ الإعرابِ واتّفاقُ المعنى وعكس ذلك فلا يَلزم، لأنَّ هذه الأشياء فُروعٌ عارضةٌ على الأُصول المعلّلة لضرب من الشّبه، وذلك لا يَمْنَعُ من ثُبوت الإعرابِ لمعنى، قولهم: إنَّهم أَعربوا لما يلزم من ثقلَ السُّكون لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أنّ السكون أَخفُّ من الحركة هذا ممّا لا ريبَ فيه ولذلك كان المَبني والمَجزوم ساكنين.

والوجه الثاني: لو كان ذلك من أجلِ الثِّقل لفوّض زِمام الخبرة[1] إلى المُتكلّم فكان[2] يسكّن إذا شاء ويحرّك إذا شاء، فلمّا اتّفقوا على أنّ تَسكين المُتحرّك وتحريكَ السّاكِن بأيِّ حركة شاء المُتكلّم لَحْنٌ، دلَّ على فسادِ ما ذَهبوا إليه. والله أعلمُ بالصَّواب[3].

---

(١) في (ب) الخيـرة.

(٢) في (ب) وكـان.

(٣) ساقطة من (ب).

١٠ ـ مسألة [علّة جمْل الإعراب آخر الكلمة][*]

اختلفوا في علّةِ[١] جمْلِ الإعرابِ في آخرِ الكلمةِ[٢]، فقالَ بعضهم: إنّما كانَ لأنّ الإعرابَ دالٌّ على معنى عارض في الكلمة فيجبُ أن يستوفي الصّيغة الموضوعة لمعناها للازم، ثمّ يؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيثِ وحرفِ[٣] النّسبِ.

وقال آخرون: إنّما جُعل أخيراً لأنّ الإعرابَ يثبت في الوصلِ دونَ الوقفِ، فكان في موضعٍ يتأتّى الـوقفُ عليه، وهو الأخير.

وقالَ قُطرب: إنّما جعل أخيراً لتعذّر جعله وسطاً، إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنيـة، وربّما أفضى إلى الجَمـع بين سـاكنين، أو الابتـداء بالسَّاكن وكلُّ ذلك خطأٌ لا يوجد مثله فيما إذا جعل أخيراً.

قال قُطرب: والمَذهب الأوّل لأنَّ كثيراً من المعاني العارضة تَدخل

(*) المسألة في كتاب اللّباب للمؤلّف ورقة: ٦، والإيضاح للزجّاجي: ٧٦، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ١/٨٣، والخلاف في هذه المسأل ليس بين البصريين والكوفيين.

(١) ساقطة من (ط) فقط موجودة في (أ، ب).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) وياء النّسب.

في أوّل الكلمة ووسطها قبلَ استيفاءِ الصّيغة نحو الجمع والتّصغير وهو معنى عارض[1].

والجوابُ: أنّ العِلَلَ المذكورة كلّها صحيحة. وأمتنها عند النَّظر الصَّحيح هو الأوّل، وأمّا ما نُقض به من التّصغير والجمعِ فلا يَصحّ لوجهين:

أحدُهما: أنّ التصغيرَ والجمعَ معنيان يحدثان في نفسِ المسمّى وهو التّكثيرُ والتّحقيرُ، فلذلك كانت علامتهما[2] في نفسِ الكلمةِ، لأنَّ التكثيرَ معناه ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو[3] مساوٍ له في الدّلاله على المَعنى، فكان الدّالّ على الكثرة داخلاً في الصّيغة، كما أنّ إضافة أحدهما إلى الآخر داخلٌ في المعنى، وليس كذلك المعنى الذي يدلُّ عليه الإعراب، فإنّ كونَه فاعلاً لا يُحدث في المسمّى معنى في ذاتِه، بل هو معنى عارضٌ أوجبه عاملٌ عارضٌ.

والوجه الثاني: أنّ التّصغيرَ والجمعَ من قبيلِ المعاني التي يُقصد إثباتها[4] في نفس السّامِع فيجب أن يبدأ بها[5]، أو تُقرن بالصّيغة ليثبت[6] في نفس السّامع معناها[7] قبل تمامِ المعنى الأَصلي بدونها[8]، وهذا كما جُعل الاستفهامُ والنَّفيُ في أوّل الكلامِ، ليستقرّ معناه في النّفس، ولو أُخّر

---

(١) انظر الإيضاح: ٧٦.
(٢) في (ب) علاماتها، وصحّحها في (ط) علاماتهما.
(٣) في (ب) وهـو.
(٤) في (أ) أثبناتهما والصواب من (ب).
(٥) في (أ) بهما والصواب من (ب).
(٦) في (ب) لتثبـت.
(٧) في (ب) معناهما.
(٨) في (أ) بدونهما والصواب من (ب).

لثبتَ في النَّفسِ معنى ثمَّ أُزيل[1]، وليس كذلك الإعرابُ، لأنَّ الصِيغةَ المجرّدةَ عن الإعراب لا تَنفي كونِ المسمّى[2] فاعِلاً ولا مفعولاً، حتّى إذا جاءَ الإعرابُ بعد ذلك أَزال المعنى الأول، وكذلك الألف واللام جعلت أولاً ليثبت التّخصيص في المسمّى، ولا يُؤتى بها أخيراً لئلّا يحدث التّخصيص بعد الشياع.

واحتجّ[3] من قالَ إنّ الإعرابَ لا ينبغي أن يكون موضعه أخيراً، لأنه[4] دالٌّ على معنى في الكلمة فوجبَ أن يكون في أَصلها، كالتَّصغير والجَمع والتَّعريف والنَّفي والاستفهام وغير ذلك، وإنّما عُدِلَ إلى الأخير لما ذكرناه من اختلاطِ الأبنيةِ، والجوابُ عن هذا قد سبق. والله أعلمُ بالصّواب[5].

---

(١) في (ب) ثمّ أزيد.

(٢) في (ب) كون الاسم.

(٣) اختلفت العبارة في (ب) فورد فيها واحتجّ الآخرون الذين قالوا: بأنّ الإعراب... إلخ.

(٤) كذا في (أ)، (ب) وغيرها المحقق في (ط) إلى (بأنه) لاعتقاده أنها أصوب.

(٥) بالصواب ساقطة من (ب).

١١ ـ مسألة [حقيقة الصّرف][*]

الصّرفُ: هو التّنوينُ وحدَه.

وقال آخرون: هو التّنوينُ[١] والجرُّ.

وحجّة الأوّلين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّه معنى يُنبأ عنه الاشتقاق فلم يَدخل فيه ما يَـدلّ عليه الاشتقاق كسائر أمثاله، وبيانه أنّ الصّرفَ في اللّغةِ[٢] هو الصّوتُ الضّعيفُ كقوله: «صَرَفَ نابُ البَعير»، و«صَرَفَت البَكرةُ»، ومنه «صَريف القلم»، والنُّون الساكنة في آخر الكلمة صوتٌ ضَعيف فيه غُنّة كغُنّة الأَشياء التي ذكرنا، وأمّا الجرُّ فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا؛ لأنَّه حركةٌ، فلم يكن صرفاً كسائر الحركات أَلا تَرى أنّ الضَّمّةَ والفتحةَ في آخر الكلمةِ حركةٌ، ولا تُسمّى صرفاً.

(*) هذه المسألة لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين لذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وذكرها المؤلّف في اللّباب ورقة: ٢، وشرح اللمع ورقة: ١٩، همع الهوامع: ١/٧٦ ط الكويت، وشرح الفصول ورقة: ٢١، وشرح لاميّة العجم للصفدي: ١/٢٨٥.

(١) الواو ساقطة من (ب).

(٢) الصحاح «صرف»: ١٣٨٥، وفي (ب) ذاب بدل ناب وصحّحها المحقق في (ط).

والوجهُ الثاني: أنَّ[1] الشاعرَ إذا اضطُرّ إلى صرفِ ما لا ينصرف جَرّه في موضع الجرّ، ولو كان الجرّ من الصّرف لما أُتيَ به من غيرِ ضرورةٍ إليه، وذلك أنَّ التّنوين دعت الضّرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كَسر ما قبله، أو فَتحه، فلمّا كَسر حين نوّن عُلم أنَّه لَيس من الصّرفِ؛ لأنَّ المانع من الصّرف، قائمٌ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجةُ إلى إقامةِ الوزنِ، فيجب أن يختص به[2].

والوجهُ الثالثُ: أنّ ما فيه الألف واللّام أو أُضيف يكسر[3] في موضع الجرّ مع وجود المانع من الصّرف، وذلك يَدلُّ على أنَّ الجرَّ يَسقُطُ تبعاً لسقوط التّنوين، بسبب مُشابهة الاسمِ للفعلِ[4]، والتّنوينُ سَقَطَ هنا[5] لعلّة أُخرى، فينبغي أن يظهرَ الكسر الذي هو تبعٌ لزوال ما كانَ سقوطه تابعاً له.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: أنّ الصّرفَ من التَّصَرُّفِ، وهو التَّقلُّب في الجهات وبالجرِّ يزداد تَقَلُّب الاسم في الإعراب، فكانَ من الصَّرْفِ.

والثاني: أنّه اشتهر في عرف النّحويين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التّنوين، وبهذا حدٌّ فيجب أن يكون الحدّ[6] داخلاً في المحدود.

والجوابُ عن الأوّل من وجهين:

---

(١) في (ب) وهو أنّ الشاعر. . . إلخ.
(٢) الواو ساقطة من (ب).
(٣) في (ب): لو أضيف لكسر.
(٤) في (ب) الفعل.
(٥) هنا ساقطة من (ب).
(٦) في (أ) الجرّ.

أحدُهما: أنّ اشتقاقَ الصَّرف ممّا ذكرنا[1] لا ممّا ذكروا، وهو أقربُ إلى الاشتقاقِ.

والثّاني: أنّ تقلُّبَ الكلمةِ في الإعرابِ لو كان من الصَّرف لوجب أن يكون الرَّفعُ والنَّصبُ صرفاً، وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق والإعراب[2] لا يُسمّى صرفاً، وإنّما يُسمّى تصرُّفاً وتَصريفاً.

وأمّا ما اشتُهِرَ في عُرفِ النّحويين فليس بتحديدِ للصّرفِ، بل هو حكمُ ما لا ينصرف، فأمّا ما هو حقيقةُ الصّرفِ فغيرُ ذلك، ثمّ هو باطلٌ بالمضاف، وما فيه الألفِ واللّام فإنّ تقلّبه أكثر، ولا يسمّى مُنصرفاً. والله أعلمُ بالصّواب[3].

---

(١) في (ب) ممّا ذكرناه.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) «بالصواب» ساقطة من (ب).

١٢ ـ مسألة [حقيقة الإعراب](*)

ذهبَ أكثرُ النحويين إلى أنّ الإعرابَ معنى يدلُّ اللّفظ عليه، وقالَ آخرون هو لفظٌ دالّ على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المُختار عندي.

واحتجّ(١) الأوّلون من أوجه:

أحدُها: أنَّ الإعرابَ اختلافُ آخرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ فيها، والاختلافُ معنى لا لفظٌ كمخالفةِ الأحمر للأبيض(٢).

والثاني: أنّ الإعرابَ يدلُّ عليه تارة(٣) الحركة، وتارةً الحرف، كحروف المدِّ في الأسماءِ الستّة والتّثنية والجمع، وما هذا(٤) سبيله لا يكونُ معنى واحداً، بل هو دليلٌ على المعنى، والدّليلُ قد يتعدّد والمدلول عليه واحد.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اللّباب ورقة: ٥، كما ذكرها ابن قتيبة في مشكل القرآن: ١٤، والزجّاجي في إيضاح علل النّحو: ٦٩، وابن جنّي في الخصائص: ٣٥/٢، وابن فارس في الصّاحبي: ٤٢، ١٦١، وابن الخشّاب في المرتجل: ٣٤، والسّيوطي في الأشباه والنّظائر: ٧٢/١.

(١) الواو ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) لمخالفة الأحمر للأبيض.

(٣) في (ب) تارة.

(٤) كذا في (ب) وفي (ط) وما هذه.

الثالث: أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب فيقالُ: حركات الإعراب وهذه ضمّة إعراب، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة[1]، وكذلك الحركات توجد في المثنّى[2] وليست إعراباً.

واحتجّ الآخرون: بأنّ الأصلَ في الإعرابِ الحركةُ؛ لأنّها ناشئةٌ عن العاملِ كقولك قامَ زَيدٌ، فالضمّة حادثة عن الفعل، والفعلُ عاملٌ، والعملُ نتيجة العاملِ، والعمل هو الحركة، فأمّا كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً فهو معنى مجرّدٌ عن علامةٍ لفظيّةٍ يجوزُ أن تُدرك بغير لفظٍ، كما يُدرك الفرق بين المبنيّات بالمعنى مع الحكمِ بالبناء، كقولك: ضَرَبَ هذا هذا، وكذلك [قولُك] في المعرب نحو كلّم موسى عيسى، فعلم أنّ الإعراب هو الحركة المخصوصة، وهذا[3] هو حجّة هؤلاء.

والّذي أُحرره هنا أن أقول[4]: الإعراب فارقٌ بين المعاني العارضة، كالفاعليّة، والمفعوليّة[5] والتّعجّب والنّفي والاستفهام، نحو ما أحسن زيداً، وما أحسن زيدٌ وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا فارقٌ بين المعاني، وإذا ثبتت أنّ الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارةً بالعقلِ، كمعرفة أنّ الاثنين أكثر من الواحد، وأقلّ من الثلاثة، هذا معلوم بالعقل من غير لفظٍ يدلُّ عليه، وتارةً يعرف بالحسّ من السّمعِ والبصرِ واللّمسِ والذوقِ، والشمِّ، فأنت تفرق بين زيدٍ وعمروٍ بالتّسميَة بما تَسمعه

---

(١) في هذه المسألة خلاف تفصيله في الإنصاف: ٤٣٦، المسألة رقم: ٦١، وائتلاف النصرة المسألة رقم: ٣٥ فصل الأسماء والمسألة جائزة عند الكوفيين ونسب المرزوقي في الأزمنة والأمكنة: ١/٢٨٤ إجازة ذلك إلى الكسائي واللحياني.

(٢) غير واضحة في (أ) وصوابها في (ب).

(٣) الواو ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) وردت العبارة هكذا: والذي أحرره هنا أنّ القول أنّ الإعراب... إلخ.

(٥) قارن هذا بما جاء في مشكل القرآن: ١٤، والخصائص: ٢/٣٥، والمرتجل: ٣٤، ٣٥.

من اللَّفظين، وتفرّقُ بين الأَحمر والأبيض بحاسَّة البصرِ، وبين الحارِّ والباردِ والناعمِ والخشنِ باللّمس، وبين الحلوِ والمرِّ بالذَّوق، وبين الريحة الطَّيبةِ والخَبيثةِ بالشمِّ، والإعرابُ من قبيلِ ما يعرفُ بحاسّة السَّمعِ، ألا تَرى أنّك إذا قلت لإنسان: افرقْ لي بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه[1] في نحو قولك: «ضربَ زيدٌ غلامَ عمروٍ» فإنّه إذا ضمّ واحداً وفتحَ ثانياً وكسرَ ثالثاً حصلَ لك الفَرقُ بألفاظه، لا من طريق المعنى، فإنّك أنت قد تُدرك هذا المعنى بغيرِ لفظٍ، فدلّ أنّ الإعرابَ هو لفظُ الحركة.

وأمّا ما أُعرب بالحروفِ[2] فهو حاصل من اللّفظ أيضاً، لأنّ الحرفَ لفظٌ، كما أنّ[3] الحركةَ لفظٌ. وأمّا كونُ الحركةِ في المبني[4] فلا يمنع أن يكون[5] إعراباً في المُعرب، ويكون الفَرقُ بينهما أنَّ حركةَ الإعراب ناشئةٌ عن عامل فهي حركةٌ مخصوصةٌ وحركةُ المبني ليست مخصوصة بعامل، وأمّا إضافة الحركة إلى الإعراب فلا يدلّ[6] على أنَّهما غَيْـرَانِ، بل هو من قبيلِ إضافة النّوع إلى الجنس وهذا كما تقول رفعُ الإعراب ونصبه وجرّه، فتضيف الرفع إلى الإعراب وهو نوع منه يدلّ على ذلك أنّ الرّفعِ إعراب بلا خلاف، وكذلك النّصب والجرّ، معلوم أنّ حقيقةَ الرَّفعِ هو الضَّمَّةُ الناشئةُ عن عامل[7] قد لزم أن يكون الإعراب لفظاً. والله[8] أعلم بالصوّاب[9].

---

(١) (في) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) بالحرف.

(٣) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه من (ب).

(٤) في (ب) المبتنى وأضاف في (ط) (بناء) في المبني ونبّه على ذلك في الحاشية: ١١٣.

(٥) في (ب) يكون.

(٦) في (ب) تدلّ.

(٧) في (ب) عن العامل.

(٨ - ٩) ساقطة من (ب).

١٣ ـ مسألة [أيّهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء؟][*]

اختلفوا في حركاتِ الإعرابِ هل هي[١] سابقة على حركات البناءِ أو بالعكس؟ أو هما مُتطابقان من غير ترتيبٍ.

فذهبَ قومٌ إلى الأوّل وهو الأقوى، والدّليل عليه من وجهين:

أحدهُما: أنّ الإعرابَ تابعٌ لفائدة الكلامِ، والكلامُ موضوعٌ للتفاهم، فيجب أن يكون مقارناً للكلامِ كمقارنة المفردِ لمعناه، وبيان ذلك أنّ المفرد في نحو قولك فرسٌ وغلامٌ[٢] وجبلٌ، متى ذكر واحد من هذه الألفاظ كان معناه مصاحباً له، فإذا انتهى اللّفظ فهم معناه عند انتهائه، وكذلك الكلام المقصود منه ما يحصّل[٣] من الفائدة عن التّخاطب، والتّخاطب لا يكونُ إلاّ بالمركّب، فالمفرداتُ تُصوّر المعاني، والمُركّبات تفيدُ التّصديقَ، وهو

(*) ذكر المؤلّف هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ٦، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين، وانظر الأشباه والنظائر: ١/١٦٣، والمحصول شرح الفصول: ورقة: ١٨، قال: وذهب آخرون إلى أنّ كلّ واحد منهما أصل، وقال الأندلسي: وهو الصّحيح.

(١) (هي) ساقطة من (ب) وموجودة في الأشباه أيضاً في النصّ الذي نقله السّيوطي من التبيين.

(٢) غير واضحة في (أ) صوابها من (ب).

(٣) في (ب) ما تحصّله.

المَقصود الكلّي من وضع الكلام، وإذا كان الإعراب[1] مقارناً للكلامِ فُهم معنى المركّب عند انتهاء ألفاظه، كقولك: أعطى زيدٌ عمراً درهماً، فإنَّك لا تُدرك معنى هذه الجُملة إلاّ أن تعلم الفاعِلَ والمفعولَ، حتّى يَسْتقرّ[2] عندك معنى ما قُصد بالجملة، فأمَّا حركاتُ البناءِ فلا تُفيد معنى في المركّب، وإنّما هي شيءٌ أوجبه شبهُ الحرفِ الذي لم يُوضع لتُفيد حركته معنى.

والوجهُ الثاني: أنّ واضعَ اللّغةِ حكيمٌ، ومن حكمتِه أن يضعَ الكلامَ للتفاهمِ، ولا يتمُّ التَّفاهم إلاّ بالإعرابِ، فوجبَ أن يكونَ مقارناً للكلام لتَحصلَ فائدة الوضع.

وأمّا البناءُ فلا يعرف المعنى فيه من اللَّفظ، وإنّما يعرف بجهة أُخرى، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ ضَرَبَ موسى عيسى لم يفهم من اللّفظ الفاعل من المفعول، وإنّما ميّزوا بينهما بأن ألزموا الفاعل التقديم، وهذا أمر خارج عن اللّفظ والإعراب، إمَّا هو[3] اللّفظ، أو مدلول اللّفظ، ولو قال: كسر موسى العصا فهم الفاعل من المفعول من المعنى، إذ قد ثبت أنّ المراد بموسى الكاسر وبالعصا المكسور، وهذا أيضاً خارج عن أدلّة الألفاظ، إلاّ أنّه مع خروجه عن دليل اللَّفظ يقدّر الإعرابُ عليه تقديراً، والتقديرُ إعطاء المَعدومِ حكمَ المَوجودِ، وإنّما كان كذلك لقيامِ الدّليلِ على أنّ هذه الأسماء غيرُ مَبنيّة، فيلزم أن تكون مُعربة.

واحتجّ من قالَ حركات البناء أصلٌ: بأنّ حركة البناء لازمة وحركة[4]

---

(١) كلمة (الإعراب) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) يستتر.

(٣) في (ب) أمّا هذا اللّفظ.

(٤) ساقطة من (ب).

الإعراب مُنتقلة، واللّازمُ أصلٌ للمنتقلِ، وسابقٌ عليه.

واحتجّ من قال: «لا يسبق بعضها على بعضٍ»، أنّ واضعَ اللّغةِ حَكِيمٌ فيُعلم من الابتِداء ما يحرَّكُ للإعراب، وما يُحرَّك لغيره، فيَجب أن تَتَساوق ولا تَتَسابق.

والجوابُ عن شبهة المذهب الثاني: أنّ الأصلَ والفرعَ لا يُؤْخَذُ من اللّزومِ والانتقالِ، بل يُؤخَذُ من جهةِ إفادةِ المعانِي، وقد ثبتَ أنّ الأسماء هي التي يقع فيها اللَّبس، وأنّها محالّ[1] الفاعليّة والمفعوليّة، فكان الإعراب مقارناً لها، لئلاّ يقع اللّبس، ثمّ يحتاج إلى إزالته بعد وُقوعه، والبناء أجنبي عن ذلك.

والجوابُ عن شبهة المذهب الثالث: أنّا لا نريد بالسّبقِ هنا[2] السَّبق[3] بالزّمان، بل السَّبق بالرتبة، ولا شكّ أنّ الإعراب سابق بالرّتبة.

وأمّا البناءُ فيجوز أن يكون متأخّراً عن الإعراب، وأن يكون مقارناً له في[4] الوضع. [5]والله أعلم بالصوّاب[6].

(١) في (ب) مجال.
(٢ - ٣) ما بين القوسين ساقطة من (ب) وصحّحه المحقّق في (ط) بحذف الباء من بالسّبق وعليه يستقيم المعنى.
(٤) في (ط) بالوضع.
(٥ - ٦) ساقطة من (ب).

١٤ ـ مسألة [علّةُ زيادة تنوين الصّرف][*]

العلّة في زيادةِ تَنوين الصّرف على الاسم أنّه أُريد بذلك بيانُ خِفّة الاسم وثِقل الفعلِ[١].

وقال الفرّاءُ[٢]: المرادُ به الفرقُ بينَ المُنصرف وغير المنصرفِ.

وقال آخرون[٣]: المرادُ به الفَرق بين الاسمِ والفعلِ.

وقال قومٌ[٤]: المرادُ به الفرقُ بينَ المفردِ والمضافِ.

والدّلالة على المذهب الأوّل: أنّ في الكلمات ما هو خفيفٌ وما هو ثقيلٌ، والخِفّة والثِقل تعرفان[٥] من طريق المعنى لا من طريق اللَّفظ

(*) المسألة في إيضاح علل النحو للزجّاجي: ٩٧، واللّامات: ٣١، ٣٢، وأمالي ابن الشّجري: ٢/١١، ١٩٨، والأشباه والنّظائر للسّيوطي: ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(١) الكتاب: ١/٦.

(٢) وهذا الرأي الذي نسبه المؤلّف إلى الفرّاء نسبه الزجّاجي إلى البصريين فقال: «... والعلّة في ذلك عند البصريين أنّ التنوين دخل في الأسماء فرقاً بين المنصرف منها المتمكّن وبين الممتنع من الإنصراف» اللامات: ٣٠.

(٣) نسب الزجّاجي هذا الرأي إلى الفرّاء، الإيضاح: ٩٧ وأضاف معه الكسائي في اللامات: ٣١.

(٤) نسبه الزجّاجي في الإيضاح: ٩٧ إلى بعض الكوفيين.

(٥) في (ب) يعرفان وكذلك الأشباه والنّظائر.

فالخفيفُ[1] ما قلّت مدلولاته ولوازِمُه، والثَّقيل ما كثُر ذلك فيه. فخفّة الاسم أنّه يدلّ على مُسمّى واحدٍ، ولا يلزمه غيره في تحقّق[2] معناه، كلفظة رجل فإنّ معناها ومُسمّاها الذّكر من بني آدم، والفَرس هو الحَيوان الصَهّال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحَدث والزّمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتَّصرُّف وغير ذلك[3].

وإذا تقرّر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليلٌ من جهة اللّفظ والتّنوين صالحٌ لذلك، لأنّه زيادةٌ على اللّفظ والزّيادة ثِقَلٌ في المزيد عليه والاسمُ يَحتمل الثّقل؛ لأنّه في نفسه خَفيف في نَفسه ثقيلٌ، فلا يحتمل التَّثقيل، وهذا معنى ظاهرٌ فكان هو[4] الحكمة في الزيادة.

وقولُ الفرّاء إن حُمل على معنى صَحيحٍ فمراده ما ذكرنا ولكنّ العبارة رَكيكةٌ، وإن حمل على ظاهر اللّفظ كانت تعليلَ الشّيءِ بنفسه؛ لأنّه يَصيرُ إلى قولك التّنوين يفرق به[5] بين ما ينوّن وبين ما لا ينوّن وذا تعليل الشيء بنفسه.

و[6]أمّا مَن قالَ: فرق[7] به بين الاسم والفعل فلا يصحّ لأوجه:

---

(١) زاد السّيوطي هنا «من الكلمات».

(٢) كذا في (أ) ومثله في الأشباه والنظائر: وفي (ب) تحقيق.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/٢٦٩ - ٢٧٠، وقد نقل السيوطي عن التبيين من قوله: «والخفّة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللّفظ حتّى قوله وغير ذلك»، الأشباه والنظائر: ١/١٤٨.

(٤) ساقطة من (ط) فقط.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) غير واضحة في (أ) وهي في (ب).

(٧) به ساقطة من (ب).

أحـدها: أنّ الفرق بينهما من طَريق المعنى وذلك أنّ الاسمَ يدلُّ على معنى واحدٍ والفعل على معنيين وقد ذكرنا ذلك في حَدّيهما.

والثاني: أنّ العلامات المفرّقة[1] اللّفظية بينهما كثيرةٌ مثل «قـد»، و «السين» و «سوف»، و «التّصرف» مثل كونه ماضياً ومستقبلاً وأمراً، والاسمُ يعرّفُ بالألف واللّام وغيرهما.

والثالثُ: أنّ الاسمَ الذي لا ينصرف لا تنوين فيه، وهو مباينٌ للفعل، وأمّا مَن قالَ يفرّق بين المُفرد والمُضاف، فقوله باطلٌ أيضاً من جهةٍ أنّ المفردَ مطلقٌ يصحُّ السُّكوتُ عليه، والمضافُ مخصوصٌ مُحتاجٌ إلى ما بَعده، وأنَّ الاسمَ الذي لا يَنصرف قَد يُضافُ وإضافـتُهُ غيرُ لازمةٍ فيكون مفرداً مع أنّه لا ينوّن، فلو كان المُفرد لا يفصل بينه وبين المُضاف إلّا بالتّنوين لزم ألّا يكون المفردُ إلّا منصرفاً، [2]والله أعلَمُ بالصَّواب[3].

---

(١) المفرقة ساقطة من (ب).

(٢ ـ ٣) سقطت من (ب).

١٥ ـ مسألة [فعل الأمر بين البناء والإعراب][*]

فعل الأمر للمواجه[١] مبنيٌّ[٢] نحو «قم» و «اضـرب».

وقالَ الكوفيون: هو معرب بالجزم[٣].

لنا أنّه لفظ لا يفرَّق بإعرابه بين معنى ومعنى وقد يشبه الاسم فلم يكن معرباً كالحرف، والدّليل على هذه الجملة أنّ الإعراب معنى زائد على

(*) ذكـر المؤلّف هذه المسـألة في كتـاب اللُّباب: ورقـة: ١١٢، وشـرح اللُّمـع: ورقة: ١٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٢٤ ـ ٥٤٩ وهي المسألة: (٧٢) وعنوانها هناك: (فعل الأمر معرب أو مبني) واليمني في إئتـلاف النّصرة المسـألة رقم: ١١ في فصـل الفعل والمسـألة في المقتضب: ٣/٢، ٤، ١٣١، ومشكل إعراب القرآن لمكّي: ١١/١، وأمالي ابن الشّجري: ٣٥٧/١، ١١٢/٢، وأسرار العـربيّة لابن الأنبـاري: ٣١٧، وأعجب العجب: ١٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٦١/٧، ٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٦٤/١.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) هذا هو مذهب البصريين وهو في: المقتضب: ١٣١/٢، وأصول ابن السرّاج: ١٥/٢، وإيضاح الفارسي: ٢٥، وخصائص ابن جنّي: ٨٣/٣،... وغيرها.

(٣) هذا هو رأي الكوفيين، وهو في معاني القرآن للفرّاء: ٤٩١/١، مجالس ثعلب: ٤٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ٢٢٢ ـ ٢٢٣، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ٥٤، ١٢٧، وشرح السبع الطوال لابن الأنباري: ٣٨، وشرح ديوان المتنبّي المنسوب إلى العكبري: ٢٩٤/٤،... وغيرها.

الكلمة فلا ينبغي أن يُثبت إلاّ إذا دَل على معنى، وفعلُ الأمر لا يحتمل معاني يفرّق الإعراب بينها، فلم يحتج إلى الإعراب، وقد ذكرنا ذلك[1] في إعراب الفعل هل هو استحسان أم أَصلٌ؟ فيما تقدّم[2]، ولأنّ الإعراب إمّا أن يثبت أصلاً، أو استحساناً، وكلاهما معدوم. أمّا الأصلُ فلأنّه لا يحتمل معانيَ يفرق الإعراب بينهما، وأمّا الاستحسان فهو أنّ فعلَ الأمرِ لا يُشابه الاسم حتّى يحمل عليه في الإعراب، بخلاف المضارع فإنّه يشبه الاسم بوجود حرفِ[3] المضارعة، وليس في لفظ الأمر هنا حرفُ مضارعةٍ يشبّه به الاسم، فعند ذلك يجب أن يكونَ مَبنيّاً.

واحتجّ الكوفيون[4] بأنّه فعلُ أمرٍ، فكان معرباً بالجزمِ، كما لو كان في حرف المضارعة كقولك: لتضرب يا زيد، وليضرب عمرو، ولا إشكال في أنّ كلَّ واحدٍ منهما أمر، فإذا كان أحد الأمرين معرباً، كان الآخر كذلك، قالوا[5]: فإن قيلَ هناك حرف المضارعة وهو[6] المقتضي للشّبه، قيل: فعلُ الأمر للمواجه[7] إن لم يكن فيه حرفُ المضارعةِ لَفظاً فهو مقدَّرٌ مرادٌ، وحُذِفَ لفظاً للعلم به، فالتّقدير في قولك قُم، لتقم ويَدُلُّ على ذلك أنّ حذف اللام[8] قد جاء صريحاً كقول الشاعر[9]:

---

(١) ساقطة من (ط) فقط.

(٢) تقدّم في المسألة الثامنة. (٧) ولأن ساقطة من (ب).

(٣) موجودة في (أ)، (ب) وقال المحقّق في (ط) إنّها غير موجودة في الأصل، انظر هامش (٤) ص: ١١٥.

(٤) ذكر ابن الأنباري حجّة الكوفيين وأطال فيها، انظر الإنصاف: ٥٢٤ ـ ٥٣٤.

(٥) في (ب) قال.

(٦) في (ب) هو.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) هكذا في (ب) وفي (ط) لام الأمر.

(٩) البيت في شرح الرّضي لحسّان ولا يوجد في ديوانه، وفي شرح الشُّذور: ٢٢١ لأبي =

مُحمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ   إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أي لِتَـفْدِ.

وقـالَ الآخر(١):

= طالب عمّ النبي ﷺ، وفي خزانة الأدب: ٣/ ٦٢٩ نقلاً عن شرح شواهد المفصّل لبعض فضلاء العجم أنّه للأعشى.

والشاهد فيه في «تَفْدِ» حيث جزم الفعل بإضمار لام الأمر، و«تبالا» معناها: سوءُ العاقبة.

ويروى «من أمر» بدل «ومن شيء» في بعض مصادره.

والشاهد أورده المؤلف في اللّباب: ور قة: ١١٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٤٠، والإنصـاف: ٥٣٠، وأسرار العـربية: ١٢٥، وشروح سقط الزّند: ١١٢٥، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٧/ ٢٥، ٦٠، ٩/ ٢٤، والجنى الداني: ١١٣، وشرح الأشـموني: ٤/ ٥.

(١) البيت من شعر متمّم بن نُويرة اليَربوعي، في ديوانه: من قصيدة يرثي بها أخاه مالكاً.

والشاهد في البيت قوله: «أو يبك» حيث جزم الفعل بإضمار لام الأمر على مذهب الكوفيين.

ويروى البيت: «على مثل يوم بالبعوضة» في شواهد المغني: ٢٠٦، والبعوضةُ في معجم البلدان لياقوت: ١/ ٤٥٥ ماءٌ لبني أسد بنجد، وبهذا الموضع كان قتلُ مالك بن نُويرة. ثمّ أورد القَصيدة التي فيها البيت، وحدَّدها البكري في معجمه فقال: ماء في حمى فَيْدٍ بينها وبين فَيْدٍ ستّة عشر ميلاً: ١/ ٢٦، وأورد البيت كرواية المؤلّف.

أورد المؤلف الشاهد في: اللّباب: ورقة: ١١٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٨. والبيت من شـواهد الكتـاب: ١/ ٤٠٨، وشرح أبيـاته لابن السّيـرافي: ٢/ ٩٨، والمقتصب: ٢/ ١٣٢، والإنصاف: ٥٣٢.

وزاد المؤلف في اللّباب وشرح الإيضاح بعد البيت، وقرىء: «وبذلك فَلْتَفْرَحُوا» على الخطاب أي افرحوا.

وزاد ابن الأنباري من الشواهد لحجّة الكوفيين ثلاثة أحاديث وثلاثة أبيات وهذه الآية، كما زاد المؤلّف حجّة أخرى للكوفيين هي: أنّ حروف العلّة تسقط من

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشِيْ   لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَا

أي وليَبْـكِ؟.

فالجوابُ أنّ هذا الفعل لم يوجد فيه علّة الإعراب؛ لأنّ علّة إعرابه إمّا أصلٌ، أو شبه، وكلاهما لم يوجد على ما تقدّم، وكونه أمراً لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب[1] الفعل الشّبه بالاسم، والشّبه بالاسم كان بحرف المضارعة[2] والفعل بنفسه هناك ليس بأمرٍ، بل الأمرُ حاصلٌ باللّام، وفي «قُم» و«بع»، هو أمر بنفسه، فالحاصلُ[3] أنّا مَنعنا علّة الأصل، وهو أنّ قولك لِيَضرب زيدٌ لم يُعرب لكونِ الفعلِ أمراً، وفي «خُذْ» و«كُلْ» الفِعلُ أمرٌ فلا جامع إذاً بينهما، قولهم إنّ حرفَ المضارعة محذوفٌ، كلامٌ في غايةِ السُّقُوط وذلك أنّ الحذفَ[4] لا يُوجِبُ تَغيير الصِّيغة بل يُحذف ما يحذف، ويَبقي ما يبقي على حاله، كقولك: «ارمِ» فإنّ الأصلَ الياء، ولمّا حُذفت بقي ما كان على ما كانَ عليه، وليس كذلك ها هُنا، فإنّك إذا قلتَ: «يَضرب زيد» وحذفت الياء لم تقل ضَرب زيدٌ، بل تأتي بصيغةٍ أُخرى وهي اضرب، ولأنّ الجزم هناك باللام، وإذا حذف الجازم لا يبقى

= الفعل نحو: «أعز» و«أسع» و«أن» كما تسقط بالجازم. وقد ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٢٨ وزاد عليها حجّة أخرى هي قوله: «ومنهم من تمسّك بأن قال: والدّليل على أنّه معرب مجزوم أنّا جمعنا على أنّ فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تفعل فكذلك فعل الأمر نحو: افعل لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضدّه... إلخ».

(١) كتب في حاشية (ب) لإعراب الفعل كما في (أ) وفي (ط) إعراب.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٢.

(٣) في (ب) والحاصل.

(٤) من قوله فإنّ الحذف... إلى قوله تأتي بصيغة أخرى منقول من أعجب العجب: ٣١ - ٣٢ مع وجود اختلاف في النّصّ من حذف وزيادة بعض الكلمات.

عمله، كما إذا حذف الجار لا يبقى[1] الجرّ[2] وكذلك ها هنا، لو حَذفت اللام[3] لم يبقَ عملها، هذا لو كان الحذفُ للّام وحدَها فكيف إذا حذفت اللّامَ وحرفَ المضارعة وتغيَّرت الصيغة؟.

وأمّا الشّعرُ فهو على الخَبر لا على الأمر، إلّا أنّه حذف الياء من آخر الفعل ضرورةً، والأصل «تَفدي» و«يَبكي»[4].

وجوابٌ آخر[5]: وهو أنّه حذفَ اللّام وبقي حرف المضارعة ولم تتغيّر صيغةُ الفعل بخلاف مسألتنا. والله أعلم بالصّواب[6].

---

(١) في (ب) لم يبق.

(٢) أجاب عن هذا ابن الأنباري في الإنصاف بقوله: «قالوا: ولا يجوز أن يقال إنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لأنّ حرف الجرّ أقوى من حرف الجزم لأنّ حرف الجرّ من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال.

(٣) قال الزمخشري في المفصّل: ٢٥٧، في فعل الأمر: «وهو مبنيّ عند أصحابنا البصريين، وقال الكوفيون: هو مجزوم باللّام مضمرة، وهذا خُلْفٌ من القول.
وقال ابن يعيش في شرحه: ٦١/٧ وقولهم: إنّه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ لأنّ عواملَ الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها وإعمالها. وانظر أمالي ابن الشّجري: ١٢/٢.

(٤) في (ب) تبكي.

(٥) ردّ ابن الأنباري على الكوفيين في الإنصاف: ٥٤٠ ـ ٥٤٤.

(٦) هذا آخر الموجود من نسخة (ب) في ناسخها في آخر النسخة (والله تعالى أعلم بالصّواب وإليه المرجع والمآب هذا آخر إملاء الشّيخ محبّ الدّين أبي البقاء، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. . . ثمّ علقت هذه الكراريس برسم الخزانة. . . على يد أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي عفا الله ـ تعالى ـ عنه وعنهم. . .

١٦ ـ مسألة [حدّ الاسم الصحيح](*)

حدُّ الاسمِ الصّحيحِ : ما تعاقبَ على حرفِ إعرابه حركاتُ الإعرابِ .

وقال بعضهم: حدّه: ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفاً، ولا ياءً قبلها كسرة(١).

وجه القول الأول:

أنّ الحدَّ ما أنبأ عن حقيقةِ المَحدودِ، وحقيقتُهُ أمرٌ وجودي، وهذا اللّفظ ينبىءُ عن أمر وجودي، فكان حدّاً له، ولأنّه يطَّرد ويَنعكس، فاطّرادُهُ ظاهرٌ، والعَكسُ أنّه ما لم تتَعَاقبْ عليه حركاتُ الإعراب، فليس بصحيحٍ .

فإن قيلَ: يتوجّه عليه إشكالان:

أحدُهما: الاسمُ الذي قبل يائِه أو واوِه ساكنٌ نحو «ظَبي»، و «غَزو» فإنّه تَتَعاقبُ عليه حركات الإعراب وليس بصحيح.

والثاني: الاسمُ الذي لا ينصرف فإنَّ حركات الإعرابِ لا تتعاقبُ عليه كلُّها وهو صحيحٌ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٩، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٤، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها ابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠.

(١) هكذا عرّفه ابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠.

فالجوابُ[1]:

أمّا النَّقضُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أنّ «ظبياً»، و«غزواً» صحيح في حكم النّحوِ معتلٌّ في حكمِ التَّصريف، وبينهما فرقٌ، ألا تَرى أنّ المُعتلّ في حكم التّصريف يكون فاءً وعيناً، ولاماً نحو: «وعد» و«يُسر» و«ثَوب» و«بَيع» و«غَزو» و«رَمى» وهو في النَّحو غيرُ ذلك.

والثّاني: أنَّ هذه الأسماء وإن لم تكن صَحيحة من جهة الحرف، ولكنّ حكمها حكم الصَّحيح في الإعراب، والحدّ يجمع الحقيقةَ، وما كان حكمه حكمَ الحقيقة. وأمّا الذي لا ينصرف فالحدُّ موجودٌ فيه ألا تَرى أنّك إذا أدخلتَ عليه الألف واللاّم أو أضفته تعاقبت عليه حركات الإعراب الثّلاث، فأمّا إذا تجرَّد عن الإضافة، والألَف واللاَّم، فإنّ حركتين منها تَظهر لفظاً، و[في][2] الثالثة وجهان:

أحدُهما: أنّ الفتحةَ قد نابت عنها فهي من جهةِ المعنى كسرةٌ، ومن جهة اللّفظ فتحةٌ، وغير ممتنع أن يكون للشّيءِ جِهتان مُختلفتان في التَّقديرِ وإن اتّفقنا في اللَّفظِ، مثل الألف في العَصا، فإنّ اللّفظَ في الأَلف واحدٌ في كلِّ حالٍ، والتّقدير مختلفٌ.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الكسرة مستحقَّةً، ولكن منع من ظهورها مانع، فهي في حكم الملفوظ به.

أمّا الحدُّ الذي ذكروه فهو نفيٌ محضٌ، والنّفيُ لا يدلّ على الحقيقة، وإنّما يحصل العلمُ به من طريقِ الملازمةِ، كقولك في الأَعمى ما ليس ببصيرٍ أو هو غيرُ البّصير وهذا ليس بحدٍّ إجماعاً. والله أعلم بالصّواب.

---

(١) في الأصل «والجواب».

(٢) غير واضحة في الأصل.

١٧ ـ مسألة [إعراب الاسم المنقوص](*)

الاسمُ المنقوصُ في حالِ الرّفعِ والجرِّ إعرابه مقدّرٌ.

وقال بعضُ النّحويين: ليس بمقدّرٍ، بل سكون اليّاء رفعٌ أو جرٌّ.

ووجهُ القول الأوّل: أنّ الإعرابَ والحركات الحادثة عن العامل والسُّكون في الأسماءِ غيرُ حادثٍ عن عامل، فلم يكن إعراباً وإنّما الإعرابُ الحركةُ، ولكن منع من ظهورها مانع، وهو ثِقَلُ اللَّفظِ بها على الواو والياءِ بعد الكسرةِ، لما كان حذفُها لمانعٍ وَجَبَ أن تقدَّرَ كما في ألفِ المقصورِ.

فإن قيل: الفرقُ بينهما أنّ ضمّةَ الواوِ والياءِ وكسرتهما بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ممكنٌ، وحركةُ الألفِ في العَصا مُستحيلٌ، والممكنُ لا يقدَّرُ تقديرَ المستحيلِ، فعندَ ذلك يُجعَلُ سكونُه في الممكن كحقيقةِ الحركةِ، إذ كانت الحركةُ ممكنةً بخلافِ الألفِ، فإنَّ حركتَها في اللّفظِ مستحيلةٌ، فلا تُجعَلُ نفسُها قائمة مقامَ الحركةِ.

قيل: لا فرقَ بينَ الموضعين، لأنَّ ما يُستثقلُ عندهم في حكمِ المُستحيل، والله أعلم بالصَّواب.

(*) الخلاف في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وذكرها المبرّد في المقتضب: ١/١٣٧، وابن عقيل في شرح الألفية: ١/٧٣، وابن الناظم في شرحه: ١٩.

١٨ ـ مسألة [الوقف على المنقوص][*]

اختلف العربُ في الوقفِ على[1] المنقوصِ رفعاً وجرّاً، هل يوقفُ عليه بالياءِ أو بحذفِها؟ ولهم فيه مذهبان: أحدُهما الحذفُ والآخرُ: الإثباتُ.

ووجهُ الحذفِ أنّ الياء قد وجبَ حذفها في الوصلِ من أجلِ التَّنوين، وإذا حذفت في الوصل، وجب أن تحذف في الوقف، لأنّ الوقف عارض، والعارض لا يغيّر حكمَ الأصلِ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «قم» و «خف» و «[بع]»[1] ألفاتُها محذوفةٌ، لسكونِها، وسكونِ ما بعدها، ولو حرّكت السّاكن الثاني لم تَعدِ الألف، كقولك: «قمِ اللّيلَ» و «خفِ الله» و «بع الثّوبَ»، لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك ها هنا[2]، على هذا تقول:

(*) الخلاف في هذه المسألة ليس بين الكوفيين والبصريين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، ذكرها المؤلف في شرح الإيضاح: ورقة: ٢٤، كما أوردها ابن الأنباري في شرح القصائد السّبع الطوال: ٢٨١، ٤٠٦، ٤٨٧، والزجّاجي في اشتقاق أسماء الله: ١٣١، وابن الخشّاب في المرتجل: ٤٠، وابن عصفور في المقرّب: ٢/٩٢، وابن يعيش في شرح المفصّل: ٩/٧٥، وابن الناظم في شرح الألفية: ٣٢١، والرّضي في شرح الشافية: ٢/٣٠٠.

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) لعلّه يقصد المنقوص المنكّر لا المُعَرّف، بدليلِ التّمثيلِ له بَعد ذلك بقولِهِ: «هذا قاضٍ، ومَررتُ بقاضٍ».

هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ كما تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٍ يدلُّ عليه أنَّ الحذفَ في الوقفِ يُنبّه على الحذفِ في الوصلِ، والوصلُ أصلٌ يُحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. واحتجَّ الآخرون بأنَّ الموجِبَ للحذفِ قد زالَ فيزولُ حكمه، وبيانهُ أنَّ الموجبَ للحذفِ التقاءُ الياء مع التَّنوين، وهما ساكنان فَحُذِفَ الأوّل لئلاَّ يجتمعَ ساكنان، وهذا قد أُمن في الوقف، فتعودُ الياءُ إلى حقِّها، كما أنَّ الجازمَ إذا دخلَ حذفَ الألفَ من «يخَافُ، يقومُ، ويَبيعُ» فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف، لزوالِ موجبِ حَذفها.

والجوابُ عن هذا ما تقدّم من أنَّ الوقفَ عارضٌ، والعارضُ لا يغيِّرُ حكمَ الأصلِ. والله أعلم بالصّواب.

١٩ ـ مسألة [الوقف على المقصور المنوّن][*]

إذا وقفتَ على المقصورِ وقفتَ بالألفِ إجماعاً كقولك هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا[١]، واختلفوا في أصلِ هذه الألف على ثلاثةِ مذاهبٍ:

فمذهبُ سيبويهِ: أنّ الألفَ في الرّفعِ والجرِّ لامُ الكلمة، لا بَدَلٌ، وفي النَّصبِ هي بَدَلٌ من التَّنوينِ[٢].

والمذهب الثاني: أنّ الألفَ في الأحوالِ الثلاثِ لامُ الكلمةِ، لا بدلٌ، وهو قولُ السيّرافي[٣] وجماعة[٤].

(*) هذه المسألة لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، لأنّ الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين وذكرها المؤلّف في اللُّباب: ورقة ١٥١، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٤. وهي في المرتجل لابن الخشّاب: ٤٥ ـ ٥٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٩/٧٦، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٥ وغيرها.

(١) في الأصل مررت عصا.

(٢) قال السّيوطي: وهو رأي ابن مالك في التَّسهيل. الهمع: ٢/٢٠٥، التَّسهيل: ٣٢٨.

(٣) السيرافي: (٢٨٠ ـ ٣٦٨ هـ).

أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان مولده في سيراف، وكان أبوه مجوسياً فأسلم أخذ الفقه والكلام عن الصيمري، وقدم بغداد فأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد، وكان يسمّى إمام المسلمين وشيخ الإسلام حنفيّ المذهب، أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، ترجمته في: نزهة الألباء: ٣٧٩، ومعجم الأدباء: ٣/٨٤، ١٢٥.

(٤) ذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء، والكسائي والأخفش وابن كيسان. الهمع: ٢/٢٠٥.

والمذهبُ الثالثُ: هي في الأحوالِ الثلاثةِ بدلٌ [من][1] التَّنوين[2] وهو قولُ المازِنيِّ[3]، والمُختارُ مذهبُ سيبويهِ.

ووجهُهُ أنّ الألفَ لامُ الكلمةِ فكان الوقف عليها في الجرِّ والرّفعِ كالاسمِ الصّحيحِ، وهي في النّصبِ بَدَلٌ من التّنوين كالاسم الصَّحيحِ أيضاً، وبيانُه: أنّ المذهبَ المشهورَ في الاسمِ الصّحيحِ أن تقولَ في الرّفعِ والجرِّ هذا زيدٌ ومررتُ بزيدٍ، فتقف على الدَّالِ من غير إبدالٍ، فكذلك المُعتلّ، وذلك أنّ الصحيحَ هو الأصلُ المعلومُ، والمقصورُ مجهولٌ من جهـةِ اللّفظِ فيجبُ أن يحمـلَ على المعلومِ الـظّاهـرِ، إذ حكم المجهولات أن تردّ إلى المعلومات، والمقدّرُ محمولٌ على المُحقّق.

فإن قيلَ: الاسمُ الصّحيحُ يَبِيْنُ فيه الفرقُ بين الرّفعِ والجرِّ وبينَ النّصبِ، وفي المعتلّ لا يَبينُ، فينبغي أن لا يُحمل على الصَّحيحِ، وعلى هذا الدَّليلِ اعتراضاتٌ أُخر هي من قبيلِ المُعارضة وسنذكرها في شُبَهِ المُخالفين.

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) وهذا مذهب الفرّاء والفارسي في أحد قولين قال ابن يعيش وبعضهم يزعم أنّه مذهب سيبويه، وقال السّيرافي هو المفهوم من كلامه. وعزاه مكّي بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه ابن الباذش إلى سيبويه والخليل، وقال أبو حيّان: إنه الأرجح.

(٣) المازني: (ـ ٢٤٩ هـ). أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة المازني من مازن شيبان أحد أئمّة النحو المتقدّمين من أهل البصرة، ووفاته فيها ألّف ما تلحن فيه العامّة، وكتاب الألف واللام والتصريف وهو أشهرها، شرحه ابن جنّي وشرحه مشهور مطبوع وهو المسمّى بـ«المنصف»، وكتاب العروض. أخباره في: معجم الأدباء: ٢/٣٨٠، تاريخ بغداد: ٩٣/٧، أخبار النحويين البصريين: ٧٤، وإنباه الرواة: ٢٤٦/١، وألّف الدكتور رشيد العبيدي (أبو عثمان المازني) طبع في بغداد سنة ١٩٦٩.

انظر رأي المازني منسوباً إليه في التّسهيل لابن مالك: ٣٢٨.

فالجوابُ[1] عن الفرقِ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الفرقَ غيرُ محصورٍ في جهةِ اللّفظِ بل هو مقصودٌ في أحكامٍ أُخرٍ، وذلك موجود هنا.

وبيانه أنّا إذا جَعلنا الألفَ في الرّفعِ والجَرِّ لام الكلمةِ كُتب ما أصله الياء بالياءِ، وما أصله الواو بالألف، فالواو نحو «عَصا» و«عَلا»، والياء نحو «رحَى» و«هُدى»، والكنايةُ ضربٌ من أقسام الموجودات ويستدلُّ بها على الأصولِ فالفرق فيها نافعٌ، ومن الفروق إمالة اللاَّمِ في موضعٍ تجوزُ [فيه] الإمالة[2] نحو هذه رحىً وانتفعت بهُدَى، وهذا فرقٌ لفظيٌّ وكذلك وقوعها رويّاً على ما نذكره من بعده.

والوجه الثاني: أنّ الحكمَ إذا ثبت لعلّةٍ اطّرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجودُ العلّةِ، ألا تَرى أنّك ترفعُ الفاعلَ، وتنصِبُ المفعولَ في موضعٍ يُقطَعُ بالفرق بينهما من طَريقِ المعنى كما لو قلتَ: «ضربَ الله مثلاً» فإنّكَ ترفعُ وتَنصبُ مع أنَّ الفاعلَ والمفعولَ معقولٌ قَطعاً ونظيرُه من المَشروع أنَّ الرَّمل[3] في الطَّواف شُرِعَ في الابتداء لإظهارِ الجَلَدِ ثُمَّ زَالت العِلَّة وبقيَ الحكمُ، وهذا ينزعُ إلى معنى صَحيحٍ، وهو أنَّ الأصلَ أنّ الحكمَ لا يُعلَّلُ بعلّتين، فإذا ثَبتَ الحكمُ في الابتداءِ بعلّةٍ ثمّ زالت العلّة وزوال حكمها كان كتعليلِ الحكمِ بعلّتينَ، ومثلُ ذلك العُدَّة عن النِّكاحِ تُعلّل ببراءَة الرَّحمِ، ثمّ يثبَت في موضعٍ يستحيلُ فيه شَغلُ الرّحمِ، وسببُ

---

(١) في الأصل و«الجواب».

(٢) والإمالة هي أن ينحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة وأصحاب الإمالة تميم وقيس وأسد وعامّة أهل نجد، وأغلبهم يميلون حتّى الآن.

(٣) الرّمل: قال الأزهري في تهذيب اللّغة: ١٥/٢٠٧: رمل الرّجل يرمل رملاناً إذا أسرع في مشيه وهو في ذلك ينزو. والطائف بالبيت يرمل رملاناً اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه وذلك أنّهم رملوا ليعلم أهل مكّة أنّ بهم قوة.

ذلك أنّ النُّفوس تأنس بثبوتِ الحكمِ لِعلّةٍ فلا يَنبغي أن يَزول ذلك الأُنس، ونظيرهُ في التَّصريفِ أنّ الواوَ في مستقبلِ وَعَدَ ووَزَنَ حُذفت منه لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ نحو يَعِد، ثمّ حذفت مع بقيّة حروف المضارعة[1] مع عدمِ العِلّةِ ليكون البابُ على سَننٍ واحدٍ وله نَظائر أُخر.

واحتجَّ من قالَ: «هي بدلٌ في الأحوالِ الثلاث» أنَّ العلّةَ في إبدال التَّنوين ألفاً في النَّصب فتحةُ ما قبلها نحو رأيتُ زيداً وتنوين المقصورِ قبله فتحة فيجبُ أن تُقلب ألفاً، وهو في المقصور آكدُ؛ لأنَّ فتحةَ ما قبلَ التَّنوين لازمةٌ والفَتحةُ في الاسمِ الصَّحيحِ غيرُ لازمةٍ.

واحتجَّ من قالَ: «هي لامُ الكلمةِ في كلِّ حالٍ» أنّ أحكامَ الأصالةِ ثابتةٌ، وحكمُ الإبدالِ منتفٍ، فوجبَ أن يُحكمَ بالأصالةِ كبقيّةِ الأَحكام، وبيانهُ أنّ حكمَ اللّامِ أَن تَقعَ رويّاً في الشّعرِ، والأَلفُ في المَقصورِ المَنصوبِ قد وَقعَتْ رويّاً كقول الشاعرِ[2]:

* إنَّـكَ يـابنَ جَعْفَـرٍ خيـرُ فَتىٰ *

ثمّ قال:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَـرَقَ الحَيَّ سُـرَىٰ   صـادَفَ زَاداً وَحَـدِيْثـاً مَـا اشْتَهَىٰ

إنَّ الحَـدِيْثَ طَرَفٌ مِنَ القِـرىٰ[3]

---

(١) تفصيل سبب الحذف في هذه المسألة في المُنصف لابن جنّي: ١/١٨٨.

(٢) هو الشّماخ بن ضرار الذّبياني، العيني: ٤/٥٤٦.

(٣) ملحق ديوان الشّماخ الذي حققه الدكتور صلاح الدين الهادي وطبع في دار المعارف سنة ١٩٦٨ م ص ٤٦٤، وقد ورد في الديوان «نعم الفتى» ورواية بقيّة الرجز موافق لما ورد في كتابنا هذا. وهو في شرح المفصّل: ٩/٧٦، والبحر المحيط: ٧/٢٠، كما ورد الرجز في البيان والتبيين ط. هارون: ١/١٠، وروي هناك «إنّ الحديثَ جانبٌ» و «ربَّ نضو»: أمالي الزجّاجي: ٢٠٥، اللباب: ورقة: =

فالألف في «سُرى» رويٌّ وهي بأزاءِ الألفِ في «فتَى» و «اشتَهى» و «القِرى»[1] وكما أنَّ تلك الألفات رويٌّ كذلك ألف «سُرى»، يدلُّ عليه أنها لو كانت بدلاً من التنوين لم تكن رويّاً، ألا ترى أنَّ الألف في قولك: «رأيتُ زيداً» لا تكون آخر بيتٍ مع أنّ عمراً في بيتٍ آخرَ من القَصيدة[2]، لأنّ ما قبل الألف مختلف والرَّويُّ لا يختلف، ومن أحَكامِ الأُصول أنَّـك لا تُميل الألف المُبدلة من التَّنوين وهاهُنا تُمال وقد قرأ بعضُ القرّاءِ: ﴿أَوْ أَجِدُ على النَّار هُدى﴾[3].

وليس في الكلمةِ إمالةٌ أُخرى تتبعها هذه الإمالة، ومن الأَحكام كتابة «هذا» بالياء وفي المصاحف ﴿أَو أَجِدُ عَلى النَّارِ هُدَىْ﴾ بالياء، فبانَ بما ذكرناه أنّ الألفَ في الأحوالِ الثَّلاثِ لامُ الكلمـةِ. والجوابُ عن شُبه المَازِنيِّ: أنَّ الفَتحة في الاسمِ الصَّحيحِ قبلَ التَّنوينِ حركةُ إعرابٍ غير لازمةٍ، فجاز أن يُبدلَ لها التَّنوين، والفتحةُ في «العَصا» و «الهُدى» ليستْ فتحةَ إعرابٍ فبطلَ القياسُ، ولهذا يقدَّرُ في المَنصوبِ المُنوّن أنّ لامَ الكلمةِ مَحذوفٌ نحو رأيتُ عَصاً.

= ١٥١، والمرتجل لابن الخشّاب: ٤٨، وأمالي ابن الشّجري: ٢/٢٠٥، والعيني: ٤/٥٤٦، الأشموني: ٤/٢٠٥، وشرح ديوان الحماسة: ١٧٥٠ وظنّها التبريزي في مدح عبدالله بن جعفر الصادق وتابعه في ذلك العيني وهذا لا يصحّ لأنّ وفاة جعفر كانت سنة ١٤٨ ولم يتنبّه أنّ الشماخ توفي قبل ذلك بزمن إذ كانت وفاته سنة ٢٢ هـ وصحّح ذلك البغدادي في شرح شـواهد الشـافية: ٢٠٦ وذكـر أنه (عبـدالله بن جعفر بن أبي طالب ١ ـ ٨٠ هـ) وهو صحابي جليل ولد في الحبشة لمّا هاجر أبواه إليها وكان كريماً يُسمّى بحرَ الجودِ وللشُّعراء فيه مدائح كان أحد الأمراء في جيش علي يوم صفّين ومات بالمدينـة ترجمتـه في الاستيعاب: ١/٣٥٤، والإصـابة: ٤/٨٤، وأسد الغابة: ٣/١٣٣، وغير ذلك.

(١) في الأصل «قرى».

(٢) انظر العبارة في المرتجل: ٤٨.

(٣) سورة طه، آية: ١٠.

وأمّا الجوابُ عن المذهب الأخير فيتحقَّق ببيان فسادِ ما استدلَّ به فمن ذلك وقوعها رَوِيّاً، وعنه ثلاثة أجوبة:

أحدُها: أنَّه من غلطِ طَبعِ الشَّاعر، ألا تَرى أنّ باب الإقواءِ جائزٌ في الشِّعرِ مثل أن يجعل النون رويّاً في بيت بعده كقولِ الشَّاعر:

بُنيّ إنَّ البِـرَّ شيءٌ هَـيِّنُ المَنْـطِقُ الطَّيبُ والـطُّعَيِّمُ[1]

والجوابُ الثاني: أنّ ذلك جاء على لغة من لم يُبدل من التّنوين ألفاً في النَّصبِ كقول الأعشى[2]:

* وآخُــذُ مِنْ كــلِّ حيٍّ عُصُمْ *

والأصلُ عُصُماً.

والجوابُ الثالث: أنّ الألفَ المُبدلة تُشبه الألف التي هي لامٌ والشَّبه بينَ الشَّيئين قد يَجذِبُ أحدُهما إلى الآخر، كقولهم: مررتُ بزيدٍ الضَّاربِ الرجلِ بالجرِّ حَملاً على قولك: مررتُ بالرّجلِ الحَسن الوجه، وهذا اتّفاق

---

(١) البيت لأعرابيّة، وهو في نوادر أبي زيد: ١٣٤، والمقتضب: ١/ ٢١٧، والكامل: ٢٢٦/٦، وأمالي ابن الشّجري: ٢٧٦/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٥/١٠، ١٤٤، والمغني: ٢٨٢، ورواية المبرّد في المقتضب «المنطق اللّين».
ويسمّى هذا في علم القوافي «الاكفاء» انظر تعريفه وأمثلة عليه في كتاب القوافي للأخفش: ٤٣ ـ ٥٣ تحقيق عزّة حسن طبع دمشق ١٣٩٠ هـ ومختصر القوافي لابن جنّي: ٣٠ وقد مثّل بالبيت نفسه.

(٢) صدر هذا البيت:

* إلَى المَــرءِ قَيْسٌ أُطِيْــلُ السُّــرَىٰ *

والبيتُ من قصيدة في ديوانه: ٣٧ تحقيق الدكتور محمد محمد حسين يمدح فيها قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي صاحب مرباع حضرموت يكنّى أبا الأشعب الخزانة: ٥٤٥/١، والعُصُمُ العُهُودُ التي يعتَصَمُ بها أي يُستَمْسَكُ، البيت في الخصائص: ٩٧/٢، المُبهج: ٤٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٧٠/٩، والخزانة: ٢٦٤/٢.

شَبَهِيٌّ مع أنّ الفرقَ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنَّ الرجلَ هنا مفعول، وحكمه أن يَنتصب، وأنّ الرجلَ ليس للمضافِ إليه، بخلاف الحَسَنِ الوجه لأنّ الحُسْنَ للوجه ومع هذا قد حُمِلَ أحدُهما على الآخرِ، وأجازوا مررتُ بالرَّجل الحَسَنِ الوَجهِ، حملاً على قولهم: مررتُ بالضاربِ الرّجلِ، وكلُّ ذلك للشَّبه اللَّفظِيِّ.

وأمّا الإمالةُ فبعيدةٌ في ألفِ التَّنوين، ومن أبدلها شبَّهها بلام الكلمةِ لما ذكرناه من الشَّبه اللّفظيّ، وهذا هو الشّبهة فيمن كَتبها بالياءِ. واللَّهُ أَعلم بالصَّواب.

آخُرها والحَمدُ لله وَحْدَهُ.

٢٠ ـ مسألة [إعراب الأسماء السّتّة](*)

اختلفوا في الأسماء السّتّة وهي أَبوك وأَخوك وحَموك وفُوك وذُو مالٍ(١) على سبعةِ مذاهبٍ:

الأوّلُ: قولُ سيبويهِ وهي أنّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ مقدَّرٌ عليها.

والثّاني: قولُ أبي الحَسن الأَخفش(٢) أنَّ حروفَ المدِّ دوالٌّ على الإعرابِ فَقط.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣، وشرح اللُّمع: ورقة: ٢٨ - ٣٠، وشرح الإيضاح ١١، ١٢. كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧ - ٣٣ وهي المسألة الثانية وعنوانها هناك: «الاختلاف في إعراب الأسماء الستة». واليمنى في إئتلاف النّصرة: مسألة رقم: ٢ في فصل الاسم والمسألة في الكتاب: ٢/٨٠، والمقتضب للمبرّد: ٢/١٥٥، والمرتجل لابن الخشّاب: ٥٤، وأمالي ابن الشّجري: ١/٣٩ - ٤١، وأسرار العربيّة لابن الأنباري: ٤٣، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/٥١، وشرح الكافية للرضي: ١/٣٨ - ٣٩، وشرح التّسهيل لابن مالك: ١/٤٥، وهمع الهوامع: ١/٣٨.

(١) أسقط الاسم السادس وهو «هنوك».

(٢) الأخفش: (ـ ٢١٥ هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، أصله من بلخ، قرأ على سيبويه وروى كتابه وصار بعده إمام أهل البصرة، أخباره في: معجم الأدباء: ٢٤٢/٤، ونزهة الألبّاء: ١٨٤.

والثَّالثُ: قولُ الجَرميّ[1] أنَّ قلبها إعرابٌ.

والمذهبُ الرابعُ قولُ قُطْربٍ وأبي إسحاق الزِّيادِيّ[2]: أنّ هذه الحُروف إعرابٌ.

والخامس: قولُ المازِنِيِّ: أنَّ هذه الحُروف ناشئةٌ عن إشباعِ الحركاتِ، والإعرابُ قبلها.

والسادسُ: قولُ أبي علي وأَصحابِه: أنَّ هذه الحُروفَ هي حروفُ الإعرابِ ودَوَالٌّ على الإعرابِ، وليسَ فيها إعراب مُقَدَّرٌ.

والسابعُ قولُ الفرّاء: وهي أنَّها مُعرَبَةٌ من مكانين، حُروف المَدّ وحَركات ما قَبلها[3].

---

(١) الجرمي: (ـ ٢٢٥ هـ) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء أخذ عن الأصمعي والأخفش، ألّف مختصراً لكتاب سيبويه سماه «الفرخ». وله مختصر يعرف باسمه «مختصر الجرمي». أخباره في الفهرست: ٥٦، نزهة الألباء: ١٩٨، طبقات الزبيدي: ٧٥.

(٢) الزِّيادِيُّ (؟ ـ ٢٤٩ هـ) إبراهيم بن سُفيان الزِّيادِيُّ كان نحوياً لغويّاً روى عن الأصمعي وأبي عبيدةَ، فيه دعابة ومزح له كتاب «النَّقط والشكَل»، وكتاب «الأمثال» وشرح نكت كتاب سيبويه، وله تنميق الأخبار. أخباره في: معجم الأدباء: ١/١٥٨، وإنباه الرواة: ١/١٦٦، الوافي بالوفيات: ٥/٣٥٦، ورأي الزيّادي هذا هو رأي قُطرب والزَّجاجي وهِشام بن معاوية، الهمع: ١/٣٨.
ذكر المؤلف في كتاب اللّباب ورقة: ١٣ رأياً للربعي يقول: إن كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإن كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإن كانت مجرورة ففيها نقل وقلب كما أورد هذا الرأي ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٢، ولم ينسبه إلى الرّبعي ولم يعلّق عليه بشيء، وعلّق عليه العكبري في اللُّباب بقوله: وهذا ضَعيف، لأنّه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب فيكون الإعراب في وسط الكلمة... إلخ.

(٣) ما ذكره المؤلف منسوباً إلى الفرّاء هو ما نسبه ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧ إلى =

فنبدأ بمذهبِ سيبويهِ وندلّ عليه بطرقٍ أربعة:

الأوّل: أنَّها أسماءٌ معربةٌ، فكان لها[1] حرفُ إعرابٍ، كسائر الأسماءِ المُعربة، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الإعراب إمَّا معنى، وإمَّا حركةٌ، وكلاهُما يَفتقر إلى مَحَلٍّ يقومُ به كسائرِ الأعراضِ المَعقولة، ومحلّه حرفه كالّدال من زيدٍ ونحوه، يدلّ عليه أنّ المُعتَلَّ مقيسٌ على الصَّحيح كما ذكرناه في مسألة الوقف علَى المقصور[2] وكما أنَّ الاسمَ الصّحيحَ لا يَعْرَى عن حرفِ إعرابٍ كذلك المُعَتلَّ، ولذلك حكمنا على الياء في المَنقوص، والألف في المقصورِ، على أنَّهما حرفا إعرابٍ.

والطّريق الثاني: أنّ هذه الأسماء لها حروفُ إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء، وبيانه أن، قولَك هذا أبٌ ورأيت أباً ومررتُ بأبٍ حرف إعرابه الباء، وكان يجبُ أن تكونَ حروف المدّ بعدَ الإضافة، لأنَّها صارت آخرَ الكلمةِ، كما أنَّ الباءَ قبلَ الإضافةِ آخرَ الكلمةِ، والإضافةُ لا تَسلِبُ الكلمةَ حرفَ إعرابِها نحو غلامك وغلامه.

والتَّحريرُ أنّه لا فارقَ بين حالها مضافةً وغير مضافةٍ إلاّ الإضافة، ولا أثرَ لها لهذا الفارِقِ في سلب حروفِ الإعراب، بدليل الصَّحيح والمُعتلّ والمَنقوص والمَقصور.

الطّريقُ الثالثُ: أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرفُ المدِّ فيها حرفَ إعرابٍ، كذلك لمّا حذفت ثمّ ردّت، وبيانه: أنّها لمّا ردّت

= الكوفيين ونسبه إلى الفرّاء ابن الشّجَري في أماليه: ٢/٣٨، ونسبه السيوطي في الهمع: ١/٣٨ إلى الكسائي؛ ونسبه إلى الكوفيين بعامة المبرد في المقتضب: ١/١٥٥ وابن يعيش في شرح المفصل ١/٥٢.

(١) في الأصل له.

(٢) تقدم في مسألة: ١٩.

عادت إلى كمالها ولكن غُيّرت لمعنى لا يُؤثِّر في إزالةِ حرفِ الإعرابِ.

الرّابع: أنّ هذه الحروفَ موجودةٌ في الإضافة طرفاً، ولا تَخلو من أن تكون زائدةً أو إعراباً أو حروفَ إعرابٍ، لا وجه إلى الأوّل، لأنَّ حكمَ الزائدِ أنّه إذا حُذِفَ لم يَخْتَلَّ به معنى، وثُبوت هذه الحروف على اللُّغة المشهورة إذا حُذِفَتْ لم يبقَ معناها ولا وجهَ إلى الثَّاني، لأنَّ الإعرابَ إمّا حركةً وإمّا مَعنى تَدُلُّ عليه الحَرَكَةُ وكلاهُما إذا حُذِفَتْ لا يَبْطُلُ معنى الكَلِمَةِ، وإنمَّا يَبْطُلُ المعنى الذي يدلّ عليه الإعراب، وإذا بطلَ القسمان ثبتَ كونُها حروفَ إعرابٍ، والدَّلالة على أنّ الإعرابَ مقدَّرٌ فيها أنّ حرفَ الإعرابِ في الأسماءِ لا يَعرّى من الإعرابِ لفظاً أو تقديراً، لأنّه دالٌّ على معنى فوجبَ أن يثبتَ لِيَحصلَ مدلولُه، فإذا لم يَكُن في اللَّفظِ ظاهراً كان مُقدّراً كالأسماءِ المقصورةِ، والمانع من ظهورِه قائمٌ.

فإن قيلَ: لا يستقيمُ هنا تقدير الإعرابِ وذلك أنّ الواو في حالِ الرّفعِ ساكنةٌ ولم تُقلب حتّى يقدّر الإعراب على ما تَنْقَلِبُ إليه، وفي النَّصبِ والجَرِّ تحرَّك الحرفُ بحركةِ الإعرابِ، فانقلب ألفاً أو ياءً، فالموجبُ للانقلابِ حركةُ الإعراب، فكيفَ تقدّرُ بعدَ وجودِ عَمَلِها؟.

فالجوابُ[1] أنّ الحركةَ على أصلِ هذه الحروف حركةٌ مطلقةٌ غيرُ معيّنةٍ، فكان الانقلابُ بكونها مُطلقةً، ولمّا انقلبت قدَّرنا عليه الحركات المُعيّنة، فالمقدَّرُ غير الذي أوجبَ الانقلابَ، وهذا يبيّن لك في المقصور نحو العَصا والرَّحى فإنَّ الانقلاب فيهما كانَ بالحركةِ من حيثُ هي مطلق الحركة لا بكونها ضمَّة وأُختيها، إلَّا أنَّها في الرَّفع يقدَّر على الواو السّاكنة ضمّة، كما يقدّر على الواو في «يغزو» وكما يقدّر على الألف في «العَصَا»؛ لأنَّ المانع من ظُهورِ الضَّمَّة ثقلها على الواو، وهذا المعنى مَوجودٌ في

(١) في الأصل: والجواب.

قولِكَ: «هذا أَبوكَ» والمانعُ من الألَفِ استحالةُ حركتِها، ومع الياء ثِقلها.

وأمَّا مَذهبُ الأخفش[1] فيُحتجّ له بأنَّ هذه الحُروف يلزمُ منها الحُكم بالرّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، فيلزم أن تكونَ قائمةً مقام الحَركات الإعرابيّة، ولا يكون لهذه الكلمات حروفُ إعرابٍ كالأمثلة الخمسة.

والجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ دِلالةَ الشّيءِ على الإعرابِ يَحتاج إلى مَحلٍّ فإذا لم يكن له حرفُ إعرابٍ بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه، والعَرض لا يقومُ بنفسه.

والثّاني: أنَّ الدّليلَ يَفتَقِرُ إلى مَدْلُولٍ عليه، فالمَدلول عليه هُنا الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها، وهي نَفْسُ هذه الحروف، أفَضى إلى أن يكونَ الدَّليلُ هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محلّ يقوم به ويعود الكلام الأوّل.

والثالثُ: أنّ ذلك يُفضي إلى مُحالٍ في بعضِ الأَسماء وذلِكَ، أنَّ فُوكَ وذُو مالٍ إذا كان حرفُ المَدِّ دليل الإعراب يَبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ وهو اسمٌ ظاهرٌ معربٌ، وهذا لا نَظيرَ لَهُ.

وأمّا مذَهبُ الجَرميّ[2]: فحُجّته أن الواوَ في الرّفع هي الأصل فتكون حرفَ الإعراب والإعراب مقدّر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأمّا في النّصبِ والجرِّ فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنسِ الفتحة، والياءُ من جنسِ الكسرةِ، فقد نابَ الحَرفان عن الحَرَكَتين والنائبُ عن الشيءِ يقوم مقامه.

---

(١) الإنصاف: ٢١ «المسألة الثانية» ولم ينسبه إلى الأخفش ونسبه إليه الرّضي في شرحِ الكافية: ١/ ٢٧.

(٢) مذهب الجرمي في شرح المفصَّل: ١/٥٢، وشرح الكافية: ١/ ٢٧.

والجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ الرّفعَ لا انقلاب فيه وهو مُعربٌ، وما ذكره يُفضي إلى أن تكونَ الكلمَةُ الواحدةُ ليس فيها علامةُ إعرابٍ في حالٍ، ولها علامةُ إعرابٍ في حالٍ آخر، وذا لا نظيرَ له، ولا يَقتضيه قياسٌ.

والثاني: أنّ الانقلابَ لو كان إعراباً لكان واحداً، كما في منصوبِ التَّثنية والجَمع وجرّهما، وهنا انقلابان على حَسب الموجبِ للقلبِ وما كان كذلك لا يكونُ إعراباً.

والثالثُ: أنّ الانقلابَ في المقصورِ ليسَ بإعـرابٍ، بل الإعـرابُ مقدَّر، والمنقلبُ حرفُ إعرابٍ.

وأمّا مذهبُ[1] قُطْرُبٍ فشُبهَتُه أنّ الإعـرابَ ما يَختلفُ بـاختلافِ العاملِ، وهذه الحُروف بهذه الصِّيغةِ فكانت إعراباً.

والجَوابُ أنَّ هذه الحروف لم تَحدث عن عاملٍ وإنّما الحَركات المُوجبة لقلبِها هي الإعراب الحادث عن عاملٍ، وقد دَللنا على ذلك.

وأمّا مذهبُ المَـازِنيِّ[2] فشبهتُهُ أنّ الضّمّةَ والفتحةَ والكسـرةَ قبلَ حروفِ المدِّ ناشئةٌ عن عاملٍ؛ لأنّها تَختلِفُ بحسبِ اختلافه فكانت هي الإعراب، ولكن لمّا أُريد تمكينها أُشبعت فنَشأت عنها هذه الحروف.

والجوابُ عنه من أربعةِ أوجهٍ:

---

(١) مذهب قطرب والزيادي منسوبٌ إليهما في هَمع الهوامع: ١/٣٨، وأضاف إليهما الزجّاجي من البصريين وهشام بن معاوية من الكوفيين ونسب إلى الزِّيادِيّ وحدَه في شرحِ المفصّل: ١/٥٢.

(٢) مذهب المازني ذكره ابن الأنباري ولم ينسبه إليه، ونسبه إليه الرّضي في شرح الكافية: ١/٢٧، وأيّد المازني الزجّاج الهمع: ١/٣٨.

أحـدُها: أنّ حدوثَ الحرفِ عن الإشباعِ خلافُ القياس وهو شاذٌّ وبابه الشّعر للضّرورة[1].

والثاني: أن، ما كان من أجل الإشباع غير لازم، بل إن شاء أتى به وإن شاء لم يأتِ، وهاهنا ذكر هذه الحروف لازمٌ، فلم يكن عن الإشباع.

والثالثُ: أنّ ذلك يُفضي في بعض الأَسماء أن يكون الاسمُ الظاهر على حرفٍ واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء.

والرابعُ: أنّها لو كانت للإشباع لخالَفت بقيّةَ المحذوفات نحو: «دَمٍ» و «يَدٍ» فإنَّها لا تَختلفُ مع أنّ الحـركات مـوجودةٌ فيهـا والأصلُ عـدمِ الاختلاف.

وأمَّا مذهبُ أبي عليٍّ فهو أقربُ المذاهبِ؛ وذاكَ أنّه وَجَـدَ هذه الحروفَ لامـاتِ الكلمةِ فمن هاهنا هي حروفُ إعراب، ووجدها دالّة على الإعراب فقضى بها حكماً للدّليل، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد دالاً على أشياء، أَلا تَرى أنَّ التاءَ في قولك: «هي تقومُ» حرفُ المضارعة ودليلُ التأنيثِ وفي قولِكَ: «أنتَ تقومُ» هي حرفُ المضارعةِ ودَليلُ الخِطابِ.

ولأَصحابِ سِيبويهِ أن يَقولوا إنّه ليس كلُّ مقدّرٍ عليه دَلِيلٌ من اللّفَظِ بدليلِ المَقْصُورِ فإنَّ الإعرابَ فيه مُقدَّرٌ وليس له لفظٌ يَدُلُّ عليه، كذلك هَاهُنا.

---

(1) الإنصاف: ٢٣ ـ ٣٠ أورد مجموعة من الأبيات التي أُشبعت للضَّرورة مثلُ قولِ الشَّاعِرِ:

* مِنْ حَيْثُمـا سَـلَكُـوا أَدْنُـو فَـأَنْـظُورُ *

وقـول الآخـر:

* نَـفْـيَ الـدَّرَاهِـيْـمِ تِـنْـقَـادُ الـصَّـيَـارِيـفِ *

وأمّا مذهبُ الفَرّاء فحجّته أنّه وَجَدَ الحركات قبل هذه الحـروف، وهذه الحروف تَختلفُ باختلافِ العاملِ ، فكانا جميعاً إعراباً.

وهذا فاسدٌ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ ، والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ.

والثاني: أن، الإعرابَ يفرّق بينَ المعاني، والفَرق يحصل بعملٍ واحدٍ، فلا حاجةَ إلى آخر.

والثالثُ: أنّه يُفضي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: «فُوك» و«ذُو مالٍ» فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعرب؟ ولا يصح قياسه على قولهم هذا امرؤٌ ورأيت امرأً ومررت بامرىءٍ، فإنَّ الرّاءَ والهمزةَ تختلفُ حركتهما، لأنّا نقول حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وليست إعراباً، كما أنّ الحركةَ قبلَ حروفِ المدِّ تابعةٌ لها وليست إعراباً، والله أعلمُ بالصَّوابِ.

مسائل التثنية

٢١ ـ مسألة [المثنّى وجمع المذكّر السالم معربان]*

الإِسمُ المثنّى والمَجموعُ جمع السَّلامةِ مُعربان.

وحُكِيَ عن الزجّاج[١] أنَّهما مبنيّان[٢].

وجهُ القولِ الأوّلِ: أنَّ المعرَبَ هو ما اختلفَ آخره لاختِلافِ العامِلِ، وهذان الضَّربان كذلك فكانا مُعربين.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٣٠، وشرح الإيضاح: ورقة: ٢٩. ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، لأنَّها ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين إلاَّ أنَّه تعرَّض لها في المسألة رقم: (٣٣) مسألة (القول في إعراب المثنّى والجمع على حدّه) وهي المسألة الآتية بعد هذه المسألة.

(١) الزجَّاج: (٢٣٠ ـ ٣١١ هـ) إبراهيم بن السري بن سهل الزجَّاج نسبه إلى مهنته خَرط الزُّجاج، لزم ثعلب ولمَّا قدم المبرّد إلى بغداد تحوَّل إليه ولازمه وجعل له كل يوم درهماً وداوم على ذلك، وإليه انتسب تلميذه أبو القاسم الزجّاجي ترك آثاراً من أشهرها «معاني القرآن وإعرابه». أخباره في: نزهة الألباء: ٣٠٨، معجم الأدباء: ١/٤٧ ـ ٥٩، تاريخ بغداد: ٦/٨٩.

(٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣: «وحكي عن أبي إسحق الزجّاج أنَّ التثنية والجمع مبنيّان وهذا خلاف الإجماع.

نسب المؤلف وابن الأنباري بناء المثنّى والجمع إلى الزجّاج بينما يروي السيوطي في همع الهوامع: ١/١٦١ (الكويت) عن الزجّاج موافقته في إعراب المثنّى والجمع بالحروف.

وبيانه: أنَّهما في الرَّفع بحرفٍ، وفي الجرِّ والنَّصب بحرفٍ آخر، وهذا الاختلاف مَنسوبٌ إلى اختلاف العامل؛ لأنَّه يحدثُ عنه حدوثاً مُطَّرداً، والاطِّرادُ دليلُ العلَّةِ، فإذا قلتَ: «قامَ الزَّيدان، والزَّيدون» و «رأيتُ الزَّيدَين والزَّيدِين» ورأيتُ الاختلاف تابعاً لاختلافِ العامل. فإن قيل: فقد حَصَلَ هُنا اختلافان، حركةُ ما قبلَ حروفِ المَدِّ وحروف المَدِّ، واختلافُ الحركةِ فيما قَبل حَرْفِ المَدِّ ليس بإعرابٍ، فكذلك حرفُ المَدِّ لا يكونُ اختلافُهُ إعراباً.

فالجوابُ[1] أنَّ الذي اختلفَ بحكمِ الأصلِ هو حرفُ المَدِّ، وهو الألفُ في الرَّفع، والياء في النَّصبِ والجَرِّ، وهكذا في جمعِ السَّلامة وحركةُ ما قبلَ هذه الحُروف تابعٌ لها، أو ثابِتٌ للفرقِ بينها، وليس بحادثٍ للعامل فثبتَ أنَّ اختلافَ هذه الحُروف منسوبٌ إلى العاملِ قَصداً، فكان إعراباً. واحتجَّ للمُخالف أنَّ المثنَّى والمَجموع يتضمَّن معنى واو العطف فكان الاسمُ به مبنيّاً كخمسة عشر ونحوه.

والجوابُ: أنَّ هذين الاسمين غير مركبين، لأنَّ التركيبَ يبقى معه لفظُ كلِّ واحدٍ من الاسمين كخمسةَ عشرَ، والمثنّى صيغة أُخرى غير صيغة الإسمين المفرَدين، ويطّرد ذلك لوضح القياس أن تقولَ: «زيدٌ زيدٌ»، فأمَّا الزَّيدان والزَّيدِين فلم يَبْقَ فيه غير لفظ الواحد، ثمَّ زيد عليه الحروف للمعاني فبطلَ بذلك أن يكونَ متضمِّناً واو العطف، وإنَّما المثنَّى يُغني عن عَطفِ الاسمِ الثَّاني على[2] الأوَّل، لا أنَّ لفظ المعطوفِ والمعطوفِ عليه باقٍ، يدلّ عليه اختلاف آخرهما بحسَبِ اختلافِ العامِلِ، وليس كذلك ما يَتَضَمَّن معنى الواو. واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) في الأصل: والجواب.
(٢) في الأصل: عن.

٢٢ ـ مسألة [حقيقة حروف التَّثنية والجمع](*)

حروفُ المَدِّ في التَّثنيةِ والجَمْعِ حُرُوفُ إعرابٍ عندَ سيبويه(١).

واختلف أَصحابُه في الإِعرابِ. فقالَ بَعضُهم: هو مُقدَّرٌ عليها كما يُقدَّرُ على المقصورِ(٢). وقالَ آخرون لا يقدَّرُ عليها إعرابٌ.

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإِنصاف: ٣٣ ـ ٣٩، وهي المسألة رقم: ٣ وعنوانها هناك: «القول في إعراب المثنَّى والجمع على حدة» وجمعها مع سابقتها هنا كما أوضحنا، كما ذكرها اليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٨٣ في فصل الاسم الكتاب: ١/٤، والمقتضب: ٢/١٥٣، والمرتجل: ٦١، وشرح الرضي: ١/٢٩، وشرح المفصل: ٤/١٣٩، وأسرار العربية: ٥١، وشرح التَّسهيل: ١/٦٢، والهمع: ١/١٦١ (ط الكويت).

(١) لعلَّه يقصد سيبويه ومن وافقه، وانظر رأيه في كتابه: ١/٤ حيث قال: «واعلم أنَّك إذا ثنَّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوَّن..... إلخ «وقد وافق سيبويه الزجّاج وابن كيسان، وابن السرّاج شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/١٣٩، ونسبه ابن الأنباري لعامَّة البصريين.

(٢) وعلى هذا خرّج بعضهم قراءة ﴿إن هذان لساحران﴾ قال أبو حيَّان في البَحْر المحيط: ٦/٢٥٥، والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب في إجراء المثنّى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطَّاب ولبني الحارث ابن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكي ذلك عن الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة.

وقالَ الأخفشُ والمازنيُّ والمبرِّدُ[1]: ليست حروفَ إعرابٍ على ما ذكرنا في الأَسماءِ السِّتَّةِ.

وقال الجرميُّ[2]: انقلابُ الألفِ إلى الياءِ هو الإعراب، وقالَ قُطْرُبٌ والفرَّاءُ[3] أنفسُهما إعرابٌ. وحجَّة الأولين من ستة وجه:

الأول: أنَّه اسمٌ معربٌ، فكان له حرفُ إعرابٍ كسائر الأسماءِ، والوجهُ فيه أنَّ المعربَ هو الذي يقومُ به الإعراب، مثل المكرم هو الذي قام به الإكرام، فالإعراب غيرُ المُعرب، لأنَّ محلَّ الشيءِ غيرُ ذلك الشيءِ كمُغايرة الأَسود للسَّوادِ.

---

(١) المبرَّد: (٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ) هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي، أخذ عن المازني والسجستاني ورحل إلى بغداد وفيها شيخ أهل الكوفة أبو العباس ثعلب، وحصلت بينهما منافسة شديدة، أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل، والفاضل والمذكَّر والمؤنث وقد طبعت وله غير ذلك من المؤلفات أخباره في: الفهرست: ٩٥، ونزهة الألباب: ٣٧٩، ومعجم الأدباء: ١٣٧/٧، وغيرها.
رأي الأخفش والمازني والمبرّد في: المقتضب: ١٥٣/٢، قال المبرَّد: «والقول الذي نختاره ونزعم أنَّه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف الإعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل الإعراب، لأنَّه لا يكون حرف إعراب، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلَّا في حرف» وانظر الإنصاف: ٣٣.

(٢) رأى الجرمي في المقتضب: ١٥٣/٢، والإنصاف: ٣٣، وشرح التسهيل: ٧٩/١.

(٣) ما نسبه المؤلف للفراء فقط نسبه الأنباري لعامَّة الكوفيين في الإنصاف فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمَّة والكسرة في أنَّها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم أنَّه مذهب سيبويه وليس بصحيح».
الإنصاف: ٣٣، ونسبه إليهم الرضي في شرح الكافية: ٣٠/١، قال: «.. وقال الكوفيون هي الإعراب»، وهو رأي ابن مالك في شرح التسهيل: ١٣/١.
وقال السيوطي في الهمع: ٦١/١ ط الكويت ونسبه أبو حيَّان إلى الكوفيين وقطرب، والزجّاج، والزجَّاجي.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ هذه الحروفَ حادثةٌ لمعنى في الاسمِ، فكانت حروفَ إعرابٍ، كتاء التأنيث وألفه، وياء النَّسب، وإنَّما كانَ كذلك، لأنَّ الحَرفَ الحادِثَ لمعنى يَصيرُ من جُملة الكلمةِ وطرفاً لها والأطراف حروفُ الإعراب.

والوجهُ الثَّالثُ: أنَّ حرفَ الإعرابِ هو الحَرفُ الأخيرُ الذي إذا أُسقِطَ يختلّ به المعنى، وحروفُ المَدِّ هنا كذلِكَ، إنَّها إذا أُسقطت اختلَّ معنى التَّثْنِيَةِ والجَمع، فتصيرُ كالدَّالِ من زيدٍ.

والرابعُ: أنَّ هذه الأَسماء لها حرفُ إعرابٍ قبلَ التَّثنية فكان لها حرفُ إعرابٍ بعدها، كالاسمِ المؤنث، وذلك أنَّ المعنى الحادثَ لا يَسلِبُ الاسم معنى وإنَّما يزيده معنى، فلو حذف حرفُ الإعراب لكانَ ذلك نقضاً لحكمِ الاسمِ.

والخامس: أنَّك إذا سميت رجلاً «مسلمان» أو «زَيدون» ثمَّ رَخَّمته حذفتَ الألفَ والنُّون، والنون ليست حرفَ إعرابٍ اتفاقاً، وجب[1] أن تكونَ الألفُ حرفَ الإعرابِ، لأنَّ حكمَ التَّرخيمِ أن يَحذِفَ حرفَ الإعرابِ كما تَحذف الثَّاء من «حارث».

والسادس: أنَّ العربَ قالوا[2]: «جَاءَ يَنْفُضُ مَذْرَوَيْه» و«عَقَدْتُهُ

---

(١) هكذا في الأصل ولعلَّ الأصح ولهذا وجب.

(٢) «يَنفُض مَذْرَوَيْهِ» قالَ أبو البقاء في شرح المقامات ينفُض مذرويه إذا جاء مسرعاً. وقال المبرد في الكامل: ٤٣/٢، ويقال يَنْفُضُ مَذرَوَيهِ: وهما ناحيتاه، وإنَّما يوصف بالخيلاء. والمذروان كما في شرح أدب الكاتب للجواليقي: طرفا الأليتين اللسان (مذر) قال عَنترةُ:

أَحَولي تَنفُضُ استُكَ مَذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَمَا أَنَذَا عَمَارُ

ديوانه ط دمشق: ١٣٤، وتهذيب اللغة للأزهري: ١٣٤/١٥ (مذر)، وزادَ ابن مالك في شرح التسهيل: ٧١/١ أنَّها تطلقُ أيضاً على طرفي القَوسِ، وجانبي الرأس.

بِثِنَايَيْنِ»(1) فأثبتوا الواو والياء كما يثبتونهما قبل تاء التأنيث نحو «شقاوة» و«عباية»، وقد ثبتَ أنَّ الثَّابتَ قبل تاءِ التأنيثِ من جملةِ الكلمةِ، وأنَّه ليس بإعرابٍ، فثبت بذلك أنَّه حرفُ إعرابٍ.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: أنَّ هذه الحروف تدلّ على الإعرابِ، وحرفُ الإعراب لا يَدُلُّ عليه، كالدال من زيدٍ، فثبت بذلك أنَّها ليست حروف إعراب.

والثاني: أنَّها لو كانت حروفَ إعرابٍ لبانَ فيها إعرابٌ، ولا يَصِحُّ تقدير ذلك لِوَجْهَيْنِ:

أحدهُما: أنها تَدُلُّ على الإعراب، فلو كان فيها إعرابٌ لكان عليه دَليلان.

والثاني: أنَّ حرفَ الإعرابِ يلزمُ طريقةً واحدةً فلمَّا كان الرَّفع بحرفٍ. والجرّ والنصب بحرفٍ آخر، لم يكن حرفَ إعرابٍ، بل كانَ دليلَ الإعرابِ.

واحتجَّ الجَرمي بهذه الشُّبهة، وهو أنَّه لمَّا احتيج في الجَرِّ والنَّصبِ إلى حرف آخر غير ألف، علم أنَّ الانقلاب هو الإعراب.

واحتجَّ الفرَّاء: بأنّ الإعراب ما دلَّ على الفاعِل والمفعولِ، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بهذه المنزلة، فكانت إعراباً كالحركة.

والجَوابُ عن شبهةِ المازني ما ذكرناه في الأسماء السِّتَّة، من أنَّها لو

---

(1) هكذا في الأصل ولَعلَّ الصَّواب «عَقَلْتُهُ» قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب: ٤١١ «... وكذلك قولهم: (عقلته بثنايين) بياء غير مهموزة... ومعنى عقلته بثنايين أن تشدّ يديه بطرفي الحبل، فهو حبل واحد تشدُّ بإحدى طرفيه يد البعير، وبالطرف الآخر اليد الأخرى».

كانت دليلَ الإعرابِ لكان الإعرابُ إمَّا فيها أو في غيرِها وكلاهما باطلٌ على ما تقدَّم.

فأمَّا معرفة الإعراب من هذه الحروف ففيه وجهان[1]:

أحدُهما: أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ عليها، ولا دليلَ عليه كما في المقصورِ، وإنَّما اكتَفوا بوضعِ الألِف في الرَّفعِ، والياءِ في الجرِّ والنَّصبِ، عن دليلِ الإعرابِ، ألا تَرى أنَّ «نحن وأَنت» بوضعِهِ يدلُّ على الرفعِ، و«إيَّاك وبابه» يدلُّ على النَّصبِ، كذلك الحُروف هُنا هي حروفُ إعراب، ووضعها يُغني عن ظهور الإعرابِ، وإذا كانت الكلمةُ بأسرها تُغني عن الإعراب[2] فبأنْ يَدُلَّ آخر الكلمة أولى.

والجوابُ عن شبهة الجرمي[3] أنَّ الانقلاب لو كان إعراباً لم يكن في المثنّى والمجموع رفعٌ؛ لأنَّ الألفَ والواوَ غيرُ منقلبتين عن شيءٍ.

وجواب آخر: وهو أنَّ الياءَ في التَّثنية والجَمعِ ليستْ منقلبةً عن

---

(١) ذكر المؤلف الوجه الأوَّل، ونسي أن يذكر الوجه الثاني.

(٢) لو قال (فلان) لكان أوضح.

(٣) ردَّ المبرّد على الجرمي في المقتضب: ٢/١٥٤، وكذلك ردَّ عليه ابن الأنباري في الإنصاف ١/٤٥، قال: «وأمَّا من ذهب إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين:
أحدهما: أنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة، ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم.
والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين لأنَّ أول أحوال الاسم الرفع، ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أنَّ التثنية والجمع مبنيَّان في حال من الأحوال».
وأيَّد مذهب الجرمي ابن عصفور ذكره ابن مالك وردَّ عليه وأبطله من خمسة وجوه في شرح التسهيل: ١/٧٩.

حرفٍ، بل هو حرفٌ موضوع ابتداء، فلا انقلاب، بخلاف الأسماء الستَّة، فإنْ أراد بالانقلاب تَنَقُّل الحرفِ من حالٍ إلى حالٍ، لا الانقلاب التَّصريفي، قيلَ هذا لا يمنعُ من جَعلِ هذه الحُروفِ حُروفَ إعرابٍ، لقيامِ الدَّليلِ عليه، ويكون الانتقالُ مبنيّاً على الإعرابِ المقدَّرِ.

وأمَّا مَذهبُ الفرَّاء: فالجوابُ عنه[1] أنَّها لو كانت إعراباً لم تَدُلّ على معنى غير الإعراب، ولَيست كذلك، بل هي دَالَّةٌ على معانٍ غير ما يدلّ عليه الإعراب، فهي كتاءِ التأنيث، وياءِ النسب، وقد احتجَّ بعضُهم لغيرِ مذهبِ سيبويه بِأنَّ تاء التَّأنيث ثبتَتْ قبلَ هذه الحروف، نحو «مُسلمتان» و «جارِيتان» وحرفُ التأنيثِ لا يكونُ حَشواً.

والجوابُ: أن الدَّليلَ على كونِها حروفَ إعرابٍ ما تقدَّم. وأمَّا ثبوتُ التَّاءِ قبلَها، فوجهه أنَّ هذه الحروفَ حروفُ إعرابٍ، وتَدُلُّ على الإعرابِ، فمن حيثُ هي دالَّةٌ على الإعرابِ وقعتْ تاء التأنيث قَبلها، ولم تَكُنْ حشواً في هذا الحكمِ، وأمَّا من الجهةِ الأُخرى فلا تَنفي كونها حرفَ إعرابٍ، وكان السَّبَبُ في ذلك أنَّ التأنيث معنى يُفتَقَرُ إلى الدِّلالة عليه، فلو حذف في التَّثنية والجمع لبطل ذلك، فوجب أن يُحافَظَ على المَعنيين جميعاً.

واللَّه أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) ردَّ ابن الأنباري مذهب الفرَّاء بعد أن نسبه إلى عامَّة الكوفيين، انظر الإنصاف: جـ ١/ ٣٦.

٢٣ ـ مسألة: [تقدير الإعراب على حروفِ التَّثنية والجمع](*)

إذا ثبتَ أنَّها حروفُ إعرابٍ فالإعرابُ مقدَّرٌ عليها، خُرِّجَ ذلك على مذهبِ سيبويهِ في الأَسْماءِ السِّتَّة، وقد ذَكرنا الحُجَّة في ذلِكَ وما يرد عليها من الشُّبه، وأجبنا عنه(١)، ومثله ها هنا، ومن أصحابِ سيبويهِ من قالَ لا يقدَّرُ عليها، إعرابٌ(٢)، وفرَّق بينها وبينَ الأسماءِ السِّتَّةِ، ووجه(٣) الفرق أنَّ هذه الحُروف أَفادت مَعنى غير الإعرابِ، وهو التَّثنية والجَمعِ، فأفادَت الإعراب بخلافِ حُروف المَدِّ من الأسماءِ السِّتَّةِ، فإنَّها لَم تَعُدْ زيادةً على كونِها

(*) هذه المسألة لا تستحق أن تكون مسألة مستقلَّة وحقّها أن تكون جزءاً من سابقتها
(١) راجع مسألة «إعراب الأسماء الستَّة» وهي المسألة رقم «٢٠».
(٢) أي أنَّه فهم رأى سيبويه هكذا وتوضيح هذا في شرح الكافية للرضي. وصاحب الرأي هو أبو علي الفارسي:
قال الرَّضِيّ: ١/٣٠: «وقالَ سيبويهِ حرفُ المَدِّ في المُثنّى والمَجموع حروفُ إعرابٍ فقال بعض أصحابه الحَركاتُ مقدَّرةٌ عليها، قياساً على مذهَبه في الأسماء الستَّةِ فالمثنّى والمجموع إذن معربان بالحركات المقدَّرة كالمقصور وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول. وقال أبو علي: لا إعراب مقدَّر عند سيبويه على الحروف لأنَّ النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنَّما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى لأنَّ الانقلاب معنى لا لفظ فه الإعراب اللَّفظي»؟.
(٣) لو قال: «كما أنَّها أفادت...» لكان أجمل.

حرفَ إعرابٍ فاحتيجَ إلى تقدير الإعرابِ وفيه فرقٌ آخر، وذلك أنَّ حرفَ الإعـراب في الأسماءِ الستَّـة لامُ الكلمةِ، ولامُ الكلمـةِ تُحرّك بحـركـة الإعرابِ، فإذا تَعَذَّرت(٤) لَفظاً قُدِّرت، والحروف في التَّثنيةِ والجَمعِ لا تَستحقّ حركةً فعند ذلك لم تَتعذَّر لفظاً حتَّى تُقَدَّر، بل زيـدت حروف إعرابٍ ودالَّة على الإعراب، ومع قيام الدَّليلِ على الشَّيءِ لا يُقدّرُ واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

(١) غير واضحة في الأصل

٢٤ ـ مسألة [النون في التَّثنية والجَمع عوض من الحركة][*]

النون في التَّثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد[١]. وقال بعض البصريين[٢]: هي عوض من الحركة في موضع، وهو مع الألف واللَّام، وفيما لا ينصرف، ومن التَّنوين وحدَه نحو فَتىً وَرَحىً.

وقال آخرون: هي بدلٌ من الحركة وحدها[٣].

وقال آخرون: من التَّنوين وحده[٤].

وقال الفَّراءُ فرَّق بها بينَ ألفِ التَّثنية وبين أَلفِ النَّصب في الواحِدِ[٥].

(*) ذكر المؤلف ـ رحمه اللّه ـ هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ١٧، وانظر ابن يعيش: ٤/١٤٠، الهمع: ١/١٦٣ ط الكويت، وشرح التسهيل: ١/٨١.

(١) شرح المفصَّل: ٤/١٤٠، والهمع: ١/١٦٣، وعليه ابن ولّاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي.

(٢) نسبه السيوطي إلى ابن جني الهمع: ١/١٦٣.

(٣) أي في المفرد نسبه أبو حيان إلى الزجّاج: الهمع: ١/١٦٣.

(٤) نسبه السيوطي إلى ابن كيسان.

(٥) مذهب الفرَّاء في همع الهوامع: ١/١٦٣.

وزاد السيوطي أنَّها التنوين نفسه نقله ابن هشام الحضراوي وأبو حيَّان وقال ابن مالك في شرح التسهيل إنَّ النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد: ١/٨١ فوظيفتها وظيفة التنوين وليست هي التنوين نفسه.

وحُجَّة الأولين من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الاسمَ مُستَحِقٌّ للحركةِ والتَّنوين وقد تَعذَّرا في التَّثنيةِ والجَمعِ والنُّونُ صالحةٌ أن تكونَ عوضاً منهما، ووجدنا العربَ قد زادُوها فيها فيغلبُ على الظَنّ أنَّها زيدت لذلك.

ودليلُ ذلك زيادتُها في الأمثلةِ الخَمسة عوضاً من الضَّمَّةِ، وهذا دليلٌ على صحَّةِ تعويضها من الحركةِ، ودليلُ صحَّةِ تعويضها من التَّنوين، أنَّ النُّونَ والتَّنوين لفظُهما سواءٌ.

الوجهُ الثاني: لمَّا وَجدنا النُّون في موضع يستَحِقُّ الحركة والتَّنوين، وحذفت في موضع يحذف فيه التَّنوين وهو الإضافة، فدَلَّ ذلك على ما قلنا، لكن ثبوتُ الشيءِ في موضعٍ وحذفُه في موضعٍ آخر ليس بِعَبَثٍ، بل لِعِلَّةٍ اقتضت الفَرقَ، ولَيس إلَّا ما ذكرنا.

فإن قيلَ يَفْسُدُ ما ذكرتُمُوه من أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ حروفَ المدِّ هُنا غير مُستحقَّةٍ للحركةِ لقيامها مقامَ الحركةِ في الدِّلالةِ على وجوهِ الإعراب، فلم يبق ما يعوّض منه.

والثَّاني: أنّ النُّون تثبتُ في موضعٍ لا يَستحق الحركة مثل «العَصا» و«الرَّحى».

والثالثُ: أنَّها تثبت مع الألف واللام وهذا لا ينوَّن.

والرابعُ: أنَّها تثبت في «ما لا ينصرف» نحو: أحمد،

والخامسُ: أنَّ النُّونَ ثابتةٌ في «هذان» و«اللَّذان» ولا يَستحق ذلك حركةً ولا تنويناً. فالجوابُ[1] عن الأولِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

(١) في الأصل: والجواب.

أحدُها: أنَّ الحركة مقدَّرة على هذه الحروف ولكنْ حركةٌ لا تظهر بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضاً من ظُهورِ الحركةِ المقدَّرةِ إذ كانت لا تظهرُ في موضعٍ مَّا ولكن الدَّليلَ يَقْتَضِي تَقديرَها، إذ كانت هذه حروفَ إعرابٍ، وحروفُ الإعرابِ لا تعرى عن الإعراب لفظاً أو تقديراً.

والوجهُ الثاني: أنَّ هـذه الحروف مستحقّة للحركة وإن لم تقدَّر، فالنون عوضٌ من استحقاق لفظ الحركة، وبين استحقاق الحركة ولفظها فرقٌ ظاهرٌ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «دارٌ» و«مالٌ» الألف مستحقّة للفتحة لأنَّ وزنَ الكلمةِ «فعل» ولكن تعذَّرت حركتها ولمَّا صارت إلى السكون ثبت لها حكم الساكن ولم يُنظر إلى استِحقاقها الحركة حتَّى لو سَمَّيتَ امرأةً بـ«دار» جوَّزتَ صَرفَهُ كما يجوزُ صرفُ «هند» ولو كان استحقاقُ الحركةِ بمنزلةِ لفظِ الحركةِ لَم تَصْرِفْهُ.

والثَّالثُ: أنَّ الألف تَدُلُّ على التَّثنية وعلى الإعرابِ، وهي حرفه فقد ضَعُفت دِلالتها على كلٍّ واحدٍ من هذين، فَجُعلت النون مقوِّيةً لها.

أمَّا المقصورُ فتظهرُ حركته في التَّثنية فيعودُ إلى الأصل كالصَّحيحِ. وأمَّا ثبوتُها مع الألفِ واللَّامِ فجوابُه من وَجهين:

أحدهما: أنَّها إذا كانت عوضاً منهما وتعذَّر دلالتها على أَحدِهما لزواله، بَقِيَتْ دالَّةً على الآخرِ، ألا تَرى أنَّ الواو في «الزَّيدون» تدلُّ على الجمعِ وعلى العَلَمِ والعَلَمِيَّة ثمَّ ثَبتت في «سُنون» و«قُلون» و«ثُبون» فالواو هُنا تدلُّ على الجمع ولا تدلُّ على المعاني الأُخر، وهذا كـ«كان» وأخواتها فإنَّها في الأصلِ دالَّةٌ على الحَدثِ والزَّمانِ[1]، ثمَّ خُلعت دلالتها على الحَدث وبَقيت دِلالتها على الزَّمان.

---

(١) في قوله كـ(كان) وأخواتها إلى قوله: وبقيت دلالتها على الزَّمان هذا النَّص نقله السُّيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٢٠٥ ونص على أنَّه نقله من التبيين.

والثاني: أنَّها عوضٌ من الحركةِ وحدَها، وأمَّا ما لا يَنصرف فالوجهان المَذكوران جوابٌ عنه، وجوابٌ آخرُ: وهو أنَّ ما لا يَنصرف نَحو أَحمد إذا ثُنّي تَنَكّر فاستَحَقَّ الصَّرفَ، وأمَّا الصِّفةُ مثل «أَحمر» فإذا ثُنّي خَرج عن شبهِ الفعلِ فجازَ أن يُنوّن، وأمَّا ثُبوتُها في «هذان» فلأنَّ هذا اللَّفظ ليس تثنية صناعيَّة بل تَثْبُتُ فيه لوجهين:

أحدُهما: أنَّها صِيغةٌ وُضعت على هذا اللَّفظِ، لا أنَّ الكلمةَ معربةٌ والدَّليلُ على ذلـك أنَّ التَّثنية الصِّنـاعيَّة تُـوجب التَّنكير مثـل «الزيـدان» و«هذان» ليس بنكرة بل هو في ابتداء وضع الصِّيغة للتَّثنية مثل «أنتما».

والوجهُ الثَّاني: أنَّ النُّون عوضٌ من الألفِ المَحذوفة، لأنَّ «ذا» في الواحِدِ ألفٌ والتَّثنية تَحتاجُ إلى ألفٍ، وقد حُذفت إحداهما فكانت النُّون عوضاً من المَحذوف، وهذا هو الجوابُ عن «اللَّذان».

وأمَّا مذهبُ الفرَّاء: فمذهبٌ طَريفٌ وذلك أنَّ النُّون تَثبتُ بعد الياءِ وبعدَ الألِف ولا لبس مع الياء ثمَّ أنَّ النون تثبت مع الألف واللَّام ولا تثبت الألف في المنصوبِ مع الألفِ واللَّامِ ثمَّ أنَّ الفرقَ قد حصل بأمور أُخَر فلا حاجةَ إلى الفرقِ بالنُّون [واللَّه أعلم بالصَّواب][1].

(١) لم يختم المؤلف هذه المسألة بقوله: (واللَّه أعلم بالصَّواب) كما هي عادته.

مسائل الجمع

٢٥ ـ مسألة [تنوينُ المقابلة](*)

التَّنوينُ في «مسلمات» وبابه ليس بتنوينِ الصَّرف، بل هو تنـوينُ المقابلةِ، ومعنى ذلك أنَّ التنوين هنا نظير النُّون في مسلمون.

وقالَ الرَّبعيُّ(١): هو تنوينُ الصَّرف.

وحُجَّةُ القولِ الأَوَّلِ: أنَّ هذا التَّنوين يَثبُتُ في المعرفةِ المؤنَّثة، فلم يكن تَنوين الصرف، كالنون في «خِلَفْنَةَ»(٢) و «عِرَفْنَةَ»(٣)، والدَّليلُ على أنَّها

(*) المسألة في: المقتضب: ٣/٣٣١، وهمع الهوامع: ٢/٨٠، والبيان في غريب إعـراب القـرآن: لابن الأنبـاري: ١/١٤٨، والمـرتجـل: ١٠، والجنى الـدَّاني للمرادي: ١٤٥ وغير ذلك ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف.

(١) الرَّبعي (٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ). أبو الحسن علي بن عيسى بن الفـرج الربعي، عـالم بالعربية أصله من شيراز واشتهر وتوفي ببغداد، وهو من تلاميذ أبي علي الفارسي، شرح مختصر الجرمي، وله كتاب البديع، وشرح إيضاح الفارسي، والتنبيه على خطأ ابن جنّي في شرح شعر المتنبّي، وغيرها أخبـاره في نزهة الألباء: ٤١٤، وإنباه الرواة: ٢/٢٩٧، ومعجم الأدباء: ٥/٢٨٣.

(٢) (خِلَفنة): قال الأزهري في التهذيب: ٧/٤٠٢: رجل فيه خِلَفنة إذا كان مخالفاً وما أدري أي خالفه هو.

(٣) (عرضنة): قال الجَوهري في الصِّحاح: ٣/١٠٨٥ (عرض): تقول نظرت إلى فُلانٍ عِرَضْنَة أي بمؤخّر عيني.

تَثبت في المعرفةِ المؤنَّثة قوله تعالى[1]: ﴿فإذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ فأثبت التَّنوين مع التَّعريف والتأنيث، وكذلك قولهم[2]: «هذه عرفاتٌ مُباركاً فيها»، فنَصبوا عنها الحال، وهي لا تَنتصبُ عن النكرةِ، وتأنيثها ظاهرٌ، وأمَّا تعريفها فظاهرٌ أيضاً، فإنّ الألفَ واللاَّمَ لا يدخلان عليها، فلا يُقال: «العرفاتُ»، وإذا ثَبتَ هذان الوَصفان لم يكن التَّنوينُ دلالة الصَّرف، لأنَّه إنَّما يكون كذلك في النَّكرة. فإن قيل: لا يصحُّ القياس على «خِلَفْنَةٍ» لأنَّ النُّونَ هنا في حَشو الكلمةِ، وأنَّها تَثبتُ في كلِّ حالٍ، والتَّنوينُ في «مسلمات» لَيستْ كذلك، وأمَّا ثُبوتها في «عرفاتٍ» ونَحوها، فهي زائدةٌ لا للصَّرف، ولا للمُقابلة، كما زيدت في قول الشاعر[3]:

سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَاْ مَطَرُ اَلْسَّلاَمُ

---

(1) سورة البقرة: آية: ١٩٨. وعرفات مشعر من مشاعر الحجّ معروف.

(2) حكاها سيبويه عن العرب في الكتاب: ٢٦٨/١.

(3) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأوسي الأنصاري المعروف بـ (الأحوص). البيت في ديوانه: ١٨٨ من قصيدة أولها:

أأن نادى هَديلاً ذات فَلجٍ مع الأشراف في فَنَن حَمام

و«مطرٌ» المذكور في البيت هو زوج أخت زوجة الأحوص، وكان قبيحاً دميماً، قال الشاعر القصيدة في هجائه، انظر مقدِّمة القصيدة في الديوان، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٩٤/١، والبيت في كتاب سيبويه: ٣١٣/١، وشرح أبياته لابن السِّيرافي: ٢٠/٢، ٤٠، والمقتضب: ١٤/٤، ٢٢٤، والمجالس: ٩٢، وأمالي الزجّاجي: ٨١، والمحتسب: ٩٣/٢، وابن الشجري: ٣٤١/١، والإنصاف: ٣١١، والخزانة: ٢٩٤/١، ١٥٠/٢ ط هارون، والعيني: ١٠٨/١، والهمع: ٨٠/٢، والجنى الداني: ١٤٩، والمغني: ٣٧٩، وشواهده: ٧٦٦، وغير ذلك.

يستشهد النحاة بهذا البيت على تنوين المنادى ضرورة، وساقه المؤلف للتنظير به فقط؛ لأنَّه أراد إثبات زيادة التنوين في عرفات بدليل تنوين «مطر» ضرورة، وهذا على رأي المعترض لا على رأي المؤلف.

فالتنوين هنا زائدٌ، والكلمةُ مبنيَّةٌ على الضمِّ، وعلى هذا يُخَرَّجُ نَصبُ الحالِ عنها، لأنَّها معرفةٌ، والتَّنوين زائدٌ.

فالجوابُ[1]: أنَّ قياسَ التنوين هنا على نون «خِلَفْنَةٍ» صحيحٌ، وذلك أنَّ التنوين نون، وقد ثبت ها هنا لا للصرف، فكذلك التَّنوين في «مُسلمات»، وقولهم: «هي زائدةٌ لا للصرف ها هنا» فلا يستقيم؛ لأنَّ التنوينَ مطّردٌ في هذا الجمعِ، وزيادةُ التَّنوين في «يا مَطَرٌ» غير مطّرد، لأنَّ «مَطَرٌ» مبنيّ على الضمّ، والمبني لا يُنوّن وإنَّما اضطرّ الشاعر إلى الزِّيادة، وهذا من مواضعِ الشِّعر، على أنَّ يونسَ[2] نَصَبَ «يا مَطَراً»، على الأصلِ وجعله[3] تَنوين الصَّرفِ.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّه تنوين يسقط بالألف واللاَّم وبالوقف، فكان ثبوته علامة للصّرف، كالاسم المفرد، وبهذا يبطل كونُه مقابلاً للنّون في «مسلمون»، فإنّ تِلك النَّون لا تسقطُ[4] في الألفِ واللاَّم، ولا في الوَقْفِ.

والجوابُ: أنَّ التَّنوين هنا رَسيلُ النُّون في «مسلمون»، لما ذكرنا من الدَّليلِ عليه، من ثبوتِها في المَعرفة المؤنَّثة، والمقابل لشيء مُشَبَّه به ولا يلزمُ في المُشَبّه بالشيءِ أن تَجري أحكامُ المشبّه به على المشبّه بل[5]

---

(١) في الأصل: والجواب.

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ ـ ١٨٧ هـ). من متقدِّمي النحويين أبو عبد الرحمن تلميذ أبي عمرو والأخفش الأكبر مولده في «جُبَّل» قرية على دجلة، بين بغداد وواسط، جمع النَّوادر واللُّغة والأمثال، ونقل السُّيوطي في المزهر عن نوادره، انظر ترجمته في نزهة الألباء: ٥٩، ومعجم الأدباء: ٧/٣١٠، طبقات الزبيدي: ٤٨، ومراتب النحويين: ٢١.

(٣) كلمة «جعله» غير واضحة في الأصل.

(٤) «في» ساقطة من الأصل.

(٥) من هنا إلى آخر المسألة تقدَّمت الورقة إلى ورقة (٢) فما بعدها.

قد يفارقه في أَحكامٍ أُخَر ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف مشبّه بالفعل[1] [بـ] وصف يجمع بينهما، ولا يلزم من ذلك ثُبوت أحكام الفعل كلّها في ما لا يَنصرف، بل هو مخصوصٌ بحكمٍ يقومُ الدَّليلُ عليه، فمن ها هُنا [حُذِفَ][1] التَّنوين بالألف واللَّام والوَقف هُنا، ولم يُحذف بِهما [في][1] «مسلمون»، وكانَ الوجهُ في ذلك أنَّ المؤنَّث فرعٌ على المُذَكَّر، وقد ثَبَتَتْ فيه المُساواة في أَنَّ لَفظ الجَرِّ والنَّصبِ، واحدٌ، كما في قولِكَ: «رأيتُ المسلمين» و«مررتُ بالمسلمين» فلمَّا كان محمولاً عليه[2] في التَّسوية بين النَّصب والجرِّ كان محمولاً عليه في النُّون.

وقد قيلَ: إنَّ التَّنوين في «مسلماتٍ» عوضٌ من الفَتحةِ فإنَّ هذا الاسمَ كان يستحقُّ الحركة بالفتحِ في النَّصبِ، فلمَّا تَعَذَّر ذلك لما ذكرنا من إلحاقه بمُسلمين، عُوِّضَ من الحركة التنوين، والتَّنوينُ يجوزُ أن يكونَ عِوَضاً من الحركةِ، كما في التَّثنية والجَمع، ومن ها هُنَا حُذِفَ بالألف واللَّام والوَقف؛ لأنَّ تعويضَه من حركةٍ واحدةٍ خفيفة لا يَقتضي له ثُبُوته بكلِّ [حالٍ][2] والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) كلمات غير واضحة لتآكل أطراف الورقة.

٢٦ - مسألة [جمع المذكّر الذي فيه تاء التأنيث][*]

إذا جَمَعتَ الاسمَ المؤنَّث بالتاء الموضوع للمذكَّر نحو رجل سُمّي طلحةَ جمعته بالألف والتاء، كحالة قبل التَّسمية، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون[١].

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ ذلك، وزادَ ابنُ كَيْسان[٢] فقال تُفتحُ عَينُه أيضاً

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٢٠، وكذلك ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٤٠ - ٤٤ المسألة رقم: ٤ وعنوانها هناك: «هل يجوز جمع العلم المؤنّث بالتاء جمع المذكَّر السالم»؟. واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٤ في فصل الأسماء.

المسألة في: الكتاب: ٢/١٨١، والمقتضب: ٢/١٨٨، والأصول: ٢/٤٤٣، وابن يعيش: ١/٤٧.

(١) هذا هو مذهب البصريين، قال ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الَّذي آخره تاء التأنيث إذا سمّيت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلاَّ أنَّه يفتح اللاَّم فيقول: الطلحون - بالفتح - كما قالوا أرضون، حملاً على أرضات، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك.

(٢) ابن كيسان: (- ٢٩٩ هـ): أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ النحو عن المبرِّد وثعلب معاً في بغداد، ألَّف اختلاف نحو الكوفيين والبصريين، وآراء النحاة متضاربة فيه فهو عند ابن الأنباري خلط ولم يضبط وعند الفارسي أنحى من=

نحو طَلَحون، وحجّة الأولين من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنَّه لم يُسمع من العَرب ذلك، ولو كانَ جائزاً لسُمِعَ ولو على الشُّذوذِ والنُّدرَةِ.

والثَّاني: أنَّ تاءَ التَّأنيثِ من حكمِ الألفاظِ، والواو والنُّون من علاماتِ [الألفاظ][1] أيضاً، فلو جُمع بالواو والنُّون لتَناقض، لأنَّ تذكيرَ اللَّفظ ضِدُّ تأنيثه.

والثَّالِثُ: أنَّهم أَجازوا جَمعَه بالألف والتَّاءِ وقالوا[2]:

* . . . . طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ *

ولو جازَ بالواو والنُّون لوجبَ ولم يجزْ غيرُه اعتباراً بالمعنى وهو

= الشيخين (المبرِّد وثعلب)، أخباره في نزهة الألباء: ٣٠١، تاريخ بغداد: ١/٣٢٥، ومعجم الأدباء: ٦/٢٨٠، وطبقات الزبيدي: ١٥٣.

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) هذا بقيَّة بيت لعبدالله بن قيس الرقيّات، في رثاء طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وكان طلحة هذا أجود أهل البصرة في زمانه، ذهبت عينه في (سمرقند) ولَّاه يزيد بن مسلمة على (سجستان) ومات فيها والياً وكان ابن قيس يمدحه ولمَّا مات رثاه بقصيدة أولها:

رحم اللَّه أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وترجمته في المجبر لابن حبيب: ١٥٦، والمعارف: ٢٢٨، والشعور في العور للصفدي مخطوطة بالمدينة رقم: ١٢٨ تاريخ، وخزانة الأدب: ٣/٣٩٤، ٤٩٥، ويسمَّى طلحة بن عبد الله الصحابي المشهور بطلحة الجود، وطلحة الفيَّاض وطلحة الخير، وطلحة الطلحات. طبقات ابن سعد: ٣/١٥٢، والمعارف: ٢٢٨، أمَّا سبب تسمية الأول بطلحة الطلحات، وسبب إضافة الشاعر إلى الرقيَّات فتجده، مفصَّلاً في شرح ابن يعيش للمفصَّل: ١/٤٧ ـ ٤٨، أمَّا البيت فتجده في الإنصاف: ٤١، وشرح المفصَّل: ١/٤٧، وهمع الهوامع: ٢/١٢٧، والمقتضب: ٢/١٨٨، وفيه (نظر الله) وديوانه: ٢٠.

التَّذكير، واحتجَّ الآخرون[1] بأنَّه لفظٌ فيه علامةُ تأنيثٍ سُمِّي به مذكَّراً يَعقلُ فجمعَ بالواوِ والنُّون، كالَّذي آخره ألف التَّأنيث نحو مُوسى وعِيسى فإنَّك تقولُ في جَمعه مُوْسَونَ وعِيْسَونَ فكانَتْ العِلَّةُ[2] في ذلك أنَّ العِبرَةَ فيه بالمَعْنى، والمَعنى على التَّذكير، فَوَجَبَ أن يذكَّر بعلامة التذكير وهو الواو والنُّون كما في الألف ويتأيّد ذلك[2] بشيئين:

أحدُهما: أنَّ الألفَ أدلُّ على التأنيثِ وألزمُ من [التاء][2]، أَلا ترى أنَّ التاء تدخل لا لتأنيث المعنى بل للمبالغة نحو رواية ونسّابة والألفُ لا تدخل إلَّا للتأنيث، فإذا جَازَ إبطال [دلالتها][2] على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك.

والثاني: أنَّ تاء التأنيث قد يُقَدَّرُ إسقاطها ويكسَّر الاسم على حكم المذكَّر كقولهم[2]:

* وعُقبَةُ الأَعقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ[3] *

---

(١) قال ابن الأنباري: أمَّا الكُوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنَّه في التقدير جمع طلح لأنَّ الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر:

* وعقبة الأعقاب في الشَّهر الأصمّ *

فكسر على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء على تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون، والذي يدلُّ على صحَّة مذهبنا أنَّا أجمعنا على أنَّك لو سمَّيت رجلاً بحمراء أو (حبلى) لجمعته بالواو والنون. . . إلخ، الإنصاف: ٤٠.

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٣) البيت في الإنصاف: ٤٠ دون نسبة، والأصم: هو شهر رَجَب، قالَ الفرَّاء في كتابه الأيام واللَّيالي والشُّهور: ١٩، ومن العرب من يسمّي رجباً الأصمَّ. . . وأنشد:

يــا رُبَّ ذي خـالٍ وذي عمّ عَمَمْ   قد ذاقَ كأسَ الموتِ في الشَّهر الأَصَمّ

وانظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ١/٢٨١، ٢٨٢.

=

والأعقـاب ليس بتكسير العقبـة، ولكنَّه حـذف التَّـاء فصـار عُقْبـاً [كقفلٍ][1] كما حذفت في جمع التأنيث نحو طلحات.

أمَّا ابن كيسان[5]: فقال: تفتح عين الكلمة تنبيهاً على أنَّ الاسم مغيَّر، منقول إلى المذكَّر، كما غيَّروا في أرضون.

والجوابُ: أمَّا قولُهم: «العِبرةُ في هذا البابِ بالمعنى، فيجبُ أن يُؤتى بعلامةِ التَّذكيرِ»، قُلنا: ليس كذلك، بل العِبرة فيه باللَّفظ، أَلا ترى أنَّهم جَمعوا طَلحة على طَلَحات، والعِلَّةُ في ذلك أنَّ الواوَ والتاء لفظان فَيَجِبُ أن يكونا علامتين لما هو لَفظٌ، ولفظُ طلحة مؤنَّثٌ، فـلا تُجعل علامته الواو التي هي من علاماتِ المذكَّر، ألا تَرى أنَّك لو سمّيت امرأةً بـ «جَعْفَرٍ» لم تَجمعها بالواوِ والنون، بل بالألفِ والتاءِ، اعتباراً بالمعنى، لمَّا لم تَكُن هُناك علامةُ التأنيثِ، فإذا كانت فيه علامةٌ وَجَبَ أن تُراعى فلا تُبدّل بعلامةٍ أُخرى، وأمَّا موسى وعيسى فإنَّما جَازَ جَمعه بالواوِ والنُّـون لِوَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أنَّ الألفَ لازمةٌ موضوعةٌ مع الاسم من أوَّل وضعه، فجرتْ مَجرى بقيَّةِ حروفه.

الثاني: أنَّها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنَّث، بل تبدّل نحو

= وقال ابنُ دِحْيَةَ في العَلَم المَشهور في فضائل الأيَّام والشُّهور: ورقة: ١٥٥ عند ذكر رَجَبٍ: وله ثمانية عشر اسماً أحدُها: رَجَبٌ... والثاني: الأصمُّ: لأنَّه ما كان يسمع فيه قَعْقَعَةَ السِّلاح لتعطيلهم الحرب فيه.

(١) بعد كلمة (قفل) تصحيح على هامش الورقة لكن تعذَّرت قراءته لعدم ظهوره في الصورة.

(٢) تقدّم التعريف به ورأيه هذا في الإنصاف: ٤١.

صحراوات[1] فإذا كانت كذلك جاز ألَّا يعتبر بدلالتها على التَّأنيث، بل يَغلِبُ فيها حُكم اللاَّزم، بخلافِ تاء التأنيث فإنَّها غيرُ لازمةٍ، فغَلب فيها حكمُ العلامة.

وأمَّا «عُقبة الأعقاب»، فلا يعرَّجُ عليه، لأنَّه من الشُّذوذِ، ولأنَّ جمعَ التَّكسيرِ كثيرُ الاختلافِ وهو غير مُنضبطٍ، بخلافِ التَّصحيحِ، لأنَّه مضبوطٌ.

وأمَّا أَرضون وبابه فالواوُ فيه ليستْ علامَة للتَّذكيرِ، بل زيدت تعويضاً من المحذوفِ وهو تاءُ التأنيث، أو عوضاً من حذفِ لامِ الكلمةِ جَبْراً للوَهن الحاصِل بالحذفِ، والواوُ والنُّون في مسألتنا علامة مَحضةٌ فلا تَثبت فيما علامتُه التَّاءُ آخرها [واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ].

---

(١) كان الأنسب أن يمثِّل بكلمة فيها تاء التأنيث المقصورة... لتناسب كلمتي «موسى وعيسى» أمَّا صحراوات فإنَّها جمع صَحراء بألف التأنيث الممدودة كما هو معلوم.

٢٧ ـ مسألة [رافع المبتدأ](*)

المُبتدأُ يرتفعُ بالابتداءِ، والابتداءُ كونه أوّلاً مقتضياً ثانياً(١).

وقالَ بعضُهم يرتفعُ بتعريتِهِ من العَوامِلِ اللّفظيّة(٢).

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ٢١، وشرح اللّمع: ورقة: ٤٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ٣٤، ٣٥، كما أوردها ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٤ ـ ٥١، وهي المسألة رقم: ٥ وقد دمجها ابن الأنباري هي والمسألة التي بعدها في «رافع الخبر» فجعلهما في مسألة واحدة وعنوانها هناك: «القول في رافع المبتدأ أو الخبر» واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٥ في فصل الاسم والمسألة في الكتاب: ١/٧، والمقتضب: ٢/٤٩، ٤/١٢، ١٢٦، وأصول ابن السرّاج: ١/٦٢، والإيضاح للفارسي: ٤٩، والخصائص: ٢/٣٨٥، والمرتجل: ١١٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/٨٣، ٨٤، وأسرار العربية: ٦٧، ابن عقيل: ١/١٨٩، والأشموني: ١/٢٥٤، والتّصريح: ١/١٨٩، والصبّان: ١/١٨٦.

(١) قال المؤلف في اللّباب: ورقة: ٢١: «وهذا هو القول المحقّق وإليه ذهب جمهور البصريين».
أورد الإمام ابن النّحاس الحلبيّ في التعليقة على المقرّب: ورقة: ٢٤، ٢٥ اختلاف النّحويين في الابتداء العامل في المبتدأ ما هو؟ وذكر أقوال العلماء في ذلك بالتفصيل.

(٢) قال ابن الخشّاب في المرتجل: ١١٤: «وجموع هذه الصفات هو الابتداء» وقد نسب المؤلف الرأي الثاني إلى المبرّد في اللّباب: ورقة: ٢١، وقال المبرّد في المقتضب: ٤/١٢٦: «فأمّا رفع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره».

وقال آخرون: يرتفعُ بما في النَّفس من معنى الإخبار[1].

وقالَ آخرون: يرتفعُ بإسنادِ الخَبرِ إليه.

وللكوفيين مَذهبان:

أحدهما: يَرتفعُ المبتدأ بالخبرِ والخبرُ بالمبتدأ ويُسمّونهما المترافعين.

والمذهب الثاني: أنَّه يرتفع بالعائدِ من الخبرِ[2].

والدَّليلُ على المذهبِ الأولِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الابتداء معنى يختصُّ بالاسم فكان عاملاً كالفعلِ بيان أنَّه معنى، أنَّ معنى الابتداء ما ذكرنا من كونه أولاً مقتضياً ثانياً ـ وهذا وصف وجودي ـ واللَّفظ إنَّما عَمِلَ لاختصاصِه فيجبُ أن يعملَ المعنى لاختِصاصه أيضاً.

---

(١) نسبه المؤلف في اللّباب: ورقة: ٢١ إلى الزجّاج، وهو في شرح المفصّل: ١/ ٨٥.

(٢) لم يذكره ابن الأنباري في مسألة «العامل في المبتدأ والخبر» وذكره السّيوطي في الهمع: ١/ ٩ وقال السيوطي: «ووافق الكوفيين ابن جني وأبو حيان».
ذكر ابن النَّحاس في تعليقته على المقرّب ورقة: ٢٤ رأي الكوفيين في عامل الرَّفع في المبتدأ فقال: أكثر الناس عن مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدَّهان ـ رحمه اللَّه ـ في شرح الإيضاح ما حكايته: وقال الفرَّاء رحمه اللَّه: قال الكسائي ـ رحمه اللَّه ـ إذا ابتدأت اسماً بعده اسم كمّله رفعت كلّ واحد منهما بصاحبه، كقولك: أخوك قائم، وإن كان بعده فعل أو يفعل رفعته بما عاد من ذكره لا بفعل ويفعل، وإنَّما منع من أن يرفع بفعل ويفعل لأنَّهما مشغولان بما فيه من نيّة الكناية والأفعال تجري بعدها على جهة العود تقول: أخواك قاما وإخوتك قاموا رفعت الأسماء بما عاد عليها من النيّة، قال: فقلت له: فهل تجيز أن تقول عبداللَّه قام أبوه فترفع الأوَّل بما عاد من ذكره وترفع الأب بقام ويقوم؟ قال: نعم، وأجيز أن أرفع الأول بكل ما يعود من ذكره وإن كان خفضاً أو نصباً.

والوجهُ الثاني: أنّ كونَ الاسمِ أولاً مسنداً إليه، أصلٌ في الجملة فوجبَ أن يكون مرفوعاً بذلك، كالفاعل، فإنّه ارتَفَعَ بالفعلِ لهذين الوصفين.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ المبتدأ معمولٌ وكلُّ معمولٍ [له][1] من عاملٍ والعاملُ لا يخلو من أن يكونَ الابتداء كما ذكرنا أو واحداً ممَّا ذُكِرَ من المذاهب، وكلُّها ما عدا الأوَّل باطِلٌ.

أمَّا ما في النَّفسِ من مَعنى الإسنادِ فهو مَعنى الابتداء كما ذَكرنا، وأمَّا نفسُ إسنادِ الخبرِ فغيرُ عاملٍ، لأنَّ حكم العامِلِ أن يكونَ قبلَ المعمولِ، وحكم الخبرِ أن يكونَ بعدَ المبتدأ، فهما يَتَنافيان[2].

وأمَّا التَّعرِّي من العوامِلِ فإنَّه غيرُ عاملٍ، لأنَّ ذلك عَدَمٌ، والعدمُ لا يَعمَلُ.

فإن قالوا: نحن لا نَجعله عاملاً، بل هو إمارةٌ على العامِل، قيلَ: يلزمُ من ذلك أن يكونَ العاملُ موجوداً مدلولاً عليه، فإن أرادوا بذلك أن تَعرِّيه من العوامل إمارةٌ على الابتداء فهو ما ذكرناه[3]، فإنَّه لا يَتَعَرَّى منها إلاّ وهو أوَّلٌ مُقتضٍ لثانٍ، فالتَّعرِّي شَرطٌ يُحقِّق الابتداء الذي هو العامِلُ، كالحَياةِ فإنَّها شَرطٌ لِتُحقّق العِلم، ولَيست العلَّةَ في وُجودِ العِلْمِ.

وأمَّا رَفعُ كلٍّ واحدٍ منهما بالآخرِ، فلا يَصحُّ لوَجهين[4]:

---

(١) كلمة «له» ساقطة من الأصل.

(٢) لعلَّه هنا يشير إلى رأي ابن جنّي الذي وافق الكوفيين في أنَّ العامل في المبتدأ هو الخبر، وإن خالفهم في العاملِ في الخبر كما سيأتي.

(٣) الواقع أنَّ الرأيين ملتقيان، لأنَّ التعرِّي هنا هو الابتداء.

(٤) هذا هو الرد على حجَّة الكوفيين وكان الأجدر أن يعرف لنا حجَّة الكوفيين أولاً ثمَّ يرد عليها، لذلك نراه يكرر الردَّ عليهم بعد عرض حجَّتهم كما سيأتي بعد قليل.

أحدُهما: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد يكون جامداً والجامدُ لا يعملُ إذ لا معنى فيه يَتَأَثَّرُ به المعمول.

والثَّاني: أنّ المُبتدأ لو كانَ مرفوعاً بالخبرِ لَوَجَبَ أن يكونَ فاعلاً، إذا كان الخبرُ فعلاً، والفاعلُ لا يكونُ قَبلَ الفعلِ، وأمَّا ارتفاعُه بالعائِد فلا يَصِحُّ لثلاثة أوجه:

أحدُها: أنَّ العائدَ لا يعملُ في الظَّرف ولا في الحالِ، مع أنَّ العامِلَ فيهما قد يكونُ معنى ضعيفاً، فألَّا يعملُ هنا أَولى.

والثاني: أنَّه يُفضي إلى عَملِ ما في الصِّلةِ قبلَ الموصولِ، وذلك باطلٌ ألا تَرى أنَّ الفِعل لو كان في ذلك المَوضع لم يَعمل فالضَّميرُ أولى.

والثالثُ: أنَّ العائدَ لو رُفع للزمَ الرَّفعُ في قولك: «زيداً ضَربته» ولمَّا جازَ أن يعملَ فيه المحذوف ويلغي العائد، دلَّ على أنَّه ليس بعاملٍ، وإذا بَطلت هذه المَذاهبُ، تعيَّن ما ذهبنا إليه.

فإن قيلَ: لو كانَ الابتداءُ عاملاً لَطُرِدَ في كلِّ اسمٍ مبدوء به وليس كذلك ألا تَرَى أنَّك لو قلتَ زيداً ضربتُ لم يرتفع بالابتداء، قلنا: ليس هذا معنى الابتداء الذي ذَكرنا، بل معناهُ الابتداء المقتَضي ما يُسند إليه، ولو كان معنى الابتداء ما ذكروا لَوجب أن يكونَ الفِعلُ والحرفُ المبدوءُ بهما مرفوعين، وليسَ كذلك، لأنَّ ذلك لا يَقتضي ما [يسند][1] إلى المبدوء به بخلاف الابتداء على ما ذكرنا.

أمَّا حُجَّة الكوفيين فقد قالوا: إنَّ كلَّ واحدٍ من الابتداءِ والخبرِ لا يَستغني عن صاحِبه، فوجبَ أن يكونَ عامِلاً فيه لتأثُّره به في المعنى، لأنَّ المُؤثِّرَ في المعنى يؤثِّرُ في اللَّفظِ، وَيَدُلُّ على ذلك أدواتُ الشَّرط فإنَّها

---

(١) غير واضحة في الأصل.

تَجْزُم الفعلَ وذلك الفِعل يَنصبها كقولِـهِ تعالى[1]: ﴿أيّاً ما تَـدْعوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ﴾ فـ «أيّاً» منصوبٌ بتدعو وتَدعو مجزومٌ بأيٍّ وكذلـك قَولـه[2]: ـ ﴿فأَينما تُولُّوا فثَمَّ وَجْهُ اللَّه﴾ و ﴿أَيْنَما تَكُونوا يُدْرِكْكُمْ المَوْتُ﴾[3] ولا يَلزمُ على ما ذكرنا الفِعل والفَاعل، فإنّ كلَّ واحدٍ منهما لا يَستغني عن الآخرِ، ومع هذا فالفعلُ لا يرتفعُ بالاسمِ لأنَّا نَقولُ: الفِعلُ غيرُ عاملٍ لعمل الاسم فيه، بخلافِ المُبتدأ والخبرِ.

فالجوابُ[4] عمَّا ذكروه: أنَّ عملَ كلٍّ واحدٍ منهما في صاحبه تأثيرٌ فيه والمؤثِّرُ يجبُ أن يكونَ أقوى من المؤثَّر فيه وذلك مستحيلٌ هنا لأنَّ اشتراكهما في التأثير يدلُّ على استوائهما في القُوَّة فيمتنع تأثير أحدِها في الآخر، وليست الجُملةُ مُختلفةً حتَّى تكونَ من باب الجِهتين، وخرَّج على هذا أدواتُ الشَّرط فإنّ الجهةَ هُناك مختلفةٌ وبَيانُه من وجهين:

أحدهما: أنَّ «أيّاً» وأخواتها نائبةٌ عن حرفِ الشَّرطِ فهي تَعمل بِحكمِ النِّيابةِ ويُعملُ فيها بحكمِ الأَصالةِ.

الثاني: أنَّ عملَ الفعلِ في أداةِ الشَّرط النَّصبُ وعملَ الأداةِ فيه الجَزمُ وهما مُختلفان فالنَّصبُ حكمُ المفعولِ والجزمُ هو حكمُ الفعلِ، فالمعمولُ والعاملُ والعملُ مختلفات، بخلافِ المبتدأ والخبرِ فإنَّهما اسمان مَرفوعان لا وَجه فيهما سِوى ذلك. واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة الإسراء: آية: ١١٠.

(٢) سورة البقرة: آية: ١١٥.

(٣) سورة النساء: آية: ٧٨.

(٤) في الأصل: والجواب.

٢٨ ـ مسألة [رافع الخبر](*)

خبرُ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء عندَ ابن السرّاجِ وجماعة(١).
وقالَ أَبو علي وابنُ جنّي(٢) يرتفعُ بالمبتدأ.

(*) راجع ثبت التخريجات في المسألة السابقة.
(١) هو رأي الأخفش والرمّاني كما في همع الهوامع.
وأمّا ابن السرّاج فيقول في كتاب الأصول: ٦٣/١ «والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا، ومحمَّد نبينا... وهذا مخالف لما نقل عنه أبو البقاء هنا ولعلَّه رأي آخر لابن السراج.
(٢) ابن جنّي (٣٣٠ تقريباً ـ ٣٩٢ هـ) عثمان بن جنّي الأزدي بالولاء أبو الفتح. مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد لازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللُّغة والنحو، عاصر المتنبِّي وجمع شعره وشرحه واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها «الخصائص» و«المحتسب» و«اللّمع» و«سر صناعة الإعراب» و«المنصف» وغير ذلك.
أخباره في نزهة الألبّاء: ٤٠٦، تاريخ بغداد: ٣١١/١١، معجم الأدباء: ١٥/٥، ورأي ابن جنّي في الخصائص: ٣٨٥/٢ قال: وبعد فليس في الدُّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده وإنَّما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعاً فلم يتقدَّم الخبر عليهما معاً وإنَّما تقدَّم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض. وهذا مخالف لما نسبه إليه المؤلف ولكن المشهور عن أبي الفتح في كتب النحو هو ما أثبته المؤلف انظر شرح الرضي: ٨٧/١، وكلام ابن جنّي في الخصائص مخالف لما رواه السيوطي في همع الهوامع: ٩/٢ ط الكويت وربّما أنَّ ما أثبته المؤلف ورد في بعض مؤلفات ابن جنّي.

وقالَ آخرون: يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأ[1].

وقالَ الفرَّاءُ: يرتفعُ بالمبتدأ[2] وقد تَقَدَّمَ ذكره[3].

وحجَّةُ الأولين: أنَّ الابتداء يَقتضي اسمين وقد عَمِلَ في أحدِهما فيعملُ في الآخرِ،كـ «كان» و [إنَّ][4] فإن قيلَ الابتداءُ مَعنى ضَعيفٌ فلم يقوَ على العمل في شَيئين أَلا تَرى أنَّ «لا» تَعملُ في الاسمِ ولا تعملُ في الخبرِ وكذلك «إنَّ» في قولِ الفرَّاء، فكذلك ها هُنا.

والجوابُ أنَّ الابتداءَ عاملٌ يضعفُ عن العاملِ اللَّفظيِّ، وهذا لا يَمنع من العملِ في اسمين، لأنَّ عِلَّة العملِ هو الاقتضاءُ، والاقتضاءُ في الابتداء كاقتضاءِ «كانَ» و «إنَّ» يَدُلُّ عليه أنَّ «كانَ» و «إنَّ» أَضعفُ من الفِعل المُتعدّي وقد عَملا في اسمين كما عَمِلَ «ضَرَبَ» في الفاعِلِ والمَفعول.

فإن قيل لو جرى المعنى مجرى اللَّفظِ لعملَ في الظُّروفِ والأَحوالِ كما يعملُ اللَّفظُ وأنت لو قلتَ: «زيدٌ قائمٌ خلفكَ» لم يعمل الابتداء في الظَّرف، قيلَ عنه جوابان:

أحدُهما: أن العاملَ في الظَّرف هناك أَقوى مِن الابتداءِ، وهو اسمُ الفاعلِ أو الفعلِ، فلا حاجةَ إلى عمل الابتداء.

والثَّاني: أنَّ الابتداء لا يَقتضي الظَّرف والحالُ مخصوصةٌ، فإنَّ جميع الأفعالِ وما يشتَقُّ منها يَقتضي الظُّروف، فلا اختصاصَ بالابتداءِ، بخلافِ

---

(١) المقتضب: ٢/٤٩، ٤/٩٢، ١٢٦، وقال ابن يعيش: وهذا القول عليه كثير من البصريين.

(٢) نسبه ابن الأنباري إلى عموم الكوفيين، وكذلك فعل ابن يعيش والسيوطي.

(٣) تقدَّم ذكره في المسألة السابقة «مسألة العامل في المبتدأ».

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

الخَبرِ فإنَّ له اختِصاصاً بالابتداء، إذْ لا ابتداءَ إلَّا وله مبتدأ، ولا مبتدأ إلَّا وله خبرٌ مخصوصٌ.

وجوابٌ آخر: وهو أنَّ الابتداء أضعفُ اللَّفظِ فيفارقُ اللَّفظ فيما ذَكروا ويُوافقه في العمل في الاسمين كـ «كان» و «إنَّ» فإنَّهما يَعملان في الاسمين ولا يَعملان في الظُّروف.

واحتجَّ القائلون[1] بأنَّ المُبتدأ هو العامِلُ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ المبتدأ لفظٌ هو أحدُ جزأي الجُملة، فعَمِلَ فيما يُلازِمُهُ كالفعلِ مع الفاعِلِ، وإنَّما قُلنا ذلك لأنَّ اللَّفظَ أقوَى من المَعنى، ولأنَّ الابتداء، يَقتضي المُبتدأ، والمُبتدأُ يَقتضي الخَبر، فأضيفَ العملُ إلى أَقرب المُقتضيين وَأقواهما.

والوَجْهُ الثَّاني: أنَّ معنى الابتداء يَبطلُ بدخول العامِلِ على المبتدأ، والمُبتدأُ لا يبطلُ معناه بذلك، ألا تَرى أنَّ قولَكَ كانَ زيدٌ قائماً قد بَطَلَ فيه معنى الابتداء بـ «كان» وكذلك «إنَّ» ومعنى المبتدأ لا يبطلُ لأنَّ المبتدأ هو المُخبر عنه وما لا يَبطل أَولى بالعملِ[2].

واحتَجَّ الآخرون بأنَّ الابتداءَ ضَعيفٌ وكذلك المُبتدأ فإذا اجتمَعَا صارَ العامِلُ قويّاً، كما أنَّ «إنَّ» الشَّرطيَّة تَعمل في فعل الشَّرط ثُمّ يَعملان في الجَزاء[3].

والجوابُ أمَّا عن عملِ المبتدأ فلا يَصحّ لوجهين:

---

(١) رأي الفارسي وابن جنّي والكوفيين كما تقدَّم.

(٢) لم يعلّق بشيء على رأي الفارسي وابن جنّي ولكنَّه أبطله حينما ردَّ على القائلين بأنَّ العامل الابتداء والمبتدأ معاً كما سيأتي. كما أنَّ المؤلف لم يعرض لرأي الفرَّاء لأنَّه يبطل ببطلان رأي الفارسي وابن جنّي.

(٣) كما يرى أكثر البصريين.

أحدُهما: أنَّ المبتدأ اسمٌ جامدٌ ليس فيه معنى الفعل، والجوامدُ لا تعملُ بخلاف الابتداء فإنَّا قد ذكرنا شبهه بالفعلِ، وقولهم: هو أحدُ جزأي الجُملة لا يَقتضي العَمل، فإنَّ الفاعلَ أحدُ جزأي الجُملة ولا يَعملُ في الجزءِ الآخر.

الوجهُ الثاني: أنَّ المبتدأ لو كانَ عاملاً لم يَبطل عَمله لدخولِ عاملٍ آخر عليه، ومن المَعلوم البَيِّن أنَّ «كانَ» و«إنَّ» يعملان في الخَبر عند أبي عَلِيٍّ مع اشتراك الجَميع في اللَّفظِ، قوله:

«المبتدأ يَقتضي الخَبر» قلنا: إنَّما اقتضاه بواسطةِ اقتضاءِ الابتداء لَهما، فالأصلُ هو الابتداء الذي أَحدثَ للمبتدأ اقتضاء الخَبر ومثاله في الحِسِّيات أنَّ النارَ تُوصل الحَرارة إلى ما في القدرِ ولكن بواسطةِ القدرِ لا أنَّ القدرَ هي المنضجةُ.

كقولهم: «معنى المبتدأ يبقَى بعد بطلانِ الابتداء»، ليس كذلك لأنَّ معنى الابتداء هو اقتضاءُ الاسم المبتدأ للخبر وهذا باقٍ بعدَ «كان» و«إنَّ» وإنَّما لم يَعمل لوجود ما هو أقوى منه، ثُمَّ ولو قدَّرنا بطلانَ معنى الابتداءِ للزمَ منه بُطلان معنى المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ لم يكنْ مبتدأً إلَّا لوجودِ معنى الابتداء، وإذا زالَ المُوجِبُ، زالَ الموجَبُ.

وأمَّا قولُ الآخرين: «إنَّه قَويَ أحدُهما بالآخرِ» فليس[1] كذلك، لأنَّ المبتدأ لا يصلُحُ للعملِ فلا يَصلُحُ أن يقوّى به العامِلُ وأمَّا «إنْ» الشَّرطيَّة فيأتي الكلامُ عليها في موضِعها[2] إن شاء الله تَعالى واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) في الأصل: ليس لذلك.

(٢) لم يتحدَّث عنها فيما وجدنا من الكتاب وربّما كان في الجزء المفقود منه.

٢٩ ـ مسألة [العـاملُ في الاسمِ المَـرفوع بعـدَ الظَّرف والجارِ والمَجرُورَ](*)

إذا لم يَعتمد الظرفُ وحرفُ الجَرِّ[١] على شيءٍ قبلَه لم يَعمل في الاسمِ الذي بعدَه، بل يكونُ الاسمُ مبتدأ والظَّرفُ خبراً مُقدماً، وفيه ضَمير كما لو كانَ مؤخراً في اللفظ.

وقالَ أبو الحَسن الأخفش والكُوفيُّون: يرتفعُ الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضميرٍ لعملهما في الظَّاهر.

وحجَّة الأولين من ستةِ أوجه:

أحدُها: أنَّ الظَّرف جامدٌ فلم يَعملْ كسائرِ الجَوامد.

والثّاني: أنَّه لو كان عاملاً عملَ الفعل لما عَمِلَ فيه عاملٌ آخر وتخطَّاه

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٥، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥١: ٥٥ وهي المسألة رقم: (٦) وعنوانها هناك: مسألة في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (؟) في فصل الاسم وانظر شرح الرضي: ١: ٩٤، والمغني: ٤٩٤، ٤٩٥، وهمع الهوامع: ٢: ١٠٧ والتصريح: ١: ١٩٨، والصبان: ١: ١٩٣.

(١) يريد (الجار والمجرور) وكأنَّه أراد أن يقول (حرف الجر مع مجروره) فاكتفى بالجزء الأول فقط كما هي عادة بعض النحويين في هذا الموضع بالذات لكن الشيء المتفق عليه بين الجميع أنَّ المقصود هو عمل (الجار والمجرور) عمل الفعل، وليس المقصود هو عمل حرف الجر وحده على الإطلاق.

إلى الاسم، وأَنت تقولُ: إنَّ خلفك زيداً وكان خلفك زيدٌ، ورأيت خلفك زيداً فيعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الظَّرف، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل، لأنَّ من حكمها ألَّا تدخلَ على الفعل.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ الظَّرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وقد جاز ذلك إجماعاً، كقولك: في دارة زيد وفي بيته يؤتى الحكم[1] ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً.

والوجهُ الرَّابع: أنَّهم اتَّفقوا على قولِكَ: في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ أنَّ زيداً مُبتدأ وقائمٌ خَبره، والخَبرُ عندنا[2] مَرفوعٌ بالابتداء وعندَهم[3] بالمبتدأ فحينئذٍ قد بطلَ عملُ الظَّرفِ وتَعَلَّق بقائمٍ الذي هو الخَبر، ولو جَرى مَجرى الفِعل لم يكن كذلك.

والوجهُ الخامسُ: أنَّ الظَّرف لو عَمِلَ في الاسمِ من حيثُ هو قائم مَقام الفِعلِ لجازَ قولك: اليومُ زيدٌ، إذْ التقدير استقرَّ اليومَ زيدٌ، ولمَّا لم يجز لكون الاسم جثَّةً والظرف زماناً بأن أنَّه لم يعمل لما ذكروا.

والوجهُ السادسُ: أنَّ الظَّرف لو عَمل لوجَبَ ألَّا يجوزَ قولك: مأخوذٌ وفيكَ زَيدٌ راغِبٌ، فـ «زيدٌ» في المَوضعين مبتدأ وما بعده الخَبر، ولو جرى مجرى الفعلِ لفسد الكلام.

فإن قيلَ: إنَّما لم يجز ذلك لنقصان الظَّرف هنا، إذ لو اقتصرت على قولك: بكَ زيدٌ وفيك عَمروٌ لَمْ يكن كلاماً؟ قُلنا: نُقصانه لا يمنع من

---

(١) هذا مثل ما قالته العرب سيأتي تخريجه في المسألة: ٣٢.

(٢) عند البصريين، وهنا ترى أبا البقاء يعد نفسه بصرياً.

(٣) عند الكوفيين كما تقدم في مسألة: (٢٧).

عمله، ألا ترى أنَّ قولَك صار زيد وكان عمرو ناقصان ويعملان عمل «قام» و «صار» وهما تامان.

واحتجَّ الآخرون من وجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ، فإذا تقدَّم على الاسم وجَب أن يكونَ عامله قَبله وهو الفِعل، وإذا كان قَبله وقد أُقيم الظَّرف مَقامه وجبَ أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسم إذا كان قَبله.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الظَّرفَ إذا اعتَمدَ على شيءٍ قَبله كالمُبتدأ، وذي الحالِ وغيرهما يَعمل، ومن المَعلوم البيِّن أنَّ العَملَ غيرَ مضافٍ إلى ما اعتَمَد عليه، فَوَجَبَ أن يكونَ مَنسوباً إليه.

والجوابُ: أمَّا تعلُّق الظَّرف بالفعل فلا يُوجب أن يكونَ الفعل قبله، لأنَّ الغرض يحصل بأن يكون الفِعلُ بعد الاسمِ، وواقعاً في التَّقدير قبلَ الظَّرف كما ذكرناه في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ وبك زيدٌ مأخوذٌ فإنَّ ما يتعلق به الظَّرف بعد الإِسم ولم يُخل ذلك بمعنى الكلامِ، كذلك ها هُنا، وأمَّا إذا اعتمدَ الظَّرف فإنَّما جوزوا أعماله لأنَّه باعتماده أشبه بالفعلِ، لأنَّ الفعلَ لا يستقلُّ بدونِ الإِسم وإذا اعتمد الظَّرف صار كغيرِ المستقلِّ، ولأنَّ الأشياءَ التي يعتمدُ الظَّرفُ عليها يقتَضي الفعلَ، فجُعل الظَّرفُ كالفعلِ، لاقتضاء ذلك الشيءِ الفِعْلَ بخلاف ما إذا لم يعتمد. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هذه حجة الكوفيين ومن تابعهم من البصريين. قال الرضيّ في شرح الكافية: ١: ٩٤: «وإنَّما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية، بينما المشهور من مذهب الكوفيين والأخفش الجواز لا الوجوب. والمسألة في مغني اللبيب: ٤٩٥، والهمع: ٢/١٠٧.

٣٠ ـ مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً](*)

خبرُ المُبتدأ إذا كانَ اسمَ فاعلٍ أو صفةً مشبهةً به(١) ولم يَعمل في الظَّاهِرِ كانَ فيه ضميرٌ إجماعاً، فإن كانَ جامِداً مثل: غلامٌ، وأبٌ، وأمٌّ، لم يَكُنْ فيه ضَميرٌ.

وقالَ الرُّماني والكُوفيون(٢): فيه ضميرٌ.

وحجةُ الأولين(٣) أنَّ الضميرَ إنَّما يُحتاجَ إليه لأجلِ شَيئين:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللُّباب) ورقة: ٢٥ وشرح اللمع: ورقة: ٤٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٥ ـ ٥٧ وهي المسألة رقم (٧) وعنوانها هناك: «القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ»، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٦) في فصل الاسم، وانظر: الإيضاح: ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٨٨ والتسهيل: ٤٧، والرّضي: ١/٨٦، وابن عقيل: ١/١٧٨، والأشموني: ١/٢٦٠، والهمع: ٢/١٠ (ط) الكويت، وحاشية الصبان: ١/١٩١، والتصريح ١/١٩١.

(١) لا يخص اسم الفاعل والصفة المشبهة بل هو عام في كل وصف مشتق.

(٢) هو رأي الكسائي، والرُّمانيّ، والزّجاج، ونسبه إلى الرماني والكوفيين ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٥، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٨٨، أما ابن عقيل فيقول في شرح الألفية: «وذهب الكسائي والرُّماني وجَماعة..... إلخ» ولم يَنسبه إلى الكوفيين.

(٣) هذه وجهة النظر البَصرية. قال ابن الأنباري: «وأمَّا البَصريّون فاحتجوا بأن قالوا:

أحدُهما: أن يكونَ رابطةً بين الخَبر والمبتدأ، وهذا يكونُ في الخَبرِ المُفردِ؛ لأنَّ الجُملة لَيست هي المُبتدأ[1]، فاحتِيجَ إلى ضَميرٍ يَربِطُها به، وأمَّا المُفردُ فهو المُبتدأ في المَعنى، وهما مُرتبطان فلا حاجةَ إلى رابطةٍ أُخرى.

والثاني: أنَّ الأصلَ في الضَّميرِ الفِعل، إذ كان عاملاً فيما بَعده، وأنَّه لا يخلو عن العَمل، واسمُ الفاعلِ والصَّفة يعملان عَمَلَهُ في الظَّاهِر، فإذا لم يكنْ هناكَ ظاهرٌ كان فيه ضميرٌ يكون فاعلاً، فالحاجةُ هنا إلى الضَّمير لم تكن لكونه خَبراً، بل لكونِهِ عامِلاً، والاسمُ الجَامدُ لا يَعمَلُ في الظَّاهِرِ، فلا يَعملُ في المُضمرِ، أَلا تَرى أنَّ ضميرَ المَصدَرِ لا يَعملُ عَمَلَ المَصدَرِ لمَّا لَم يَكُنْ مُشتَقّاً وإِن كانَ كنايةً عن العامِلِ المُشتقِّ.

واحتجَّ الآخرون[2] من وَجهين:

أحدُهُما: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة.

والوجهُ الثَّانِي: أنَّ الجامدَ في معنى المُشتقِّ هنا، ألا تَرى أنَّ غلامَكَ بمعنى خادِمُك وأخاكَ بمعنى قريبُك، وكما يفتقرُ ذلك إلى ضميرٍ كذلك ما هو في معناه.

والجوابُ: أمَّا الربطُ فقد حصلَ لكون الثَّاني هو الأولُ في المعنى،

إنَّما قلنا إنَّه لا يتضمن ضميراً وذلك لأنَّه اسم محض غير صفة وإذا كان عارياً من الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير، لأنَّ الأصل في تضمُّن الضَّمير أن يكون للفعل... إلخ» (الإنصاف: ٥٦).

(١) لم يحتج بهذا ابن الأنباري للبصريين في الإنصاف وإنَّما احتجَّ بالثاني فقط.

(٢) الآخرون هنا هُم الرُّماني والكوفيون ومن شايَعهم كما تَقدَّم، قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٦، «أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يتضمن ضميراً ـ وإن كان اسماً غيرَ صفةٍ ـ لأنَّه في معنى ما هو صفة... إلخ».

وأمَّا كونُ الجامد في معنى المشتقِّ فلا يوجبُ تَحَمُّلُ الضَّمير، ألا تَرى أنَّه لا يعمل في الظَّاهر، وكذلك الضَّمير لا يعملُ وإن كان في مَعنى ما يعملُ، وسبب ذلك أنَّ القريبَ والخادمَ مشتقان يَعملانِ في الظاهرِ فلزمهما الضَّمير وليس كذلك الجامدُ واللَّه أعلم بالصواب.

٣١ ـ مسألة [الاسم الواقع بعد لولا][*]

الإسمُ الواقعُ بعد «لولا» التي يَمْتَنِعُ بها الشَّيءُ لوجودِ غيرِهِ يرتفعُ بالابتداءِ وقالَ الكوفيون فيه قولين:

أحدُهما: يَرتفعُ بنفسِ «لولا» كارتِفاعِ الفَاعِلِ بالفِعْلِ[١].

والثَّاني: يَرتَفِعُ بِفِعْلٍ مَحذوفٍ[٢].

وحجةُ الأولين من أَربعةِ أوجهٍ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في إعراب القرآن: ٤١/١ وشرح الإيضاح: ورقة: (؟) وفي كتاب اللُّباب ورقة: ٢٣، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٠ ـ ٧٨ وهي المسألة رقم: (١٠) وعنوانها هناك: «القول في العامل في الاسم المرفوع بعد «لولا» وابن النحاس في التعليقة على المقرب: ورقة: ٣٢ وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٤٨/١و١١٥/٢، المسألة في كتاب سيبويه: ١: ٢٧٩، والمقتضب للمبرد ٧٦/٣، والكامل له أيضاً: ١٣٨/٣، واللامات للزجاجي: ١٣٩ والإيضاح لأبي علي ٣٠، وابن الشجري: ٢: ٧٦، ٢١٠، ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٥/١، ١٤٦/٨ ورصف المباني: ١٣٧، والجنى الداني: ٥٩٧، وشرح الكافية: ١٠٤/١، والبحر المحيط: ٢٢٤/١.

(١) هذا هو رأي الفراء في أمالي ابن الشجري: ٢: ٢١٠، وشرح الرضي: ١: ١٠٤ ونسبه ابن الأنباري للكوفيين الإنصاف: ٧٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ١٠٥/١.

(٢) هذا هو رأي الكسائي.

الوجه [الأوَّل][1]: أنَّ «لو»[2] «ولا» قبلَ التَّركيب لا يَعملان في الاسمِ الرفعَ فكذلك بعدَ التركيب، لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّغَيُّر والتَّغْيير.

والوجهُ الثاني: أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وإنَّما يقامُ الحرفُ مقامها إذا كانَ فيه مَعنى الفعلِ أو شبهه، و«لولا» ليستْ كذلك.

والوجهُ الثَّالثُ: أنَّ الاسمَ لو ارتفعَ بها لكانَ معه منصوبٌ، إذ كلُّ حرفٍ ينصبُ، مثل[3] «ما»، و«لاتَ» وهذا لا منصوبَ له فلا يصحُّ قياسه ولا هو مسموعٌ من العربِ فدعوى ارتفاعه به مَحضُ تَحكُّمٍ.

والوجهُ الرَّابعُ: أنَّك لو وضعت مكانه فعلاً في معناه[4] لم يَكُنْ للجملةِ مَعنى، أَلَا تَرَى أنَّك لو قُلتَ: «امتنعَ زيدٌ أو وُجد زيدٌ فهلكَ عَمرو» كان الكلامُ فاسداً وضدَّ المعنى، لأنَّ المعنى وجد زيد هلاك عَمروٍ، وإذا لم يصح أن يوضعَ مكانَه فعلٌ يعملُ لم يَعْمَلْ هو نيابةً عنه.

فإن قيلَ أمَّا عملُها قبلَ التَّركيبِ فلا يلزمُ مثله بعدَ التركيب [لأنَّ] التركيبَ يُغيِّر معنى الحروف، كما قالَ الخليلُ في قوله لَن يضربَ زيدٌ أصله لا أن يضربَ زيدٌ ولما رُكِّبت تغيّر المعنى والحكم كذلك ها هنا.

قيلَ: يُلغى في التَّغيير المعنى، أمَّا تَغييرُ اللَّفظ والإعرابِ فلا دليلَ يدلُّ عليه و«لن» فيها كلامٌ يذكر في موضعه[5].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق لا توجد في الأصل.

(٢) قال الرضي: «.... ولكن منع البصريون هذا التقدير وحملهم على أن قالوا: أن «لولا» كلمة بنفسها. وليست «لو» الداخلة على «لا»: ١: ١٠٤.

(٣) في الأصل (ومثل) بالواو ويبدو أنَّ الواو زائدة ليستقيم الكلام.

(٤) لعلَّه يشير هنا إلى الرأي القائل أن «لولا» نائبة مناب فعل تقديره لو لم يوجد ونحوه أنظر الهمع: ١: ١٠٥. وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ١٠٤/١.

(٥) لم يذكر في مخطوطتنا هذه أي شيء عن «لن» وربما كان في القسم المفقود من الكتاب.

واحتجَّ الآحرون من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن «لولا» هذه حرفٌ يختصُّ بالاسمِ فكانَ عاملاً فيه كسائرِ الحُروفِ المُختصَّةِ، وإنَّما عَمل الرَّفع ولم [يعمل][1] النَّصب والجرَّ، لأنَّه يستقلُّ بالاسم فأشبه الفعل و[الفاعل][1] وأمَّا ما يأتي بعدَ ذلك فجوابٌ للحرف وليسَ هو من تمامِ الاسمِ [وأما][1] «لَن» فإنَّها تقتضي اسمين.

[و] الوجهُ الثاني: أن «لولا» معناه معنى الفِعل فكانت عاملةً كـ «إنَّ» وأخواتها وبيان ذلك أن قولَك: لولا زيدٌ لأتيتك معناه منعني زيدٌ من إتيانك و[الحرفُ][1] يعملُ إذا كان معناه معنى الفِعل كـ «إنَّ» وأخواتها.

والوجه الثالث: أن «أن» تفتح بعد لولا كقوله تعالى[2]: ﴿فلولا أنَّه كانَ من المُسَبِّحِيْنَ﴾ والمَفتوحةُ وما عملتْ فيه[3] لا يكونُ مبتدأ بل يكونُ معمولاً لما قَبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ.

والجوابُ[4] عن الأول من وجهين:

أحدُهما: لا نُسلِّمُ أنَّها مختصةٌ بالاسمِ، بل قد يَقع الفِعل بَعدها.

قالَ الشَّاعرُ الهُذلي[5]:

---

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٢) سورة الصافات: آية: ١٤٣.

(٣) هنا ينتهي الوجه (أ) من الورقة التي تحمل رقم: ١٠ أما الورقة (ب) ففيه بقية المسألة الأولى فما بعدها، وأما بقيَّة مسألتنا هذه رقم (٣١) فإنَّها جاءت في الورقة رقم: ٤٣ (ب) فما بعده حتى ورقة ٥١ كما سيأتي.

(٤) فند أبو البقاء آراء الكوفيين وردها بينما نجد ابن الأنباري يؤيد وجهة النظر الكوفية، وهذه من المسائل التي أيَّدها ابن الأنباري. قال في الإنصاف: ٧٥: والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

(٥) هو أبو ذؤيب: خويلد بن محرث، من هذيل بن مدركة من مضر. شاعر فحل

أَلَا زَعَمَتْ أَسماءُ ألاَّ أُحِبُّها   فَقُلْتُ بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[1]

أي لولا ذلك لظهرَ لها حُبِّي، وقال آخر[2]:

قالَت أُميمة لما جئتُ زائِرُها   هلاَّ رَمَيْتَ ببَعْض الأَسْهمِ السُّودِ
لادرّ درّكِ إني قـد رَمَيْتُهُـمُ   لولاَ حُدِدتُ ولا عُذرَى لِمَحْدُودِ

= مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، سكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح وعاش إلى أيام عثمان، قال البغدادي: هو أشعر هذيل، وقد دخل على النبي (ص) ليلة وفاته وأدركة مُسَجّى، وشهد دفنه، وكان له خمسة أبناء أصيبوا بالطاعون ورثاهم بقصيدته العينية المشهورة توفي في مصر سنة ٢٧ هـ أخباره في الأغاني: ٥٦/٦، الشعراء: ٢٥٢/١ والخزانة: ٢٣/١.

(١) البيت في شرح ديوان الهذليين: ٨٨/١ وهو مطلع قصيدة من واحد وثلاثين بيتاً. وهو في شرح المفصل: ١٤٦/٨، ومغني اللبيب: ٣٠٦ وشرح شواهده للسيوطي: ٢٣٠، والجنى الداني: ٦٠٧ والعيني: ٤٥٥/١، ٤٥٩، ٣٨٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٩٨/٤.

(٢) البيت للجَموح الظُّفري، وينسب لراشد بن عبدالله السُّلمي والبيتان في شرح المفصل: ٩٥/١، ١٤٦/٨، والإنصاف: ٧٣/١، ٧٤ والخزانة: ٢٢٢/١، واللسان (عذر) وفي شرح الكافية: ١٠٤/١، وقد رواه هكذا: «قالت أمامة» والبيت الثاني فقط في السبع الطوال لابن الأنباري: ٥٥١، وأمالي ابن الشجري: ٢١١/٢، كماورد في شرح ديوان المتنبي مرتين: ١٤٩/١ ـ(لادر درك أني قد حمدتهم ـ) والثانية ١١٥/٢ (لله درك أني قد رميتهم). وقد استشهد المؤلف بالشاهدين السابقين على أن «لولا» لا تختص بالدخول على الأسماء بل تدخل على الأفعال أيضاً ولم يستشهد بدخولها على الاسم لكثرة وروده شعراً ونثراً.
وردّ الكوفيون ومن ناصرهم هذه الشّواهد وقالوا: إنَّ «لولا» هذه مركَّبة من «لو» التي هي حرف امتناع لا متناع زيدت عليها «لا» التي بمعنى لم فرد البيت الأول الرضي في شرح الكافية: ٣٨٧/٢ والثاني ردَّه ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٦/١، وشارح ديوان المتنبي ١٤٩/١، قال بعد ذكر البيت (لادر درك....).
«ونحن نقول إنَّ هذا البيت على معنى لولا أني حددت فصارت مختصة بالاسم دون الفعل»: ١٤٩/١.

الوَجْهُ الثاني: نُسلّم أنّها مختصةٌ، ولكن ليس كل مختصٍّ عاملاً، ألَا تَرى أنَّ الألفَ واللاَّمَ مختصةٌ بالاسم ولا تَعمل وإنَّما العاملُ يفتقرُ إلى معنىً غيرِ الاختصاص وهو قوةُ شَبهه بالفعل، و«لولا» لَيْسَتْ كذلك، لأنَّ معناها يَرتبط بالجوابِ، فهي كـ«لو» تَخْتَصُّ بالأفعالِ ولا يعملُ فيها والسِين وسوفَ كذلك، وإذا وقع الاسمُ بعد «لو» قدر له فعل بعد «لو» يعملُ في الاسمِ ولا يصحُّ مثل ذلك في قولهم أن «لولا» معناها مَنَعَنِيْ، لا يَصِحُّ لِوَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أنَّ هذا التَّقدير يُبْطِلُ معنى «لَولا»، لأنَّ معناها تَعليقُ شيءٍ بشيءٍ فلها جوابٌ والفعلُ لا يعلّق ولا جوابَ له.

والثَّاني أنَّ الحروفَ لو عملتْ بمعناها لعملتْ «ما» النَّافية النَّصبَ وكذلك حروف الاستفهام، لأنَّ معناها أَنفى واستفهمَ وليسَ الأمرُ على ذلكَ وكان السببُ فيه أنَّ الحُروف وُضِعَتْ للاختصار، فلو عملتْ عمل الأفعالِ لبطلَ هذا المعنى، ولأنَّ الإجماع منعقدٌ على أنَّ معنى [الحرف][1] في غيرِه لا في نَفسِهِ، والفِعلُ معناه في نَفس، فلم تكن له قوَّةُ العملِ في غَيره كعملِ ما له معنى في نَفسِهِ ووجب أن يُقتَصَر به على إثباتِ المَعنى في غيرِه.

وأمَّا وقوعُ أنَّ المَفتوحة بعد «لَولا» فلا يمنعُ من كونِها مبتدأ، وإنَّما كان كذلك، لأنَّ إن وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها وكلُّ ما صحَّ الإخبارُ عنه بما قَبله وجبَ أن يصحَّ الإخبارُ عنه بما بعده[2]؛ لأنَّ صحةَ الإخبار لا تَختلف بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ، وإنَّما امتنعَ كونُ المفتوحةِ مبتدأ في موضِع يصحُّ دخول «إنَّ» المكسورة عليها كقولك: إنَّ زيداً منطلقٌ

---

(١) كلمة غير موجودة في الأصل والظاهر أنّه كتبها على هامش الورقة ولكنها غير واضحة.

(٢) في الأصل (هذه) ولا يستقيم المعنى معها ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

يُعجبني فإنَّك لو أدخلتَ إنَّ المكسورة عليها ها هنا صَحَّ، فامتَنع من ذلك لئلاَّ يتوالى حرفَا توكيدٍ، ففي المَوضع الذي لا يَصِحُّ دخولُ المكسورةِ عَليها يصحُّ أن يكونَ مبتدأ يدلُّ على ذلك قوله تعالى(١): ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوْعَ فِيْهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّك لَا تَظْمَؤُ﴾ فأجازوا في «أنَّ» الثانيـة الفتحَ والكسـرَ بلا خلافٍ، وإنَّما جازَ الفتحُ، لأنَّ «إنّ» المكسورة لا تدخلُ عليها ها هنا، وهي في موضع الابتداء لأنَّ «إنَّ» الأولى قد ولِيَها الجار، و﴿أَلَّا تَجُوْعَ﴾ في موضع نصب بـ«أن»، فعطفت المفتوحة على موضـع ﴿ألا تجوعَ﴾ ونقول على هذا إنَّ لك أنَّك مكرمٌ، لأنَّك حُلتَ بين المفتوحة والمكسورة بالجارِّ فكذلك المَفتوحة بعدَ «لولاَ» لا يصحُّ أن تدخل عليها «إن» المكسورة فجاز أن يكونَ مبتدأً والذي يَدُلُّ على أنَّ «لولا» لا تعمل أنَّك لو عَطَفْتَ على اسمها اسماً لم تُؤكِّده بـ«لا» النَّافية كقولك: لَولَا زيدٌ وعمروٌ لأَتيْتُكَ، ولا تقولُ: لولَا زيدٌ ولا عمرو، وهم إنَّما حملوا الكلام على «لم» كأنَّه قالَ: لو لم يمنعني زيدٌ أَتيتك فجعلوا «لا» موضع لم كقوله تَعالى(٢): ﴿فَلَا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ﴾ أي لم يَقْتَحِمْ، ولو كـانَ الأمرُ كمـا ذكرنـا لجازَ تـوكيدُ المعطوفِ بلا، كما تقول: لَم يَقُمْ زَيدٌ ولا عَمْرو. واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة طه: الآيتان: ١١٨، ١١٩.

(٢) سورة البلد: آية: ١١.

٣٢ ـ مسألة [تقديم خبرِ المُبتدأ][*]

يجوزُ تقديمُ خبرِ المُبتدأ عليه مفرداً كان أو جُملةً، ويكونُ فيه ضميرٌ كما لو تَأَخَّر.

وقالَ الكُوفيون: لا يجوزُ.

وحجةُ الأولين السَّماعُ والاستدلالُ.

أمَّا السَّماعُ فقولُ الشاعرِ[1]:

(*) ذكر المُؤلِّف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٥، ٢٦، وشرح الإيضاح: الورقات: ٤٤ ـ ٤٦، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٥ ـ ٧٠ وهي المسألة رقم: (٩) وعنوانها هناك: «القول في تقديم الخبر على المبتدأ» . واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٨) في فصل الأسماء. وانظر كتاب سيبويه: ٢٧٨/١ (ط) بولاق، والمقتضب: ١٢٧/٤، وأصول ابن السراج: ٦٤/١، والمحتسب: ٣٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/١، وابن الناظم: ٤٥، وابن عقيل: ٢٠٢/١، وحاشية الصبان: ٢٠٢/١، والأشموني: ٢٨١/١، والتوضيح: ٢٠٧/١، والهمع: ٣٢/٢ ط (الكويت).

(١) البيت لمالك بن خالد الهُذَلي. من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الأغر اللحياني، والبيت المذكور هنا هو أول المقطوعة وبعده ثلاثة أبيات. وشهرا قماح هما الكانونان (كانون أول وكانون ثانٍ) أشد الشتاء برداً وسيما شهري قماح لكراهية كل ذي كبد شر الماء فيهما ولأنَّ الإبل لا تشرب الماء فيهما إلَّا تعذيراً، وقماح وقُماح بكسر القاف وضمها لغتان. تهذيب اللغة: ٨١/٤ (قمح) والأزمنة والأمكنة

فَتىً ما ابنُ الأغرِّ إذا شَتَوْنَا وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ

والتَّقديرُ ابنُ الأغرِّ فَتىً، وقالَ آخر[1]:

بَنُونا بنو أَبنائِنا وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ

والتَّقديرُ: بنو أبنائنا مثلِ أبنائِنا، ولا يجوزُ أن يكونَ بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا الخبرُ، ولا الفاعلُ، لأنَّ أبناءَنا ليسوا بني أبنائِنا، ولا في أَبنائنا معنى يعملُ عملَ الفعلِ. ومن السَّماع قولهم[2] «تَميميٌّ أنا» و«مشنوءٌ من يشنؤُك». والخبرُ مقدّمٌ لا محالةَ، وأمَّا الاستدلال فمن وَجهين:

أحدُهما: تقديمُ خبرِ كان على اسمِها كقولِكَ: كان قائِماً زَيدٌ فزيدٌ مرفوعٌ بـ«كان» لا بقائمٍ، وهما في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ، وقد جازَ تقديمُهُ.

والوجهُ الثاني: أن تقديمَ معمولِ الخبرِ على المبتدأ جائزٌ، ودليل ذلك القرآن والشِّعر، وأمَّا القرآن فقوله تعالى:[3] ﴿أَلا يومَ يأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهم﴾ فيومَ منصوبٌ بمصروفٍ، وكذلك قوله تعالى[4]: ﴿أَهَاؤُلَاءِ

للمرزوقي: ١٧٥/١، والمخصص: ١٣٤/١٦، والبحر المحيط: ٣٢٥/٧، والتاج: (ط) الكويت (قمح)، وشرح ديوان الهذليين: ٤٥١، أساس البلاغة: ٧٨٩ (قمح).

(١) ينسب هذا البيت إلى الفرزدق وهو موجود في ديوانه: ٢١٧ وهو غير منسوب في أكثر مصادره. الإنصاف: ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/١، ١٣٢/٩، وشرح الكافية للرضي: ٩٧/١، وخزانة الأدب: ٢١٣/١، وقد أوضح المؤلف وجه الاستشهاد به وبسابقه.

(٢) قوله: «تميمي أنا» قول حكاه سيبويه في كتابه: ٢٧٨/١ عن العرب ومثله: «مشنوء من يشنؤك».

(٣) سورة هود: آية: ٨، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في مسألة تقديم خبر ليس عليها.

(٤) سورة سبأ: آية: ٤٠.

إِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُون﴾ «فإيّاكم» منصوب بيعبدون وقد ثبتَ أنَّ المعمول تبع للعامل، وأنَّ التبع لا يقعُ في موضعٍ يَمتنعُ فيه وقوعُ العامِل.

وأمَّا الشعرُ فمنه قول الشماخ[1]:

كلا يَومي طُوالَة وصلُ أَروى ظَنـون أن مُـطَّرح الـظَنُـون

فـ «وصلُ» مبتدأ، و «ظَنون» خبرٌ، و «كلا» ظرفٌ لظنون وقد تقدَّم على المبتدأ.

ومن الاستدلالِ أنَّ التَّقديمَ والتأخيرَ في الكلامِ جائزٌ للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوعِ الشيءِ في غيرِ موضعه، ألا تَرى أنَّهم قدَّموا المفعولَ على الفاعلِ مع أنَّ رُتبتَه متأخرةٌ.

---

(١) هو الشماخ وقيل معقل بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان أرجز الناس على البديهة، شهد القادسية وقتل في غزوة معقل سنة ٢٢ هـ، أخباره في الإصابة: رقم ٣٩١٣ والأغاني: ٩٧/٨، والخزانة: ٥٢٦/١. والبيت من قصيدة يمدح فيها عرابة بن أوس، من سادات المدينة وأجوادها، أسلم صغيراً وتوفي رضي الله عنه بالمدينة أخباره في الإصابة: ٤٧٣/٢، وبلوغ الأرب: ١٧٨/٢. والبيت من القصيدة رقم: (١٨) في ديوانه: ٣١٩ تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي ط دار المعارف.
و(طوالة) موضع ببرقان فيه بئر.... وطوالة بئر في ديار فزارة لبني مرَّة وغطفان، معجم البلدان: ٤٥/٤ وأنشد البيت. قال البكري (طوالة) بضم أوله بئر وقيل جبل قال الشماخ وأنشد البيت، معجم ما استعجم: ٨٩٧/٣. وأروى: اسم محبوبته و(ظَنون) بفتح الضاء في الموضعين: هي كل بئر قليلة الماء. قال ابن الأعرابي في كتاب البئر: ٦١ «إذا كان يأتي ماؤها مرة ويذهب أخرى فهي الظَّنون». وانظر تهذيب اللغة: ٣٦٤/١٤، والصحاح: ٢١٦٠/٦ (ظن). والبيت في الأضداد لابن الأنباري: ٢٠٦، وأمالي القالي: ٣٢/٢ وشرحها اللآلي: ٦٦٢، والمحتسب: ٣٢٣/١، والفائق: ٣٢٣/١، والإنصاف: ٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٣.

واحتجَّ الآخَرون بأن تقديمَ الخبرِ يلزمُ منه الإِضمـارُ قبلَ الـذِّكر، فيمتنعُ كما امتَنَعَ قولهم: ضَرَبَ غلامُه زيداً إذا جعلتَ الغلام فاعلاً، وليس لذلك إذا جعلته مفعولاً لأنَّ الإِضمارَ قبلَ الذِّكر هنا في اللفظ، والتَّقديم من التأخير.

والجوابُ: أنَّ الأضمارَ قبلَ الذِّكرِ لفظاً جائزٌ إذا كـان في تقديـرِ التَّأخير، وهو كذلك ها هُنا. ومما أُضمِرَ قبلَ الذِّكر على هذا النحو قولُه تعالى[1]: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾، وقالَ الشَّاعر[2]:

من يأتِ يوماً على علاتِهِ هَرِماً   يلقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقا

وقالوا: «في أكفانه لُفَّ المَيِّتُ» و«في بَيتِهِ يُؤتى الحَكَمُ»[3] ومنه قولُ المُثقّب العَبدي[4]:

مثـلاً يضـربُـهُ حُكَّـامُنـا   قـولهم: في بَيتِـهِ يُؤتَى الحَكَمْ

واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة طه: آية: ٧٦.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني في ديوانه: ٥٣ بشرح ثعلب وقد أورده المؤلف بها في موضع آخر وروى الأصمعي (أن تلق) والبيت من قصيدة أولها:

إنَّ الخليط أجد البين فانفرقا   وعلق القلب من أسماء ما علقا

وهو في المقتضب: ١٠٣/٤ وابن الشجري: ٥٩/١: والإنصاف: ٩٨.

(٣) المثل في أمثال أبي فيد: ٤٧، والدُّرة الفاخرة: ٤٥٦/٢، جمهرة الأمثال للعسكري: ٣٦٨/١، ١٠١/٢، والمعاني الكبير: ٢١٢/١، ورد المثل في أغلب كتب النحو وله قصة تروى عن العرب أنَّ أرنباً وثعلباً اختصما إلى الضب فقالا: يا أبا الحسل جئناك لتحكم بيننا فقال: (في بيته يؤتي الحكم)... إلخ.

(٤) هو عائذ بن محصن شاعر جاهلي قديم كان من زمن عمرو بن هند ونسبه إلى عبد القيس بن ربيعة، اتصل بعمرو بن هند وله فيه مدائح، ومدح النعمان بن المنذر، وديوانه مطبوع اعتنى بتحقيقه الدكتور حسن كامل الصَّيرفي وطبعه في مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٧١ م. أخباره الشاعر في طبقات فحول الشعراء: ٢٧١ والشعر والشعراء: ١٤٧، ومعجم الشعراء: ٣٠٣، وخزانة الأدب: ٤٣١/٤. والبيت في ديوانه: ٢٢٠. وأكثر تخريجات المثل.

٣٣ ـ مسألة [متعلّق الظَّرفِ الواقعِ خَبَراً][*]

الظرفُ إذا وقع خبراً عن المبتدأ مقدَّرٌ بالجملة عند الجُمهور[١]. وقال بعضُهم: بالمفردِ[٢].

وحجَّة الأولين من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ إذا وقعَ صلة لـ «الَّذي» كانَ جملةً فكذلكَ إذا وَقَع خَبراً، لأنَّ كونَه جُملةً غيرَ مستفادٍ من الموصولِ، إذ لو كانَ في نفسِه كالمفردِ للزمَ أن يُضمَّ إليه جزءٌ آخر كما في الصِّلة بالمبتدأ والخبر، وإذا

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٢٥.
ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٤٥ ـ ٢٤٧ وهي المسألة رقم: (٢٩) وعنوانها هناك (القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً) وقد دمجها ابن الأنباري مع المسألة رقم (٦٠) هنا وانظر الأصول: ١/٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، وشرح الكافية للرضي: ١/٩٣، والهمع: ٢/٢١، ٢٢ (ط) الكويت، والتصريح: ١/١٨٩، والأشموني: ١/٢٦٥، والصبان: ١/٩٣.

(١) جاء في (اللباب) للمؤلف «عند جمهور البصريين».
وهو رأي الفارسي والزمخشري وابن الحاجب.

(٢) صاحب هذا القول ابن السراج وأبو الفتح بن جنى.
دمج ابن الأنباري هذه المسألة مع مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً رقم (٦٠) من هذا الكتاب.

كان جُملةً فاعتبار نفسه لم يفترق الحال فيه بين الخَبر والصِّلة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الظَّرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى، وإنَّما هو نائبٌ عمَّا هو الخَبر، وذلك الخَبر يجبُ أن يكونَ الفعل؛ لأنَّ الظرفَ معمولٌ منصوبُ اللَّفظ، ولا بدَّ لنصبه من ناصبٍ، وأصلُ العملِ للأفعالِ.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما:

أنَّ الخبرَ في الأصلِ للاسم المُفردِ إذا كان هو المُبتدأ في المَعنى فإذا ناب الظرف عنه نُزِّلَ منزلته.

والثاني:

أنَّ الظرفَ إذا تقدَّم على المبتدأ ولم يَعتمد لم يَعمل ويَبقى الابتداء، وإن كان جارياً مَجرى الفِعل لم يَبطل عملُه ويدلُّ عليه أنَّك ترفعُ بالظرفِ ما [. . .][1] بعدَه كقولك: زيدٌ خلفَك أَبوه ولو كان كالجُملةِ لم يَعمل، لأنَّ الجُملة لا تَعملُ[2].

والجوابُ:

أنَّ الخبر هو الحديثُ عن المُبتدأ سواءٌ كانَ مُفرداً أو جُملةً، وليس المُفردُ أصلاً فيه وإنَّما تُقدَّرُ الجملةُ بالمفردِ ليبين لفظُ الإعراب، لا ليصحّ كونُه خبراً، وأمَّا إذا تقدَّم الظَّرفُ فإنَّما لم يَبطل المبتدأ لأنَّـه ليس في

---

(١) ما بين القوسين كلمة (تقدم) ويبدو أنَّ المؤلف عَدَل عنها لاستقامة الكلام بدونها.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١/٩٠ وقال قوم إن المحذوف المقدر اسم والحجة في ذلك أنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً. . . إلخ قال: ووجه ثانٍ أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسماً كان مفرداً وكلما قـلّ الإضمار والتقدير كان أولى.

الحقيقةِ فعلاً، وإنَّما يَنوبُ عن الفعلِ، ولا يَقوى عن غَيره قوةَ الأصلِ ألا تَرى أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا اعتمدَ عَمِلَ، وإذا لم يَعتَمِدْ لم يَعملْ، بل يبقى الابتداء كما كانَ، كقولك: «ضاربٌ زيدٌ» ولو تأخَّر جازَ أن يعملَ فيما بعدَه مضمراً كان أو مظهراً، وليس من ضرورةِ الخَبرِ المفردِ أن يعملَ وقد بيَّنَّا ذلك فيما تقدَّم.

واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ..

٣٤ - مسألة [التَّنازع في العمل](*)

إذا كان معكَ فعلان والمعمولُ فيه لَفظٌ واحدٌ وصحَّ، عَمَلُ كلِّ واحدٍ منهما فيه فـأولاهما بالعَمل الثَّاني.

وقالَ الكوفيون: أَولاهما الأول وذلك مثلُ قولِكَ: ضَربني وضَربتُ زيداً فالوجه عندنا نصب زيد بضربت، وعندهم رفعه بضربني.

وقالَ الكسائي[1]: إن كَانَ للفعل الأول فاعلٌ حُذف ولم يجعل مكانه ضمير.

لنا في المسألة السّماعُ والقيـاسُ، فمن السّماعِ قَـوله تَعـالى[2]:

(*) ذكر المؤلف رحمه الله هذه المسألة في كتاب إعراب القرآن: ١/٤٥، ١٦٠ وكتاب اللباب: ورقة: ٢٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٨٣ - ٩٦، وهي المسألة رقم: (١٣) وعنوانها هناك: «القول في أولى العاملين في العمل في التنازع». واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٣) في فصل الفعل، الكتاب: ١/٣٧، والمقتضب: ٣/١١٢، والإيضاح: ٦٥، ٦٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٧، وشرح الكافية للرضي: ١/٧٧، ٨٢ والتسهيل: ٦٨ وشرح ابن عـقيل ١/٤٦٢ - ٤٦٥ والتَّصريح: ١/٣٦٨.

(١) رأي الكسائي في شرح الكافية: ١/٧٩، وهمع الهوامع: ٢/٩. وأَيَّد الكسائي هشام والسَّهيلي وابن مَضاء.

(٢) سورة النساء آية: ١٨٦.

﴿يَستَفتُونَكَ قُل اللَّه يُفتِيْكُم في الكَلاَلَةِ﴾ فـ «في» تعلق بـ «يُفتِيْكُمْ» إذ لو كان مُتعلقاً «بيستفتونك» لقالَ يفتيكُم فيها لتقدُّمها تقديراً، وكذلك قـوله تَعالى[1]: ﴿آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ أعمل الثَّاني ولو أُعمل الأوَّل لقالَ: أُفرغه، وقالَ تعالى[2]: ﴿هاؤُم اقرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ فـ «كتابي» منصوب باقرؤوا لا بـ «هاؤم»، إذ لو كان بـ «هاؤُم» لقالَ اقرؤوه فإن قيلَ: حُذف المفعول جائزٌ.

قيلَ: ولكن الأَولى أن لا يُحذفَ، لا سيَّما ها هُنا، لأنَّ المفعولَ إذا كان متقدِّماً ذكراً وجبَ أن يعودَ عليه الضَّميرُ، ليتَعَيَّن أن الفعلَ الثاني هو الأَوَّل في المعنى، ولو لم يأتِ بالضمير لجاز أن يتوهَّم أنَّ المفعولَ غيرُ الأول، ومما جاءَ في الشِّعرِ قولُ طُفيلٍ الغَنَوِيّ[3]:

وكُمْتـاً مدمّـاة كـأنَّ متـونَهـا   جَرى فوقَها واستَشعَرَتْ لونَ مُذهبِ[4]

---

(١) سورة الكهف: آية: ٩٦.

(٢) سورة الحاقة: آية: ١٩.

(٣) طفيل بن عوف بن كعب من بني غني بن قيس غيلان، شاعر جاهلي من أوصف العرب للخيل وربما سمى (طفيل الخيل) عاصر النابغة الجعدي وزهير. أخباره في الشعر والشعراء: ١٧٣، خزانة الأدب: ٦٤٣/٣.

(٤) ورد البيت في ديوانه: ٢٣، وهو من شواهد سيبويه: ٣٩/١، والمقتضب: ٧٥/٤، وجمل الزجاجي: ١٢٧، والإيضاح: ٦٨، والإنصاف: ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١، ٨٨ والعيني: ٢٤/٣ وروايته في الإيضاح.

* ورَاداً مُدامَّاة وكُمتاً كأنَّما *

ومعنى «كمتاً»: الكمت من الخيل السود المشربة بحمرة قال الأزهري في التهذيب: ١٥٦/١٠ قال أبو عبيدة: فرق ما بين الكميت والأشقر في الخيل بالعرف والذنب فإن كانا أحمرين فهو أشقر وإن كانا أسودين فهو كميت، المدماة: شديدة الحمرة، استشعرت: لبست، والشاهد فيه في قوله: (جرى فوقها، واستشعرت لون مذهب) فكل من جرى واستشعرت يطلب العمل في (لون) وعمل فيه الثاني لأنَّه نصبه وهذه حجة للبصريين في إعمال الثاني ولم يعمل فيه الأول لأنَّه لو أعمله لرفعه بجرى.

فنصبَ «لونَ»، ولو كان الأول هو العامل لـرفعه بـ«جـرَى» وقال الفَرَزدَق[1]:

ولكنَّ نصفاً لو سَببتُ وسبَّني بنوعَبدِشَمْسٍ منمَنَافٍوَهَاشِمِ

ولو أعمل الأول لقال: «وسبُّوني بني عَبدِ شَمسٍ.

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، وقربه منه يقتضي له أن لا يلغي عنه، يدل عليه أنَّ المجاورة[2] توجب كثيراً من أحكامِ الثَّاني للأوَّل، والأوَّل للثاني[3]، ألا تـرَى إلى قولهم: الشمسُ طلعت، وأنَّه لا يجوز فيه حذفُ التَّاء لما جَاوَرَ الضَّمير الفعل، وكذلك قامت هندٌ لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فَصلت بينهما جازَ حذفها[5]، وما كان ذاك إلَّا لأجلِ المجاورة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ العربَ تقول[4]: خَشَّنتُ بصَدره وصَدرِ زيدٍ فَيجرون المَعطوف ويحمِلونه على المَجرورِ، مع أنَّ حرفَ الجرِّ أَضعفُ من الفعلِ،

---

(١) ورد البيت في ديوان الفرزدق: ٨٤٤.
وأورده المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٢٩، وهو في الكتاب: ١/٧٩، والمقتضب: ٤/٧٤، والجمل للزَّجاجي: ١٢٧، والإيضاح لأبي علي: ٦٨، والاقتضاب: ٣٦٥، والإنصاف: ٨٧، وشرح المفصل: ١/٧٨.

(٢) من قوله (المجاورة.... إلى قوله جاز حذفها) ورد هذا النص في الأشباه والنظائر: ١/١٥٢.

(٣) في الأشباه والنظائر الأول للثاني والثاني للأوَّل.

(٤) كلمة (حذفها) غير واضحة في الأصل صوابها من الأشباه.

(٥) قال الجوهري: ٥/٢١٠٨ «خشنت صدره تخشيناً أو غرته». وانظر المثال في المقتضب: ٤/٧٣، والخصائص: ٢/٢٧٨.

ولو كان الأوَّل أَولى لَنصبوا المعطوف لا غيرُ، لقوّته بالتَّقدم وبكونه فِعلاً.

والوجه الثَّالث: أنَّ العاملَ مع المعمولِ كالعلةِ العَقليةِ مع المَعلولِ والعلةُ لا يفصلُ بينها وبينَ معلولها، فيجبُ أن يكونَ العاملُ مع المعمولِ كذلك، إلَّا في مواضعَ قد استثنيت على خلافِ الدَّليلِ، لدليلٍ راجعٍ عليه ويلزم من إعمال الأول الفَصل بالجملةِ الثَّانية.

واحتجَّ الآخرون بالسماع والقياس:

فمن السَّماع قولُ الشاعرِ[1]:

ولمَّـا أن تَحمَّـل آل لَيلى ... سَمِعْنَا بَيْنَهُمْ نَعَب الغُـرابَـا

وقالَ آخر[2]:

فردّ على الفُؤادِ هَوَىً عَميداً ... وسُـوئلٍ لَـو يُرَدّ لَنـا سُؤالا

وَقَدْ نُعنَى بها وَنَرى عُصُوراً ... بِهَـا يَقْتَدْنَنَـا الخُردَ الخِـدَالا

فنصب «الخُرد» بـ «نَرى» لا بـ «يَقتدن»، وقالَ عمر[3] بنُ أبي رَبيعة:

إذا هيَ لم تَستَكْ بعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فاستَاكَتْ به عودُ أَسحِلِ[4]

---

(١) لم ينسب إلى قائل مُعَيَّن وهو في الإنصاف: ٨٦ وروى هناك (سمعت بينهم).

(٢) البيت للمرار الأسدي، شعراء أموين ٢/٤٧٦ ورد منسوباً إليه في كتاب سيبويه: ١/٤٠ «لو يبين» والمقتضب: ٤/٧٦، ٧٧ والجمل: ١٢٨، والإنصاف: ٨٥، ٨٦ والشاهد فيهما إعمال الفعل الأول، وهذان الشاهدان مما احتج به الكوفيون. اعمل الأول ولذلك نصب «الغرابا» ولو أعمل الثاني لرفعه كما نصب «الخرد» بـ «نرى» ولو أعمل الفعل الثاني لقال: «تقتادنا الخرد الخدال» بالرفع.

(٣) في الأصل عمرو.

(٤) نسب هذا البيت لطُفيل الغَنوي من قصيدةٍ في ديوانه: ٦٢ ـ ٧١ أولها:

غشيت بقـرا فـرط حـول مكمـل ... مـغـاني داراً مـن سعـاد ومنـزل

وربما نسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٩٠ منفرداً في ملحقات =

فرفع «عوداً» بـ «تُنُخّل» بـ «استاكَت»، وقالَ امروءُ القَيس[1]:

فَلو أَنَّما أَسْعَى لأَدنى مَعِيشَةٍ كَفانِي وَلَمْ أَطلُبْ قَليلٌ من المالِ

فرفع قليلاً بـ «كفاني».

وأمَّا القياسُ، فهو أنَّ الفعلَ الأول أَولى لتقدُّمه، ومتى لم يظهر عمله لَزِمَ منه أمران:

أحدهما: الإضمار قبلَ الذِّكر لَفظاً وتَقديراً، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامُه زيداً، ومن الثَّاني إلغاء العامل المبدوءُ به مع اقتضائِه له، وليس كذلك إلغاء الثَّاني، لأنَّ الأولَ إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذِّكر، فلا يَضعف حذف معمول الثاني، ويدلُّ على ذلك أنَّ قولهم: «خَشّنتُ بصدره وبصدرِ زيدٍ» بإعادة حرفِ الجرِّ أجودُ، وإذا كان كذلك وكان إعمال الأولى أولى لما ذكرنا، ولم ينقض معنى وجبَ أن يكونَ هو المختارُ.

= الديوان، والبيت منسوب إلى عمر في كتاب سيبويه: ١/٤٠ وشرح شواهده لابن السيرافي: ١/٣٦، وقال الأعلم: قال الأصمعي: هو لطفيل وممن نسبه إلى عمر ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٨.
والشاهد في الإيضاح: ٦٨، وشرح أبياته لابن يسعون: ١٩، والأشموني ٢/١٠٥، والعيني: ٣/٢٣، والهمع: ١/٦٦.

(١) ديوان امرىء القيس: ٣٩ من قصيدته التي أولها:
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
والشاهد في الكتاب: ١/٤١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٣٨ وشرحها لابن خلف: ١/٤٧، والمقتضب: ٤/٦٧، والإيضاح: ٦٧، وشرح شواهده لابن يسعون: ٢٣، وشرحها للقيسي: ١٣، والخصائص: ٢/٣٨٧، والإنصاف: ٨٤، والمقرب: ١/١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٨، ٧٩، وشرح الكافية: ١/٧٣، والخزانة: ١/١٥٨.

والجوابُ: أمَّا الشِّعرُ فعنهُ جوابان:

أحدُهما: أنَّه لا حجةَ فيه، لأنَّ الخلافَ بيننا في الأَولية لا في عَدَمِ الجَواز، ونحن نقولُ: هو جائزٌ، ولا يَدُلُّ الشِّعرُ على أكثرَ من الجوازِ.

والثاني: أنَّ قولَه «الخرد» إنَّما أُعمل فيه الأَول، لأنَّ القوافي منصوبة فترجح عنده إعمال الأول لحفظ القافية، وكذلك «نَعَبَ الغُرابا» وأمَّا بيتُ امرىءِ القَيس فإنَّ النَّصب فيه يفسد المعنى، وذلك أنَّ غرضه تعظيم شأنه، وأنَّه لو كان يسعى لأمر ناقص لكان يَكفيه القليلُ من المالِ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى ولذلك قال بعده:

*ولكنَّما أَسعى لمجدٍ مؤثَّل[1] *

وإنَّما يجوزُ الأمران فيما لا يُحيل المعنى، قولهم: «يُفضي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر»، قلنا: ذلك جائزٌ إذا كان في الكلام ما يُفسره كقوله تعالى: ﴿حتَّى تَوارَتْ بالحِجاب﴾[2] يعني الشَّمسَ، ولم يَجْرِ لها ذكرٌ وكذلك ﴿كل من عليها فان﴾[3] وها هنا يفسر المضمر ما بعده، وكذلك أيضاً جازَ نعم رجلاً زيدٌ فإنَّ الفاعلَ مضمرٌ لمَّا كان في الكلامِ ما يفسِّرُه. وأمَّا تقدمُ العامل فإنَّه يَقتضي المَعمول لا مَحالةَ ولكنْ اقتضاءُ الثاني لمعموله أشدُّ لمجاورتِه إياه وقُربه منه، وقد أَجرت العربُ كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياءَ يُخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم[4]: «حِجْرُ ضبٍّ خربٍ» وكقولهم[5]: «إني لآتية بالغَدايا

---

(١) الديوان: ص (٣٩).

(٢) سورة (ص): آية: ٣٢.

(٣) سورة الرحمن: آية: ٢٦.

(٤) هذا القول في كتاب سيبويه: ١/١٢٧، والخصائص: ١/١٩١.

(٥) قال الأزهري في التهذيب: ٨/١٧٠ قال ابن السكيت: إنِّي لآتية بالغدايا والعشايا =

والعَشايا»، والغَداةُ لا تُجمع على غدايا، ولكن جازَ من أجلِ العَشايا وهو كثير[1]، وقولهم: «خَشَّنتُ بصدره وبصدرِ زيدٍ» ليس مما نحن فيه لأنَّ الفعلَ الذي هو خشنت لا يتعدَّى بنفسه في أكثرِ الاستعمال، ولما عدَّاهُ بالباء كان الأولى أن يُعيده، وعلى أنَّ هذه الرواية معارضة بالرِّواية الأولى وهي التي ذكرناها في حجتنا.

وأمَّا مذهبُ الكسائي فبعيدٌ، لأنَّه يلزمُ منه أن يكونَ الفعلُ بلا فاعلٍ وهذا بعيدٌ في الاستعمالِ والقياسِ.

واللَّه أعلمُ بالصَّواب..

= أرادوا جمع الغداة فاتبعوها العشايا لازدواج الكلام وإذا أفرد لم يجز ولكن يقال غداة وغدوات شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٤٠٥.

(١) مِن قوله: وقد أجرت العرب.... إلى قوله وهو كثير يوجد هذا النص في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/١٥٢ وهو موافق لما جاء في مخطوطتنا موافقة حرفية دون أي تغيير وقد صرَّح السيوطي بنقله هذا النص من (التبيين).

٣٥ ـ مسألة [إبراز الضّمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة][*]

اسمُ الفاعلِ والصّفةُ المشبهة به إذا جَريا على غيرِ من هماله وَجَبَ إبرازُ الضميرِ فيهما[1].

وقالَ الكوفيون لا يجبُ ذلك.

وصورتُهُ قولك: «هندٌ زيدٌ ضاربتُه هِيَ» لا بدّ من «هِيَ» عندنا، وعندهم لا يلزمُ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٣، وشرح اللمع ورقة: ٤٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٧ ـ ٦٥، وهي المسألة رقم (٨) وعنوانها هناك «القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه». واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: ٥، ٧٥ فصل الأسماء والمسألة في الكتاب: ٢٤٣/١، والمقتضب: ٩٣/٣، ٩٤، ٢٦٢، ٢٦٣، والإيضاح: ٣٨ والخصائص: ١٨٦/١، ١٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، وشرح الكافية: /٨٧، ١٦/٢، والتّصريح: ١٩/١، والخزانة: ٤١٠/٢.

(١) ورد هذا النص في الأشباه والنظائر للسُّيوطي مرتين الأُولى في الجزء الأول ص: ٦١، والثانية في الجزء الأول أيضاً ص ٢٣٣: مع بعض الاختلاف قال في الأشباه: «إذا جَرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماله وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين وأسقط لفظه (به) من (المشبه به) ووصل هذا النص بقوله: لأنهما فرعان على الفعل ولم يشر إلى أن هناك كلاماً ساقطاً بين النصين ونسب النصين إلى كتاب التبيين.

لنا فيه طريقان:

أحدُهما: أن اسمَ الفاعلِ[1] والصّفة المشبهَة به فَرعانِ على الفعلِ في العملِ وَتَحمُّلِ الضَّميرِ، وقد انضمّ إلى ذلك هُنا جريانُه على غيرِ من هوله فقد انضمّ فرعٌ إلى فرعٍ، والفرعُ يقصرُ عن الأصلِ، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثَر القُصور، ويمتاز الفرعُ عن الأصلِ.

والطريقُ الثَّاني: أن تركَ[2] إبرازِ الضَّميرِ[3] يُفضي إلى اللَّبس في بعضِ المَواضع[4] واللَّبسُ يزولُ بإبْراز الضَّميرِ، فيجبُ أن يبرزَ نفياً لِلّبس، ثم يطردُ البابُ فيما لا يلبس[5] كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد وتعد، وأعد فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يَعد، وكذلك يُكرم وتُكرم، ونُكرم محمول على أكرم، ومثال ذلك قولك: «زيدٌ أخوه ضاربه» فإن «ضاربه» يجوزُ أن يكونَ للأخِ فيكون جارياً على من هوله، لأنَّ «أخوه» مبتدأ، «ضاربُه» خبره، والضَّربُ لزيدٍ ولا يحصلُ الفصل بينهما إلا بإبراز الضمير.

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، فمن السماع قراءةُ بعضهم[6] ﴿ إِلَىٰ

---

(1) هذا النص نقله السيوطي في الأشباه والنظائر وقرنه بنص أول المسألة وحذف ما بينهما كما تقدم ويبدؤه بقوله: لأنهما فرعان... وينهي ما نقله السيوطي بقوله: «ويمتاز الفرع عن الأصل» وأسقط السيوطي لفظه «هنا» من قول االمؤلف: «وقد انضم إلى ذلك هنا...».

(2) ورد هذا النص في كتاب الأشباه والنظائر: ١/٢٣٣ منقولاً عن التبيين إلى قول المؤلف: «محمول على أكرم» والنص فيه بعض المخالفة.

(3) في الأشباه والنظائر: «إبرازه».

(4) زاد في الأشباه والنظائر: نحو زيد عمر وضاربه هو».

(5) زاد في الأشباه والنظائر: نحو زيد هند ضاربته هي».

(6) صاحب هذه القراءة (ابن أبي عبلة) في الكشاف: ٣/٢٧١، والبحر المحيط:

طَعَامٍ غَيرِ نَاظِرِيْنَ إِنَاه﴾[1] بالجر في غير، وهو جار على طعام ولم يقل ناظرين أنتم، ومن السَّماع قولُ الشَّاعِرِ[2]:

تَرى أَرباقَهم مُتَقَلّديْهَا كما صَدِيَ الحَديدُ على الكُماةِ

وقال آخر[3]:

وإنَّ امرءاً أَفْضَى إليكَ ودونَه من الأرضَ موماةٌ وبَيداءَ سَمْلَقُ
لَمحقوقةٌ أن تَستَجِيْبي دَعاءَة وأن تَعلمي أنّ المعانَ المُوفَّقُ

ولم يقل: مُتقلديها هم، ولا محقوقة أنت.

ومن القياس أن اسمَ الفاعلِ والصفةَ يعملان عملَ الفعلِ، والفعلُ لا يجب فيه إبراز الضمير، كذلك ما يعمل عمله، وكذلك إذا جرى على من هوله لا يبرز ضميره، كذلك هاهنا.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فالقراءةُ المذكورةُ فيها بعيدةٌ [عن] الصّحة، وإنّما جوَّزها من هو على مذهبهم في ذلك، فلا تكونُ حُجَّةً على مُخالِفيهم.

= ٢٤٦/٧، وفتح القدير: ٢٩٧/٤. واسمه إبراهيم ابن أبي عبلة من القراء العشرة، ترجمته في غاية النهاية: ١٩/١.

(١) سورة الأحزاب، آية: ٥٣.

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في الإنصاف: ٥٩.

(٣) البيتان للأعشى ميمون بن قيس، وهما من قصيدته التي مدح بها المحلق ومطلع القصيدة قوله:

أَرِقْتُ وما هَذا السُّهادُ المُؤَرِّقُ وما بِيَ مِنْ سُقْمٍ وما بِيَ مَعْشَقُ

وهما في ديوانه: ٢٢٣، ورواية البيت الأول فيه:

وإن امرءاً أسرى إليك ودونَه فَيَافٍ تَنُوفاتٍ وبَيْداءَ خَيْفَقُ

وروي البيت الثاني «أن تستجيبي لصوتِهِ». في الإنصاف: ٥٨، والخزانة: ١٥٥/١، ٤١٠/٢، وابن الشجري: ٣٧/١، واللسان (خفق). والشاهد فيهما أوضحه المؤلف، وهو أنه لم يبرز الضمير وقد جرى الوصف على غير من هوله.

وأما الشّعرُ فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره: ترى أصحاب أرباقها فحذَف المُضاف وأبقى المُضاف إليه وشَواهده كثيرةٌ[1]. وأمّا البيتُ الآخرُ فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضاً؛ لأنَّ قولَه: «أنَ تَستَجِيْبي» هو الفاعِلُ الظّاهِرُ والتقدير: لمحقوقه استجابته، والهاء في «دعاءَه» عائدةٌ عليه.

أمّا القياسُ على الفعلِ فغيرُ مستقيمٍ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ الفعلَ هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل واسم الفاعل ليس كذلك.

والثاني: أن الضمائرَ في اسم الفاعل والمَفعول غيرُ مستحكمة ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظاً، بل هي على صورةٍ واحدةٍ في كلِّ حالٍ وإنّما يُقْضَى بالضمائر فيها حُكماً بخلافِ الفعلِ فإن ضميرَ التَّثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ يظهرُ فيها لفظاً نحو ضربا وضربوا وضربن، فعندَ ذلك يُستغنى عن إظهارها في مسألتنا.

والله أعلمُ بالصَّواب..

---

(١) أورد ابن الأنباري كثيراً من الشواهد التي فيها حذف المضاف، أورد آيتين وخمسة أبيات وقولهم: (الليلة الهلال) ثم قال: بعد ذلك والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى.

٣٦ ـ مسألة [الفعلُ هو العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ][*]

العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ الفعلُ.

وقالَ بعضُ الكوفيين العاملُ في المفعولِ الفعلُ والفاعلُ معاً[١].

ومنهم من قالَ: الفعلُ عاملٌ في الفاعلِ، والفاعِلُ عاملٌ في المفعولِ[٢].

ومنهم من قالَ: كلٌّ واحدٍ منهما معمولُ معناه[٣].

وحجّة الأولين: أنَّ الفعلَ مؤثِّرٌ في الفاعِل والمفعولِ جميعاً؛ لأن به يتغيرُ حالُ الاسمِ، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعلِ إلى المفعولِ وذلك على حَسَبِ تأثيره فيهما، وبهذا الاعتبار اشْتُقَّ لما يسند إليه

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٢٧، ٢٨ وشرح اللمع: ورقة: ٤٥ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٨ ـ ٨٣ وهي المسألة رقم: (١١) وعنوانها هناك: «القول في عامل النصب في المفعول» واليمني في ائتلاف النصرة مسألة رقم: (٩) في فصل الاسم، والمسألة في أسرار العربية: ٨٥، وشرح الكافية للرضي: ١/٨٠، والتصريح: ١/٣٧٤، وهمع الهوامع: ١/١٥٩، ١٦٥.

(١) هذا مذهب الفراء انظر الهمع: ١/١٦٥، والأشباه والنظائر: ١/١٥٥.

(٢) صاحب هذا الرأي هو هشام بن معاوية، الهمع: ١/١٦٥.

(٣) صاحب هذا الرأي هو خلف الأحمر، المصدر السابق والإنصاف: ٨١.

الفعلُ فاعل وكذلك اشتُقَّ منه المَفعول، وتصرُّف الاسمين منه دليلٌ ظاهرٌ على تأثيرِه فيهما وإذا أثَّر فيهما في المَعنى أثَّر فيهما إعراباً، لأنَّ الإعرابَ تابعٌ للمعنى.

واحتجَّ الآخرون أنّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ يدلُّ على ذلك اثنا عشر وَجْهاً[1] قد استوفيتها في «اللُّباب»[2] و«شرح اللُّمع»[2]، وإذا كانا كذلك كانا عاملين في المفعول[3]، فالعامل هنا مجتمعٌ من شيئين جاريين مجرى شيءٍ واحدٍ، وصارا كما قالوا في الخبر: يرتفع بالابتداء والمبتدأ وفي جوابِ الشَّرطِ: ينجزمُ بأنْ والفعل.

وقال بعضُهم: لو كان الفعلُ وحده عاملاً في المفعول لم يَجُز الفصل بينهما، وقد جاز ذلك فإن الفاعل يفصل بينهما.

والجوابُ: أمَّا جعلُ الفعلِ والفاعلِ كالشيءِ الواحدِ فلا يوجبُ ذلك أن يكونا كشيءٍ واحدٍ في كلِّ وجه، ألا تَرى أنَّ المفعولَ يجوزُ أن يقعَ بين الفعلِ والفاعلِ نحو ضرب زيداً عمرٌو، ولو كانا شيئاً واحداً لم يَجُـزْ وكذلك الفصل بينهما بالظرف، وإذا كانا كالشّيءِ الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عملِ الفعلِ في المفعول، ويدلُّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنَّ الفعلَ يعملُ في الفاعلِ، ولو كان كجزءٍ منه من كل وجهٍ لم يَعْمَلْ فيه؛ لأنَّ بعض الكلمةِ لا يعملُ في بعضها.

---

(١) استدل ابن الأنباري على ذلك بسبعةِ أوجهٍ ولكن ابن الأنباري والعكبري معاً أخذا هذه الأوجه من سرّ صناعةِ الإعراب لابن جني: ١/٢٢٥ ـ ٢٣١ ولم ينبها على ذلك. ذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/٦٤.

(٢) انظر ثبت مؤلفات أبي البقاء، وقد أورد العكبري في كتاب اللباب: ورقة: ٢٧، ٢٨ هذه الوجوه كلها، وفي شرح اللمع ورقة: ٤٥ أورد بعضها.

(٣) في الأصل (عاملاً في المفعولين) ولعل الصواب ما أثبتناه لضرورة التطابق.

أمَّا مَنْ ذَهب إلى أن العاملَ فيهما المعنى[1] فحاصِلُه راجعٌ إلى مَذهب البَصريين، لأنَّ معنى الفَاعل والمفعول حاصلٌ من الفعلِ، فإن أراد ذلك فقد حصلَ الوِفاق، وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ ذلك يُفضي إلى عملِ الشيءِ في نفسه، وذلك أنَّ الاسمَ لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً إلا بنسبة الفعل إليه، فيلزم منه معناه، ولا يجوز أن يكون معنى الشيءِ عاملاً فيه، إذ لو كان كذلك لكان العملُ في جميعِ الأسماء واحداً، لأن معناه لا يختلف، ولأنَّ ذلك يُفضي إلى أنَّه لا حاجة إلى موجب الإعراب، إذ الإعراب قائمٌ بالمعرب، وإذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج إلى أمر آخر وذلك لا قائل به.

والوَجهُ الثاني: أنَّك ترَفع قولك: «ماتَ زيدٌ» بـ«مات»، وزيدٌ في المعنى مفعولٌ وكذلك: جُرب زيدٌ، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع، ويدل على فسادِ مذهبهم أنَّك تفصل[2] بأن مع الفصل بينهما، وبين اسمها بالظرف نحو: «إنَّ في الدّارِ زيداً» ودلالة هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّكَ نصبتَ بها مع الفصل.

والثاني: أنَّكَ نصبتَ بأن وحدها، لا بها وبالظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده ـ مع ضعف الحروف عن الأفعال ـ فكيفَ لا يعملُ الفعلُ الذي هو الأصل القوي وحده؟.

والله أعلم بالصَّواب..

---

(١) هو مذهب خلف الأحمر كما تقدم، ورده ابن الأنباري في الإنصاف: ٨١ بقوله: «وأما ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى الفاعلية والمفعولية فظاهر الفساد... إلخ».

(٢) كذا في الأصل ولعل الصواب: «تنصب».

=

٣٧ ـ مسألة [الاشتغال][*]

قولك: زيداً ضربته على رأي من نصب زيداً، النصب فيه بفعل مقدر دل عليه المذكور.

وقال بعض الكوفيين[١]: هو منصوب بنفس ضربته.

وحجة الأولين: أن ضربت يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب زيد، فوجب أن يقدر له ما ينصبه وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور، يدل على ذلك أنك لو

(*) ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة رقم: ٩٨، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢/١٠٥، ٤/٢٤٨.
كما ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: ٨٢، ٨٣ وهي المسألة رقم: (١٢) وعنوانها هناك: «القول في ناصب الاسم المشغول عنه». واليمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٢) فصل الفعل، وانظر كتاب سيبويه: ١/٥٥، والمقتضب: ٢/٧٦ والمقرب: ١/٨٧، والتسهيل: ٨٠، وابن الناظم: ٩١، وابن عقيل: ١/٤٤، والتصريح: ١/٣٥٠، وهمع الهوامع: ٢/١١٤ والصبان: ٢/٥٧.

(١) صاحب هذا الرأي هو الكسائي في همع الهوامع: ٢/١١٤، والضمير عنده ملغى وذكر ابن عقيل رأياً ثانياً للكوفيين وهو أن الفعل الموجود عمل فيهما معاً قال: «ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل في ضمير اسم ومظهره. ونسب السيوطي هذا الرأي إلى الفراء، انظر همع الهوامع: ٢/١١٤.

رفعت زيداً في هذه المسألة جاز، وكان هو الأقوى، ومن المعلوم أن ذلك لم يجز إلا لتمام الكلام بقولك ضربتُه، وإذا كان في نفسه تامّاً لم يكن له عمل فيما قبله.

واحتجَّ الآخرون بأن الهاء هي زيد في المعنى، وإنما ذكرت للبيان وإلا فهو في المعنى كقولك: «زيدٌ ضربتُ» ولو قالَ ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بضربت فكذلك إذا أَتى بالهاء، على جهةِ البَيان والتَّوكيد ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك: «ضربت أباك زيداً» هو بضربت لما كان زيدٌ هو الأَبُ في المعنى.

والجوابُ: أنَّ الهاء وإن كانت هي زيداً في المعنى فهو اسم له موضع في الإعراب، وذلك يوجب أن يكون لها عامل، ولا عامـل إلا ضربت هذه، فلا يبقى لها معمول آخر، بخلاف قولك: ضربتُ أباك زيداً، لأن زيداً بدل من الأب، والبدلُ لا يصحُّ في مسألتنا، ثم يَبطل مذهبهم بأنَّك تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك: زيدٌ ضربتُ أخاه، لأن الضَّربَ لم يقع بزيدٍ فيضطر هاهنا إلى تقدير ناصب آخر، كأنك قلت أهنت زيداً ضربت أخاه فالمانعُ[1] هنا كالمانعِ في مسأَلتنا؛ لأنَّ المانعَ ثَمَّ امتناع تَعدّى الفعل إلى المُظهر والمُضمر معاً، والمانعُ هنا امتناعُ تَعدى ضَربتُ إلى زيدٍ إذا لم يكنْ واقعاً به، بَلْ بشيءٍ من سَبَبِه وكذلك الهاء في ضربته هي من سبب زَيْدٍ، ويَدلُّ عليه أنك تقول زيداً لست مثله فتنصب زيداً ومحال أن ينتصب بلست، وإنّما ينتصبُ بمحذوفٍ تقديرهُ خالفتُ[2] زيداً فهذا كلُّه يُؤيد ما ذكرنا.

والله أعلم بالصواب..

---

(١) غير واضحة في الأصل.
(٢) انظر هذا الرأي منسوباً إلى العُكبَرِيّ في التصريح: ٣٠٧/١.

مسائل ما لم يسم فاعله

٣٨ ـ مسألة [نيابة غير المفعول به عن الفاعل][*]

إذا اجتَمع في الكلامِ مفعولٌ به صحيحٌ وظرفٌ وحرفُ جرٍّ فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح.

وقال الكوفيون: يجوز أن يقامَ الظرف وحرف الجر مقامه[1].

لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير، وبيان أنه أشبه به من أربعة أوجه:

أحدها: أن الفعلَ يصلُ إليه بنفسه، ولا دلالةَ في الفعلِ عليه، بخلاف الظَّرف وحرف الجر، والمصدر.

والثاني: أنَّ المفعولَ به شريكُ الفاعلِ في تَحقُّق الفعلِ، لأنَّ

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة رقم: ٣٠ وإعراب القرآن: ١/٨٠.

المسألة في شرح المفصل: ٧/٧٤، وشرح الكافية: ١/٨٤ ـ ٨٥، والهمع: ٢/٢٦٥ (ط) الكويت وهذه المسألة والتي بعدها انفرد بذكرهما أبو البقاء العكبري ولم ترد في الإنصاف لابن الأنباري. وذكرهما اليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٧٨) في فصل الاسم.

(١) قال الرضي: ووافقهم بعض المتأخرين: ١/٨٤، وفي الهمع وعليه الأخفش وابن مالك.

وشرط الأخفش تأخر المفعول به في اللفظ الهمع: ٢/٢٦٥ (الكويت).

الفاعل يُوجِدُ الفعل، والمفعول به يحفظُهُ من حيثُ كان محلاًّ له.

والثالث: أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللّفظ كقولك: مات زيدٌ وطلعت الشّمس ورخص السِّعرُ، وليس كذلك بقيّة الفضلات.

والرابع: أن من الأفعالِ ما اقتصر فيه على المَفعول ولم يُذكر الفاعل كقولك: «عُنيت بحاجتك»، و«نُفِست المرأة»، و«جُنَّ الرجل»، وليس كذلك بقية الفضلات.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ الظّرفَ وحرفَ الجَرِّ يعملُ فيهما الفِعل ويجعلان مفعولاً بهما على السَّعة، فصارا كالمفعول به، وكما جازَ أن يُجعل المفعول به قائماً مقامَ الفاعل كذلك هذه الأشياء.

والجوابُ: أنا قد بينا أن المفعولَ به من أشبهَ بالفاعلِ وإذا دعت الحاجةُ إلى نيابة شيء يقامُ مقامَ غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه.

فإن قيل: يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيداً درهماً، فإذا لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه، ولا شبهة أن زيداً أشبه بالفاعل إذ كان فاعلاً للأخذ، والدرهم ليس إلا مفعولاً به.

قيلَ: هما في هذه الحالِ متساويان في المفعوليّة، والفِعلُ واصلٌ إليهما على حدٍّ سواء، وقوّةُ المفعول الأَول من طَريقِ المعنى لا من جهةِ اللَّفظِ، ومع هذا فرفع الدِّرهمِ ضَعيفٌ سوّغه أَمن اللّبْسِ.

والله أعلمُ بالصَّواب..

٣٩ ـ مسألة [إقامة المَصدر مقامَ الفاعل](*)

لا يجوزُ أن يقامَ المصـدرُ مقامَ الفـاعلِ مـع وجودِ المفعـول به الصَّحيحِ في الاختِيار، وإنّما بابه الشّعر.

ومن البَصريين من قالَ يجوزُ(١).

وحجّة الأولين: أن المصدرَ يدلُّ على أكثرِ مما دلَّ عليه الفعلُ ولا فائدةَ فيه أكثرَ من التَّوكيد، والفاعلُ غيرُ الفِعل من كلِّ وجهٍ، وهو واجبُ الذّكرِ لفظاً أو تقديراً، فلا يقومُ مقامَه إلا ما شابَهَهُ.

واحتجَّ الآخرون بالسّماعِ والقياسِ.

(*) هذه المسألة جزء من المسألة السابقة، ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، وذكرها في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦٥، وأحال هناك على كتاب له سماه «المسائل البخارية» لاستيفاء هذا الموضوع، ولا أعلم حتى الآن لهذا الكتاب وجوداً.

(١) وجوز ذلك بعض الكوفيين أيضاً، معاني القرآن للفراء: ٢/٢١٠. والذي جوزه من البصريين هو الأخفش كما تقدم في المسألة التي قبلها. غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦٥ قال: «... وأجازه الأخفش والكوفيون» وذكره السيوطي في همع الهوامع: ٢/٢٦٥ (ط) الكويت لكنه شرط أن يتأخر المفعول به وأما إذا تقدم فهو أحق بالنيابة وشرح الرضي: ١/٨٤، ٨٥. وقال: على أن الكوفيين وبعض المتأخرين. قال البغدادي في خزانة الأدب: ١/١٦٣: «وبعض المتأخرين» هو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد.

أمَّا السماعُ: [فـ] قوله[1] تعَالى[2]: ﴿وكذلك نُجى المؤمنين﴾ قراءة حَفصٍ[3] عن عاصمٍ[4] بتشديد الجِيم فلا وجهَ له إلا نُجّى النَّجاء.

وقرأَ أبو جَعفرٍ[5]: ﴿ليُجزى قوماً﴾[6] على ما لم يُسم فاعله، أي

---

(١) سقطت فاء الربط من الأصل.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٨٨.

(٣) حفص: (ت ٢٤٦ هـ). هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري؛ أبو عمر، إمام القراء في عصره، كان ثقة، ثبتاً، ضابطاً، له كتاب ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القران، وأجزاء القرآن، وهو أول من جمع القراءات، وكان ضريراً، أخباره في غاية النهاية: ١/١٥٤.

(٤) عاصم: (ت ١٢٧ هـ) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر أحد القراء السبعة تابعي من أهل الكوفة، وفاته فيها، كان ثقة في القراءات وله اشتغال بالحديث. أخباره في غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٥) أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي، بالولاء المدني، أحد القراء العشرة، وهو من التابعين، وكان إمام أهل المدينة في القراءة عرف بالقارىء، وكان من المفتين المجتهدين، توفي بالمدينة سنة ١٣٠، غاية النهاية: ٢/٣٨٢، وفيات الأعيان: ٢/٢٧٨.

(٦) سورة الجاثية: آية: ١٤.

وقراءة أبي جعفر (ليجزي) خارجة عن القراءة السبعية، أما السبعة فمنهم من قرأها (ليجزي) بالبناء للمعلوم وبالياء في أول الفعل وهم ابن كثير ونافع وعاصم بن أبي النجود وأبو عمرو، وقرأ عامر وحمزة والكسائي بالبناء للمعلوم أيضاً وبالنون (لنجزي) السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٥٩٤ ـ ٥٩٥، والكشف لمكي: ٢/٢٦٨. أما قراءة أبي جعفر هذه فقد ذكرها ابن الجزري في النشر: ٢/٣٧٢ فقال: قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي (يجزى) مجهلاً، وكذا قرأ شيبة، وجاءت أيضاً عن عاصم، وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو «بما» مع وجود المفعول به الصريح وهو «قوماً» مقام الفاعل كما ذهبت إليه الكوفيون وغيرهم. هذه القراءة في معاني القرآن للفراء: ٣/٣٦، حيث عارضها بقوله: وهو في الظاهر لحن، وغريب إعراب القرآن: ٢/٤٦٥ ولم تنسب هذه القراءة إلى أبي جعفر فيهما. كما ذكرها أبو حيان في البحر المحيط: ٨/٤٥ والطبري في جامع البيان: ٢٥/١٢٨.

يُجزى الجَزاء قوماً، ومن السَّماع قولُ جَريرٍ[1]:

فَلو ولَدت قُفَيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْبِ الكِلابا

أي سُبَّ السَبُّ.

أمَّا القياسُ فهو أن المَصدر اسم يصلُ الفِعلُ إليه بِنَفْسِهِ فجازَت إقامَتُهُ مقامَ الفاعِلِ كالمَفعول بِهِ الصَّحيح.

والجوابُ: أمَّا قراءةُ حفصٍ فعنها ثلاثةُ أجوبةٍ[2]:

---

(١) البيت في كتاب اللباب للمؤلف ورقة: ٣٠ والخزانة: ١٦٣/١، وقال البغدادي وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق مطلعها:

أقلي اللوم عاذلي والعتابا وقولي إن أصبت فقد أصابا

قال: وقبله:

وهل أم تكون أشد رُعباً وصَرّاً من قفيرة واحتلابا

ورجعت إلى (ط) دار المعارف للديوان واستعرضت القصيدة المذكورة والموجودة في الديوان من ص ٨١٣ ـ ٨٢٥ ولم أجد البيت فيها وهي في هجاء الراعي النمري لا الفرزدق ولكن جريراً تعرض للفرزدق في ثنايا القصيدة، وقد وجدت البيت الذي ذكر البغدادي وقال إنه قبل البيت في القصيدة ص: ٣١٧، إلا أن شاهدنا لم يوجد فيها، ولا في ملحقات الديوان. ويوجد البيت في الحجة المنسوب لابن خالويه: ٢٢٦، وأمالي ابن الشجري: ٢١٥/٢، برواية: «لسب بذلك الجرو» وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٧ والخصائص: ٣٩٧/١. وقفيرة اسم أم الفرزدق تهذيب اللغة: ١٢١/٩.

(٢) العبارة هنا ركيكة، وفي الأصل كتب الناسخ (فعنه جوابان) لكنه غيرها بخط الأصل أيضاً إلى ثلاثة أجوبة، ثم ذكر الأول وفرع عنه وجهين وذكر الثالث وأسقط الثاني، وقد وردت هذه العبارة في إعراب القرآن: ٢٣٢/٢ قال: «... وفيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه فعل ما وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل على المصدر أي ننجي النجاوء هو ضعيف من وجهين أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح، والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت وهو ضعيف أيضاً. والوجه الثالث: أن أصله ننجي بفتح النون الثانية ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية من (تظاهرون) =

أحدُهما: أنّها ضعيفةٌ لا يَنبغي أن يُؤخذ بها، يدلُّ عليه أن فيها أُمرين يُضَعِّفانِها:

أُحدُهما: إقامةُ المصدَرِ مقامَ الفاعل مع المَفعول الصَّحيح مع أن المَعنى ليس عليه، لأنَّ المعنى أن المؤمنين هم الذين يَنجون ونسبةُ النَّجاء إلى النجاء بَعيدٌ جدّاً.

والثاني: أنّه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي، وهو من بابِ الضَّرورةِ[1] أيضاً، وما هذا سَبيلُهُ لا يُجعلُ أصلاً يقاسُ عليه.

والثالثُ: أن أَصله من نُنْجِى بنونين فقلب الثَّانية جيماً، وأُدغم وعلى هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة.

أمَّا قوله: «ليُجزي» فتقديره ليُجزي الخَيرَ فالخَيْر مفعولٌ ثانٍ كأنَّك تقولُ: جَزيت زيداً خيراً، وهذا إقامةُ مفعولٍ به صحيحٌ مقامَ الفاعلِ.

أمَّا البيتُ فقد قيلَ: هو من ضَرورة الشِّعرِ، وقيلَ: إن التَّقديرَ يا جروَ كلبٍ أي لو ولدت قُفيرة الكلابِ، فالكلابُ مفعولٌ وَلَدَتْ ويا جروَ كَلْبٍ نِداءٌ، معتَرِضٌ، وأفردَ الضَّمير في «سُبّ» لأنه يعودُ إلى جِنْسِ الكِلابِ.

قولُهم: «يـصلُ الفعلُ إليه بنفسِهِ». قُلنا: هو مع ذلِكَ فَضْلَةٌ مُستَغنىً عنها كما ذَكرنا.

والله أعلمُ بالصَّواب..

= وهذا ضعيف أيضاً لوجهين:
أحدهما: أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً.
والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون ألا ترى أنك لو قلت تتحامى المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية.

(١) الضرورة تكون في الشعر ولا ضرورة في القرآن الكريم؟!.

٤٠ ـ مسألة [نِعم وبِئس فعلان ماضيان](*)

نِعم وبِئس فعلان ماضِيان غير متصرِّفين.

وقال الكوفيون: هما اسمان، وهما في الأصل صفة لموصوفٍ مَحذوفٍ كأنَّك إذا قلتَ: نعم الرجل زيد فتقديره: الرّجلُ نعمَ الرّجلُ، ولمَّا حذفت الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسماً فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل.

وحجة الأولين من أوجهٍ أحدُهما: اتصالُ ضميرِ المَرفوع بها كما حكى الكِسائي: «نَعِموا رجالاً الزَّيدون»، وإذا لم يَظهر كان مستتراً وأضمر شريطة التَّفسير، كما كان ذلك في قَولهم: «ربه رجلاً» وهذا لا يكون في الأسماء.

(*) ذكرَ المؤلِّف المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة رقم: ٣٥ شرح اللمع: ورقة: ٦٨ وشرح الإيضاح: ٦٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٩٧ ـ ١٢٦، وهي المسألة رقم: ١٤. وعنوانها هناك: (القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان) واليمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٤) في فصل الفعل، رأي البصريين في المقتضب: ٢/١٤١، والأصول ١/١٣٠ ورأي الكوفيين في معاني الفراء: ٢/١٤١، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢/٢٩٩ ـ ٣٠١.
وانظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٢٢٤، ومجالس العلماء له: ٩٥ والمرتجل: ١٣٦، وشرح الكافية: ٢/٣٠٧. والتسهيل: ١٢٦ وشرحه للدّماميني: ١/٤٤٧، وهمع الهوامع: ٢/٨٤، والتصريح: ٢/١١٧، والأشموني: ٤/١٩٢.

والوجهُ الثَّاني: أن تاءَ التَّأنيث الساكنة تَتّصل بنعمَ كقولِكَ: نعمت المرأةُ هندٌ وهذا لا يكونُ في الأَسماء.

فإن قيل: التاءُ قد تَتّصل بالحروف نحو: «رُبّت»، و«ثُمّت» و«لات»[1]، فلا يدل اتصالهما بنعمَ على أنها فعلٌ.

قيلَ: اتصالُها ساكنةً بـ«نعمَ» دليلٌ على أنَّها فعلٌ، وليس كذلك، ثم وربَّ لأنها مُتحركة، ويدلُّ على الفَرق بينهما أنَّ التاءَ في «نِعمت» تدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ، كدلالة التّاء في قامت، والتاء في «ثُمت» و«رُبت» تدلُّ على تأنيثِ الكَلمة في نَفْسِها، لا على التأنيث في غيرها. أمَّا «لات» فقد قيلَ إن التاءَ مُتصلة بما بعدها[2] لأنهم قالوا: «تالآن» و«تَحين» وليس قبلها «لا» ومنهم من قالَ: هي متصلةٌ بلا ولكن حكمها حكم رُبت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا: «لاه»[3] ولم يَقف أحدٌ على نِعمت بالهاء.

فإن قيل: لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول نعم المرأة هند قيل: دخولها أحسن وأما حذفها فلأنَّ المرأةَ في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه.

والوَجهُ الثَّالثُ: السَّبرُ والتَّقسيمُ وذلك أن «نِعم» ليس حرفاً بالإجماع، وقد دَلّ الدليلُ على أنّها ليست اسماً لوجهين:

---

(١) استشهد ابن الأنباري في هذا الموضع بالآية الكريمة ﴿ولات حين مناص﴾، وقول الشاعر:

ماوي ريتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

وقول الآخر:

ثمت قمنا إلى جرد مسومة أعرفهن لأيدينا مناديل

(٢) ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن، واستشهد لذلك، انظر الإنصاف: ١٠٨.

(٣) وقف عليها الكسائي: الإنصاف: ١٠٨.

أحدُهما: أنّها مبنيةٌ على الفتحِ، أمّا البناء فلا سببَ له مع كونها اسماً، لأنَّ الاسمَ يُبنى إذا شابَه الحرف، ولا مشابهةَ بين «نِعم» والحَرف، فلو كانت اسماً لأعربت.

والثاني: أنَّها لو كانت اسماً لكانت إمّا جامداً أو وَصفاً ولا سبيل إلى اعتقاد الجُمود فيها، لأنَّ وجهَ الاشتقاقِ فيها ظاهرٌ، ولأنها مِنْ نَعِمَ الرَّجلُ إذا أصاب نعمةً، والمُنعم عليه يُمدحُ ولا يجوزُ أن تكونَ وصفاً، إذ لو كانت كذلك لظهرَ الموصوف معها، ولأنَّ الصفةَ ليست على هذا البناء، وإذا بطلَ كونُها حرفاً وكونها اسماً ثبتَ أنَّها فعلٌ.

واحتجَّ الكوفيون من سِتَّةِ أوجهٍ:

أحدُها: دخولُ حرفِ النداءِ عليها كقولك: «يا نِعم المَولى ويا نِعم النَّصير» وحرف النداء مختص بالأسماء.

والوَجه الثّاني: دخولُ حرفِ الجرِّ عليها كقولهم: «نِعم السَّير على بِئس العَير»، وقيلَ لأعرابيٍّ وقد وُلدت له ابنة: نِعم المولودة ابنتك»[1] قالَ: «والله ما هي بِنعم المَولودة نَصرها صُراخٌ وبِرُّها سَرقة» فأجراها مجرى قولك: ما زيدٌ بِنِعم الرّجل.

والوجهُ الثالثُ: أنَّه لو كان فعلاً لدلَّ على حدثٍ وزمانٍ، إذ هذا حدُّ الفِعل والزَّمانُ لا يقترنُ به.

والوجهُ الرَّابعُ: أنّه لو كانَ فِعلاً لتصرّف تَصرُّفَ الأفعال فكان منه مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل.

والوجَهُ الخامسُ: أنّ اللامَ تدخلُ عليه إذا وقعَ خبراً لأنَّ كقولك: إنّ

(١) هذه العبارة حكاها أبو بكر بن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء، الإنصاف: مسألة رقم (١٤).

زيداً لنعمَ الرّجل، ومعلومٌ أن هذه اللام لا تدخلُ إلا على الاسم أو على الفِعل المضارع، ونعمَ ليست فعلاً مضارعاً والماضي لا تدخلُ عليه فثَبت أنها اسمٌ:

والوجهُ السادسُ: قولهم نَعِيْمَ الرجل وهذا البناءُ ليس من أبنية الفِعل، فثبت أنه اسم[1].

والجوابُ عن فَصل النداء، من وجهين:

أحدُهما: أنه غيرُ دليلٍ على ما ادّعوا؛ لأنّ حكمَ حرفِ النداءِ[2] أن يدخلَ على المفردِ أو المضافِ أو ما شابهه، وأما على الجُمل فلا. ونِعمَ الرَّجل عندهم جملةٌ ألا ترى أنك[3] لا تقولُ يا زيدٌ منطلقٌ.

---

(١) بعدما تبين لك رأي الكوفيين وحججهم في ذلك، نقل الدماميني في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور قوله: «ولم يختلف أحد من النحويين الكوفيين والبصريين في أن نعم وبئس في قولك نعم الرجل وبئس الرجل زيد وأشباه ذلك فعلان وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل، وإنما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيما بعد إسنادها إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة «تأبط شراً» «وبرق نحره» ونعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الأصل، نقلا عن أصلهما وسمي بهما.
وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو، رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد كما أنك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعاً بممدوح وعمرو مرفوعاً بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدأ والخبر. وانظر شرح التسهيل للدماميني: ٤٢٧/٢ مخطوطة الحرم المكي رقم (١٢٨) نحو، والمقرب لابن عصفور: ٦٥/١. والتعليقة عليه لابن النحاس: ١٥، رأي الفراء في معاني القرآن: ١٤١/٢، ١٤٢.
(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه.
(٣) في الأصل أنت.

والوجهُ الثّاني: أن دخولَ «يا» على هذا الفِعل لها تأويلان:

أحدُهما: أن تكونَ دخلت «يا» للتّنبيه، ولا يحتاجَ إلى مُنادى كما أن «ها» تدخلُ كذلك كقولك ها أن زيداً قايمٌ، وكقول النّابغة[1]:

ها إنّ تاغُـذرة إن لم تَكن نَفَعَتْ   فـإنّ صـاحبَهـا قـد تَـاه في البَلَدِ

وإذا دَخلت على الحروف وعلى الأفعال للتّنبيه لم تَحتج إلى تقديرِ مُنادى ودخولها على فعل الأمر كقول الشاعر[2]:

* ألا يا سلِمِي ذاتَ الدَّمالِيْجِ والعِقْدِ *

وقالَ آخر[3]:

ألا يَا سْلِمِيْ ثُمَّ اسلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي   ثَــلاث تَحِيَّــاتٍ وإن لَمْ تُكَـلَّمِيْ

والتأويلُ الثّـاني: أن يكونَ حـذفَ المُنادى وهـو يُريـده كما قـال الشّاعر[4]:

يــا لَعنــةُ الـلّهِ والأقــوامِ كلِّهِـمُ   والصَّالِحين على سِمْعانَ مِنْ جارِ

---

(١) البيت في قصيدة للنابغة في ديوانه: ص: ٢٦ والبيت آخر القصيدة ورواية الديوان كرواية المؤلف، وهي من اعتذاراته، كما ورد بنفس الرواية في شرح القصائد العشر للتبريزي: ٤٧٢، وللبيت روايات أخرى. وهـو في شرح المفصـل: ١١٣/٨، ١١٤، والخزانة: ٤٧٨/٢، ٤٧٨/٤ وشرح الشافية: ٨٠.

(٢) عجزه:

* وذات الثنـا الغـر والفـاحم الجعـد *

ورد في هامش ابن عقيل: ٢٣١/١ وفي هامش الإنصاف: ٩٩/١.

(٣) البيت غير منسوب وهو في شرح المفصل: ٣٩/٣، وذكر ابن الأنباري ثمانية أبيات مثله ولم يستشهد به.

(٤) لم ينسب إلى قائل معين، الكتاب: ٣٢٠/١، والكامل: ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشجـري: ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش: ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والجنى الداني: ٣٥٦، والعيني: ٢٦١/٤ والخزانة: ٤٧٩/٤.

يريدُ يا قومُ، ويدلّ على ذلك وقوع الجملة بعدها، وقال تعالى[1]: ﴿يا لَيْتَنِي كنتُ مَعَهُمْ﴾، ﴿يا لَيْتَني لم أَتَّخذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾[2]، و﴿يا لَيْتَ قَومي يَعلمون﴾[3] كل ذلك متأول على ما ذكرنا، فإن أحداً لا[4] يَدّعي أن «لَيتَ» اسمٌ وأمَّا فَصْلُ دخول الجارِ فليس بمحكم الدّلالةِ على الاسمية لأن تقديرَ الحكايةِ فيه مُمكنٌ وهو أن كونَ التَّقديرِ في قولـه: «ليستْ بنعمَ المَولودة» أي لَيْسَتْ بمقُولٍ فيها نعمَ المَولودة فحذفَ القول لظهورِ معناه وهو كثيرٌ في القرآنِ وكلامِ العربِ[5] قالَ تعالى[6]: ﴿والملائكةُ باسطوا أَيْدِيَهُمْ أَخرجـوا﴾ أي يقولـون: أخرجـوا، وقالَ تَعـالى[7]: ﴿والملائكـةُ يَدخلون عَلَيْهِمْ من كلّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾ وقالَ الشّاعر[8]:

والله مـا لَيلى بنَامَ صـاحِبُه ولا مُخـالطَ اللَّيـانَ جَـانِبُه

أي بمقول فيه نامَ وهو كقول الآخر[9]:

مـالَكَ عِنـدي غيـرَ سَهْمٍ وحَجـرْ وغَيـرَ كَبـداء شَـديـدةُ الـوَتـرْ
تَرمي بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرمَىٰ البَشَـرْ

(١) سورة النساء، آية: ٧٣.
(٢) سورة الفرقان، آية: ٢٨.
(٣) سورة يس، آية: ٢٦.
(٤) في الأصل الا.
(٥) انظر الإنصاف: ص: ١١٤.
(٦) سورة الأنعام، آية: ٩٣.
(٧) سورة الرعد، آية: ٢٢، ٢٣.
(٨) البيت في الخصائص: ٢/٣٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٤٨ والإنصاف: ١١٢، وشرح المفصل: ٣/٦٢، والعيني: ٤/٣ والأشموني: ٣/٢٧، ولسان العرب: (نوم).
(٩) لم أقف على نسبة هذا الرجز وهو في المقتضب: ٢/١٣٩، ومجالس ثعلب: ٥١٣، والخصائص: ٢/٣٦٧، والمحتسب: ٢/٢٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٤٩، والإنصاف: ١١٤، وخزانة الأدب: ٢/٣١٢.

أي بكفّي رجلٍ كان.

قولهم: لا يَحسنُ اقترانُ الزّمان به، قُلنا: إنّما يَقرن بالفِعل الزمان ليصبح المرادُ به، ويُفصل بالزّمان بينَ الماضي والمُستقبل وهذا مستغنىً عنه هاهنا، لأنَّ نعمَ وبئسَ يَستوفيان غايةَ المَدحِ والذّمِ، وهذا لا يكونُ إلّا بما هو موجودٌ، لأنّه المُتيَقّن[1]، فَلَمّا اختُصَّ بهذا المعنى علم زَمانها ولهذا لم يَتصرفا، ويدلُّ على فسادِ ما قالوه أنّ «عسى» فعلٌ عندَ الجميعِ ولا يقترِنُ بها زمانٌ ولا تتصرّفُ للعلةِ التي ذَكرنا من دِلالتها على مَعنى القُرب، وبهذا أشبهت هذه الأفعال الحروفَ حتى جَمُدَتْ، لأنّها دَلّت على مَعنى زائدٍ على الحدثِ والزّمان وهذا هو بابُ الحروفِ.

وأمّا دخولُ اللاّم عليها[2] فلا يدلُّ على أنّها اسمٌ، ألا تَرى أن اللامَ قد دخلتْ على الحرفِ في مثلِ قولهِ تَعالى[3]: ﴿وَلسوف يُعطيك ربُّك فَتَرْضى﴾ وإنما حَسُنَ ذلك، لأنَّها لما جَمَدَتْ أشبَهت الأسماء، فدخلَ عليها ما يَدخُلُ على الأَسماء من حروفِ التَّوكيد وقد أُدخلوا اللّام على الفِعل الماضي المَحض، كقولِ الشّاعر[4]:

إذاً لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عندَ الحَفيظة إن ذُو لَوثة لَانا

وكقولِ امرىءِ القَيس[5]:

---

(١) هذا الرد يشبه ما ردّ به ابن الأنباري حيث قال: «... لأن نعم موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على الآن لأنك إنما تمدح وتذمّ بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع.

(٢) هذا لا يوجد في الإنصاف كما تقدم.

(٣) سورة الضحى، آية: ٥.

(٤) البيت لقريط بن أنيف العنبري، في شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٥، والخصائص: ٢/٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٨٨، ومغنى اللبيب: ٢١... وغيرها.

(٥) البيت من قصيدته التي مطلعها: =

* لَناموا فَما إن من حَدِيث ولا صَالِي *

وأما نَعِيْم الرّجل فهي حكاية شاذَّة، والوجه فيها أن أصلَ[1] «نعم» نَعِمَ بكسر العَين فأشبع الكسرة فنشأت الياءُ، وله نظائر كقولهم: «الدّراهيم» و «والصّياريف»[2] و «مُنتزاح»[3] و «أدنوا فأنظروا»[4]. أي منتزح وأنظر، والله أعلم بالصّواب.

= * ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي *

ديوانه: ٣٢، وشرح المفصل: ٩/٢٠، ٢١، ٩٧، وخزانة الأدب: ٤/٢٢١.

(١) أصلها ولغاتها في كتاب اللُّباب: لوحة: ٣٥، والإنصاف: ١٢٥، ١٢٦.

(٢) «الدراهيم» و «الصياريف» يشير إلى بيت الفرزدق:

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة نفي الدارهيم تنقاد الصياريف

الكتاب: ١/١٠، والمحتسب: ١/٩٦، والخصائص: ٢/٣١٥ والديوان: ٥٧٠.

(٣) «بمنتزاح» يشير إلى قول إبراهيم بن هرمة:

وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح

الخصائص: ٢/٣١٦، الإنصاف: ٢٥، والمحتسب: ١/٦٦، ٣٤٠ والديوان: ٩٢.

(٤) «أدنو فأتطورو» يشير إلى قول الشاعر:

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور

وإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكو أدنوا فأنظرو

المحتسب: ١/٢٥٩، وسر صناعة الأعراب: ١/٢٩، والخزانة: ١/٥٨، ٣/٤٧٧، ٥٤٠، وغير ذلك...

٤١ ـ مسألة [(ما) التعجبية][*]

«ما» في التَّعجب اسم تامٌّ غيرُ موصولٍ ولا موصوفٍ وقال أبو الحسن: هي بمعنى الذي[1]، والخبرُ محذوفٌ أي الذي أحسن زيداً شيءٌ.

وحجةُ الأولين من وجهين:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ٦٧، ولم يذكرها ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما أن أبا البقاء لم ينص على أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين إلا أنه لما أراد أن يبين وجهة نظر الأخفش قال: (واحتج الآخرون) فهل يا ترى عدها من مسائل الخلاف بينهما، وذكر الأخفش لأنه تزعم وجهة النظر الكوفية، وذكرها اليمنى في ائتلاف النصرة المسألة رقم ٧٠ في فصل الاسم.

وقد نص ابن يعيش في شرح المُفصل على أن بعض الكوفيين وافق الأخفش.

انظر هذه المسألة في المقتضب: ١٧٧/٤، وأصول ابن السراج: ١٦٦/١، ومجالس العلماء: ١٦٤، والمرتجل: ٤٧ وشرح المفصل: ١٤٨/٧، ١٤٩، الجنى الداني: ٢٣٧، البحر المحيط: ٤٩٤/١، وشرح الكافية: ٣١٠/٢.

(١) أما الفراء فإنه يرى أنها استفهامية فيها معنى التعجب يدل على ذلك قوله في معاني القرآن: ١٠٣/١ حول قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ [سورة البقرة، آية: ١٧٥] فيه وجهان أحدهما معناه فما الذي أصبرهم على النار.

وهكذا يروي أبو حيان في البحر المحيط: ٤٤٩/١ أن مذهب الفراء وابن درستويه جعلها استفهامية فيها معنى التعجب.

أحدُهما: أن مبنى[1] التَّعجبِ على الإبهام، ولذلك عدَلوا فيه إلى «ما» لأنَّها أشدُّ إبهاماً من غيرها، والذي تَتَّضح بِصلتها، وذلك يناقِضُ موضوعَ التَّعجب.

والثاني: أن الخبرَ لا بدّ له منه، ومن شَرطه أن يكونَ مفيداً والخبرُ هنا محذوفٌ على قوله، والذي يقدّره نكرة غير مفيدة[2]، ومن المَعلوم البَيِّن أن الذي أَحسنه شيءٌ، فيعرى هذا التّقدير عن فائدة كما يَعرى قولك: رجل قائمٌ عن فائدة.

فإن قيلَ: يلزمكم مثل ذلك، لأنّك إذا قدّرت «ما» بشيءٍ كان التَّقدير شيءٌ أحسنَ زيداً وهذا معلومٌ أيضاً[3].

قيل: جعل المبتدأ نكرة قد جازَ في مواضعَ كقولهم[4]: «شرٌّ أهرّ ذا نابٍ» و ﴿سلامٌ عليكم﴾[5] و ﴿ويلٌ للمطففين﴾[6] وغير ذلك، وليس الخبرُ كذلك، وأنتَ لو قلتَ: جاءَني رجلٌ أو رجلٌ جاءني لكانَ مفيداً بخلاف الخبرِ المحض.

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل يظهر أنها كلمة «مبنى» كتبت مرتين وذلك أن الكلام مستقيم بدونها.

(٢) هذا هو رأي آخر لأبي الحسن فهو يرى في «ما» ثلاثة آراء:
١ ـ يرى رأي سيبويه والجمهور أنها كما قال المؤلف اسم تام... إلخ.
٢ ـ يرى أنها موصولية، وهذا هو الذي ذكره المؤلف في صدر المسألة.
٣ ـ يرى أنها نكرة موصوفة «الجنى الداني: ٢٣٧».

(٣) قال الرضي في شرح الكافية: ٢/٣١٠: ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو أن استعمال «ما» نكرة غير موصوفة نادر نحو «نعما هي» على قول ولم تسمع مع ذلك مبتداه.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي: ١٦٦.

(٥) سورة الأنعام: آية: ٣٤. كما توجد في مواضع أخرى من كتاب الله.

(٦) سورة المطففين، آية: ٢٧١.

واحتج الآخرون: بأن «ما» لو كانت بمعنى شيءٍ لكانتْ تامةً في نفسها، وذلك غير جائز، لأنّها في غايةِ الإبهامِ، والإبهامُ يقتضي الإيضاح، فأمّا أن يكونَ تاماً مُستَغْنِياً عن بَيانٍ فلا.

والجوابُ عنه من وجهين:

أحدُهما: أن «ما» قد جاءَت تامةً من ذلك قوله تعالى[1]: ﴿فنعما هي﴾ أي فنعمَ شيئاً هي. وقالَ أبو الحَسَن في قوله تعالى[2]: ﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾ أن «ما» بمعنى شيء، ونَقضهم بدلٌ منه، فإذا جاءَت في موضعٍ تامةً لم يستنكر كونها كذلك في هذا الموضع.

والوجهُ الثاني: أن جعلها بمعنى «الذي» لا يَحصلُ لها إيضاحاً بالعِلّة، لأنّك تُفسر «الذي» بقولك: شيءُ، ولا فرقَ أن يقولَ: شيءُ أحسنَ زيداً، وبين قولك: الذي أحسَنَ زيداً شيءُ في حقيقةِ الإبهامِ بل هذا أوضح، لأنّك بدأتَ بالشّيءِ الواضحِ ثم أَتيت بما يُبْهِمُه.

والله أعلمُ بالصَّواب[3].

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٧١. وكتب في الأصل (فنعم هي).

(٢) سورة المائدة، آية: ١٣.

(٣) «ما» التعجبية فيها عدة أقوال للعلماء ملخصها:

١ ـ تعجبية نكرة تامة غير موصوفة والجملة بعدها خبر، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقال به الأخفش.

٢ ـ موصولة، والجملة صلتها والخبر محذوف قال به الأخفش.

٣ ـ استفهامية فيها معنى التعجب وهو قول الكوفيين. وقال بعضهم قول الفراء وابن درستويه.

٤ ـ نكرة موصفة نسب هذا للأخفش.

٤٢ ـ مسألة [فعلية أفعل في التعجب][*]

«أَفعل» في التَّعجّب فعلٌ ماضٍ[١].

وقالَ الكوفيون: هو اسمٌ[٢].

(*) راجع انظر ثبت المراجع المذكورة في المسألة السابقة.. إلا أن هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٢٦ ـ ١٤٨ وهي المسألة رقم: (١٥) وعنوانها: «القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل». واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٥) في فصل الأفعال. كما ذكرها ابن النحاس الحلبي في التعليقة على المقرب: ١٧، وذكر مسألة أخرى مما له تعلق وارتباط بهذه المسألة وهي مسألة: «أفعل به» في التعجب نحو: «أسمع بهم وأبصر» أي ما أسمعهم وأبصرهم قال ابن النحاس: اختلف النحاة في قوله: «أفعل به» في التعجب هل معناه أمر أو تعجب؟! مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر.

فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه، وذهب البصريون إلى أن معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر.

أما الكوفيون ـ رحمهم الله ـ فدليلهم ظاهر وهو أن المعنى ينبغي أن يكون على حسب اللفظ إذا كان اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس على غالب الألفاظ، واللفظ بالإجماع أمر فوجب أن يكون معناه أمر، ليطابق معناه لفظه.

وأما البصريون فدليلهم على أن معناه تعجب هو أن «أفعل» هنا لا يبنى إلا مما يبنى منه ما أفعله فدل على مناسبة بين أفعل به هنا وبين ما أفعله... وقد أطال في عرض المسألة.

(١) هذا هو رأي البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين، التصريح: ٢/٨٧.

(٢) وافق الكوفيين في رأيهم هذا أبو الحسن الأخفش، شرح الرضي: ٢/٣٠٨.

وحجّةُ الأولين من أوجهٍ ثلاثةٍ:

أحدُهما: أن نون الوقايةِ تَلحق هذا البناء كقولك: ما أَعلمني وهذه النُّون لا تلحقُ الأسماءَ، إذ لا يُستنكر كَسر آخرَ الاسمِ وإنّما يُستنكَرُ كسر آخر الفعل أو الحرف، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها، ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه.

ونُحرّر من هذا عبارة فنقولُ: لفظٌ تلزمه نون الوقاية عندَ الإضافة إلى الياءِ، فلم يكن اسماً كما لو جاء في غير التعجب، ولا يلزمُ عليه الحرف نحو مني وعني، لأنَّ الخلافَ ما وقع في كونِ هذا اللفظ اسماً أو فعلاً فلم يكن له هُنا مدخل فلا يناقض به. وإن شئت ذكرت دليلَ التَّقسيم فقلتَ ليس بحرفٍ بالاتفاق، ولا يجوزُ أن يكونَ اسماً، لأنّ الاسمَ لا تَلحقه نونُ الوقاية فلا تقولُ فلانٌ ضاربني، وهذه النُّون تَلحق لفظَ التَّعجُّب كقولك: ما أعلمني، وهي من خَصائص الأفعال فثَبت أنَّه فعلٌ.

فإن قيل: قد دخلت هذه النُّون على الاسمِ في نحو قول الشاعر[1]:

* وليسَ حامِلُني إلا ابنُ حَمّالِ *

وقالوا: قَطني، وقَدني وهما اسمان.

قيلَ: أمّا «حامِلُني» فمن الشَّاذِّ الذي لا يُعرّجُ عليه، وكأنّه حملَ اسمَ الفاعلِ على الفعلِ المضارع لما بَينهما من الشَّبه، ومثل ذلك يُحتمل في ضَرورة الشّعر. وأمَّا «قَدني» و«قَطني» فقد يقال: «قَدِي» و«قَطِي» ولا يجوزُ مثلُ ذلك في فعلِ التَّعجب.

---

(١) صدر البيت: * ألا فتى من بني ذبيان يحملني *

أو * فهل فتى من سراة القوم يحملني *

والبيت في: الكامل: ١/٢٠٥، والإنصاف: ١٢٩، والبحر المحيط: ٧/٣٦١، وخزانة الأدب: ٢/١٥٨، ٤٥٤، ٥٧٨. وأورد أبياتاً منها الشاهد وقال لم أرها إلا في كامل المبرّد، قال فيه أنشدنا أبو مُحلّم.

وأمَّا مَنْ قال: «قَدني» فالوجه فيه عنده أن «قَد» بمعنى اكفُفْ فلما أشْبه فِعلَ الأمرِ لحقَه حكمٌ من أَحكامه، كما قالَ: حسبُك يَنَمِ النّاس، بجزمِ الجَواب، لأنه حَمله على اكفُف ينمِ النّاس.

والوَجْهُ الثّاني: أن هذا البِناء ينصبُ المعرفة والنّكرة وأفعل الذي هو اسم لا يعَمل ذلك وإنما هو يختصُّ بالنكرات.

فإن قيلَ: فقد عمل في المعارفِ كقولِ العَبّاس بن مِرداس[1]:

* وأضربُ مِنّا بالسُّيوف القَوانِسا *[2]

فنَصب القَوانِسَ بأضرب، وقالَ النّابغة:

فإن يَهلك أَبو قابوس يَهلك   رَبيْعُ النّاس والشَّهرِ الحَرامِ
ونَأخذ بعدهم بِذِنابِ عَيْشٍ   أَجبَّ الظَّهرَ لَيس لَه سَنامِ[3]

فنصَب الظّهر بأحبّ، وقالَ آخر[4]:

ولقد أغتدي وما صَقَعَ الدّيْـ   ـك على أدهمٍ أجشّ الصَهِيلا

فنصب بأفعل.

---

(١) العباس بن مرداس (؟ - ١٨ هـ)، ابن أبي عامر السلمي، أبو الهيثم. شاعر، فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة المشهورة، أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم قبيل فتح مكة.. أخباره في الشعر والشعراء: ١٠١، واللآلى: ٣٢..

(٢) صدر هذا البيت هو قوله:

* أكـر وأحـمي لـلحقـيقـة منـهـم *

والبيت في ديوانه: وهو في شرح المفصل: ١٠٥/٦، ١٠٦ وشرح الأشموني: ٥٦/٣، وشرح التصريح: ٣٣٩/١، وخزانة الأدب: ٥١٧/٣، والقوانس جمع قونس وهو أعلى بيضة الرأس.

(٣) البيتان في ديوانه تحقيق شكري فيصل: ٢٣١ - ٢٣٢. وروي هناك (ونمسك) (بعده) وهو في المقتضب: ١٧٩/٢، وأمالي الشجري: ٢١/١، ١٤٣/٢، والإنصاف: ١٣٤، وشرح المفصل: ٥٧٩/٣، ٥٣٤/٤، ٨٣/٦، ٨٥، وخزانة الأدب: ٩٥/٤.

(٤) لم أقف على نسبته وهو في الإنصاف: ١٣٤.

فالجوابُ[1]: أن هذه المواضعَ مَخرجها غيرُ ما ادعوا، وذلك أن مَنْ نصب ما بعدها إمّا أن يكون على فعل محذوف يفسره أَفعل كما قال تعالى[2]: ﴿إنّ ربَّكَ هو أعلمُ بمَنْ ضَلَّ عن سَبيْلِهِ﴾ وقال تعالى[3]: ﴿الله أعلمُ حَيْثُ يَجعل رِسالاَته﴾ فـ «حيثُ» و «مَنْ» لا يجوز أن يكونا مَجرورين بالإِضافة، لأنَّ أفعلَ تُضاف إلى ما هي بعض له وذلك محالٌ هنا، وأمَّا «أجبَّ الظَّهر» فروي بالإِضافة، ولا حُجّة فيه على هذا، وقد رُوي بالرّفع على تَقديرِ أجبّ الظهرَ منه، أمَّا النَّصب فعلى التَّشبيه بالمفعول به كباب الحَسن الوجه، وقيل الأَلفُ واللاّمُ زائِدتان كما قالَ الآخر[4]:

خلّصَ أمّ العَمرو من أَسيرها حُرّاسُ أبوابٍ على قُصُورها

وعلى مذهبهم يجوزُ أن يكونَ بدلاً من الضَّمير، وعلى كل حال لا يبقى لهم فيه حجة وكذلك القول في «أجشَّ الصهيلا».

والوجه الثالث: أن هذا البناء مبنيّ على الفتح ولو كان اسماً لم يكن مبنياً، إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح، فإنْ قيل: علة بنائه شيئان:

أحدُهما: تَضَمُّن معنى هَمزة الاستفهامِ، لأنَّ قولَك: ما أَحسن زيداً أي شيءُ أوجبَ ذلك؟.

---

(1) في الأصل والجواب.

(2) سورة النجم، آية: 30 وكتب الناسخ الآية هكذا (إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله).

(3) سورة الأنعام، آية: 124 رسمها في المصحف رسالته وهي قراءة ابن كثير وحفص والباقون بالجمع الكشف لمكي: 1/449.

(4) البيت لابن النجم العجلي وهو في المقتضب: 4/48، 49 والمنصف: 3/134، وأمالي ابن الشجري: 2/252، الإنصاف: 317، ابن يعيش: 1/44، 2/132، 6/60، شرح شواهد الشافية: 506، التصريح: 1/94، 394، لسان العرب (وبر) أكثر رواياته (باعد أم العمر).

والثاني: تَضَمُّنهُ حرفُ التَّعجب، لأنّ التَّعجُّب معنى، والأصلُ في كلِّ معنى أن يوضعَ له حرفٌ فيُعتَقَد ذلك وإن لم يُنطق به، كما في بناءِ هذا وهؤلاء.

والجوابُ أمّا الاستفهامُ فعنه جوابان:

أحدهما: أنَّ التّعجُّب خبرٌ يَحتمل الصّدقَ والكَذِبَ وبين الخبرِ والاستفهامِ بونٌ بَعيدٌ.

والثاني: أنَّ الاستفهامَ لو كان لكانت «ما» هي المُتضمنة له لا الفعل الذي بعدها. وأمّا حرفُ التَّعجب فلا حاجةَ إلى تقديره، لأنَّ الصيغَة دالةٌ على التَّعجب فلم يَحتج معها إلى حرفٍ، كما أنَّ «نعم» و«بئس» موضوعتان على المَدح والذّم ولم تحتَج مع ذلِكَ إلى تقديرِ حرفٍ يدلُّ عليهما وكذلك عسى وحبذا[١].

والوجهُ الرابعُ: أن أحكامَ الفِعلية موجودةٌ فيه منها لحقوق نون الوقاية به على ما تقدّم، ومنها أنّك إذا أتيت بفعلٍ آخر والمفعول واحد أَجريته مجرى أكل وشرب مثاله قولك ما أَحسن زيداً وأجملَ[٢].

وأما حُجَّةُ الكوفيين: فإنهم احتجوا بثلاثةِ أشياء:

أحـدُها: أنه يصغر، يقال ما أُحَيْسِنَهُ قال الشَّاعرُ[٣]:

---

(١) الوجه الثالث سقط سهواً من المؤلف.

(٢) الوجه الرابع صحح على هامش الصفحة بخط الناسخ نفسه فتعذرت قراءة بعضه لتلف الورقة.

(٣) نسب هذا البيت إلى العرجي، ومجنون بني عامر والبيت في ديوان العرجي: ١٨٢، وديوان المجنون: ١٦٨ وغيرهما، وربما نسب إلى شاعر متأخر لا يحتج بشعره وللبيت شهرة في كتب النحو. فهو في أمالي ابن الشجري: ٢/١٣٠، ١٣٣، وشرح المفصل: ١/٦١، ٦٧ والإنصاف: ١٢٧، وشرح شواهد الشافية: ٨٣، والخزانة: ١/٤٥.

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا　　من هَؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسّمرِ

والتَّصغيرُ من خَصائص الأسماء.

والوجهُ الثاني: أن عينَ هذه الكلمةِ تَصِحُّ إذا كانت واواً أو ياءً نحو ما أَخوف زيداً وما أَسيره ولو كان فِعلاً لاعتُلت لأن الاعتلال من خَصائص الأفعالِ.

والثَّالثُ: أنّه جامدٌ لا يَـتَصَرّف فلا يكونُ منه مُستقبل ولو كان فِعْلاً لتَصَرّف، ويدلُّ على أنَّه ليس بفعلٍ أنَّك تَقولُ ما أَعظمَ الله قالَ الشاعرُ[1]:

ما أَقْدَرَ الله أن يَدني على شَحَطٍ　　مَن دارُهُ الحَزن ممن دارُه صُولُ

ولو كان فِعلاً لكان التّقدير شيئاً عظَّمَ اللَّهَ، وعظمةُ اللَّهِ من صفاتِ الذّات لا تَحصل بجعلِ جاعلٍ.

والجوابُ: أما التَّصغيرُ فإنّه يتناول لفظ الفعلِ هنا والمراد تَصغير مَصدره وكأنَّه قالَ فيه حُسنٌ قليل، وهذا كما يضاف إلى الفعل في نَحو قوله: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصَّادقين صِدْقُهُم﴾[2] وهو كثيرٌ، والمعنى إضافة الزّمان إلى مصدر الفعل، وحسن ذلك في فعل التَّعجب أنه لجمودِهِ أشبهَ الاسمَ، ومن هاهُنا صحّت فيه اليَاءُ، والواو نحو ما أَقومه وما أَخَوفه، لأنَّه

---

(١) قائله حندج المري: وهو في قصيدة أولها:

* في ليل صول تناهى العرض والطول *

في معجم البلدان: ٣/٤٣٥، وشرح الحماسة: ١/١٨٣، الإنصاف: ١٢٨ االعيني: ١/٢٣٨، الأشموي: ١/١٠١، والشحط: وصول: بالضم ثم السكون وآخره لام... مدينة في بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب وهو (الدربند) وليس بالذي ينسب إليه الصولي وابن عمه إبراهيم بن العباس الصولي فإن ذلك اسم رجل.. معجم البلدان: ٣/٤٣٥ وأورد البيت. وفي الأصل ورد (صور) بالراء بدل اللام.

(٢) سورة المائدة، آية: ١١٩.

لما لَزِمَ طريقةً واحدةً كان كالاسم وهذا هو الجَواب عن الوَجه الثَّاني على أن صِحّة الواوِ لا يقطع بها على الاسم ألا تراهم قالوا: «استَحْوَذ»[1]، و «استَنْوَقَ الجَمَلُ»[2] و «استَتْيَسَتِ الشّاة»[3] ونحو ذلك.

أمّا عدمُ تصَرفه فلا يدلُّ على كونه اسماً ألا تَرى أن «نعم» و «بئس» و «عسى» أفعال ولا تتصّرف وكان السّببُ في ذلك أنّ فعلَ التَّعجب ماضٍ أبداً؛ إذ لا يُتَعَجَّبُ إلا من أمرٍ متحقق، موجودٍ كما أن نِعم وبِئس كذلك.

فإن قيلَ فأنتَ تقولُ: ما أطولَ ما يخرج هذا الصّبي فتحكم على المعنى المستقبل قيل: التَّعجب هنا لأماراتٍ دالة على وجود الأمـر في المستقبل، فكأنَّ ذلك مـوجود الآن، وهذا مثل قوله تَعالى[4] ﴿رُبَّما يَوَدُّ الذين كَفروا﴾ و «رُبّ» إنما تَدخل على المَاضِي ولكنْ لما كان خَبرُ الله حَقاً وصِدْقاً جَرى مَجرى المَوجود وأمَّا قولهم: ما أعظمَ الله فالمُراد به شيءٌ عظم الله عندي: ولم يوجب له في نفسه سبحانه تعظيماً لم يكن: وإنما هو دالٌ على أمر ظهرَ للمَخلوق ثمّ إن هذا لازمٌ لهم، كما يَلزمنا فإنّ المَعنى لا يَختلفُ بينَ أن يكونَ اللّفظُ فعلاً أو اسماً.. والله أعلمُ بالصَّواب..

---

(١) قال تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ سورة المجادلة، آية: ١٩.

(٢) يقال: إن صاحب هذا المثل طرفة بن العبد لما سمع وهو صغير قول المتلمّس:

وقـد أتناسى الهم عنـد احتضـاره   بنـاج عليـه الصيعـريـة مكـدم

الشعر والشعراء: ١/١٨٣ والمثل في جمهرة الأمثال: ١/٥٤، والمستقصى: ٦٦.

(٣) قال ابن فارس: «عنز استتيست إذا صارت كالتيس في جرأتها وحركتها ويضرب مثلاً للذليل يتعزز» معجم مقاييس اللغة: ١/٣٦٠ (تيس).

(٤) سورة الحجر، آية: ٢.

٤٣ ـ مسألة [التعجب من الألوان][*]

لا يُبنى فعل التَّعجب من الألوان.

وقال الكوفيون: يُبنى من البَياض والسَّواد فقط.

وحجةُ الأولين أنّه فعلٌ مأخوذٌ من اللَّون فلم يُبن منه فعل التَّعجب كالحُمرة وغيرها، وإنما كان كذلك لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في فعل اللون أفعل نحو أبيض وأحمر، وفعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي.

والثاني: أن الألوان للزومها المحل تجري مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء ولذلك[1] لا يبنى منها فعل التعجب، فلا يقال في العظيم الرجل ما أرجله ولا في عور العين ما أعوره كذلك الألوان.

(*) ينظر ثَبت المصادر في تخريج المسألة رقم: (٤١). شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤. وذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٤٨ ـ ١٥٥، وعنوانها هناك: (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان): «المسألة: رقم (١٦)». وذكرها اليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٦) في فصل الفعل.

(١) غير واضحة في الأصل.

واحتج الآخرون[1] بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر[2]:

جارِيَةٌ في دِرعِها الفِضفاضِ تُقَطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أُختِ بني أَباضِ

وكذلك قولُ الآخر[3]:

إذا الرجالُ شَتَوا واشتَدّ أزمُهُمُ فأنتَ أَبيَضُهُم سِربال طَبَّاخِ

وأَفعل في حكمِ فعلِ التَّعجبِ فيما يجوزُ ويمتنعُ.

وأمَّا القياسُ فهو أن البَياض والسَّواد أصلانِ لكلِّ لونٍ، إذ كانَ بقيّةُ الألوانِ يتركب منها، وأحكامُ الأصولِ أعمُّ من أحكامِ الفروع وأقوى.

والجوابُ عن الشّعر من وَجهين:

أحدُها أن أفعلَ فيه ليس للمبالغةِ وإنّما هو اسمٌ بمنزلة قولك شيءٌ أسود وأبيض أي مبيضّ ومسودّ، والخلافُ فيما يراد به المبالغة.

والثّاني: أن هذا من الشُّذوذ الذي لا تُناقض به الأصول قولهم: «إن البياض والسواد أصلان للألوان» جوابه من وجهين:

---

(١) اتفق الاحتجاج عند ابن الأنباري والعكبري انظر الإنصاف: ص ١٤٨ ـ ١٥١.

(٢) صاحب هذا الرجز هو رؤبة بن العجاج. انظر ملحقات ديوان ١٧٦، في الجمل: ١١٥، والإنصاف: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٦، ١٤٧/٧ (الأول والثالث)، والخزانة: ٤٨١/٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤ (الأول والثالث فقط)، وشروح سقط الزند: ١٧٤.

(٣) البيت لطرفه بن العبد البكري يهجو عمر بن هند. البيت في الجمل: ١١٦، والإنصاف: ١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٦، والمقرب: ٧٣/١، ومجمع الأمثال: ٨١/١ اللسان (بيض)، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣٥/٤.

أحدُهما: ليس كذلك بل كل لونٍ أصل بنفسه وليس بمركب ولو قدر أنّه مركب، ولكن هذا لا يمنعُ من أن يكونَ أصلاً؛ لأن حقيقتَه واسمه تغيرا فهو، بمثابة الأدوية المركبة فإن طَبائعها وأسماءَها تُخالف أحكامَ مفرداتها وكـذلك ما رُكب من الكلمات نحو «لولا» و«لن» على قول الخليل.

والجوابُ الثاني: نُقدر أنهما أصلان ولكن لم يُجَوِّزْ ذلك بناءَها على هذه الصّيغة، وبيانُه من وجهين:

أحدُهما: أن العلةَ في امتناعِ بناءِ فعل التّعجب من غيرهما موجودةٌ فيهما وهو كونه على أكثر من أربعةِ أحرفٍ والأصلُ ألّا يُخالِفَ مقتضى العِلّة.

والثاني: أن الأصولَ أولى بمراعاةِ أحكامِها، وأبعد من التّغيير بخلافِ الفروع، فإن الفرعَ مغيرٌ عن الأصلِ والتَّغيير يُؤنس بالتَّغيير، ألا تَرى أن النَّسب إلى حَنيفة حَنفي وإلى ثَقيف ثقيفي[1] ولم يكن الفَرق بينهما إلا أن حنيفةَ حُذفت منها التّاء، فحُذفت منها الياء أيضاً وثقيف لم يُحذف منه شيءٌ فلم تُحذف منه الياء، والله أعلمُ بالصّواب..

(١) الخصائص: ٢/ ١١٠ قال أبو الفتح: «فأما ثقفي فشاذ عنده أي عند سيبويه ومشبه بحنفي... وهو عند المبرد قياسي».

مسائل باب كان وأخواتها

٤٤ ـ مسألة [المنصوب بكان](*)

المنصوب بكانَ الناقصة لا ينتصبُ على الحالِ.

وقالَ الكُوفيُّون هو منصوبٌ على الحالِ(١).

والمسألة تبنى على حرفٍ وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب ها هنا، وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه، فنحرر من هذا دليلاً فنقول: أحكامُ الحالِ منتفيةٌ عن المنصوب هنا فينتفي كونه حالاً، وبيانه: أنَّ أحكامَ الحالِ كثيرةٌ.

أحدها: أن يجوزَ حذفُها ويبقى الكلامُ تاماً، وليس المنصوبُ ها هنا

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٣١، وشرح اللمع: ورقة: ٥٨، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وأوردها المحقق في آخر الكتاب لأنه عثر عليها وعلى المسألتين بعدها في بعض النسخ الخطية للكتاب وعنوانها هناك: (علام انتصب خبر كان وثاني مفعول ظننت) وهي المسألة رقم (١٩) من ص (٨٢١ ـ ٨٢٨). وذكرها اليَمنيُّ في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: ٧ في فصل الفعل.

وهي في همع الهوامع: ١/١١١، والتصريح: ١/١٧٤، وحاشية الصبان: ١/٢١٨.

(١) قال أبو البقاء في كتاب اللُّباب: لوحة: ٣٢: «...... وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال». وقال في شرح اللمع: لوحة رقم: ٥٨: «وقال الكوفيون..... وينتصب الخبر على الحال ويسد مسد الخبر».

كذلك؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: كان زيدٌ، في الناقصة لم يكن كلاماً، ولو قلت في قولك: جاء زيدُ راكباً، جاء زيدٌ كان كلاماً تاماً.

ومنها: أن الحالَ وصفُ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ به وقتَ وقوعِ الفعلِ منه أو به كما ذكرناه من قولك: جاءَ زيدٌ راكباً، فالركوب هيئة الفاعل، ولا هيئة للمرفوع بكان؛ لأنَّها لا تدلُّ على فعل يكون لفاعله هيئة.

الثالث: أنَّ الحالَ لا يكونُ إلا نكرةً هذا هو الأصل؛ إذ لو كان معرفةً لكان تابعاً لصاحبِ الحالِ، إمّا صفةً، وإما بدلاً، وإما توكيداً، والمنصوب في كان ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة، ولا يصح فيه البَدَلُ ولا الوَصْفُ ولا التَّوْكِيْدُ.

الرابعُ: أن الحالَ صفةٌ في الأَصل، ومن حكمِ الصّفة أن تكونَ مُشتَقّةً، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان، ألا ترى أنك تقول كان زيدٌ أباك و[كانت][1] أمُّك هنداً، وليس هذا من المُشتَقِّ في شيءٍ.

الخامِسُ: أن المنصوبَ بكان يتقدَّمُ على اسمها وعليها أيضاً والحال لا يتقدم على صاحب الحال، ولا على العاملِ فيها عندهم وهذا يُبطل مَذهبهم في خبر كان.

فإن قيل: أمَّا جواز حذف الحال فغير ثابت في كل موضع ألا تَرى أن قولَك: مررتُ بكلٍّ قائماً وبكلٍّ قاعداً منصوبٌ فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك: مررت بكل، لأن معنى الكلام على ذكر الحال. قولهم[2]: إنّها صفةُ هيئةِ الفاعل أو المفعول به قلنا: المنصوب بكان يؤول إلى معنى الصفة، ألا ترى أن قولك كان زيد أباك معناه كان زيد والدك أو الذي ولدك

(١) في الأصل «كان».
(٢) في الأصل «قولهم».

وأما كون الحال نكرة فقد جاءت معرفة في بعض المواضع كقولهم:

«أرسلها العراك»[1] أي معتركة و «افعله جهدك وطاقتك» أي مجتهداً، و «كلمته فاه إلى في» أي [مشافهاً][2]، وكل ذلك معرفة.

أمَّا كونُ الحال مُشتقة فغيرُ لازمٍ أن قولَهم: «جَهدُك وطاقَتُك» ليس بمشتقٍّ عندكم وهو حال فكذلك قولهم: «مررتُ بالحيَّةِ ذِراعاً وطولها» ومنه قولُه تعَالى[3]: ﴿ ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتقون، قرآناً عربياً ﴾ فـ «قُرآناً» حال، وليس بمشتق، وتقول: مررت بزيد رجلاً صالحاً «فرجلاً» حال وليس بمشتق.

وأمَّا تقديمُ الحالِ فجائزٌ عندكم، وأمَّا عندنا فلا يَجوزُ لمانعٍ وهو الإضمارُ قبلَ الذكرِ[4] ولم يُوجد المانع في المنصوب بكان.

والجوابُ: أمَّا حذف الحال فجائزٌ في كلِّ موضعٍ ثم الكلام على ما قبلها، فأما قولهم: مررت بكل قائماً فإنما لم يسغ حذفها فيه لأن صاحب الحال ـ على التحقيق ـ محذوفٌ؛ لأن التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحبُ الحال هو المضاف إليه، ومنه قوله تعالى[5]: ﴿ ولكلٍّ درجاتٌ مما عَمِلُوا ﴾ أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلاً عليه، وكذلك

---

(١) هذا جزء بيت للبيد بن ربيعة العامري، والبيت بتمامه هكذا:

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

والبيت في ديوانه ص: ٨٦، ورواية الديوان (فأوردها)، والكتاب: ١/١٨٧، والمقتضب: ٣/٢٧٣، وابن الشجري: ٢/١٦٤، والإنصاف: ٨٢٢، وابن يعيش: ٢/٦٢، ٤/٥٥، والخزانة: ١/٥٢٤.

(٢) في الأصل «مكافحاً».

(٣) سورة الزمر: الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٤) المسألة رقم: (٦٢).

(٥) سورة الأحقاف: آية: ١٩.

قولهم: ضربي زيداً قائماً أي ضربني زيداً إذا كان قائماً فـ«قائماً» حال من الضمير في كان المقدرة، وذكر الحال دالٌّ على المحذوف، وليس كذلك خبر كان، وقد بيّنا أن الحال صفة الهيئة. قولهم: خبر كان يؤول إلى الصفة. جوابه من ثلاثة أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ المرادَ بالصّفة ها هُنا ما كان تابعاً للموصوف قائِماً بغيرِه وليس كذلك خبر «كان»؛ ألا ترى أن قولَك: كان زيدٌ أخاكَ إن أخاكَ ليس بتابع لما قبله، ولا هو هيئة قائمة بغيره، ولذلك لا يعدُّ في باب التوابع.

والثاني: أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة، ألا ترى أن هنداً أمّ عمرو مبتدأ وخبر، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة، ولذلك لا يعمل عمل الصفة في الإعراب، وليس كذلك الحال؛ فإن الحال تعمل فيما بعدها كقولك: جاء زيد راكباً أبوه فرساً، وكذلك الجملة في قولهم: «جاء زيدٌ تقادُ الجنائب بين يديه».

والثَّالثُ: أن العاملَ في الخَبر غيرُ العاملِ في الحالِ عندهم؛ لأن عندهم الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ بالخبر[٣]، وليس كذلك الحال فإنَّ العاملَ فيها هو العامل في صاحبها، قد بيّنا أن حكمَ الحالِ أن تكونَ نكرةً وما ذكروه من المسائل فليسَ المنصوب فيه حالاً بل هو نائب عن الحال، فقولهم[١]: «أرسلها العراك» تقديره أرسلها معتركة، ثم أقام الفعل مقام الاسم لمناسبته له، أي أرسلها تعترك، ثم حذف الفعل وجعل المصدر دالاً عليه، وهكذا: افعله مجتهداً، ثم تجتهد، ثم جهدك، ويدل على ما ذكرناه أن الحال مشتقة و«جهدك» قد سبق جوابه و«ذراعاً» في معنى المشتق؛ إذ

---

(١) المسألتان رقم: ٢٧، ٢٨.

(٢) تقدم تخريج هذا القول.

معناه مررت بالحيّة مذروعة أو طويلة، وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ومنه قولهم[1]: «مررتُ بقاعٍ عرفج كلُّه» أي خشن كلّه، وأمّا «قرآناً» فبمعنى مقروءٌ، ومقروءٌ مشتق، وقال النحويون: هي حال موطئة، ومعنى ذلك أن «عربياً» هو الحال، و«قرآناً» وطأ للحال، فصار الحال في اللفظ وصفاً وكسى للموصوف اسم الحال، وقد بيّنا أن الحال عندهم لا يجوز تقديمها.

قولهم: ذلك من أجل تقدُّم الضمير على الظّاهر قلنا: فمثله في خبر كان إذا قلت كان قائماً زيدٌ فإن في «قائماً» ضميراً؛ لأنه اسم فاعل، ومع ذلك فقد جاز تقديمه وسيأتي ذلك في مسائل الحال[2].

واحتجّ الآخرون بأن خبرَ كان منصوبٌ ولا بد له من وصف ينتصبُ عليه وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين:

أحدهما: هو مشبهه بالمفعول على قولكم.

والثاني: على الحال على قولنا.

والمذهب الأول باطل من أوجه:

أحدها: أن تشبيهَهُ بالمفعول لا يصحُّ؛ لأن المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى.

والثّاني: أن المفعولَ يكونُ منفصلاً ومتّصلاً، وخبر كان الجيّدُ أن يكون منفصلاً.

والثالث: أن المفعول يصح أن يقال فعلتُ به، وخبر كان لا يصحُّ فيه ذلك.

---

(١) هذا القول مروي عن العرب، في الإيضاح لأبي علي الفارسي ص: ٣٨.... وغيره.

(٢) المسألة رقم: (٦٢) من هذه المسائل.

والرابع: أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل، وخبر كان ليس كذلك، ألا ترى أنَّك لو قلت في قولك: كان زيدٌ قائماً كانَ قائمٌ لم يجز كما لا يجوز في الحال.

والخامس: أن معمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقولك: زيداً عمرو ضرب فـ «زيداً» منصوب بضرب، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك، فلو قلت زيدٌ قائماً زيدٌ كان لم يجز.

والجواب[1]: على ما ذكروه من وجهين جملةً وتفصيلاً:

أمَّا الجملة فإن جميع ما ذكروه من الفروق يدل على أنه ليس بمفعول به حقيقة، ونحن نقول به، فأما التشبيه بالمفعول به فممكن، والفروق المذكورة لا تقدح فيه، ووجه ذلك أن خبرَ كان واقعٌ بعد الفاعل وليس بأحد التوابع، ولا حالاً، ولا استثناءً، ولا تمييزاً، فلم يبق له إلا التشبيه بالمفعول به وهذا غير ممتنع، ألا ترى أن التمييز في نحو قولك: عندي عشرون درهماً مشبه بالمفعول وليس بحال عند الجميع، وكذلك قولهم: مررت بالرجل الحسن الوجه.

والجواب الثاني: وهو التَّفصيل، فأمَّا كونه منفصلاً ومتصلاً فإنَّ كلا الأمرين جائز؛ ألا ترى أن قولك: كنته وكنت إياه جائزان ومنه قول أبي الأسود:

دع الخمرَ يشربها الغواة فإنني رأيتُ أخاها مغنياً بمكانها

(١) ذكر ابن السراج عن الكوفيين ما يفيد عكس هذه المسألة تماماً وذلك أن الكوفيين ينصبون كلمة واقفاً في مثل مررت بزيد واقفاً على الخبر ويجعلونه خبر كان، بينما يرى البصريون نصبه في مثل هذه الصورة على الحال، انظر الأصول في النحو لابن السراج: ١/٢٦٧.

فـإلَّا يكنهـا أو تكنـه فـإنـه أخوها غَـذته أمـه بلبانهـا[1]

يعني الزَّبيب، فجعل خبرَ كان متصلاً، والحال لَيست كذلك، وقولهم: فعلت به فقد سبق جوابه.

أما قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر؛ لأن كان لا بد لها من خبر، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك، ومثله الحال فإنها لا تقام مقام الفاعل، فقد فزعوا إلى غير مفزع، وأمَّا مسألة التقديم فعنها جوابان:

أحدهما: أنّها جائزة؛ لأن خبر كان يجوز أن يتقـدم عليها وعلى اسمها، كما أن المفعول به كذلك.

والثاني: نسلم أنه لا يجوز ولكنَّ وجه المنع أن عمراً هنا مبتدأ، وكان غير عامله فيه، فلو قدمت خبر كان على المبتدأ لفصلت بين العامل والمعمول بالأجنبي، وهذا ممتنع، ألا ترى أن قولك: كانت زيداً الحُمى تأخذ إذا نصبت زيداً بتأخذ وجعلت الحمى اسم كان وتأخذ الخبر لم يجزْ لما ذكرنا من الفصل ولكن إن جعلت في كان ضميرَ الشأن جازت المسألة؛ لأن اسم كان قد تقدم على معمول الخبر فلا فصل بأجنبي.. والله أعلم بالصواب..

---

(١) البيتان في ديوانه ص: ٨٢، والإنصاف: ٨٢٣، والبيت الثاني فقط في كتاب سيبويه: ٢١/١، والمقتضب: ٩٨/٣، وأصول ابن السراج: ١٠٤/١، وإصلاح المنطق: ٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٣، ورواه (فإن لم يكنهـا) وخزانة الأدب: ٤٧٦/٢.

٤٥ ـ مسألة [تقديم خبر ما زال وأخواتها على «ما»][*]

لا يجوز تقديم خبر «ما زال» وأخواتها مما في أوله «ما» على «ما» كقولك: قائماً ما زالَ زيدٌ.

ووافق الكوفيون على امتناع ذلك في «ما دام».

ووافق الفراء في الجميع.

وقال بقية الكوفيين: يجوز التَّقديم فيما منعه البصريون[1].

وحجة الأولين: أن «ما» حرف يجب تصدره على الفعل لمعنى يحدثه فيه، فلم يجز تقديم ما في خبره عليه، قياساً على «ما دام»، وعلى حروف الاستفهام.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٣٢، وشرح اللمع: ورقة: ٥٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٥٥ ـ ١٦٠ وهي المسألة رقم: (١٧) وعنوانها هناك: (القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن). واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: (٨) في فصل الفعل. وهي في أمالي ابن الشجري: ١٠٦/٧، وأسرار العربية: ١٣٩، والمرتجل: ١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٢، وشرح التسهيل للدماميني: ١٦٨/١، والأشموني: ٣٥٢/١، والتصريح: ٢٣٦/١، والصبان: ٢٢٤/١.

(١) وافق الكوفيون ابن كيسان، انظر اللباب: ورقة رقم: ٣٢.

وبيان ذلك أن «ما» للنفي، وهو معنى تحدثه «ما زال» وحروف المعاني لها صدر الكلام، فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتَّصدُّر، ومن ها هنا لم يجز التَّقديم في «ما دام» ولا في أدوات الاستفهام.

فإن قيل: الاعتراض عليه من وجهين:

أحدهما: أن «ما» مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة ولهذا عُدَّ هذا الكلام إثباتاً لا نفياً، على ما نبينه في حجتنا.

وأمَّا «ما دام» فـ «ما» فيها مصدرية، والفعلُ صلة لها فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول.

والثاني: أنَّ ما ذكرتموه ينتقض بـ «لا» و «لن» فإنه يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، وهي مشاركةٌ لـ «ما» فيما ذكرتم.

فالجواب[1]: أما كون الكلام إثباتاً في المعنى فسيأتي جوابه وأما «ما دام» فما ذكروه فيها صحيح، ولكن الجامع بينهما وبين «ما زال» اشتركهما في أن كلَّ واحدةٍ منهما يجب تصدرها وتأثيرها فيما بعدها فيمتنع التقديم لهذه العِلّة، وإن اختلفا في جهة علة المنع، ولكن الجنس يجمعهما.

وأمَّا النقض فسيأتي الجواب عنه فيما بعد.

وأما حجة الكوفيين: فقد احتجوا بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر[2]:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خَيْراً لا يزالُ يَزيدُ

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) البيت للمعلوط بن بدل القريعي.

فنصب «خيراً» بـ«يزيد»، ولا يجوز أن يقع معمول الخَبَرِ إلاَّ في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه.

وأمَّا القياس: فهو أن «ما زال» فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه، كـ«كان» وبيان ذلك من وجهين:

أحدهما: أن قولك: مازالَ زيدٌ كريماً معناه هو على كل حال، ومن ها هُنا لم يجز الاستثناء منه، فلا تَقول: ما زالَ زيدٌ إلا كريماً، كما لا يجوز كان زيدٌ إلا كريماً.

والثاني: أن «زال» معناه فارق، وفارق في معنى النفي و«ما» للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً وتصير المعاملة مع الإيجاب، إذ كان التَّركيب يحدث ضد معنى الإفراد قالوا: فإن قلتم فكيفَ جاء الاستثناء في بيتِ ذي الرّمة وهو قوله[1]:

حَراجيج ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً   على الخَسفِ أونَرمي به بلداً قَفْرا

قلنا في البيت عدة أوجه:

أحدها: أن الرواية: «آلاً مُناخة» و«الآلُ» الشَّخصُ الخَفِيُّ فكـأنه

= والكتاب: ٣٠٦/٢، والخصائص: ١١٠/١، والمقرب: ٩٧/١، واللآلىء: ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٠/٨، والجنى الداني: ٢١١، والعيني: ٢٢/٢، والتصريح: ١٨٩/١.

(١) البيت من قصيدة أولها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرق   ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

وهو في اللباب للمؤلف: ورقة: ٣٣، وكتاب سيبويه ٤٢٨/١ «لا تنفك»، والمحتسب: ٣٢٩/١، وابن الشجري: ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٧، والإنصاف: ١٥٦، والخزانة: ٤٩/٤، والحراجيج: الضمر من الإبل وفي كتاب الإبل للأصمعي يقال ناقة حرجوج إذا كانت طويلة على الأرض، الخسف: الجوع.

قال: ما تنفك مهزولة من السَّيرِ فلا يكون في البيت على هذا استثناء.

والوجه الثاني: أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخير فيجوز أن تكون «إلا» بمعنى غير، وتكون بدلاً من الضمير في «تنفك» أو على تقدير إلا هي مناخة.

والثالث: أن «إلا» زائدة كذا قال المازني[1] وقد جاء زيادة «إلا» في مواضع كثيرة من الشعر، وقد أنشد سيبويه منه شيئاً.

والرَّابع: أن تكون «مناخة» حال والخبر «على الخسف» ومعناه لا تنفك على الخسف إلا في حالة إناختها، أي لا تزال مُذَلَّةً بالسير متعبة إلا إذا أنيخت.

والخامس: أن تكون «تنفك» تامة فلا تحتاج إلى خبر[3] وهذا الوجه فيه نظر وبعد، وذلك أنك إذا جعلت «تنفك» تامة كان معناه ما تنفصل ولا تفارق السَّير أو الإعياء إلا مناخة، فيكون «على الخسف» إمّا متعلقاً

---

(١) هذا الوجه لم يذكره ابن الأنباري في الإنصاف، وأخذ بـه ابن جني فقال في المحتسب: ١/٣٢٩: «وتجعل «إلا» زائدة، وقد جاء ذلك عنهم... ثم أنشد البيت وقال: أي ما تنفك مناخة وإلا زائدة، وانظر شرح التسهيل للدماميني: ١/١٨٦، ونسبة المرادي في الجنى الداني: ٥٢ إلى الأصمعي وابن جني.

(٢) روي هذا الرأي عن هشام عن الكسائي واستحسنه ابن الشجري فقال في الأمالي: «... وليس دخول «إلا» في هذا البيت خطأ كما توهم يعني السائل لأن بعض النحويين قدر في تنفك التمام، ونصب مناخة على الحال «فتنفك» ها هنا مثل منفكين في قول الله عز وجل: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾ فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف ورمى البلد القفر بها».

وأيد هذا الرأي ابن خروف وابن عصفور وابن مالك شرح التسهيل للدماميني: ١/١٨٦ كما أيده المرادي في الجنى الداني: ٥٢١.

بـ «مناخةً» أو حالاً من الضمير فيه فيكون المعنى أنّها لا تزال على الخسف حتى في حال الإناخة، وليس المعنى على ذلك، وهذا البيت يحتاج إلى تأويله أهل البلدين جميعاً؛ لأنهم لا يجوزون الفصل بين خبر هذه الأفعال وبين اسمها في الاستثناء، ولا يجوزون أيضاً أن يكون الاستثناء خبراً لها، وعلى قولهم يجوز ذلك وليس المعنى عليه، وذلك أن قولَه: «ما تنفك إلا مناخة» ليس بكلام تام، وإنما الخبر على الخسف، وقد كان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرُّمة، ويقول فيه أشياء خارجة عن طريقة العرب[1]، كما كان يقول في الكميت[2].

والجواب: أمَّا البيتُ فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدهما: أنَّ «خيراً» منصوب بفعل محذوف لا بـ«يزيد» هذه، بل هذه مفسرة للناصب، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات مثل قول الشاعر[3]:

أَبَعْلِيَ هذه بالرَّحى المُتَقَاعِسِ

والتقدير يزداد على السنّ خيراً.

---

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل: ١/٨٦: «افترق الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من أخلد إلى العجز عن تأويله وتعلل بقول الأصمعي: ذو الرمة لا يحتج بشعره فأقدم على تخطئة غير مبال بذلك والجمهور على الاحتجاج بكلامه.. وخطأ ذا الرمة الأصمعي والجرمي وتبعهم كثيرون منهم الزمخشري أبو نزار ملك النحاة ووافقهم أبو البقاء ورد على من خطأ العرب ابن الشجري في أماليه: ٢/١٢٤.

(٢) هو أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي شاعر الهاشميين من أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي: لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان.

أخباره في الأغاني: ١٥/١٠٨، وجمهرة أشعار العرب: ١٨٧، والشعر والشعراء: ٥٨١.

(٣) صدر هذا البيت قوله:

تقول وصكت وجهها بيمينها

والثاني: أن الذي في البيت «لا» و«لا» ليست أصلاً في هذا الباب، وكذلك لم، وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف «ما» فإنها الأصل في النفي، وهي أمُّ بابه، فالنفي فيها آكد.

والثالث: أن ذلك من أحكام الشعر، لا أحكام الاختيار قولهم إن معنى «ما زال» الإثبات، قلنا: لا نظر إلى ما يحصل من معنى المركب، بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام، ألا ترى أن الاستفهام إذا دخل على النفي صار معناه الإيجاب، والتقرير، ومع هذا يكون الجواب فيه بالغاً، والحكم للفظ، لا لما آل المعنى إليه كقوله تعالى[1]: ﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ ﴿فتهاجروا﴾ منصوب على جواب النفي، والاستفهام ولو كان هذا على محض الإيجاب لم يجز النَّصب.

وأمَّا امتناع دخول «إلا» فهو من قبيل المعنى؛ لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه، ولا شكَّ أن معنى ما زال الإثبات، وأن النَّفي نقضٌ له، وهذا على خلاف الإعراب، والتقديم والتأخير؛ لأن ذلك من مكملات اللَّفظ، ألا ترى أن قولك: قائماً ما زيدٌ، وما قائماً زيدٌ مثل ما زيدٌ قائماً في المعنى وهو غير جائز في الإعراب كذلك ها هنا والله أعلم بالصواب..

= والبيت مختلف في نسبته فقيل: هو لهذلول بن كعب، وقيل لأعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة، وقيل هو لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي، وهذا لا يتعارض مع سابقه فقد يكون الأعرابي الذي من بني سعد هو نعيم، وهو في الكامل للمبرد: ١٤٢/١، والخصائص: ٢٤٥/١، والحماسة: ٦٩٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٨٢... وغيرها.

(١) سورة النساء: آية ٩٧.

٤٦ ـ مسألة [«ليس» بين الفعلية والحرفية](*)

«ليس» فعل.

وقال بعضهم هي حرف(١).

والدليل على الأول أنه لفظ يتحمل الضمائر، وتتصل به تاء التأنيث

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٣، وشرح اللمع: ورقة: ٥٨، وكتاب سيبويه: ٢١/١ بولاق، والمقتضب: ٨٧/٤، ١٩٠، وأصول ابن السراج: ٩٣/١، والجنى الداني: ٤٩٣، والمغني: ٣٢٥، والمرتجل: ١٢٦، ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٧، ١١٢، والبحر المحيط: ٥١/٨، ٥٢، والخلاف في هذه المسألة ليس خلافاً بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف.

(١) صاحب هذا الرأي أبو علي الفارسي وقد صرح المؤلف باسمه في شرح اللمع: ورقة: ٥٨.

قال المرادي: «وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحاب ابن شقير إلى أنها حرف»، الجنى الداني: ٤٩٤.

وقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة» المغني: ٣٢٥.

أما ابن السراج فقال في الأصول: «أما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال ـ قولك لست كما نقول ضربت...»، الأصول: ٩٣/١، وهذا مخالف تماماً لما نقله عنه المرادي وابن هشام كما ترى ولعلهما نقلا عن كتاب له آخر.

=

الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة فكان فعلاً قياساً على «عسى»، وبيان الوصف[1] أنك تقول: لستُ، ولستَ، ولستِ، وليسا، وليسوا، ولسنَ، كما تقول: قلتُ، وقلتَ، وقلتِ، وقالا، وقالوا، وقلنَ، وكذلك عسيتُ وما يتصل بها من الضَّمائر وإذا ثبت هذا حُكِمَ بأنَّها فعلٌ لما تقرر أن الحروف لا تتصل بها هـذه العلامـات وكذلـك الأسماء، وإذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلاً؛ لبطلان كونه من القسمين الآخرين.

فإن قيلَ: ما ذكرتموه منقوض ومعارضٌ، أما النَّقضُ فبـ«هاؤم» في أسماء الفعل لفاعلين في نحو قولك: ها أقرأ: بمعنى خذ الكتاب فاقرأ، فإنّه يقال فيه: هاءَ، وهاءِ، وهاءُ، وكذلـك أنت وأنتما، وأنتم، وأنتن، وليست هذه أفعالاً.

وأما المعارضة فهو أن علامات الفِعل «قد»، والتصرف، وبناؤه على صيغة الفعل، فإن قوله «ليس» على غيرِ بناءِ الأفعالِ؛ لأنَّها تبنى على فَعِلَ وفَعَلَ، وفَعُلَ، وليس هذا اللَّفظُ واحدٌ منها، إذ لو كان كذلك لانقلبت الياء ألفاً، أو لكان معتلّ العَين بالياء على فَعُلَ وليس بموجودٍ، وإذا دلت هذه على أنه ليس بفعلٍ حصلت المعارضة فمن أينَ يثبت كونه فِعْلاً؟.

فلئن قلتم فمن أين يثبت كونه حرفاً؟ قلنا: لما نذكره من الترجيح في حجتنا.

= وقال ابن فارس: «وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو ضربت عبدالله ليس زيد... وكان الكسائي يقول: أجريت ليس في النسق مجرى «لا»، الصاحبي: ١٧٠.

(١) لعله يريد اتصافها بالفعلية.

فالجواب[1]: أمَّا النَّقضُ فغير لازم وذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والأسماء على حسب اتصالها بـ «ليس» وبيانه أمَّا الحرفُ في أنتَ وأنتُما، وأنتُمْ فإن الاسمَ فيه أن وهي الموجودة في قولك: أنا قلت فزِيْدَت التَّاءُ عليه، علامةً للخطَابِ، ثم كُسرت في المُؤنَّث للفَرقِ بينَه وبينَ المُذَكَّرِ، فإذا أردت التثنية والجمع زدت على التاء ميماً وألفاً، وميماً وتاءً فقلتَ: أنتما وأنتُم، وهذه حُروف تدلُّ على الخِطاب والكَمِيَّة، وليس كذلك في لسنا، ولستم، أمَّا لسنا فالضمير فيه «نا» مثل قمنا، ولستُما، ولستُم فالضمير فيه التاء وما بعدها علامةٌ لمجاوزة الواحد، و«ليس» قائمةٌ بنفسها، وليست اسماً بالاتفاق و«أن» في أنت هو اسم ولذلك تقول في المُثنى وفي الجَمعِ نحن و«ليس» لا يتغير لفظها و«إنْ» تتغير العلامات المتصلة بها وأما «هاء» في اسم الفعل فلا ينقض به؛ فإنها اسم بالاتفاق و«ليس» ليست اسماً عند أحدٍ، وإنما جاءت العلامات في هاء وهاء على جهة التشبيه بالفعل، هذا في بعض اللغات، وفيها لغاتٌ لا تدلُّ العلامةُ فيها على مثلِ ما تدلُّ العلامةُ في الفعلِ كقولهم: «هاؤم» فإنه زاد الميم والمراد به الأمر، وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك كقولك خُذ وخُذُوا، فإنَّه لا ميم فيه، وإذا بَعُدَ هذا اللَّفظ من فعلِ الأمرِ ومن بَقِيَّة الأفعالِ وكان اسماً لم يناقض به في باب «ليس».

وأما المعارضة فسيأتي جوابها.

واحتج الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ.

وأما السَّماعُ فما حكى سيبويهِ من قولِ العَربِ[2]: «ليسَ الطِّيْبُ إلاَّ

(١) في الأصل والجواب.

(٢) انظر كتاب سيبويه: ٢٨/١، ولهذا القول قصة يطول ذكرها هنا وهي في مجالس العلماء للزجاجي ص: (١ ـ ٥)، وطبقات الزبيدي: ص: ٣٣، والأشباه والنظائر =

المِسْكُ» فرفعَ المسكَ والطيبَ جميعاً وأعرى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود «إلا» الناقضة للنَّفْـي، كما أن حكم «ما» كذلك.

وأما القياسُ فمن أوجهٍ:

أحدُها: أن الفعل موضوعٌ على الإثباتِ[1]، الحدث والزمان و«ليس» لا تدل على واحد منهما، وإنَّما تنفيهما فهي في ذلك كما النافية.

ومنها: أنَّها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أُحد أمثلةِ الفِعلِ وهي فَعُل وفَعَلَ وفَعِلَ ولا يجوز أن تكون على واحدٍ منها، أما الضم فليس في الأفعال ما عَينه ياءٌ مضمومةٌ، وأما الفتحُ والكسرُ فكان يجبُ أن تنقلبَ ألفاً، لتحركها وانفتاحِ ما قَبلها مثلُ خافَ وهابَ.

ومنها: أن «ليسَ» لا يصحُّ أن تكونَ صلةً لـ «ما» المصدرية كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، ولو كانت فعلاً لصحَّ أن تكون صلة لـ «ما».

ومنها: أن «ليس» ينتصب جوابها كما ينتصب جواب «ما» النافية كقولك: ليس زيدٌ بزائرك فتكرمه، وقولك: ما زَيْدٌ بزائِرك فتكرمه.

ومنها: أنّها غيرُ مُتَصَرّفةٍ، وأنَّها لا تدخلُ عليها «قد» وهذا من أدل علامات الأفعال.

والجوابُ أمَّا الحكاية عن العرب، فالجواب عنها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها شاذةٌ شذوذاً لا يثبت بمثله أصل، كما أن الجر

= للسيوطي: ٢٣/٣، وهي حكاية أبي عمرو، وعيسى بن عمر، وهذه المسألة من مسائل ملك النحاة العشر، انظرها في الأشباه والنظائر: ١٦٥/٤.

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب: «على إثبات الحدث والزمان...».

بـ «لعل»[1]، وفتح[2] لام كي لا يُجعل أصلاً يُستدل به وكذلك قولهم: «لدن غدوة»[3] والشذوذ المطرح كثير.

والوجه الثاني: أن في «ليس» ضمير الشأن، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيبُ إلا المسك، كما قالوا[4]: «ليس خلق الله إلا مثله».

فإن قيل: هذا لا يصح لأنّه يلزم منه دخول «إلا» بين المبتدأ والخبر وليس حكم «إلا» كذلك.

قيل: أما في الشِّعرِ والشُّذوذِ فيحتمل ذلك ومنه قوله تعالى[5]: ﴿ إن نظنُّ إلَّا ظَنًّا ﴾ أي إن نحن إلا نظنُّ ظناً.

---

(١) حكوا في «لعل» الجر شذوذاً كما قال المؤلف وقالوا: هي لغة عُقيل ومنها قول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب

الجنى الداني: ٥٨٤، وقول الآخر:

لعل اللّهِ فضلكم علينا

المقرب: ١/١٩٣، وقول الآخر:

لعل اللّهِ يمكنني عليها

الجنى الداني: ٥٨٤.

(٢) قال الأخفش في معاني القرآن: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام التي في مكان «كي» وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه مفتوحاً:

يـوامـرني ربيعـة كـل يـوم   لأهلكهـا واقتنى الـدجـاجـا

وزعم خلف أنها لغة بني العنبر. وقد سمعت أنا ذلك عن العرب وذلك أن أصل اللام الفتح، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء.

(٣) لعله مثل قول الشاعر:

لدن غدوة حتى دنت لغروب

منسوب إلى أبي سفيان بن حرب في السيرة النبوية لابن هشام: ٦٥٨، والعيني: ٣/٤٢٩، والهمع: ١/٢١٥، والتصريح: ٢/٤٦.

(٤) هذه الحكاية في كتاب سيبويه: ١/٢٨ (بولاق).

(٥) سورة الجاثية: آية: ٣٢، وفي إعراب القرآن قال المؤلف: «تقديره إن نحن لا نظن =

والوجه الثالث: أنا نقدر تجرد «ليس» عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن أن تكون فعلاً لفظياً، ألا ترى[1] أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان، وقد يأتي لفظ «كان» زائداً فلا يدل على حدث ولا على زمان، فغير ممتنع أن يأتي لفظُ «ليس» وهي فعلٌ لفظاً، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي؛ لأنه إذا جاز أن تزاد «كان»، ولا علة له في اللفظ، ولا دلالة على حدث ولا زمان كان ذلك في ليس أولى؛ لأنها وإن ألغيت عن العمل فنفيها باقٍ[2].

قولهم: الفعل موضوع للإثبات، جوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم ذلك مطلقاً، فإن منها ما يدلُّ على النفي فقط، مثل أمسك عن الفعل، وكف عنه، وترك، وصام، فإنَّ ذلك كله يدل على النفي، وهي أفعال بلا خلاف.

والثاني: نُسلم ذلك ولكن نقول: نحن لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعلٌ لفظيٌّ يَجري عليه حكم الحقيقي في العمل، قولهم: لو كان فعلاً لكانت على أحد الأمثلة الثلاثة قلنا: هي في الأصل على مثال «فَعِلَ» بالكسر ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم[3]: «صَيْد البعير» وأصله

= ظناً...» وانظر تأويل الآية في البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: ٣٦٧/٢، وقد جعل المؤلف دخول «إلا» في هذه الآية من الشذوذ الذي لا يستساغ إلا في الشعر فقط.

(١) نقل السيوطي هذا النص في الأشباه والنظائر: ٢٠٥/١ وبدأه بقوله: أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث.... إلى قوله: ..... (على الزمان).

(٢) في الأصل «باقي».

(٣) كتاب الإبل للأصمعي قال: «الصيد داء يأخذ الأنف فيميل منه رأس البعير...» ص: ٩١، ١٥٦ (الكنز اللغوي). وانظر المخصص لابن سيده: ١٧٠/٧، تهذيب اللغة للأزهري: ١٢١/١٢ «صيد»، واللسان: «صيد».

صَيِدَ إذا أصابه داء في عنقه يسمى «الصيد» ولزم هذا التسكين في «ليس» لما شبهت بالحروف وصارت في اللفظ مثل «ليت».

وأما امتناعُ كونِها صلةً لـ «ما» المصدرية، فلأنَّها وضعت على النَّفي كالحرفِ فلا يكونُ منها مصدرٌ، ونحن نقول: إنها فعلٌ لفظيٌّ حقيقيٌّ.

وأما عدمُ تصرفها فلا ينفي كونها فعلاً، فإن فعلَ التَّعجب لا يتصرف وكذلك «عسى» و«حبذا» وأما بقية العلامات نحو «قد» فلا ينفي كونها فعلاً فإن «عسى» و«حبذا» وفعلَ التَّعجب لا تدخل عليها[1] «قد» وهي أفعال[2]. . . والله أعلم بالصواب. .

---

(١) في الأصل عليهما والظاهر أن الناسخ كتب عليهما قبل تصحيح قول المؤلف (وفعل التعجب) فلما أضافه لم يغير الضمير من التثنية إلى الجمع.

(٢) للمالقي رأي في هذه المسألة حيث قال: «وليس ليست محض في الفعلية كما أنها ليست محض في الحرفية. . ثم قال: فالذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال وكذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير كـ «ما» النافية كقول الشاعر:

تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها ... إلا ابتدار إلى موت بأسياف

رصف المباني: ١٤.

٤٧ ـ مسألة [تقديم خبر «ليس» عليها][*]

يجوزُ تقديمُ خبرِ «لَيس» عليها عند جمهور البصريين[١].

وقال الكوفيون، وبعض البصريين: لا يجوز[٢].

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٣٢، وشرح اللمع ورقة: ٥٩، وإعراب القرآن: ٢/٣٥.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦٠ ـ ١٦٤ وهي المسألة رقم (١٨) وعنوانها هناك: (القول في تقديم خبر ليس عليها). واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٩) في فصل الفعل، والأصول: ١/١٠٢، والإيضاح: ١١٠، وأسرار العربية: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٤، وشرح الرضي: ٢/٢٩٧، والتصريح ١/٢٢٥، والبحر المحيط: ٥/٢٠٦.

(١) قال المؤلف في شرح اللمع ورقة: ٥٩، للبصريين في تقديم خبر ليس عليها مذهبان المنع لأنها حرف أو كالحرف وهي نفي أيضاً فصار جمودها ونفيها كالحرف، ومنهم من أجاز لأنها فعل على كل حال.

ونسبه ابن يعيش إلى سيبويه قال ابن الأنباري ولا يوجد له نص في ذلك، ونسبه ابن يعيش أيضاً إلى المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي والفارسي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين. شرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٤ قال السيوطي: ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور.

(٢) منهم المبرد والزجاج وابن السراج. الأصول: ١/١٠٢، ونسبه السيوطي إلى الفارسي وهذا يتعارض مع قوله في الإيضاح: «... وهكذا خبر ليس وهو قول =

وحجة الأولين من أوجه:

أحدهـا: قوله تعالى[1]: ﴿ولئن أخرنا عنهم العذابَ إلى أمةٍ معدودةٍ ليقولن ما يَحْبِسُهُ﴾، ثم قال: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾ فنصب «يومَ» بـ«مصروف» و«مصروف» خبر «ليس» وتقديم معمول الخبرِ كتقديم الخبرِ نفسِهِ؛ لأن المعمولَ تابعٌ للعامِلِ ولا يقعُ التابعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع.

فإن قيل: في الآية وجوه خيرٌ مما ذكرتم.

أحدهـا: أن «يومَ» في موضع رفع وبني على الفتحِ لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافعٌ[2]: ﴿هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم﴾ بفتح الميم وعلى هذا لا يَبقى لكم فيه حُجَّة.

والثاني: نقدر أنه منصوب ولكن لا بـ«مصروف»، بل بفعل دل الكلام عليه تقديره: يلازمُهُم يومَ يأتيهم، أو يَهجِمُ عليهم ومثلُ ذلك لا بـ«مَصْروف» كقولك: زيداً ضربته، هو منصوب بفعل محذوف.

= المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس. وذهب قوم إلى أن تقديم خبرها عليها يجوز» ص: ١١٠، ولكن الأشموني نسب هذا الرأي للفارسي أيضاً، وذكر أنه في (الحلبيات) حاشية الصبان على الأشموني: ١/٢٩٠ وممن اختار رأي الكوفيين ابن أخت الفارسي والجرجاني وابن مالك وابن هشام وابن عقيل وأبو حيان.

وقال في البحر المحيط: ٥/٢٠٦. وقد تتبعت دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية: وهي قوله: ﴿إلا يوم يأتيهم﴾ وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لحاجة   وكنت أبياً في الخفا لست أقدم

(١) سورة هود: آية: ٨.

(٢) سورة المائدة: آية: ١١٩. وقراءة نافع في السبعة لابن مجاهد.

والثالث: سلّمنا أنه منصوب بـ «مصروف»[1] ولكن هو ظرف له والظروف يُتساهل في نَصبها فلا يَلزمُ من ذلك جوازُ النَّصبِ في غيرها.

والجواب: أما الأول فجوابه[1] من وجهين:

أحدُهما: أنه لو كان من هذا[1] الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكونَ فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل[1] ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذفُ العائدِ على المبتدأ من مواضِعِ الضَّرورة.

والثاني: أن «يومَ»[1] مضافٌ إلى فعل معرب، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف، ولم يقرأ أحدٌ من القراء «يومُ» ـ بالرفع ـ بخلافِ قوله[2]: ﴿ يومُ ينفع الصادقين ﴾ على أن «يوم ينفع» معرب بالنّصب وهو ظرفٌ لما دل عليه هذا؛ أي هذا واقعٌ في يوم نفع الصادقين.

وأمَّا نصبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ فلا حاجةَ إليه مع صحَّة عمل مصروفٍ فيه؛ لأن الإضمار على خلاف القياس.

أمَّا كونُه ظرفاً فليس بعلّةٍ لجوازِ إعمال الخبرِ المتأخرِ فيه فإنَّ أحداً لم يفرق بين عمل خبرِ «ليس» فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره.

والدليل الثاني: أنه فعلٌ جازَ تقديمُ منصوبِهِ على مرفوعِهِ فجازَ تقديمُه عليه كـ «كان» وأخواتها مثالُ ذلك أن تقولَ: ليس قائماً زيدٌ فتنصب قائماً بـ «ليس» وهو مقدّم على المرفوع فكذلك إذا تقدّم المنصوبُ عليها، والجامع بينهما[1] أنَّ تقديمَ المنصوبِ على المرفوع تصرُّفٌ، والتَّصرُّفُ للأفعالِ بحقِّ الأصلِ، ألا ترى أن «ما» الحجازِيَّة لما لم تَكن متصرِّفَةً أو

(١) الكلمات غير واضحة في الأصل لوقوعها في طرف الورقة فاجتهدت في تصويبها.

(٢) سورة المائدة: آية: ١١٩.

لما كانت حرفاً لم يتقدَّم منصوبُها على مرفوعِها لعدمِ الفِعْلِيّة، بخلافِ «ليس».

فإن قيلَ الجوابُ عنه من وجهين:

أحدُهما: لا نُسلّم أنها فعلٌ، بل هي حرفٌ على ما ذُكر في المسألة قَبلها.

والثاني: نُسلّمُ أنَّها فعلٌ ولكن غيرُ متصرّفٍ ولا حَقيقي بل هو أشبَهُ بالحرفِ، وقد ذكرناه في المسألة السابقة، ثمَّ هو منقـوض في المعنى بـ «نعم» و «بئس» و «عسى» وفعل التعجب فإنَّ تقديمَ المَنصوبِ فيها غيرُ جائزٍ فلو قلتَ: رجلاً نعمَ زيدٌ لم يَجز، وما زيداً أحسنُ لم يَجز، وعسى أن يقومَ زيدٌ على أن تَجعلَ أن يقومَ في موضعِ نَصْبٍ لم يَجز، وخرج على ما ذكرناه «كان» فإنّها متصـرفة تكـون للماضي والحـال والاستقبال بخلاف «لَيْسَ».

فالجوابُ[1]: أما الأول فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أنه ليس مذهباً لهم[2].

والثاني: ما سبَق من الدّلالةِ على كونها فعلاً.

قولهم: هي غير متصرّفة عنه جوابان:

أحدُهما: لا نُسلم، فإن وجوهَ التَّصرُّفِ اختلافُ الضَّمائرِ المتصلة بالفعل و «ليس» قد اتَّصلتْ بها الضَّمائِر على ما ذَكرناه من ضمائِرِ التَّثْنِيَةِ والجَمع والتاء ومن تاءِ التأنيث.

---

(١) في الأصل: «والجواب».

(٢) لعله يقصد جمهور النحويين الكوفيين والبصريين لأنهم يقولون جميعاً بفعليتها وقد تقدم الحديث عن ذلك في المسألة السابقة.

والثاني: نُسلّم أنها غير مُتصرّفة ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه والفعل بحق الأصل عامل قوي وإن ضعف في بعض المواضع لم يَسلبه عمله الأصلي، وعمل الفعل يَقتضي[1] أن يكونَ معمولُهُ متأخراً ومتوسطاً ومتقدّماً، وقد ظهرَ أثرُ ذلك في «ليس»، وهو تقدّم مَنصوبِها على مَرفوعِها ومخالَفَتِها في ذلك «ما» لمّا لم تكن متصرفةً، ولم تَكنْ فعلًا، فكذلك يجوزُ تقديمُ منصوبِها عَلَيْها إذ لا فرق في التقديم بين القَريب والبَعيد يدل عليه أن منصوبها إذا تقدم على مرفوعها كانت ليس إلى جنبه وإذا تقدم عليها كانت إلى جنبه أيضاً، ولا فرق بين أن تليَه أو يليَها.

أما النقض بالمسائلِ التي ذكروها فلا يَردُ؛ لأن كلَّ واحدٍ منها اقترن به ما يمنع من التقديم، والمانع قد يرجّح على المُقتضى، و«ليس» مقتضية ولم يقترن بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائِل فإن المانِعَ مقترنٌ بها.

وبيانه: أمّا نعَمَ رجلًا زيدٌ» فالمانع فيه من التقديم شيئان:

أحدهما: أن رجلاً ها هنا فاعل في الأصل، إذ التقدير نعم الرّجل، ثم نُكّر وجعل تمييزاً للمبالغة، وهو مثل قولهم: «طبتُ به نفساً» أي طابت نفسي به وإذا كان واقعاً موقع الفاعل لم يجز تقديمه لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل.

والوجه الثاني: أن فاعل نعم مضمر فيها على شريطة التفسير وهو «رجلًا» مفسر للضمير فلو قُدّم لقدم المفسَّر على المفسِّر، وهذا خلاف الأصل، والمميَّز على المميِّز ونظير ذلك قولك: عندي عشرون درهماً، ولو قلت عندي درهماً عشرون لم يجز.

أمّا «عسى» فالجواب عنها من خمسةِ أوجهٍ:

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

أحدُهـا: أنَّها وُضعت لتقريب الخَبر من الحالِ، وتضمَّنت معنى التَّقريب فجمُدت لذلك، فالمانِعُ جمودها وإفادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر.

والوجه الثاني: أن خبرَ «عسى» أن والفعل، و«أن» موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه.

الوجه الثالث: أن خبر «عسى» يجوز أن يقع بدلاً من اسمها كقولك: عسى زيدٌ أن يقوم[1] أي عسى زيدٌ قيامه فعند ذلك هو في حكم الفاعل، والفاعل لا يتقدمُ على الفعلِ.

والرَّابع: أن في خَبر «عسى» ضميراً يرجعُ إلى اسمها والمُضمر لا يتقدَّم على المُظهر هذا هو الأَصل، وإنما يتقدم إذا كان في نيَّة التأخير ولو صحّ التقديم لما جازَ غيره؛ لأنه هو المقصود في حكم «عسى».

والخامس: أنَّ فيه إضماراً قبلَ العامِل والمَعمول فيه، وليس كذلك باب «ليس».

وأمَّا فعلُ التَّعجب فالجوابُ عنه من وجهين:

أحـدُهما: أنَّ المـانعَ مـن جوازِ تقديمِ المنصوبِ أنَّ المنصوبَ هو فاعِلٌ في الأصل، ألا تَرى أن قولَك: «ما أحسنَ زيداً» في معنى حَسن زيدٌ جدّاً، وإنَّما أُخّر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه، فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم عنه.

والوجه الثاني: أن فعل التعجب مع «ما» بمنزلة الموصول والصلة وقد

---

(١) في الأصل: «عسى أن يقوم».

ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة[1]، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز.

أما حُجَّةُ الآخرين فقد تمسَّكوا بأشياءَ:

أحدُهـا: أنّها لَفظٌ يَنفي الخبرَ فلم يَجُزْ تقديمُ مَنصوبه عليه كـ «ما» وبيانُه: أن قولَك: ليسَ زيدٌ قائماً ينفي قيامه في الحال كما أن قولك: ما زيد قائماً كذلك، وإذا أشبهت «ما» في النَّفي وَجَبَ أن تُحمل عليها في منعِ التَّقديمِ، ألا تَرى أنَّها لما أشْبَهَت «لَيس» أعملها أهلُ الحجازِ عملَ «ليسَ» فكذلك إذا أشبهتها في النفي مُنعت من التّقديم وهذا أُولى وذلك أن «لَيس» القياسُ ألَّا تعمل كما أن القِياس في «ما» كذلك فإذا مُنِعت من التقديم كانت حملاً على الأَصلِ، وكان تَأَخُّر المنصوبِ عنها جارياً على خلافِ القِيَاس.

والوجهُ الثاني: أن «لَيس» قد تَوَهَّنت ونَقَصَتْ عن الفعلِ الحَقِيْقِيّ من وجوه.

أحدُها: أنَّ بعضَ النَّحويين جَعَلَها حرفاً مَحْضاً، ولَيس كذلك كانَ وأخواتها.

والثاني: ما حَكى سيبويه: عن بَعضهم أنّه أَلغاها عن العَمَلِ فقالَ: لَيس زيدٌ قائمٌ.

والثالث: أن بعضَ العَرَبِ أَدخل عَليها ياءَ المُتَكَلّم من غيرِ نونِ الوقايةِ فقالَ: عليه رجل ليسي، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقالَ: لَيْسَنِي.

والرابعُ: أن بعضَ العربِ لم يُحَمِّلْها ضَميراً فقالَ: ليس الطيبُ إلا المِسْكُ.

---

(١) انظر المسألة رقم: (٤١).

والخامسُ: أنَّه لا يكون منها مُستقبلٌ ولا أَمرٌ فخالَفت بذلك بَقِيّةَ أَخواتها.

والسادسُ: أنَّ ضميرَ المُخاطبِ والمُتكلِّم إذا اتّصلَ بها لا يُكسر أَولها ولَيس كذلك باعَ، لأنَّك تقول فيه بِعْتُ، ولا تقول هنا لِست.

وكلّ هذه الوُجوه تدلُّ على انحطاط رُتْبتها عن رُتْبَةِ «كان» وشبهها بـ«ما» فتكونُ فرعاً عليها، والفروعُ تنقصُ عن الأُصولِ ولا يَبين أثرُ النُّقصان إلا بمنعِ التَّقديمِ.

والجوابُ: قولُهم: إنّه لفظٌ ينفي ما في الحالِ. قُلنا: كونها لفظاً، اللَّفظ العامُّ الذي هو الجِنسُ، وذلك يَدْخُلُ الاسم والفعل والحرف والعملُ لا يَنْتَسِبُ إليها بكونها لَفظاً، بل بكونِها فعلاً، وهو وَضعها الخَاصُّ، وبذلك تَنْفَصِلُ عن «ما» فيَنقَطِعُ إلحاقُها بها، بل هي أصلٌ لـ«ما» والأَصلُ لا ينعَكِسُ ويَصِيْرُ فرعاً لِفَرْعِهِ. قولُهم: القياسُ في «لَيس» ألاَّ تَعمَلَ لا نُسلم بل القِياسُ أن تعمـلَ؛ لأنَّ «ليسَ» فعلٌ تَتَّصِـلُ به الضَّمـائِرُ المَـرفُوعَـةُ والمَنْصُوبَةُ فهي في ذلك كـ«كانَ»، ويلزمُ من ذلِكَ جوازُ التَّقدِيْم. قَولهم: إنَّها قَصُرَتْ عن «كانَ» قُلْنا: لا نُسَلِّمُ قُصُورها عنها في العملِ؛ لأنَّ عَمَلَهَا منسوبٌ إلى كَونها فِعلاً فهي في ذلك كـ«كان»، وإنّما لم تَتَصَرّف لما أرادوا بها نَفْي ما في الحالِ فَجُمودهـا كَجُمودِ «نِعْم» و«بِئْس» وفِعْـلِ التَّعجُّب، و«عَسى» وأما كونُها حرفاً فقد أبطَلناه فيما سَلَف[1]، وأما إلغاؤُها فلا يصحّ والحكايةُ محمولةٌ على أنَّه جَعل فيها ضميرَ الشأنِ، فلذلك رفع الجملةَ بعدها، وكذلك قولهم: «ليسَ الطيبُ إلا المِسْكُ» وقد سبق ذكره، وقولهم في الحكاية «ليسي» فمن الشُّذوذِ الذي لا يُعَوَّلُ عليه، كما أنّه جَعلَ الإغراءَ للغائبِ في قوله: «علَيه» وبابُ ذلك أن تقولَ: عليَّ كذا أو عَلَيْكَ.

---

(١) مسألة: (ليس بني الفعلية والحرفية) رقم: (٤٦).

وأمَّا عدمُ تصرُّفها في الزَّمان فلأنَّهم وَضَعُوها على مَعنى واحدٍ وهو نَفْيُ ما في الحالِ كما أن نِعم وعَسى وفِعل التَّعجب كذلك، وأما قَولهم: لست ـ بفتح اللام ـ على خِلافِ بعْثُ فالوجه فيه أن أُصلها «لَيِسَ» ـ بكسر الياء ـ كما قالوا: صَيِدَ البَعير: إذا أَصابَه الصَّيَدُ وهو داءٌ وتقولُ بعدَ التَّسكين صَيْد البَعير بفتح الصَّاد وسكون الياءِ تَنْبِيْهاً على الأَصلِ فكذلك «لَيس» في أن أُصلها «لَيِسَ» ثم سكنت ولما اتّصل بها السَّاكِنُ[1] حُذفَ الساكن الأَوَّلُ وبَقِيَ الأَوَّلُ على فَتْحِهِ تَنْبِيْهاً على الأَصْلِ.. والله أعلمُ بالصَّوابِ..

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولكن الكلام يستقيم بدونها.

٤٨ ـ مسألة [خبر «ما» الحجازية منصوب بها][*]

خبر «ما» في اللغة الحجازية يَنْتَصِبُ بها.

وقال الكوفيون: بحذف حرفِ الجرِّ.

وحجة الأولين من وجهين[١]:

الأول: أن «ما» مشبهة بـ«ليس» لمشاركتها إيّاها في أربعةِ أشياء وهي: النَّفيُ، ونفيُ ما في الحال، ودخولُها على المبتدأ والخبر، ودخول الباءِ في خبرها. والشَّبه من وَجهين يَكفي في إلحاقِ المُشَبَّهِ بالمُشَبَّهِ به،

(*) ذكرَ هذه المسألة المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٣، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٣، وإعراب القرآن: ١/١٦.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦٥ ـ ١٧٢، وعنّوان المسألة هناك: «القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب» وهي المسألة رقم: ١٩، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٤٣) فصل الحرف، والمسألة في كتاب سيبويه: ١/٢٨، والمقتضب ٤/١٨٨، ومجالس ثعلب: ٥٩٦، وأصول ابن السراج: ١/٦٠، ومجالس العلماء: ١١٣، وإيضاح علل النحو: ١٣٥، والبحر المحيط: ١/٥٥، ٤/٣٠٤، والجنى الداني: ٣٢٢.

(١) تشابه الاحتجاج للبصريين عند أبي البقاء وابن الأنباري إلا أن أبا البقاء زاد الوجه الثاني الذي ضمنه الرد على المخالفين قبل أن يبين حجتهم، وكان عليه أن يؤخره حتى يعرض لنا حجة المخالفين كما فعل ابن الأنباري.

فكيفَ إذا زَادَ عَلَيْهما؟ ودليلُ ذلك إعرابُ الفِعْلِ لِشَبَهِهِ بالاسمِ ، ومنعِ التَّنوينِ والجَرِّ مما لا يَنْصَرِف. وباعتبارِ هـذا الشَّبه رَفَعَتْ «مـا» المُبتدأ وعملتْ فيه، وكلُّ ما اقتضى اسمين وعَمِلَ في أَحَدِهما عَمِلَ في الآخَرِ.

والوَجهُ [الثاني][1]: أنَّ خبرَ «ما» وجدناه منصوباً، ولا بدَّ لـه من ناصبٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ النَّاصِبُ حذفَ حرفِ الجَرِّ لِوَجْهين:

أحدُهما: أن حرفَ الجَرِّ هُنا ليس بأصلٍ ، بل هو زائدٌ دَخَلَ فَضْلَةً مؤكِّدَةً، وما هذا سَبيلُـهُ لا يُجْعَلُ مقدّماً في الرُّتبةِ حتى يُقال لما حُذِفَ انتَصَب، بل النَّصْبُ هُنا قبلَ الجَرِّ.

والثاني: أن الحذفَ عَدمٌ، والعَدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ ، ويدلُّ على ذلِكَ أنا وَجَدْنا حَرْفَ الجَرِّ يُحْذَفُ في كثيرٍ من المَواضعِ ، ولا ينتصبُ ما يُحذَفُ عنه[2] كقولك: بِحَسْبِكَ قول السّوءِ. فلو حَذَفْتَ لقُلْتَ: حَسْبُكَ بالرَّفعِ ، وكذلك ﴿كَفى باللَّهِ شَهِيْداً﴾[3] وما جاءني من أَحدٍ، وله نَظائرُ كثيرةٌ. واحتجَّ الآخرون بأن «ما» حرفٌ يدخلُ في الأَسماءِ فلا اختِصاص له وما هذا شأنه[4] لا يَنبغي أن يَعملَ، فأحسنُ أحوالِهِ أن يعمل في الاسمِ الواحدِ، ويكونُ العملُ في الاسمِ الآخرِ لحرفِ الجرِّ في قولِكَ: ما زيدٌ بقائمٍ ، إلّا أنه حُذِفَ تَخْفِيْفاً فانتصبَ الاسمُ بعده؛ لأنّ شأنَ حرفِ الجرِّ شأنُ الظُّروفِ، والظُّروفُ مَنصوبةٌ، فيكونُ الجارُّ والمَجرورُ كالظرفِ، فإذا

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) حروف الجر في هذه الأمثلة والأمثلة الكثيرة التي ذكرها ابن الأنباري وغيره في هذه النقطة بالذات كلها حروف جر زائدة، فلعل حرف الجر الزائد إذا حذف لا ينتصب الاسم بعدها.

(٣) سورة النساء: آية: ٧٩.

(٤) كلمات ذهبت في تآكل الورقة واجتهدت في تصويبها.

حُذِفَ الحَرْفُ خَلَفَهُ الاسْمُ في الاِنْتِصَابِ يدلُّ عَلَيْهِ أنَّها إذا نُقِضَ نَفيها بألاّ أو لكن أو تقدم الخَبَرِ على الاسم بَطَلَ عَمَلُها، ولو كانَت عامِلَةً في الخبرِ لم يَبْطُلْ في التَّقديمِ كما في كانَ وأَخواتِها.

والجَوابُ من وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أن هذا يَقْتَضِي تَقْدِيْمَ رُتْبَةِ الجارِ ولَيس كذلك بَل الرُّتبةُ الأُولى تَعَرّى الاسم من الحرف.

والثَّاني: أن حرفَ الجَرِّ إنما يكُون له مَوْضِعٌ غيره، والنَّظر في ذلِكَ الغيرِ ولا غَيرهما إلاّ النَّصْبُ فدلَّ أن المَنصوبَ هو الأصلُ، وأن حرفَ الجَرِّ داخل عليه، أمَّا بُطْلانُ عملِها بالنَّقْضِ، والتَّقديمِ فلأجلِ أنَّها عَمِلَت لشبَهِهَا بـ «لَيس» وبهذين السَّببين تنقطعُ عن «ليس»، لأنَّ النَّفي يزولُ بإلاّ، ودخول حرف الجَرِّ يبطلُ بالتَّقديم، فلم يبقَ الشَّبهُ المُلْحِقُ لها بِـ «لَيس».

والله أعلمُ بالصَّوابِ.

٤٩ ـ مسألة :[تقديم معمول خبر «ما» عليها][*]

تَقولُ: طعامك ما زيدٌ آكلاً إيّاه، أو آكِله نصبت الخَبر أو رَفعته فإن نصبت الطعام بآكل لم يجر. وقالَ الكوفيون: يَجوزُ.

وفرَّق ثَعْلَبُ فقالَ: إنْ كان ذلِكَ في القَسَمِ لَم يَجُزْ، وإن كانَ في خَبَرٍ محضٍ جازَ.

وحُجَّةُ الأولين أن المانِعَ من النَّصب موجودٌ فيمتنعُ النَّصبُ، وبيانُ المانِع أنَّك لَو نَصَبْتَ الطَّعام لَنَصَبْتَه بآكلٍ، وآكلٌ في حيِّز النفي بـ«ما»، والنَّفيُ له صَدْرُ الكلامِ، ألا تَرى أنَّك لَو قُلْتَ: زيداً ما ضربَ عَمْروٌ لم يَجُزْ كما أنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ كذلِكَ النَّفي والجامِعُ بَيْنَهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لَه صدرُ الكَلامِ، وتقديمُ معمولِ المُتأخّر على الاسمِ ممتنعٌ كذلِكَ ها هنا[1].

فإنْ قِيلَ: لا نُسَلّمُ وجودَ المانِعِ، قولكم: إنّ النَّفيَ مانعٌ. لا نسلّمُ أنّ مُطلقَ النَّفي مانعٌ ألا تَرى أنَّه لو كانَ في موضعِ «ما» «لَم» أو «لَن» أو «لاَ» لم يَمتنع التَّقديمُ، و«ما» في هذا المَعنى كهذه الحُروف.

(*) ذكرها اليمني في ائتلاف النُّصرة: مسألة رقم: ٤٤ في فصل الحروف.

(١) يوجد تآكل في طرف الورقة لكن الكلام متسق ومكتمل، ويبدو أن التآكل في الورقة كان قبل الكتابة فتحاشاه الناسخ.

فالجوابُ[1] أنَّ وجهَ المَنعِ ما ذكرنا وهو معنى مُتَّفَقٌ عليه في الاستفهام فيلزمُ مثله في النَّفي، وأما بقيةُ حروفِ النَّفيِ فسنُجيبُ عنها في جوابِ شُبهتِهِمْ.

واحتجَّ الآخرون بأن المُقتضى للنفي موجودٌ والمانع مفقودٌ فلم يبقَ من النَّصب مانعٌ، أما المُقتضى فقوله آكل كما تقولُ: يأكلُ وأما «ما» فغيرُ مانعةٍ لما ذكرنا من أن «لَمْ» و«لَنْ» و«لا» لا يَمتَنِعُ مع مشاركتها «ما» في النَّفي.

والجوابُ: أمَّا المقتضى فمسلَّمٌ وجودُه، ولكن المانع موجودٌ وهو أرجحُ من المُقْتَضِي، ألا تَرى أنك لو قلتَ: زيداً أتضربُ؟ لم يَجزْ مع أنَّ «تَضْرِب» مُقْتَضٍ للنَّصب، ولكن حرفَ الاستفهامِ منعَ من ذلِكَ؛ لأنَّ له صدرَ الكَلامِ ولذلك لَو قُلت: أزيداً تَضْرِبُ؟ جازَ النَّصبُ لما تَقدَّمَ الاستِفهامُ فبانَ أنَّه هو المانِعُ، و«ما» في ذلِك كهمزة الاستفهامِ.

فأما «لَم»، و«لَن» فالفرق بينهما، وبين «ما» أنَّهما مُختصَّانِ بالفعلِ والمُختَصُّ بالشَّيء كالجزءِ منه، ولما جازَ تقديمُ معمولِ الفعلِ عليه جازَ تَقديمه على ما هُو كالجُزْءِ منه[2]، وليسَ كذلك «ما»؛ لأنَّها لا تختصُّ بالفعلِ بلْ تَدخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ فكانت قائمةً بنفسِها، لا كالجزءِ مما بعدَها كالاستفهامِ.

وأمَّا «لا» فإنّها وإن دَخلت على الأسماءِ والأفعالِ فهي مُختصَّةٌ بنفي ما في الحالِ، هذا هو الأَصلُ فيها، ودخولُها لغير ذلك مجازٌ وتَوسُّعٌ، ويدلُّ على ذلك أنَّ «لا» تَقعُ على مَعانٍ كالنَّهيِ، والنَّفيِ والعَطْفِ كقولِكَ:

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل واجتهدت في تصويبه.

قامَ زيدٌ لا عمرٌو، ولو قلتَ: قامَ زيدٌ ما عمرو لم يَجز، ومنها أنَّك تُلغِيْها في العَمَلِ وتُعدّى العامِلَ إلى ما بَعدها فتقولُ: «جئتُ بلا شيءٍ»، ولو قلتَ جئت بما شيءٍ لم يجز، وهذا يُجريها مُجرى الجُزءِ مما دَخَلَتْ عليه فبانَ الفَرقُ بينهما.

وأمَّا تفريقُ ثَعْلبٍ بينَ القسمِ والخبرِ، ففرقٌ لا طائلَ تحته[1]، بل المانعُ إذا ثَبَتَ في القَسَمِ كان في الخبرِ؛ لأنّ القَسَمَ خبرٌ أيضاً؛ ولأنَّ النفيَ فيهما لا يَخْتَلِفُ والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) أجاب ابن الأنباري عن حجة ثعلب بقوله: «وأما ما ذكره ثعلب من التفصيل... ففاسد؛ لأن (ما) في كلا القسمين نافية فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً لما بيّنا...» (الإنصاف: ١٧٣).

٥٠ ـ مسألةُ [ما طعامَك أكلَ إلاّ زيدٌ](*)

تقول: ما طعامَك أكلَ إلاّ زيدٌ، فتنصب طعامك بـ «أكل»(١).

وقال الكوفيون: لا يجوزُ.

وحجة القول الأول: أن المقتضي للنَّصبِ موجودٌ، والمانع منتفٍ، فجازَ النَّصب، أما المقتضي فهو الفِعلُ الذي هو أَكَلَ، والفِعْلُ مُتَصَرِّفٌ يعملُ فيما قَبله، وفيما بَعده، وأمَّا المانِعُ فمنتفٍ فإنَّ المَنصوبَ هُنا لم يُقدّم على ما لَه صَدْرُ الكلامِ، و«ما» النّافية قبلَ الطعام، فقد تَصَدّر ما له الصّدرُ.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ المانِعَ موجودٌ فيمتنع النَّصبُ، وبيانه أن قولَكَ: ما طعامَك أكل إلاّ زيدٌ في معنى ما أكلَ أحدٌ طعامَك إلاّ زيدٌ، فلو قدّمته لقدّمتَ ما في حيِّزِ النَّفي عليه، وللكلامِ تعلّقٌ بالاستثناء والاستثناءُ لا يتقدّم ما بعده علَيه، ويدلُّ على أنّ التَّقديرَ ما أكلَ أحدٌ أن الاستثناء إخراجُ ما

(*) انظر تخريجات المسألة (٤٨).

وتوجد المسألة في كتاب الإنصاف: ١٧٣ ـ ١٧٦ وهي المسألة رقم: ٢١ وعنوانها هناك: «القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه». وائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٤٥) في فصل الحرف.

(١) وافق أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب البصريين في ذلك.

دخلَ في الكلامِ الأولِ، ولولا أن هناك فاعلاً مقدراً يُستثنى منه لم يصح الكلام، ولذلك جازَ ألّا يأتي بحرف التأنيث كقولك: «ما خَرجَ إلّا هِنْدٌ» ولولا ذلك للزمت التّاء، وإذا تَحقق المانِع من النّصب امتنعَ.

والجوابُ: أما المقتضى فموجودٌ لا محالةَ، وأما المانعُ فغيرُ مُسَلّمٍ، قولهم: إنّ الفاعلَ مقدّرٌ قلنا جوابُه من وَجهين:

أحدهما: ليس كذلك فإنّ المقدرَ في اللفظِ يبقَى حكمه عند الحَذْفِ وهنا لم يبقَ حكمُ أحدٍ، ألا ترى أنّك ترفعُ زيداً بأكلَ كما تَرفعه عند عدمِ «إلّا» كقولك: ما قام إلّا زيدٌ فزيدٌ فاعلٌ كما أنَّ قولَكَ: ما قامَ زيدٌ كذلك، وأمَّا المستثنى منه فذاك قُدِّرَ من طريقِ المَعنى، وما كان كذلك لا يَبقى له حكمٌ من أحكامِ اللّفظِ ألا تَرى أنّ قولَك: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً، وطِبْتُ به نَفْساً تَمييزٌ وهو في المَعنى فاعِل، وقَد عامَلته في التّمييزِ مُعاملةَ الفَضَلاتِ، لا مُعاملةَ الفاعِلِ.

والوجه الثاني: نُسلّم أن التقدير: ما أكلَ أحدٌ ولكن مثلُ هذا لا يَمنع من التّقديم فإنّ قولك: ما طعامك أكل أحدٌ إلّا زيدٌ جائزٌ للعلةِ التي ذكرنا. أما قولهم: ما خَرَجَ إلّا هندٌ فإثباتُ التاء فيه أحسنُ وحذفُ التاءِ محمولٌ على المَعنى، وذلِكَ لا يَمنع من كونِ هندٍ فاعلاً وإنّما هو شيءٌ يَتَعَلّقُ بالمعنى لا بالإعراب، ويدلُّ على ذلك أنّك قد فَصَلْتَ بينَ الفِعْلِ والفاعِلِ، بـ«إلا» والفَصْل بَينهما يَجوِّزُ حذفَ العلامةِ كما تقولُ: حضَر القاضيَ اليومَ امرأةٌ مع أنَّ التّأنيثَ حقيقيٌّ[1] مع أنّ الفَصل جوّز ذلك ونظيرُ

---

(١) زاد ابن الأنباري هنا شاهدين لتأييد هذه القاعدة الأول منهما قوله:

وإن امرأ غرّه منكن واحدة ... بعدي وبعدك في الدُّنيا لَمغرور

وقال الآخر وهو جرير:

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء ... على قمع استها صلب وشام

هذا العَطفُ على الضمير المرفوع فإذا فصَل بينهما بـ «لا» لم يلزمْ تَوْكِيْدَهُ كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿ما أَشركنا ولا آباؤُنا﴾ فـ «لا» في هذا المعنى كـ «لا» والله أعلمُ بالصَّوابِ.

(١) سورة الأنعام: آية: ١٤٨.

٥١ ـ مسألة [العامل في خبر «إن»][*]

خبرُ «إنّ» مرفوعٌ بها، كما أنّ اسمَها منصوبٌ بها.

وقالَ الكُوفِيُّون: لا تَعْمَلُ في الخبرِ[١].

وجهُ القولِ الأولِ، لنا فيه مَسْلَكانِ: أحدُهما نتَعرض فيه لوجودِ المُقتضي للعملِ ونفيِ المانعِ.

والمَسْلَكُ الثَّاني: نتعرضُ فيه لإبطالِ مَذهبهم. أمَّا المَسْلَكُ الأوَّلُ: [فـ][٢] أنَّ إنَّ وأخواتها تقتضي اسمين مع اختِصاصها بالاسمِ، فوجَب أن تعملَ فيهما، كالفِعل نَفْسِهِ، وبَيانه أنَّ إنَّ تَدْخُلُ على مُبتدأ وخَبَرٍ، والمُبتدأ يَقتضي الخَبر، والخَبرُ يَقتضي المُبتدأ، وإنَّ تَقْتَضِيْهِما جَميعاً، فإذا عَمِلَتْ

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اللُّباب: ورقة: ٤٢، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٨، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧٦ ـ ١٨٥ وهي المسألة رقم: ٢٢ وعنوانها هناك: «القول في رافع الخبر بعد أن المؤكدة»، واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٤٦) في فصل الحرف. والمسألة في أصول ابن السراج: ١/٢٧٩، مجالس العلماء: ١٣٣، والجنى الداني: ٣٩٣، وأسرار العربية: ١٥٠، والمرتجل: ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٢، والتصريح: ١/٢٥٣.

(١) قال الزجاجي: «وهذا مذهب الكسائي» مجالس العلماء: ١٣٢، ووافقهم السُّهيلي. الهمع: ٢/١٥٥.

(٢) فاء الربط ساقطة من الأصل.

في الاسمِ الأولِ لاقتضائِها إياهُ، عَملت في الثَّاني كذلِكَ، بل فيه آكدُ، وذاكَ أن تأثيرَ إنَّ وأخواتها في الخَبرِ دونَ المُبتدأ[1]، فإذا عَمِلَتْ فيمَا لا تأثيرَ لها فيهِ لِتَعَلُّقها بما لَها فيه تأثيرٌ فعَمَلُها فيما فِيه تأثيرٌ أولَى وصارَ كما قُلنا المُتَعَدّي نحوَ ضربَ زيدٌ عمراً، وهذه عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بالفِعْلِ وشَبَهُهَا به من أوْجهٍ[2]:

أحدُهـا: أنَّها اختصت بالاسم كما اختَص الفعلُ به، وأنَّها مبنيةٌ على الفتحِ كما أنَّ الفِعلَ الماضي كذلك، وأنَّ نونَ الوقايةِ تَدخُلُ عليها نحو إنني كما تَقُول: ضَرَبَنِي، وأنَّها تُخففُ بحذفِ إحدى النُّونين نحو «إنْ» كما يَجوز ذلك في لم يَكُ، وأنَّ معانِيها معاني الأفعال، فـ«إنّ» بمعنى أُؤكِّدُ وكأنَّ أُشبه، وإذا ثَبتَ شبَهها بالفعلِ من هذه الوجوهِ عَمِلَتْ عَمَلَهُ.

وأمَّا المانِعُ من عَمَلِها فلمْ يُوجد، فإنَّ أحداً لم يَذْهب إلى أن اسمَها منصوبٌ وخبرها مرفوعٌ، ولو كانَ هناك مانعٌ لمنعَ عَمَلَها في الاسمِ، كسائرِ المَوانِع.

---

(١) العكس صحيحٌ؛ لأن تأثير إن وأخواتها يظهر في المبتدأ فيصير منصوباً بعد أن كان مرفوعاً، أما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لأنه مرفوع في الحالين معاً.. وهذا الكلام ينطبق على خبر كانَ فلعلّه سهو من الناسخ.

(٢) قال ابن الأنباري: ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه: الأول أنها على وزن الفعل، والثاني أنها مبنية على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو إنني وكأنني... الخ. والخامس: أن فيها معنى الفعل معنى إن وأن حققت... الخ. ثم قال: والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول... الخ»، الإنصاف: ١٧٨. والذي قال إنها مشبهة بالفعل هو الخليل بن أحمد. مجالس العلماء: ١٣٣.

المَسلَكُ الثَّاني: هو أن خبرَ إنَّ مرفوعٌ، ولا رافعَ إلا إنَّ فكان الرَّفعُ منسوباً إليه، وبيانُه أن الرَّفع لا يخلو، إما أن يكونَ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ إن أو بـ «إن» والأول باطلٌ، أما عندنا فإنَّ الخبرَ مرفوعٌ إما بالابتداءِ، أو بالمُبتدأ، أو بهما وقد بَطل ذلك لدخولِ إن[1]، فأمَّا عندهم فالخَبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ والمبتدأ بالخبرِ وقد بيَّنا ذلك في مسألةِ العامِلِ في المُبتدأ والخبرِ[2]، وإذا بَطَلَ ذلك تَعيَّن العَمَلُ لـ «إنّ»؛ إذ العَمَلُ لا بدَّ له من عاملٍ.

فإن قيل: أما المَسلَكُ الأَوَّلُ فاعتِمادكم فيه على الاقتِضَاءِ، والاقتِضَاءُ على حَسَبِ المُقْتَضِي، والمُقْتَضِي هُنا حُروفٌ، والأَصلُ في الحُرُوفِ ألّا تَعْمَلَ وإنَّما أُعملت لضربٍ من الشَبهِ، والمُشابهُ للشيءِ لا يَعمل عَمَلَهُ من كلِّ وَجْهٍ إذ كانَ فرعاً، والفروعُ تَنْقُصُ عن الأُصولِ، فاقتِضاؤُها ضَعِيْفٌ يُناسِبُهُ عَمَلٌ واحدٌ، فأما العَمَلانِ فلا يَثْبُتُ إلّا بعاملٍ قَوِيٍّ.

وأمَّا المَسْلَكُ الثَّاني: فنقولُ: العاملُ في الخبرِ معنى الابتداءِ فإنَّه باقٍ بعدَ دُخُولِ هذه الحُرُوفِ، والمَعنى جازَ أن يَعْمَلَ ألا تَرى أنَّك إذا عَطَفْتَ على اسمِ كأنَّ ولَعل كان لَك أن تَنْصِبَ حملاً على الاسمِ ولا ترفع حملاً على نفسِ الابتداءِ، ولكن ترفعُ على عاملٍ آخر، كذلك ها هنا.

---

(١) قال ابن السراج والدليل أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر. فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه. الأصول: ١/٢٧٩.
قال ابن الأنباري: وقولهم إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها فاسد، وذلك أن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أن المبتدأ مرفوع به، فهما يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال... الخ، (الإنصاف: ١٧٩).
(٢) المسألتان: ٢٧، ٢٨.

فالجوابُ[1] عن السؤالِ الأول من وَجهين:

أحدُهما: لا نسلّمُ ضَعف الاقتضاءِ والمُقتضى بل هما في غايةِ القوّةِ وذلك أن الخبرَ في بابِ «إنّ» وأخواتها لا يسوغُ حَذفه إلاّ أنْ يكونَ في الكلامِ دليلٌ[2] عليه، والمفعولُ الصحيحُ يَسوغُ حَذفه كقولِكَ: «ضُربَ زيدٌ» و«ظُنَّ عمرو» وذلك يدل في «إنَّ» على قوّةِ الاقتضاءِ كما أن الجازِمَ لا يَحذِفُ المَجزوم به.

والوجهُ الثاني: نُسلّم أن اقتضاءَ الفعلِ أقوى من اقتضاءِ «أنّ» ولكن لا يَمنع من العملِ فيما يقتَضيه، ألا تَرى أن اسمَ الفاعـلِ والمفعولِ وأسماءَ الفعلِ الفعلِ تعملُ لشبهها بالفعلِ، ومع ذلك تَعمل النَّصب والرّفع كقولك: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً»، ومُعطي غُلامـه دِرْهَماً، وتـراكِ زيداً فكذلك هذا. قولهم: يَرتفع الخَبرُ بمعنى الابتِداء قلنا: معنى الابتداء قد زالَ، وبيانُه من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ المبتدأ ما يسندُ إليه الخبـر، والخبرُ غيـرُ مسندٍ إلى الاسمِ، ولا إلى الحرفِ والاسمِ.

والثَّاني: أنَّ معنى الابتداء قد زالَ في كأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وإذا زالَ المعنى لم يبقَ للرفعِ عاملٌ.

أما شُبهة القول الثاني: [فـ][3] أنَّ إنَّ فرعٌ في العمل فَوَجَبَ أن تَقْصِرَ عن العاملِ الأَصليّ وهو الفِعلُ؛ إذ من شأن الفُروعِ أن تَنْحَطَّ عن الأُصولِ، وَيدُلُّ على ذلك مَسائلُ:

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) في الأصل: دليلاً.

(٣) سقطت فاء الربط من الأصل.

إحدَاها: أنّ خبرَ «إن» قد يكونُ فِعلاً يَنْتَصِبُ بغيرِها كقول الشاعر[1]:

لا تَتْــرُكَنّي فِيْـهُـمُ شَــطِيْــراً إنّــي إذاً أهــلَكَ أو أَطِــيْــرَا

فنصَب «أهلك» بـ «إذاً»، ولو كان الفِعل خبراً لم يعمل فيه «إذاً» كما لو قُلتَ: أنا إذاً أُكرمك.

والمسألةُ الثانيةُ: قولهم: «إنَّ بكَ مأخوذٌ» فألغاها وأُدخلها على حرفِ الجرِّ ولم يَنْصِبْ بها زيداً وكذلك قَولهم: إن فيك راغب زيدٌ وإن بك يكفل عَمرو وإذا أُلغيت ولم يُلغَ الفِعْلُ بانَ ضَعْفُها في العملِ، ويَدُلُّ على ذلِكَ تقديمُ مَنصوبها على المَرفوع إيجاباً بخلافِ الفِعْلِ.

والجوابُ: أمّا كونُها فرعاً في العملِ فَمُسلّمٌ، ولكن لا نُسلم أنَّ أثرَ الفَرعِيّة أبطلَ عَملَها في الخَبَر، وذلك أن عملَها مَبْنِيّ على الاقتضاءِ وقد بَيّنا أنَّ الاقتضاءَ تامٌ، فأمّا أثرُ الضَّعْفِ فيظهَرُ في أشياءَ منها تقديمُ المَنصوبِ على المرفوعِ إيجاباً وذلك أَثَرُ الضَّعفِ[2]، وكذلك في أَحْكامٍ أُخَر، ألا تَرى أنَّ ضَعْفَها لم يَسْلِبْ عَمَلَها النَّصبَ ولا يُقال: يَنْبَغي ألاَّ تَعمل لَيَظْهَرَ أَثَرُ الضَّعف، بل يُقال: أثرُ الضَّعْفِ إذا ثبتَ في مواضعَ أُخر كفى، ألا تَرى أن المصدرَ يعملُ عملَ الفعلِ، ولا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليه، وكانَ ذلك كافياً في ضَعْفِهِ ويدلُّ عليه أنَّ أسماءَ الفعلِ نحو «نَزَالِ» و «تَرَاكِ» أَضعفُ

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج. ذكره المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٤٢، وهو في معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، والإنصاف: ١٧٧، وابن يعيش: ١٧/٧، والمقرب: ٢٦١/١، الجنى الداني: ١٦٢، والعيني: ٣٨٣/٤، ولا يوجد في ديوانه.

(٢) قال المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٤١: «أما ضعف هذه الحروف فقد ظهر في عدم تصرفها وذلك كاف».

من نفسِ الفِعْلِ، ومع ذلِكَ امتَنَعَ تقديمُ مَنْصُوبِها عَلَيْها عندنا[1]، ولم يَمْتَنِعْ تقديمُهُ عليها عندَهم، بل سوَّوا بينَها وبينَ الفعلِ؛ لأنّ الضَّعفَ قد ظَهَرَ في أشياءَ أُخر مِنها أنَّ الضَّمِيْرَ فيها لا يكونُ إلاّ مُسْتَتِراً مُفْرداً وأنَّها لا تَتَصَرَّفُ.

أما الشِّعْرُ فجوابُه من ثلاثةِ أَوجهٍ:

أحدُها: لا نُسَلّمُ أنَّه خَبَرُ «إن» بل خَبَرُ «إن» محذوفٌ تقديره: إني أُذلّ إذاً أَهْلَكُ. وحُذِفَ لِدلالةِ ما بَعده عَلَيْه وهذَا كقولِ الشَّاعِرِ[2]:

نَحنُ بمـا عِندَنـا وأَنتَ بِمـا   عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

أي: نحنُ راضون فحذفَ الخبرَ الأَوّلَ لدلالةِ ما بعدَه عليه، وكذلك إذا تقدّم معنى الشَّرط عليه كقولك: «أنا آتيك إن أَتيتني».

والثاني: نقدّرُ أنه الخبرُ ولكن وَقَعَتْ «إذا» موقعَ الخبرِ وأشبَهت «لَنْ» كما تقولُ: إنَّ زيداً لن يَضْرِبْ كذلك قُلتَ ها هُنا.

والثالث: إنّ ذلك شاذٌّ لا تُناقض به الأُصول، ولا يَثْبُتُ به أَصلٌ. وأمّا بقية المَسائِل فكلّها لم تُلغَ فيها إنّ، بل اسمُها مَحذوف وما بَعدها

---

(١) المسألة رقم: ٥٩.

(٢) البيت مختلف في نسبته فقيل لقيس بن الخطيم وقيل لدرهم بن زيد الأنصاري، وقيل لحسان، وقيل لعمرو بن امرىء القيس جد عبدالله بن رواحة.

والبيت في الكتاب: ٣٨/١، نسبه إلى قيس واختلف شراح أبياته فنسبه الأعلم إلى قيس أيضاً ونَسبه ابن السيرافي في شرحه أبيات سيبويه: ١٨٦/١ إلى عمرو بن امرىء القيس.

وهو في المقتضب: ١١٢/٣، ٧٣/٤، وأمالي ابن الشجري: ٩٦/١، ٣١٠/٢، والإنصاف: ٩٥، والعيني: ٥٥٧/١، والأشموني: ١٥٢/٣، والخزانة: ١٩٠/٢، وملحقات ديوان قيس بن الخطيم: ١٧٣، وديوان حسان: ٢٨١، وقد أورده المؤلف للتنظير به فقط.

جُملة في موضع الخَبَر، والتَّقديرِ: إنه بك زيدٌ مأخوذٌ وذلك كثيرٌ في الشّعر والكلام فمنه قَولُ عَديٍّ(١):

فليتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعةً   فبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَي بالِ

وكذلك قول الآخر(٢):

* ألَيْتَ كَفافاً كانَ خَيْرُكَ كلّه *

وكقول الأعشى(٣):

* إنّ من لامَ في بَنِي بنتِ حَسّانَ *

---

(١) عدي بن زيد: هو عدي بن زيد العبادي التميمي شاعر عاش حياته كلها في الجاهلية كان قروياً من أهل الحيرة فصيح اللسان يحسن العربية والفارسية والرومية. هو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، تزوج بنت النعمان بن المنذر قال ابن قتيبة: وعلماء العربية لا يرون شعره حجة، أخباره في: الخزانة: ١٨٤/١، والأغاني: ٩٧/٢، والشعر الشعراء: ٦٣، البيت في ديوانه: ١٦٢، ونوادر أبي زيد: ٢٥، وأمالي ابن الشجري: ١٨٣/١، ٢٩٥، والإنصاف: ١٨٣.

(٢) قائل البيت يزيد بن أبي العاص وعجز البيت قوله:

* وَشرُّكَ عَنّي ما ارتَوَى الماءَ مُرْتَوِي *

البيت في: أمالي القالي: ٦٧/١ مع جملة أبياتٍ منسوباً إليه، وأمالي ابن الشجري: ١٨٢/١، حماسة البحتري: ٢٢٨، والإيضاح: ١٢٣، الأغاني: ١٠٠/١١ بولاق، والإنصاف: ١٨٤، والخزانة: ٤٩٦/١، شرح شواهد الكشاف: ٥٦٣، والمغني: ٢٨٦، وشرح شواهده: ٢٣٧، وأكثر روايات البيت «فليت».

(٣) بقية البيت هو قوله:

* ألُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ *

ديوان الأعشى: ٣٣٥، والبيت من قصيدة أولها:

مِنْ دِيَارٍ بالهَضْبِ هَضْبِ القَلِيْبِ   فاضَ ماءَ الشُّؤُونِ فَيْضَ الغُرُوبِ

وهي من مدائحه لأبي الأشعث قيس بن معدي كرب.

والبيت في الكتاب: ٤٣٩/١، وشرح شواهده لابن النحاس: ٣٥٢، والإنصاف: ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٣، والخزانة: ٤٦٢/٢، ٦٥٤/٣، ٣٨/٤، والمغني: ٦٠٥، وشرح شواهده: ٣١٢. =

وكقول الفرزدق[1]:

* ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المَشافِرِ *

والله أعلمُ بالصَّواب.

*

(١) صدر البيت قوله:

* فلو كُنْتَ ضَبيّاً عَرَفْتَ قَرابَتِيْ *

البيت منفرد في ديوانه: ٤٨١.

هو في: الكتاب: ٤٨٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٥/٢، وشرحها لابن النحاس: ٦٠، ١٩٩، ومجالس ثعلب: ١٢٧، والمحتسب: ١٨٢/٢، سر صناعة الإعراب ٤١/١، والإنصاف: ١٨٢، وابن يعيش: ٢١/٨، ٨١، ٨٢، والخزانة: ٣٧٨/٤، والجنى الداني: ٥٩٠، والمغني: ٣٢٣، وشرح شواهده: ٧٠١، والهمع: ١٣٦/١، ٢٢٣، والدرر: ١١٤/١، ١٩١، والسبع الطوال: ١٤٥، والمخصص: ٤٨/٧.

٥٢ ـ مسألة: [العطف على اسم إنَّ قبل الخبر](*)

إذا عَطَفْتَ على اسمِ «إنَّ» قبلَ الخبرِ لم يجزْ فيه إلّا النَّصبُ.

وقال الكسائِيُّ: يجوزُ ذلك مُطلقاً ظهرَ في المَعطوف الإِعرابُ أو لَمْ يَظْهَرْ(١).

وقالَ الفراءُ(٢): إذا لم يَظهرْ فيه الإعرابُ كقولِكَ: إنَّ زيداً ونحنُ قائمون.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٢، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٨، وإعراب القرآن: ١/٢٢، ٢٢٢، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٨٥ ـ ١٩٥ وعنوانها هناك: «القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر» وهي المسألة رقم (٢٣)، والمسألة في: إعراب غريب القرآن: ١/٢٩٩ ـ ٣٠١، وأسرار العربية: ١٥٢ ـ ١٥٣.

كما ذكرها سيبويه في الكتاب: ١/٢٩٠، وأصول ابن السراج: ١/٣٠٦، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣١١، والبحر المحيط: ٣/٥٣١، والكشاف: ١/٦٣١، والتّصريح: ١/٢٧٢، وحاشية الصبان: ١/٢٦٥.

(١) قال أبو البقاء في شرح اللُّمع: ورقة: ٦٨ وأجاز بعض الكوفيين الرّفع واحتج بقول الشاعر:

فمن يَكُ أَمسى بالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ ... فإنّي وقيارٌ بها لَغَرِيْبُ

(٢) اللُّباب: ورقة: ٤٣، ومثال أبي البقاء لا ينطبق على ما يريده الفراء؛ لأنّ الفراء يريد عدم ظهور الإعراب في اسم «إنّ» لا في المعطوف الذي بعده كما مثل أبو البقاء. قال الفراء في معاني القرآن: ١/٣١٠ ـ ٣١١: «... فإن رفع الصابئين

لَنَا فيه[3] الرَّفْعِ في المَعْطُوف لا بدّ لَه من رافعٍ ولا رافعَ فلا رَفْعَ، والدَّليلُ على الأَوَّلِ: أنَّ الرفعَ عَمَلٌ أو حكمٌ وأيُّهما كانَ فلا بدَّ له من علَّةٍ أو عاملٍ.

وبيانُ الثاني أن الرفعَ لو كانَ لكان[2] إما المعطوف على «إنَّ» واسمها، أو على أنَّ مبتدأ وما بعده خبر والأول باطلٌ؛ لأنَّ «إنَّ» واسمها لا موضعَ لهما ولا يجوزُ أن يكون مبتدأ لأن المبتدأ يقتضي خبراً وقولك «ذاهبان» لا يجوز أن يكونَ خبراً عن عمرٍو لوجهين:

أحدُهما: أن عمراً مفردٌ، وذاهبان مُثنى، والخبر يجبُ أن يكونَ عدّتُه على عدّةِ المبتدأ؛ لأنه هو في المعنى.

والثاني: أنَّ ذلك يُبْطِلُ عمل إنّ في الخَبر ويَنفي تَرتيب مقتضاها

= على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة، رفعه، ونصبه، وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب إن نصباً ضعيفاً، وضعفه أن يقع في الاسم، ولا يقع في خبره، جاز رفع الصابئين، وكان الكسائي يجيزه لضعف إن، وقد أنشدنا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يَكُ أَمسى بالمَدِينة رَحْلُهُ ... فإنّي وقياراً بها لغريب

(1) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلتَ إنَّك وزيدٌ قائمان وجب أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد وتكون (إنَّ) عاملةً في خبرِ الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال». الإنصاف: ١٨٧.

(2) يبدو أن خللاً لحق هذه العبارة وما بعدها... وربما كان هذا الخلل بسبب نقص بعض العبارات.. يدلل على ذلك أن العكبري قال: «وقولك (ذاهبان)... (خبراً عن عمرو)... الخ»، حيث تحدث عن هذا المثال بالتفصيل والتحليل... مع أنه لم يرد له ذكر في كل ما سبق من هذه المسألة، والمسألة وردت مع شيء من الاختصار والتنسيق في إعراب القرآن: ١/٢٢١ - ٢٢٢.

عليها؛ لأنّ «إنَّ» تقتضي اسماً وخبراً فإذا كان الخبرُ عن غيرها مَنعتهـا مُقتضاها مع أنَّها قد عَمِلَتْ في أَحدِ مُقتضيها، وإذا بطلَ ذلك ثَبَتَ أن الوجهَ هو النَّصبُ عطفاً على اسم إنّ، فعلى هذا يَصِحُّ أن يكونَ الخبرُ عن المعطوفِ والمَعطوفِ عَلَيْهِ.

فإن قيل: العامِلُ في المُبتدأ هو الخَبرُ والخبرُ هنا موجودٌ، قيلَ عنه جَوابان:

أحدُهما: لَيس كذلك بل الخبرُ معمولُ «إنّ» والمعطوفُ نَيِّف عليه وقد سَبَق ذلك.

والثاني: أن هذا المعنى فاسدٌ هنا، وهو ما ذكرنا من أنَّ الخبرَ هو المبتدأ في المعنى وأن عدته كعدته، وأن ذاهبان إذا ثبت في المعنى أنَّه للمعطوف والمعطوف عليـه بطلَ أن يكـونَ المعطوفُ مُسْتـأنفاً. واحتـجَّ الآخرون[1] بالسَّماعِ والقِياسِ.

أمـا السَّماعُ فقـوله تعـالى[2]: ﴿إنَّ الـذينَ آمَنـوا والّـذينَ هـادُوا

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس، وأورد الآية الأولى من الآيتين اللتين ذكرهما أبو البقاء. كما أورد العبارة التي وردت في كتاب سيبويه وهي قوله: وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: «إنك زيد ذاهبان» فقد ذكره سيبويه في كتابه، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب. وأما من جهة القياس فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع «لا» نحو لا رجل وامرأة أفضل منك فكذلك مع أن لأنها بمنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي لأنهم يحملون الشيء على ضده... يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن إن لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يـرتفع بـه قبل دخولها... فلا إحالة إذا... الخ. «الإنصاف: ١٨٦».

(٢) سورة المائدة: آية: ٦٩.

والصَّابِئُونَ ﴾ ثم قال: ﴿ فلا خَوفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ فجعل الأَخيرَ خَبَراً عن الجَمِيْعِ والصَّابِئُون مرفوعٌ، وقالَ تَعالى[1]: ﴿ إِنَّ اللَّهَ ومَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيّ ﴾ قُرِئَ برفعِ الملائكةِ[2] ولا وجهَ له إلّا ما ذَكرنا.

أما القِياسُ فمن وَجهين أحدُهما: أنَّ المعطوفَ لو تأخَّر لجازَ رَفْعُهُ فكذلِكَ إِذَا تقدَّمَ، إِذْ المعنى فيهما واحِدٌ.

والثاني: أنَّ المعطوفَ على اسمِ «لا» يَجوز فيه الرَّفعُ كذلك اسم «إنّ» كقوله تعالى[3]: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ﴾ و ﴿ لا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ﴾[4]، والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لها اسمٌ وخبرٌ.

والجوابُ عن الآيةِ من أوجهٍ[5]:

أحدها: أنَّ «الصابئون» معطوفٌ على الضَّمير في «آمنوا»[6] و «هادوا» والجيِّدُ أن يكونَ عطفاً على الضَّميرِ في آمنوا ويكونُ «الّذين هادوا» قائماً مقامَ التَّوكيدِ.

---

(١) سورة الأحزاب: آية: ٦٥.

(٢) صاحب هذه القراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر، البحر المحيط: ٢٤٨/٧.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٥٤.

(٤) سورة البقرة: آية: ١٩٧.

(٥) تشابه الرد على الكوفيين عند ابن الأنباري وأبي البقاء فقال ابن الأنباري: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إن الذين آمنوا.. ﴾ الآية فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه... الخ. «الإنصاف: ١٨٧».

(٦) قال ابن الأنباري أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في هادوا. وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندي ضعيف... الخ. «الإنصاف: ١٩٠».
وهذا هو رأي الكسائي كما في البحر المحيط: ٥٣١/٣.

والتقديرُ إنَّ الذين آمنوا هُم والصَّابِئُون، والّذين هَادُوا هُم والصَّابِئون وسدَّ العَطْفُ مسدَّ التوكيدِ.

والوجهُ الثاني: أن ﴿ الصَّابِئُون ﴾ في نِيَّةِ التَّأخيرِ «ولا يَحْزَنُونَ» خبرٌ لما قَبله، أي لا يَحزنون وكذلِكَ الصَّابِئُون، وهذا قولُ سيبويهِ، ومثلُهُ قولُ الشَّاعِر[1]:

وإلّا فـاعـلمـوا أنّـا وأَنْـتُـمْ بُغـاةٌ مـا بَقِيْنـا فـي شِقَـاقِ

أي اعلَموا أنَّا بُغاةٌ وأَنتم كذلك وإن شئتَ جَعَلْتَ ﴿ لا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ خبراً للصَّابئين. وخبرُ ما قبله محذوفٌ ويَشْهَدُ لذلِكَ قولُ الشَّاعِر[2]:

نحنُ بمـا عِنـدنـا وأنتَ بمـا عِنْـدَكَ راضٍ والـرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نَحنُ راضُون، ولو وَقَعَ في النَّثْرِ مثلُ ذلِكَ جَازَ، حتّى لو قُلْتَ إنَّ زيداً وعَمرٌو قائمٌ جازَ ويكون «قائم» خبرُ إنَّ، وخبرُ عَمرٍو محذوفٌ لدلالةِ خَبَرِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ، وإن شئتَ عَكَسْتَ[3]، وأمَّا العَطْفُ في بابِ «لا» فجوابُه من وَجْهَينِ[4]:

---

(١) الشاعر هو بشر بن أبي خازم الأسدي، البيت في ديوانه: ١٦٥، وروايته هناك «ما حيينا» بدل «بقينا»، والبيت من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثة.
والبيت في الكتاب: ٢٩٠/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٣١/٢، والإنصاف: ١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٨، ٧٠، والخزانة: ٣١٥/٤.

(٢) تقدم هذا البيت في المسألة رقم (٥١).

(٣) وهناك وجوه إعرابية أخرى في البحر المحيط: ٥٣١/٣.

(٤) ذكر ابن الأنباري الجواب عن هذه المسألة في الإنصاف: ١٩٤، وأبو البقاء لم يذكر الحكاية عن العرب التي غلط سيبويه فيها العرب وتبعه في ذلك ابن الأنباري في الإنصاف، ولم يتطرق لها أبو البقاء هنا إلاّ أنه تعرض لها في: اللباب: ورقة: ٤٣، والذي يغلب على الظن أنه سها عن هذه الحكاية فلم يوردها هنا.

أحدُهما: أنَّ «لا» تَعمَلُ في الاسمِ دونَ الخَبَرِ فيكـونُ المَعْطُوف كالمُسْتَأْنَفِ بخلافِ «إنَّ».

والثاني: أنَّ «لا» واسمها رُكّبا فجُعلا كالشيءِ الواحدِ فهما في موضعِ رفعٍ فيُحمل المَعطوف على موضِعهما كما تُحمل الصِّفَةُ على ذلك وشاهدُهُ قول الشَّاعِرِ(١):

* ولا كريمَ من الوِلْدَانِ مصبوح *

آخِرُها والله أعلَمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت لأبي ذُؤيبِ الهُذَلِيّ.

أورده سِيبويه في كتابِهِ: ٣٥٦/١، والأعلم على حاشية (بولاق)، والمقتضب: ٣٧٠/٤، وابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٧/١ قال: «أنشده (يعني الزمخشري) لحاتم الطائي، وما أظنُّه له. قالَ الجَرمي هو لأبي ذُؤيبِ الهُذلي وقبله:

هلّا سألت ـ هداكِ الله ـ ما حَسَبِي   عندَ الشتاءِ إذا ما هبَّتِ الرِّيحُ

وردَّ جازِرُهُـمْ حَرْفـاً مُصَـرَّمَـةً   ولا كـريمَ من الـولْـدَانِ مَصْبُـوْحُ

المَصْبُوحُ: الذي سُقِيَ اللَّبن صباحاً، ويُوجد البيتَ في ديوانِ الهُذليين: ١٢٠ لأبِي ذُؤيب قصيـدة على وزن البيت وقـافيتـه، ومعنى الأبيـات قـريبٌ جـداً من هـذين البيتين إلّا أنهما لم يذكرا في القصيدة. والشطر الأخير في أمالي ابن الشجري: ٢١٢/٢، والأشموني: ١٧/٢، والعيني: ٣٦٨/٢، قال: والصَّوابُ أنَّه لـرجلٍ جاهلي من بَني النَبِيْت ثم ذكر قصة تجدها هناك.

٥٣ ـ مسألة [عمل «إنَّ» المخففة](*):

إذا خُفّفت «إنَّ» الثَّقيلة جازَ أن تَعملَ في الاسمِ النَّصبَ.

وقالَ الكوفيون: لا تَعملُ.

وحُجّةُ الأولين[1] السَّماعُ والقياسُ، أما السَّماعُ فمنه قولُه تَعالى[2]:

(*) انظر التَّخريجات المُثبتة في المسألتين السَّابقتين.

وقد ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف: ١٩٥ ـ ٢٠٨، وهي المسألة رقم: (٢٤) وعنوانها هناك: «القول في عمل «إنْ» المخففة النَّصب في الاسم.

(١) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدّليل على صحة الأعمال قوله تعالى: ﴿ وإنْ كُلًّا لمَا ليوفّينهم ربك أعمالهم» في قراءة من قرأ بالتخفيف... قالوا: ولا يجوز أن يقال بأن كلًّا منصوب بـ «ليوفينهم» لأنا نقول لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها... قالوا: ولا يجوز أيضاً أن يقال إنَّ «إنْ» بمعنى «ما» و«لما» بمعنى إلّا، لأنَّا نقول: إنَّ «إنْ» التي بمعنى «ما» لا تَجيءُ معها اللام بمعنى «إلّا».

كما قالَ تعالى: ﴿ إن كل من في السموات والأرض إلّا آتي الرحمن عبداً ﴾ أما «لما» فلا يجوز أن تجعل ها هنا بمعنى إلا لأنه لو جاز أن تجعل لما بمعنى إلا لجاز أن يقال: «ما قام القوم لما زيداً»... وفي امتناع ذلك دليل فساده... «الإنصاف: ١٦٩».

(٢) سورة هود: آية: ١١١.

﴿ وإنْ كلاًّ لَما ليُوَفِينّهُمْ ﴾ قرأ جماعةٌ بتخفيفِ النّونِ ونَصبِ «كلّ»[1]، وذلك مسموعٌ منقولٌ.

فإن قيلَ: النَّصبُ هنا بغيرِ «إنّ»، وذلك العامل قوله: ليوفِيَنّهم، أي لَيُوَفِيَنَّ كُلّاً، ويُمكن أن يكونَ العامِلُ «لمَّا» على قراءةِ من نوَّن وشدّد[2] أي ويَجمَعُ «كلّاً»[3].

قُلنا: كلاهما خطأٌ أما «يوفى» فهو جوابُ القَسم، وجوابُ القَسمِ لا يَعمَلُ فيما قبلَه، وإن جعلته مُفسراً للعاملِ فكذلك؛ لأَنَّ التقديرَ على هذا: وإنْ كلاًّ لما ليوفينّ بغير هاء، و﴿ ليوفينّهم ﴾ تفسيرٌ له، ومَوضعُ هذا الفعلِ على كلِّ تقديرٍ بعدَ الاسمِ، وهو جوابُ القَسمِ، وهو لا يَعملُ فيما قَبله، وأمَّا إعمالُ «لَمّا» فلا سبيلَ إليه على أيِّ تَفْسِيْرٍ فُسرت، وقد فُسّرت على معنى «إلا»، و«إلّا» لا يَعمل ما بَعدها فيما قَبلها، وإن فُسّرت بلامِ التَّوكيدِ فهي أَبعدُ من العملِ، وإن فُسرت بـ«لَمّا» التي للجَمْعِ فهو بعيد؛ لأن

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع و«إن» مخففة و«كلا لما» مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر «وإنْ كُلَّا» خفيفة «لَمَّا» مشددة، وقرأ حمزة والكسائي «وإنَّ» مشددة النون واختلفا في الميم في «لما» فشددها حمزة وخففها الكسائي وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة وقرأ حفص «وإنَّ» مشددة النون «لَمَّا» مشددة أيضاً أي مثل حمزة وابن عامر. السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والكشف لمكي: ١/٥٣٦، ٥٣٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١/٤١٥، ٤١٦.

(٢) هي قراءة الزهري، مشكل إعراب القرآن: ١/٤١٦.

(٣) يريد أن يقول إنّ هناك قراءةً بتشديد كلمة «لمّا» وتنوينها ثم أخذ يفسّر المعنى على هذه القراءة فقال: أي ويجمع كلّاً... وذلك لأنّ اللّم معناه: الجمع كما هو معروف وكما ذكر العكبري نفسه بعد ذلك حين قال: «وإن فسّرت بـ«لما» التي للجمع.... الخ».

موضِعَها بعدَ «إن»، والفِعل لا يقعُ بعدَ هذه إلاّ ومعه عوضٌ، ولا عوضَ هنا، ومن المَسموعِ قولُ الشاعر[1]:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فَنَصَبَ بكأنْ مُخَفَّفَةً، وقالَ آخر[2]:

* كأن وَرِيْدَيْه رِشَادُ خُلْبِ *

وقالَ آخر[3]:

وَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِيْ فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيْقُ

وقال آخر[4]:

وقد عَلِمَ الصِّبْيَةُ المُرْمِلُوْنَ إذا اغْبَرَّ أفقٌ وَهَبَّتْ شَمالاَ

---

(١) ولم أقف على نسبته وقد ورد في الكتاب: ١/٢٨١، ٢٨٣، والمحتسب: ١/٩، وابن الشجري: ١/١٣٧، ٢/٢٤٣، والإنصاف: ١٩٧، وابن يعيش: ٨/٧٢، والخزانة: ٤/٣٥٨.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٦٩، والعيني: ٢/٢٩٩، والبيت في كتاب سيبويه: ١/٤٨٠، المقتضب: ١/٥٠، والإنصاف: ١١٣، والمفصل: ٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨٣، والتصريح: ٢/٢٣٤، واللسان: ١/٣٥٢ «خلب»، والخزانة: ٤/٤٥٦، والمقرب: ١/١١٠، والجنى الداني: ٥٧٥، والرشاء الخلب: حبل الليف، وشاهد البيت عمل كأن مخففة حيث نصب بها وريديه. ويروى في بعض مصادره «وريداه» بالرفع. فلا شاهد فيه.

(٣) لم أقف على نسبة هذا البيت. والبيت في: المنصف: ٣/١٢٨، والمفصل: ١٣٨، وابن يعيش: ٨/٧١، والإنصاف: ٢٠٥، والخزانة: ٢/٤٦٥، ٤/٤٥٢، والعيني: ٢/٣١١، وابن عقيل: ١/٣٢٨، والجنى الداني: ٢١٧، والمغني: ٢٩، وشرح شواهده: ١٠٥، والهمع: ١/١٤٣، والدرر: ١٢٠، والأشموني: ١/٢٩٠، واللسان «جرر»: ٢٥٤، وصدق: ٦٣، وشاهده عمل إن مخففة.

(٤) البيتان لعمرة أخت عمرو بنت عجلان الهُذلية كما قالَ السُّكري في شرح أشعار =

بـأنْكَ الـرَّبِيْعُ وغيثٌ مُـرِيْـعٌ   وقِـدْماً هُنـاك يَكُونُ الثِّمَـالاَ

فَنَصَبَ بها الضَّمِيْرَ.

وأمَّا القِياسُ: فهو أنَّ «إنَّ» مشبهة بالفِعل في لَفْظِها. واختِصاصها بالأسماءِ والمُخففة من الثّقيلة مُخْتَصَّةٌ بالاسمِ، ولم يَبْقَ إلاّ التَّخفيف في الحذفِ[1] ومثلُ ذلك لا يَمْنَعُ من العَمَلِ للفِعْلِ كقولِكَ: لم يَكُ ولم أُبلَ ولا أدرِ فالحرفُ المُشبَّهُ بها كذلك. يدلُّ عليه أنّ «لعلَّ» تَعْمَلُ وإذا حُذِفَ منه أو أُبدلتِ اللاّم فيها نوناً بَقِيَ عملها مثل علّك وعنّك، هذا مع أنَّ أصلَ التَّصرفِ للأفعالِ، وقد دَخَلَ الحَرفُ هُنا للتَّصرف ولم يَمْنَعِ العَمَلَ.

فإن قيلَ: إذا خُفّفت ضَعُفت ولذلك يلزمُ فيها التَّعويض نحو[2]:

= هذيل: ٥٨٥ ورواهما الحُصري، وابنُ الشجري لجَنوب أخت ذي الكلب قالتهما في رثاء أخيها عمرو وهما ضمن ثمانية أبيات من حماسة ابن الشجري: ١/٣٠٨، ط دمشق سنة ١٩٧٠ م وروايتهما هنـاك تختلف عمـا ذكـر المؤلفُ وكثيرٌ من النَّحويين، وردت هكذا:

وقـد عَلِمَ الضَّيفُ والمجتَدُون   إذا اغبـرَّ أُفقٌ وهَبَّتْ شِـمَـالاَ

بـأنَّـك كنتَ الـرَّبيـعَ المُغِيْثَ   لمن يَعْتَـرِيْـكَ وكُنتَ الثُّمـالاَ

ومع اختلاف ألفاظ البيتين في الرّوايتين فإنَّ روايةَ ابن الشَّجري هذه لا شاهد فيها لما أراد المؤلف؛ لأنَّ «إن» في البيت الثاني ثَقيلة ليست مُخففة، كما رَواهما الحُصري في زهر الآداب: ٧٩٥ ضمن قصيدة طويلة منسوبة إلى الشاعرة المذكورة وفصل بين البيتين بيت هو قولها:

وخلت عن أولادها المرضعات   ولـم تـرَ عيـنٌ لمـزنٍ بـلالا

وهما في شرح المفصَّل لابن يعيش: ٨/٧٥، الخزانة: ٤/٣٥٢، والتصريح: ١/٢٣٢، الأشمـوني: ١/١٩١، والشـذور: ٢٣٣، والمغني: ٣٩، والعيني: ٢/٢٨٢، وزاد ابن الأنبـاري لتقويـة حجة البصـريين عدداً آخـر من الأبيـات. الإنصاف: ١٩٧ ـ ٢٠٨.

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) سورة المزمل: آية: ٢٠.

﴿ عَلِمَ أنْ سَيَكُونَ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾. قيلَ: إنّما احتاجَتْ إلى التَّعويض؛ لأنَّ الاسمَ مَحذوفٌ، وحكمها أنْ تَلِيَها الأسماءُ، فإذا حُذفت وخُففت وَلِيَها الفِعْلُ عوضٌ من الاسمِ المَحذوفِ السِّين وسَوف و«لا» في النَّفي، وها هُنا قد وليها الاسم فَعَمِلَتْ من غيرِ تَعْويضٍ.

وشُبهة الكوفيين من وجهين[1]:

أحدُهما: أن الأَصلَ في الحُروف ألَّا تَعمل، وإنّما أُعمل منها ما أُعمل لشبههِ الفعل وإنْ المخففة لا تشبه الفعل؛ لأن أقلّ أبنية الفعل الثُّلاثية، و«إنْ» الخَفيفة على حرفين فلم تُشبه الفِعل خرج على هذا «إنَّ» المشددة؛ لأنّها ثلاثةُ أحرفٍ كما أنَّ الفعلَ كذلك، وبناؤها كبناءِ الفعلِ.

فإنَّ كقيل، وأنَّ كشَدَّ، وإذا انقطع شَبهها بالفعلِ عادَت [إلى][2] الأَصلِ.

والوجه الثاني: أنَّ لفظَ المُخففة كلفظِ الخَفِيفة العاملة في الفِعل، فتُشبهها، وعوامِلُ الأَفعالِ لا تَعمَلُ في الأسماءِ، فما يُشبهها كذلك، يَدُلّ عليه أنَّ «أنْ» عملت بالشَّبهِ وشَبَهُهَا بالفعلِ المَحذُوفِ كشَبَهِهَا بالعامِلَةِ في

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمَّا الكوفيُّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها. ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأنّ أن المشددة من عوامل الأسماء، وأن المخففة من عوامل الأفعال فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال». الإنصاف: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) «إلى» ساقطة من الأصل.

الفعلِ، وليس أحدُ الشَّبهين أُولى بها من الآخَرِ، فعنـدَ ذلِكَ يَتَعـارَضُ الشَّبهان فيَتَساقطان، وتَرجعُ إلى الأصل وهو إلغاؤها عن العَمَلِ.

والجوابُ عن الأولِ من وَجهين:

أحدُهما: أن شبهَها بالفعل باقٍ[1]، وذلك أنَّها مُختصّةٌ بالفعلِ مؤكِّدةٌ للمَعنى، وما دخلها من الحذفِ مثله في الفعلِ على ما ذكرناه في حُجَّتِنَا.

والثاني: أنَّ ما ذَكَرُوه باطلٌ بـ«أنْ» النَّاصبة للفعلِ فإنَّها مُشبهة بأنْ النَّاصبة في كونِها مَصْدَرِيّة مع مُخالفتها إيَّاها في عدّةِ الحُروف ولكنْ كَفى في عَمَلِها كَونُها مَصدرية مُختصة كذلك ها هُنا.

أمَّاالشُّبْهَةُ الثَّانية فبعيدةٌ[2] وذلك أنَّ «أنْ» المُخففة تُشبهُ أنْ النَّاصِبة للفِعل في صورةِ الحـروفِ وهي مُخالفـة لَها في أنَّ المُخففـةَ مُختَصَّةٌ بالأسماءِ، مؤكدةٌ للمعنى وهذا كافٍ في إعمالِهَا في الاسمِ، بخلافِ «إنْ» النَّاصبة للفعلِ، وبهذا يَتَبَيَّنُ أن شَبَهَها بعواملِ الأَسماءِ أَقـوى والحُكْمُ لأَقوى الشَّبَهَيْنِ آخرها والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) قال ابن الأنباري: «أما قولهم: إنما عملت لشبهة الفعل لفظاً فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها. قلنا: هذا باطل لأن «إن» إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى وذلك من خمسة أوجه. وقد قدمنا ذكرها في موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله». الإنصاف: ٢٠٨.

(٢) رد ابن الأنباري على ذلك في الإنصاف: ٢٠٨.

٥٤ ـ مسألة: [دخول لامِ التَّوكيد في خَبَرِ لكنَّ](*)

لا يجوزُ دخولُ لامِ التَّوكيد على خبرِ لكنَّ.

وقالَ الكُوفيُّون: هو جائزٌ.

ودليلُ المَذهَبِ الأَوَّلِ من وَجْهَين(1):

أحدُهُما: أنَّ ذلك لَو كان جائزاً لكثُرَ ذلكَ في القرآنِ، والشّعـرِ،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٠، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٦، كما ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: من ٢٠٨ ـ ٢١٨ وهي المسألة رقم: «٢٥» وعنوانها هناك: «القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن». وفي معاني الحروف للرماني: ١٣٤، معاني القرآن للفراء: ١/٤٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٦٤، وشرح الرضي: ٢/٣٦٠، والجنى الداني: ٦١٥، والمغني: ٢٥٧، وشـرح الـدمـاميني: ١/٢١٦، والهمـع: ١٤٠، والأشمـوني: ١/٤٨٧، والصبان: ١/٢٦٠، والتصريح: ١/٢٦٧.

(1) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إمّا أن تكون هذه اللام لام التوكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام للتأكيد إنما حسنت مع «إن» لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحدة منهما للتأكيد أما لكن فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع «إن» لأن «إن» تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم أمّا لكن فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها». الإنصاف: ٢١٤.

والكلامِ ، ومعلومٌ أنّ ذلك لَم يَشْتَهِرْ عَنهم.

والوجهُ الثاني: أنَّ اللامَ في هذا البابِ للتَّوكيدِ والتَّوكيدُ غيرُ مرادٍ هُنا[1].

وبَيَانُه: أن «لكنَّ» للاستدراك ولا تعرُّضَ فيها للتَّوكيد فلا يَجوز أن تَدخل، وذلك؛ لأنّ الحرفَ زائـدٌ، والأصلُ ألاّ يُـزادَ شيءٌ إلاّ لمعنىً، والمعنَى في لامِ «إنَّ» توكيدُ الخَبَرِ، وإذا تَجَرَّدَ الحَرْفُ عن مَعْنىً لم يَجُز ذِكْرُهُ ومثالُ ذلك قولُك: «ما قامَ زيدٌ لكن جَعْفَراً قائمٌ» فالغَرَضُ الكُلّي إثباتُ القِيامِ لجعفرٍ ونَفْيِهِ عن زَيْدٍ، فإن قِيْلَ: أمّا الوَجه الأَوّلُ فغيرُ مُسَلَّمٍ فقد جاءَ في الشِّعْرِ قالَ الشَّاعِرُ[2]:

* ولكنّني من حُبِّها لَكَمِيْدُ *

وعلى أن الشَّيءَ قد يكونُ جائزاً ولا يكثر، ألا تَرى أنَّهم أَبدلوا الهاءَ

---

(١) زاد المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٣، والثاني: أن اللام لو جازت مع لكن لقدمت عليها؛ لأنَّ موضوعها صدرُ الجُملة وإنّما أُخرت في «إن» لئلا يتوالى حرفا توكيد، ولكنَّ ليست للتوكيد بل للاستدراك.

(٢) البيت مجهول القائل وصدره في شرح ابن عقيل: ١٤١/١:

* يَلُوْمُونَنِي في حبِّ لَيْلى عَوَاذِلِيْ *

ويروى:

* ولكنّني من حبِّها لَعَمِيْدُ *

معاني القرآن للفـراء: ٤٦٥/١، وكتاب الـلاَّمات للزَّجـاجي: ١٧٧، والجنى الداني: ١٣٢، ٦١٥، والمغني: ٢٥٧، وشرح شـواهده: ٦٠٥، والأشمـوني: ٢١١/١، والإنصاف: ٢٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٨، ٧٩، والرضي: ٣٣٢/٢، والخزانة: ٣٤٣/٤، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٧٧١، ومعاني الحُروف للرماني: ١٣٤، وشرح الدَّماميني للتَّسهيل: ١٤٠/١، كما أورده المؤلف في اللباب: ورقة: ٤٣.

في إن وزادوا عليها اللاَّم في قولِ الشَّاعر[1]:

لهنَّـكِ من عَبْسِيَّةٍ لَـوَسِيْمَـةٌ ... على هَنَواتٍ كاذِبٌ مَنْ يَقُـولُها

وهذا جائز وإن لم يكثر.

وأمَّا الوجهُ الثاني فيَنبني على أصلِ «لكن» وأصلُها «إنَّ» زيدت عليها الكافُ واللامُ[2]، على مـا نُبينه، فـاللاَّم إذاً تـدخلُ على خبـرِ إنّ في الأصلِ.

والجوابُ: أمَّا البيتُ فعنه جوابان[3]:

أحدُهما: أنه ليس مما نحن فيه وإنَّما أصله: ولكن إنَّني، ثم حذفت الهَمزة والتَقَت النونان نون لكن ونون إنّني فأُدغمت النُّون في النُّون، فاللامُ إذاً داخلةٌ على خبرِ إنَّني، والحذفُ من الحرفِ قد جاءَ وقد أُبدلَ منه أيضاً فمن الحَذْفِ قوله[4]:

* ولٰكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ *

---

(١) لم أقف على نسبته إلى قائل معين. والبيتُ في: الإنصاف: ٢٠٩، والهمـع: ١٤١/١، واللِّسان «لهن».

(٢) تركيب «لكن» في الجنى الداني: ٦١٧، ونقل عن كتاب اللُّباب إنها مركبة من «لا» و«إن» والكاف زائدة والظاهر أنه كتاب العكبري. والمسألة في: اللُّبـاب للعكبري. ورقة: ٤٠.

(٣) خرج الدماميني هذا البيت في شرح التسهيل ثم قال: «ولا حجة لهم فيما أوردوه من الشعر لشذوذه ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ولا رواه عدل يقول سمعت ممن يوثق بلغته» شرح التسهيل: ١١٦/١ مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (١٨٦ نحو).

(٤) البيت للنَّجاشي الحارثي، قيس بن عمرو بن مالك، وهو في كتاب سيبويه: ٩/١ بولاق، ٢٧ هارون وصدره هناك:

* فَلَسْتُ بآتِيْهِ ولا أَسْتَطِيْعُهُ * =

ومنه أيضاً «إنْ» في المخففة من الثَّقيلة، واللاَّم في «عَلّ» والإبدال مثلُ «لِهَنَّك» في «إنك» وهو كثيرٌ.

والوَجْهُ الثاني: نُقدّر إنَّ الأمر كما ذَكروه في البيتِ ولكن زيدت اللاَّم فيه لضَرورةِ الشّعر كما يزيدُ الشّاعر لإقامة الوزنِ، ويَنقصُ لذلك أيضاً، وكما جاء في قولِه تَعـالى[1]: ﴿ قُلْ عَسى أَن يكـونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ أي رَدِفُكم[2]، وأمَّا الكلامُ على الوجهِ الثَّاني فسيأْتِي جَوَابُهُ.

وأما شُبهةُ الكوفيين فمن وَجهين[3]:

أحدُهما: ما تقدَّم من الشّعر.

= وهو من أبيات في خزانة الأدب: ٤/٦٤، والمعاني لابن قتيبة: ٢٠٧، وحماسة ابن الشجري: ٢٩٧، والقصيدة على لِسانِ ذئبٍ استضافه النَّجاشي ـ فيما يَزْعم ـ فقبل الشراب واعتذر عن قبول الطعام. والبيتُ في الإنصاف: ٦٨٤، والمنصف: ٢/٢٢٩، وأمالي ابن الشجري: ١/٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/١٤٢، والمغني: ٢٩١، وشرح شواهده: ٢٣٩، والهمع: ٢/١٦٥، والدرر: ٢/٢١٠، والأشموني: ١/٢٧١، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٤.

(١) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٢) دخلت اللام على الفعل، لأن «رَدِفَ» بمعنى «دنا»... والمعنى ردفَكُم. معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩٩، ٣٠٠، والمقتضب للمبـرد: ٢/٣٧، والبحر المحيط: ٧/٩٥، وبصائر ذوي التمييز: ٣/٦٢. وردف يتعدى بنفسه وبحرف الجر قال ابن القوطية في كتاب الأفعال: ١٠٨ «ردف لك الشيء وردفك».

وقال ابن الأنباري في غريب إعراب القـرآن: ٢/٢٧٧... أي ردفكم واللام زائدة.

(٣) قال ابن الأنباري: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام في خبرها.. وأورد البيت وأما القياس فإن الأصل في (لكن) أن زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر: لهنك... البيت... الخ». الإنصاف: ٢٠٩ ـ ٢١٤.

والثاني: أن أصلَ «لكن» «إنَّ» زيدت عليها الكافُ وحذف الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و«لا» للنَّفي، والمعنى «ما قامَ زيدٌ لا إنَّ جَعفراً منطلقٌ» وصارَ لها في التَّركيب حكمٌ آخر كما أنَّ أصل «لَنْ» «لا» «أن» ثم حُذف وغُير وصار لها حكمٌ آخر[1].

فاللام إذاً دخلت في خبرِ «لكن» من حيثُ إنَّ أصلها «إنَّ».

وقد احتجوا أيضاً بأنها تُساوي «إنّ» في العَطف بعدَ الخبرِ كقولك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً وعمرٌو» وكذلك «لكِنَّ»، وليس كبقية أخواتها. والجوابُ: أما البَيْتُ فقد سَبق جَوابه، وأما دَعوى التّركيب فبَعِيْدٌ جدًّا؛ وذلك أنَّ لكن لا تَوْكِيدَ فيها، و«أن» للتَّوكيد، والمركّب وإن تغيّر حُكمه فلا بدَّ من بقاءِ المَعنى فيه كما ذَكرنا في «لَولا زيدٌ لأتيتك»، وأما «لن» فغيرُ مركّبةٍ ولو قدّر أنها مركبة، ولكن معنى النَّفي باقٍ والتَّوكيد هنا غيرُ باقٍ.

والوجهُ الثَّاني: في فَسادِ دعوى التَّركيب: أنَّ الكافَ زائدَةٌ على

---

(١) اختلف العلماء في «لن» هل هي بسيطة أو مركبة؟ فقال سيبويه ومن وافقه: هي بسيطة لا تركيب فيها، وقال الخليل والكسائي: هي مركبة من «لا» و«إن»، وقال الفراء: إنّ «لن» هي «لا» أبدلت ألفها نوناً. الجنى الداني: ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين ومما جاء في رده قوله... أمَّا قولُه:

* ولكنني من حبها لكميد *

فهو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكادُ يعرف له نظيرٌ في كلامِ العربِ وأشعارهم...

وأمَّا قولهم إنَّ أصلَ لكن «أن» زيدت عليها «لا» والكاف فصارتا حرفاً واحداً. قلنا: لا نسلم فإنّ هذا مجرّد دعوى من غيرِ دليلٍ ولا معنى. قولهم: كما زيدت اللاَّم والهاء في لهنك... قلنا: لا نسلم أن الهاء في قولك لهنك زائدة وإنّما هي مبدلة من ألف إن فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم كما يقولون، هَرقت الماءَ، والأَصلُ أرقتُهُ.... الخ». الإنصاف: ٢١٤ - ٢١٨.

قولِهِمْ، والهَمزةُ مَحذوفةٌ، و«لا» باقيةٌ على النَّفي، وكلُّ ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس، وكونُ الكلمةِ موضوعة على هذا اللَّفظ ممكنٌ فلا يُعدل عنه لما لا يُعلم إلّا بوحي أو تَوقيف.

وأما العَطفُ فإنما شاركت فيه «إنّ»؛ لأنَّ الابتداءَ لم يَبْطُلْ وإنما بَطَلَ التَّوكيدُ فاستواؤُهما في العَطْفِ كان لاستوائِهما في الابتداءِ ومخالَفَتُها لها في التَّوكيدِ يَنفي جوازَ دخولِ اللَّامِ على ما بَيّنا والله أعلمُ بالصَّوابِ.

٥٥ ـ مسألة: [زيادة اللام الأولى في «لعل»][*]

اللاَّمُ الأولى في «لَعلَّ» زائدةٌ في ظاهرِ قولِ البَصريين[١].

وقالَ الكُوفيُّون: هي أصلٌ.

ووجهُ قولِ الأَولين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُهـا: أنَّها قد استُعملت بغيرِ لامٍ في الشّعر كثيراً، والأصلُ عَدَمُ حذفِ الأَصلِ، والزّيادةُ أقربُ، لا سيَّما إذا أُريدَ تَقْوِيَةَ الحَرفِ أو قُوَّة معناه.

والثاني: أنَّ «علَّ» ثلاثةُ أَحرفٍ وأصلُ البابِ «إنَّ» و«أنَّ» وهما على ثلاثةِ أحرفٍ وهذا يُونس بكون «علّ» ثُلاثيّة فأمَّا «كأن» فأصلها «إنّ» زيدت عليها كافُ التَّشبيهِ، حرصاً على سبقِ المَعنى، وذاك أنَّ الأَصلَ في قولِكَ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٤٣، وشرح اللمع ورقة: ٦٦، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٢١٨ ـ ٢٢٨، وهي المسألة رقم: ٢٦ وعنوانها هناك: (القول في لام لعلّ الأولى زائدة هي أو أصلية)، وانظر المقتضب ٧٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٨، شرح الكافية للرضي: ٣٦١/٢، والأشموني: ١٨٨/٣، والتصريح: ٣/٢ وغير ذلك.

(١) نسبه المرادي إلى المُبرّد وجماعة من البَصريين (الجنى الداني: ٥٧٩)، وانظر المقتضب: ٧٣/٣.

كأنَّ زيداً الأَسَدُ إنَّ زيداً كالأَسدِ ثم اهتموا بتقديمِ مَعنى التَّشبيه فأدخلوا الكاف على «إنَّ» وفتحوا الهَمزة، كما تُفتح بعد حروفِ الجَر. وأمَّا «لكنَّ» فعدَتُها أكثرُ عندَ البَصريين لمَّا دخلها معنى الاستِدراك، وعندهم هي مركبةٌ، وهذا يُؤنس بأنَّ الأصلَ «علّ» كسائِر أَخواتها.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ هذه الحروف مشبهةٌ بالفعلِ في العملِ والفعلُ تلحقه الزوائد، فجاز أن تكونَ اللاَّمَ زائدةً، كما تُزاد في الفِعلِ كقولك: إنّ زيداً لَيَقوم، وكقولك: والله لقامَ زيدٌ.

وشبهة الآخرين: أنَّ الحذفَ تَصَرُّفٌ، والحُرُوف لا تَتَصَرَّفُ، ولهذا حكمنا على الألفِ في «ما» و«لا» بأنَّها أصلٌ، وليست في الأسماءِ والأفعالِ أصلٌ بحالٍ، بل إمَّا زائدةٌ أو منقلبةٌ، ويقوى ذلك أنَّ نونَ الوقايةِ لا تَكَادُ تَجِيْءُ مع «لَعَلَّ» بل تقولُ: «لَعلّي» و«لَعلّني»، قَليلٌ جدّاً[1]، [و][2] ما كانَ ذلك إلاّ لأنَّ اللامَ الأولى أصلٌ وبعدَ العين لامان، والنون تُشبه اللام فكانت على هذا تَجتمع في التقدير أربعُ لاماتٍ فَتُحُومِيَ ذلك فِراراً من اجتماع الأَمثال.

والجوابُ عما ذَكَرُوه أنَّ الحروفَ قد وقعَ فيها حذفٌ، والحذفُ تَصَرُّفٌ، كما أن الزّيادةَ تَصرُّفٌ، بل التَّصرفُ بالحذفِ أَقوى وبالزّيادة أَضعفُ، فإذا جَوَّزوا الحذفَ مع قُوّته فالزّيادةُ أَولى.

وأمَّا نونُ الوِقاية فدُخولها قَليلٌ لما ذَكَرُوا ولكنْ لا يلزمُ منه الحُكمَ بأَصالتها وبيانُه من وَجهين:

---

(١) ومنه قول الشاعر:

فقلتُ أَعِيْــرانِي القَـدُومَ لَعَلَّنِي   أَخُطُّ بهـا قَبـراً لأَبْيَضَ مـاجِـدِ

العيني: ١/ ٣٥٠، والهمع: ١/ ٦٤، واللِّسان (قدم).

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

أحدُهُما: أن اجتماعَ ثلاث لاماتٍ مستثقلٌ لتماثلها. ألا تَرى أنَّ النون لما تكررت في فعلِ الأمرِ كقولِكَ في جَماعة المُؤَنَّث: اضرِبْنَانِ فصلتَ فيه بالألفِ لئلا تَتولى ثلاثةُ أمثالٍ، وإذا قُلنا: اللّامُ زائدةٌ فقد اجتَمَعَ ثلاثةُ أمْثالٍ، وذلك يَكفي في التَّحرُّزِ منها ويَزدادُ ثُقلاً بزيادَةِ اللَّامِ الأُولى.

والصَّحيحُ عِندي أنَّ «لَعلَّ» و«عَلَّ» لُغتان[1] لا يُحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأُخرى بالحَذف كما أنَّ قولَهم: نَصحتُ لَكَ وشَكرتُ لَكَ ـ وبابه، اللَّام فيه مُعدية للفعلِ في لُغة وهي مَحذوفة في اللُّغةِ الأُخرى، ولا يقالُ هي في أَحدِهما زائدةٌ، بل كلٌّ مِنهما أَصلٌ في لُغةٍ، وهذا المَذهب أَسلمُ، وله أصل يَشهدُ بصحَّته، ويدلُّ على ذلك تَعدُّدُ اللُّغاتِ في «لَعل» فقد قَالوا: «لَعلّ» و«عَلّ»، و«عَنَّ»، و«غَنَّ»، و«لَعَنَّ»، و«لَغَنَّ» وكلٌّ منها لغةٌ غيرَ الأُخرى، ولا يُقال أن الغَين بدلٌ من العَين كذلِكَ ها هُنا والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) وافق ابن الأنباري الكوفيين في هذه المسألة فقال في الإنصاف: ٢٢٤ (والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إلي الكوفيون).

والعكبري هنا يوافق الكوفيين أيضاً، فإذا أثْبَتَ أصالةَ اللَّامِ في (لَعَلَّ)؛ لأنَّها لغةٌ غير (عَلّ) فهو بذلك يُثْبِتُ ما ذهب إليه الكوفيون وإن لم يصرح بذلك؛ لأنَّ اختياره هذا هو مذهبُ الكوفيين قالَ ابنُ يَعيش في شرح المفصل: ٨٨/٨، «والكوفيون يزعمون أن اللَّام أصلٌ وأنَّهما لغتان، وأن الذي يَقول: (لَعَلَّ) غير الذي يقول عَلَّ...» لغات (لَعَلَّ) في تهذيب اللُّغة للأزهري: ١٠٦/١ (ل ع ل)، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٤، والجنى الداني: ٥٨٢، والإنصاف: ٢٢٤، وكتاب شرح اللمع للمؤلف ورقة: ٦٦، وشرح التسهيل للدماميني: ٢١٧/١، الهمع للسيوطي: ١٥٣/٢ أوصلها إلى ثلاثَ عشرة لُغة.

٥٦ ـ مسألة: [بناء اسم «لا» النافية للجنس][*]

«لا» إذا دخلت على المُفرد لنفي الجنس كان الاسمُ بعدها مبنياً في ظاهرِ قولِ البَصريين[١].

ومنهم من قالَ: هو معربٌ[٢]، وبه قالَ الكُوفيُّون.

وجهُ القولِ الأولِ[٣] من أوجهٍ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب: اللُّباب: ورقة: ٤٦، وشرحُ اللُّمع: ورقة: ٧٠، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وهي المسألة رقم: (٥٣) وعنوانها هناك: (اسم «لا» المُفرد النكرة معرب أو مبني)، واليَمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٣٢) في فصل الاسم، والكتاب: ٣٤٥/١، والمقتضب: ٣٥١/٤، وأسرار العربية: ٢٤٦، وابن الشجري: ٢٢٢/٢، والرضي: ١٠٠/١، والأصول: ٤٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٥/١، والمرتجل: ١٧٩، والهمع: ١٩٩/٢ ط الكويت، والجنى الداني: ٢٩٠، والمغني: ٢٦٢، والصبّان: ٦/٢، والتصريح: ٢٣٨/١.

(١) هذا هو رأي الجمهور.

(٢) صاحب هذا الرأي كما ذكر المؤلف في «اللُّباب» هو الزَّجاج والسّيرافي. الجَنى الداني: ٢٩١، وزاد السيوطي: الجَرمي، والزَّجاجي، والرُّماني، ولم يذكره ابنُ الأنباري في الإنصاف.

أما الرُّماني فأثبت البناء في معاني الحروف: ٨١.

(٣) حجة البصريين في الإنصاف: ٣٦٧.

أحدُها: أنَّ «لا» مركبةٌ مع الاسم، والتَّركيبُ يُوجب البِناء كخمسةَ عشرَ؛ وبيانُ أنَّها مركبةٌ مع الاسمِ، أنَّها إذا فُصِلَ بينهما أُعربَ كقوله تَعالى[1]: ﴿ لا فِيْها غَوْلٌ ﴾ وإذا لَزِمَ الفَتحُ مع الوصلِ، وزالَ مع الفَصلِ دلَّ أنَّه حادِثٌ للتَّركيبِ، والتَّركيبُ يُوجِبُ البِناء؛ لأنَّه يُجعلُ فيه الشَّيئان كالشيءِ الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتِّصال، ويَجري مَجرى الحَرفِ، إذ لا يَستغنى عن الحرفِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ الكلامَ تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ فكانَ مبنياً كـ «أينَ» و «كيفَ»، وبيانُ ذلِكَ أن قولك: لا رجلَ في الدار تقديرُه: لا من رجلٍ، وإنما قُدِّرَ ذلك؛ لأنَّ «من» موضوعة لبيان الجنس، والنفي ها هُنا للجنس كلِّه و «لا» بنفسها لا تَنفي الجنس، فقد ثَبَتَ في اللَّفظِ مَعنى لا يَثْبُتُ إلاّ بالحرفِ، وإذا تَضَمَّنَ الاسمُ معنى الحَرف بُني[2]؛ لأنَّه أدَّى ما يُؤدِّيه الحرفُ لفظاً، فتَعدَّى إليه حكمُهُ وصارَ هذا كخمسةَ عشرَ، في أنَّ التَّقدير: خمسة وعشرة، ويدلُّ على أن «من» هي التي تفيد نفي الجنسِ هُنا أنَّك لو قلتَ: لا من رجلٍ في الدارِ لم يَجزْ أن يكونَ فيها اثنان، ولا أكثَرَ، ولو قلتَ: لا رجلَ في الدَّارِ جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر، فإذا قدرت «من» كان حكمُها هذا الحكم.

والوجهُ الثالثُ: أن «رجُل» ها هنا لو كان معرباً لكان منوَّناً؛ لأن التَّنوينَ تابعٌ للإعرابِ، وإنّما يمتنع بالألفِ واللامِ وعدمِ الصَّرفِ والإضافةِ، وكلُّ ذلك غيرُ موجودٍ، فَتَعيَّن أن يضافَ عدمُ التَّنوين إلى البناء.

والوجهُ الرابعُ: أنه لو كانَ مُعرباً لكانَ بفعلٍ محذوفٍ، وكان التَّقديرُ

---

(١) سورة الصافات: آية: ٤٧.

(٢) ذكر السيوطي أن المتضمن معنى «من» هو «لا» لا الاسم وزاد رأياً آخر في بنائه هو: تضمنه معنى اللام الاستغراقية. همع الهوامع: ٢/١٩٩ ط الكويت.

لا أجِدُ أو لا أرى، ونحو ذلك، وهذا بعيدُ التقديرِ؛ لأنَّك تقولُ: «لا إلَه إلاّ الله» فلو كان معناه لا أجِدُ لكان النَّفي منسوباً إلى وِجْدانك، وليس المعنى عليه، وإنما المَعنى أنَّ عدمَ الآلهة غيرُ اللهِ لمعنى في نَفْسِ المَنفي، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك.

والوجهُ الخامِسُ: أنّه لو كانَ مُعرباً لجازَ نصبه مع الفَصلِ؛ لأنّ كلَّ مُعْرَبٍ يجوزُ أن يفصلَ بينَه وبينَ العامِلِ فيه بالظرف خُصوصاً، كـ«إنَّ» فإنَّك تقول: «إن في الدَّار زيداً» فتُعمِلُها مع الفَصلِ بالظَّرفِ.

فإن قيل: «لا» فرعٌ على «إنَّ» و«إنَّ» فرع على «كـانَ» والفروعُ تَنْقُصُ عن الأُصول.

قيلَ: لِمَ قلتم إن النُّقصان مَحصورٌ في اتصالِ «لا» بما بعده؟ مع أن [لها][1] أحكاماً تُخالف فيها «لا» باب «إنَّ» ويكفي ذلك[2] فارِقاً بين الأصول والفُروع.

واحتجَّ الآخرون[3] على أنَّ اسمها معربٌ بأشياء:

أحدُها: أنه يجوزُ فيما بعدها النَّصبُ والتَّنوين، والرَّفع والتَّنوين هذا إذا كان مفرداً، وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف، وهذا يدلُّ على أن البناءَ لا علّة له هنا، إذ لو كانت له عِلّةٌ كانت لازمةً؛ لأن معناه لا يختلفُ، وإذا انتفت علةُ البِناء ثبتَ كونُه معرباً.

---

(١) في الأصل: «لنا».

(٢) في الأصل: «في ذلك».

(٣) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمَّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه منصوب بها؛ لأنه اكتفى بها من الفعل؛ لأن التّقدير في قولك: لا رجلَ في الدَّار لا أجدُ رجلاً في الدارِ فاكتفوا بلا عن العاملِ. . .» (الإنصاف: ٣٦٦).

والوَجهُ الثَّاني: أن الكلامَ متضمنٌ معنى الفِعل، وكانَ هو العامِلُ وبيانُه أنَّ قولَكَ: لا رجلَ في الدَّارِ تقديرُهُ: لا أعلمُ ولا أَجِدُ والمَعنى على هذا مُستقيمٌ، وحذفُ الفعلِ وإبقاءُ عملِهِ جائزٌ بلا خلاف، فمن ذلك قوله[1]: ﴿وإن أحدٌ من المُشْرِكين استَجارَكَ﴾، و﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾[2] والاسمُ معمولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، كذلك هو ها هُنا، والأصلُ في العَملِ للأفعالِ، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العملُ إليها.

والوجهُ الثَّالث: أن «لا» بمعنى «غَير»[3] وغيرُ هنا بمعنى «لَيس»، ألا تَرى أنَّك تقولُ: «زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ» أي: غيرُ عاقلٍ، وتقولُ: «قامَ القومُ ليسَ زيداً» وهو في المعنى قامَ القوم غيرُ زيدٍ، فلمَّا اشتبهت الكلمات الثَّلاث «لا» و«لَيس» و«غَير» وكانت «غيرُ» تَجُر، و«لَيس» تنصبُ كان حملها على «ليس» أولى؛ لأنَّها غير جارّة وهي مِثلها في النَّفي فَحُمِلَتْ عَلَيْها في النَّصبِ.

ونظيرُ ذلك حَمْلُ «ما» على «لَيس» في لغةِ أهلِ الحِجاز، و«لا» تُشاركها في أنَّ لها اسماً وخبراً كما لـ«ليس» كذلك، إلاَّ أنهم لما قدموها ولزمت فيها النَّكرة بدأوا بالمنصوبِ كما يبدؤون بحرفِ الجَرّ إذا كان المُبتدأ نكرة.

والرَّابع: أنَّ «لا» محمولةٌ[4] على «إنَّ» لأنَّها تُشبهها في دُخولها على

---

(١) سورة التوبة: آية: ٦.

(٢) سورة الانشقاق: آية: ١.

(٣) قال ابن الأنباري: «... ومنهم من تَمَسَّك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بها لأن «لا» تكون بمعنى غير كقولك: «زيد لا عاقل ولا جاهل» أي غيرُ عاقلٍ وغيرُ جاهلٍ فلما جاءت ها هنا بمعنى «ليس» نصَبوا بها ليخرجوها من معنى «غَير» إلى معنى «لَيس»... الخ» (الإنصاف: ٣٦٦).

(٤) في الأصل: (محمولونه).

المبتدأ والخبرِ، وأنَّه لا يعمَلُ ما قَبلها فيما بعدَها، وأنَّها لتوكيدِ النَّفي كما أنَّ «إنَّ» لتوكيدِ الإثباتِ، وكما أنّ «إنّ» تنصب كذلك «لا»[1].

والجوابُ[2] عن الوجهِ الأولِ من وَجهين:

أحدُهما: أن الكلامَ فيما إذا كانت النَّكرةُ بعدَها مفتوحةً غيرَ منوَّنةٍ، وأنَّ تلك الفَتحة هل هي بناءٌ أو إعرابٌ؟ وهذا لا يُوجِبُ أن تكونَ معربةً في كلِّ موضعٍ، ألا تَرى أنَّها في هذا المَوضِع مفتوحةٌ غيرُ منوَّنةٍ، وفي المواضعِ الأُخر تُفتح وتُنوَّن، وتُضَمُّ وتنون، وفي مواضع تُنصب وتُنون لا غيرَ، وكلُّ ذلك على حسبِ التَّقديرِ، فالفتحُ فيها بغيرِ تنوينٍ بناءٌ، إذ لو كانَ إعراباً لنُوِّنَ كما يُنوّن في بقيةِ المَواضع.

والوجهُ الثاني: أن النَّكرةَ ها هنا تُقدّر معها «من» وذلِكَ يُوجب البِناء، وإذَا نُوّنت لم تُقدَّر معها «مِن» فَتنتفي عِلَّة البِناءِ. قولهم: «مُتَضَمِّنٌ معنى الفعلِ» لا يَستقيم؛ لأنَّ الفعلَ لو كان مراداً لكانَ الاسم مفعولاً، ولم يَنسب إلى «لا»، ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ ما دلَّت عليه «لا» لِوَجهين:

أحدُهما: أنَّ «لا» لا يدلُّ على فعلٍ مُعيّنٍ، وقد ذكرنا ذلك.

والثاني: أنَّ الحروفَ لا تَعملُ بمعنى الفعلِ الذي تدلُّ عليه، ألا تَرى أن حُرُوفَ الاستفهام لا تَعملُ بما فيها من مَعنى الفعل، ويَدلُّ عليه أنّ الفِعل لو كانَ هو العامِلُ لكانَ الاسمُ منوّناً، إذ لا مُسقط للتَّنوين وقولهم[4]

---

(١) قال ابن الأنباري: «ومن النَّحويين من قال: إنه منصوب، لأنّ «لا» إنما عملت عمل النصب لأنَّها نقيضة «إن» لأنَّ «لا» للنَّفي، و«إن» للإثبات» (الإنصاف: ٣٦٧).

(٢) ردَّ ابنُ الأنباري على الكُوفيين في الإنصاف: ٣٦٧ - ٣٧٠.

(٣) كذا في الأصل (أم).

(٤) لعل هنا كلمة ساقطة هي «أما قولهم» أو نحو ذلك.

ثالثاً. لا بِمَعنى «غيرُ» و«غيرُ» بمعنى «ليس» فكلامٌ لا حاصِلَ له؛ لأنَّ «لا» لو كانت كذلك لم يَنْتَصِب الاسمُ بعدها ووقع «ليس» في الاستثناء بمعنى «غيرِ» له مَعنى، لأنَّ التَّقدير هناك: لَيس بعضُهُم زيداً، فهي باقيةٌ على بابها، وأما حملُ «لا» على «إنَّ» فهو صَحيحٌ ولكن لا في الإعراب، إذ لو كانت كذلك لنُوِّن اسمها كما نُوِّن اسم «إن» وإنَّما هي محمولةٌ في موضعِ إعرابِ الاسمِ على «إن»، ولولا علّة الإعرابِ لكانَ الاسمُ منصوباً منوّناً[1] كما جاءَ في المُضاف والمُشابه لَه[2]، والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسِخ.
(٢) في الأصل: (لها).

٥٧ ـ مسألة: [رافعُ خبرِ «لا» النافية للجنس](*)

خبرُ «لا» في قولِكَ: «لا رجلَ أفضلُ منك» مرفوعٌ على موضعِ «لا رجل»[(١)].

وقالَ الأخفشُ: هو معمولُ «لا» كخبرِ «إنّ».

وجهُ القول الأول شيئان:

أحدُهما: أنّ «لا» واسمها رُكّبا فصارَا كاسمٍ واحدٍ، ولذلك بُني فجرت مجرى خَمْسَةَ عَشَرَ، ومعلومٌ أنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ في موضعِ اسم واحدٍ، كذلك «لا رَجُلَ» فعندَ ذلِكَ يُحكم على مَوْضِعِهما بالرَّفعِ على

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة.

ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف مع أن الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، ولكن لعله اكتفى بالحديث عن العامل في خبر «إنَّ» لأنَّ «لا» تَعمل عمل «إن» كما هو معلومٌ.

قال الرَّضِيُّ في شرح الكافية: ١/١١٠: «... وعند الكوفيين أن خبر إنَّ وأخواتها وكذلك خبر «لا» التَّبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروفِ لضعفها عن عملين...».

شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٧.

(١) وقيل في موضع الاسم فقط.

الابتداء، والمُبتدأ يَحتاج إلى خبرٍ، وأفضلُ هو الخبرُ، و«لا» على هذا كجزءٍ من الكلمةِ فلا تكونُ عاملةً في الخبرِ.

فإن قيلَ: إذا جازَ أن تعملَ لا في اسمها مع أنَّها في حكمِ الجزءِ جازَ أن تعملَ في الخبرِ. قيلَ: عملت في الاسمِ من حيثُ هي حرفٌ مشبّهٌ بغيرِهِ من الحروفِ، فأمَّا موضعها مع اسمها فرفعٌ؛ لوقُوعهما موقعَ الاسمِ المفردِ، والخَبرُ واقعٌ عنهما، وهذا مَعنىً غيرُ الإعرابِ، ألا تَرى أن قولَكَ: «ما جاءني من رجلٍ» الإعرابُ فيه على غيرِ المَوضِعِ فـ«رَجُلٍ» مجرورٌ و«من رَجُلٍ» في موضعِ الفاعلِ ولذلك جازَ في الصّفةِ الجرّ على اللّفظ والرَّفعُ على الموضعِ كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿ما لَكُمْ من إلَهٍ غَيْرِهِ﴾ و«غيرُهُ» بخلافِ «إنّ» فإنه لا موضعَ لها ولاسمها حتى يُحملَ الخَبَرُ عليه.

والوجهُ الثاني: أنَّ «لا» عاملٌ ضعيفٌ إذا كان فرعَ فرع فرع[2] وليَس عمله بلازمٍ، ولا هو أَصْلاً بنفسه، فعندَ ذلك لا يَقوى على العملِ في الخبر. ونظيرُ ذلك «إنْ» الشَّرطِيَّة فإنَّها لا تَعملُ في الجوابِ عندَ جُمهورِ النَّحويين، وكذلك قالَ بعضُ البَصريين في خبرِ المُبتدأ يعملُ فيه الابتداء والمُبتدأ لما كانَ الابتداءُ ضَعِيْفاً.

وشبهة أَبي الحَسَنِ: أن «لا» تَقتضي اسمين وقد عَمِلت في أحدِهما فتعمَلُ في الآخر كـ«إنّ».

والجوابُ عنه ما ذكرناه من الوَجهين المُتقدمين. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة هود: آية: ٥٠.

(٢) وذلك أن «لا» فرع في العمل على «إن»، و«إن» فرع في العمل على «كان»، و«كان» فرع في العمل على الفعل التام الذي يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

٥٨ ـ مسألة: [«لا» إذا دخلت على المثنّى هل يكون معرباً أم مبنيّاً](*)

إذا دَخَلَتْ «لا» على الاسمِ المُثَنّى كانَ مَبْنِيّاً(١).

وقال المُبرّدُ: هو مُعربٌ(٢).

وجهُ القولِ الأَول: أن عِلَّةَ البناءِ في المُفردِ مَوجودةٌ بعدَ التَّثنية فكانَ مَبْنِيّاً كالمُثَنَّى في النّداءِ، وبيانُه: وهو أنَّه بُني في الإفرادِ لما رُكّب وتَضَمّن معنى «مِنْ» وهذا موجودٌ هُنا، أَلا تَرى أنَّ التقديرَ في قولِكَ: «لا غلامين لَكَ» أي لا من غُلامين إذا مُيّز الغُلمان اثنين اثنين، ثم حُذفت «من» وتَضمّن الكلامُ معناها كما أنَّ قولَهم: «نعمَ الرَّجلان الزَّيدان» أي إذا مُيّز الجِنس رَجلين رَجلين، وكذلك قُلت في النّداء: «يا زَيدان أَقبلا» كما قُلت: «يا زيدُ أقبل».

(*) انظر ثبت التخريجات في مسألة رقم: (٥٦).

كتب على هامش الأصل بخط الناسخ نفسه: «هذه المسألة تكتب في باب (لا)» فقدمتها حيث أراد، وموضعها في النسخة المخطوطة بعد مسألة عامل النصب في المفعول معه وهي المسألة رقم: (٦١).

ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين.

(١) هو رأي الخليل والجمهور.

(٢) رأي المبرد في المقتضب: ٤/٣٦٦.

واحتجَّ الآخرون من وَجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ اللَّفظ هنا مُركَّب والاسمُ الثـاني[2] مما لا يُثنى ولا يُجمع كقولك: «خَمْسَةَ عَشَرَ» فإنّك لا تُثنّي عَشَرَ ولا تَجمعه.

والوَجه الثّاني: أن المُثنى في تقديرِ المعطوفِ ألا تَرَى أنّ قولَكَ: «قامَ الزّيدان» تقديرُهُ قام زيدٌ وزيدٌ، ولو ظهرَ العطفُ لم يكن البناءُ كذلك إذا كانَ مُقدّراً.

والجوابُ عن الأولِ: أنه باطلٌ بما إذا سَمَّيتَ رجلاً بـ«حضرموت» فإنَّك تقولُ في ثَنّيـت حضرموتان وحضرموتون فأمّا خمسةَ عشرَ فإن[3] التَّثنية في الاسم الثّاني امتنع تثنيته لعلَّةٍ أُخرى، وذلك أنَّ خمسةَ عشرَ عبارةٌ عن خمسةٍ وعشرةٍ فإذا تَثنّيت عشراً بقيت الخَمسةُ على حالِها فلم تَصِحّ تثنية، لأنّه بعضُ الكميّة، بخلافِ مسألتنا فإنَّ الكميةَ في اسمٍ دونَ «لا».

وأمّا تقديرُ العطفِ، فذلك أمرٌ يتعلقُ بالمعنى، واللَّفظ على خلافِهِ، وذلك أنَّ الاسمَ المَعطوفَ حُذِفَ هو وحرفُ العَطْفِ، ووضعَتْ مكانَهُما صيغةٌ أُخرى، فكان حكمُها حكمَ المُفردِ غيرِ المَعطوفِ كما كان ذلك في النِّداءِ أَلا ترَى أنّك إذا نادَيْتَ اسماً فيه حرفُ العطفِ نَصَبْتَ البتَّةَ كقولك: يا زيداً وعمراً أقبل، ولو ثَنَّيت لقلتَ: يا زيدان فَبَنَيْتَ.

---

(١) قال المبرد في المقتضب: ٣٦٦/٤: «... ليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً...».
وللمبرد وجهة نظر أخرى في شرح الرضي: ٢٣٥/١.
وردّ عليه ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٦/٢، وابن هشام في المغني: ١٩٤/١، والرضي في شرح الكافية: ٢٣٦/١، والسيوطي في الهمع: ٢٠٠/٢.

(٢) في الأصل: (من).

(٣) في الأصل: (فإنه).

فإنْ قيلَ: فالياءُ في «لا غلامين» حرفُ الإعرابِ، وعلامةُ النَّصبِ، وذلك دليلٌ على أنَّ الاسمَ منصوبٌ.

قيلَ: الياءُ هنا حرفُ الإعرابِ، وتدلُّ على الحركةِ التي هي الفَتْح لا على فَتْحَةِ الإعرابِ، كما أنَّ قولَكَ: «يا زيدان» الأَلفُ فيه حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الضَّمِ، كذلك ها هُنا، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

٥٩ ـ مسألة: [تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها](*)

لا يجوزُ تقديمُ معمولِ أَلفاظِ الإغراءِ عليها نَحو «دُونك» و «عَلَيْكَ».

وقالَ الكُوفيُّون يجوزُ(١).

لنا(٢) أنّها أسماء جامدةٌ أُعملت بالمعنى، فلم يَجُزْ تقديمُ مَعمولِه عَليها كالمَصدَرِ.

وبيـانُه أن «عليـكَ» و «دُونك» حـروفٌ في الأصلِ وظُروفٌ، وإنّما

(*) ذكـر المؤلف هذه المسـألة في كتـاب اللُّباب: ورقـة: ٩٧، وإعراب القـرآن: ١/١٧٥، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٢٨ ـ ٢٣٥، وهي المسألة رقم: (٢٧) وعنوانها هناك: (القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه).
وانظر كتاب سيبويه: ١/١٩١، والمقتضب: ٣/٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٦٠، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٣٧٩، وأمالي الزجاجي: ١٣٧، وأسرار العربية: ١٦٥، والمقـرب: ١/١٣٦، وابن يعيش: ١/١١٧، والبحر المحيط: ٣/٢١٤، والمغني: ٦٠٩، والأشموني: ٣/٢٠٦، والتصريح: ٢/٢٠٠، والهمع: ٢/١٠٥.

(١) هو رأي الكسائي ومن وافقه، أما الفراء فيقول في المعاني: ... وقلما تقول العرب زيداً عليك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله. أي أن يجوز نقله.

(٢) قال المؤلّف في كتاب اللُّباب ورقة: ٩٧، «وأسماء فعل الأمرِ لا يتقدم معمولها عليها عند البصَريين». وقالَ في إعراب القرآن: ١/١٧٥ عند قولِهِ تعالى: ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾ وقالَ الكوفيّون: هو إغراء وهذا عندنا غيرُ جائزٍ.

استُعيرتْ ها هنا فعَمِلَت عملَ الفِعلِ تَوَسُّعاً، وما كانَ كذلك اقتُصِرَ به في العَمَلِ على وُقُوعِهِ في موضِعهُ، ولا يجوزُ فيه التَّقديمُ؛ لأنَّ ذلك تصرُّف وهذه الأسماء لا تَصَرُّفَ لها، فتُجرى في ذلك مُجرى الحُروف نحوَ «ما» النافية، و«لاتَ» مع الحين، وكالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه، مع أن حروفَ الفعلِ فيه مَوجودةٌ فمَنعُ التَّقديمِ هُنا أَولى.

واحتجَّ الآخَرُون بالسّماعِ والقياسِ.

أمَّا السَّماعُ فقولُه تَعالى[2]: ﴿كتابَ الله عليكم﴾ أي عَلَيكم كتابَ الله وقالَ الشَّاعِـرُ[3]:

يـا أيُّها المـاتِـحُ دَلْـوي دُونَكـا   إنّي رأيتُ القومَ يَحْمَدُونَكَـا

وأراد: دونك دلوي فاملأه.

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أنَّها نائبةٌ عن الفعلِ، والفعلُ يجوزُ تقديمُ مَعمولِهِ عَلَيْهِ،

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين في الإنصاف ص: ٢٢٨ فقال: وأجاز الفراء أن يتقدم معمول ألفاظ الإغراءِ ولكنْ بقلَّةٍ، انظر المعاني: ١/٢٦٠.

(٢) سورة النساء: آية: ٢٤.

(٣) البيت مختلف في نسبته. ففي خزانة الأدب: ٣/١٥، ١٨ نسبه البغدادي لراجز جاهلي، من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وفي المقاصد النحوية نسبه العيني لجارية من بني مازن: ٤/٣١١. ونسبه ابن حجر في الإصابة: ٣/٥١٢ لناجية بنت جندب بن عمير بن يعمر بن دارم، شرح التبريزي للحماسة: ٢٧٠، واللُّبـاب للمؤلف ورقة: ٩٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٦٠، والسيرة النبوية: ٢/٣١١، واشتقاق أسماء الله: ٣٧٩، وإعراب القرآن المنسوب إلى الـزجـاج: ١/٢٥٢، وأمالي الزجاجي: ١٣٧، وابن يعيش: ١/١١٧، وغريب الحديث: ١/٤٣، وأسرار العربية: ١٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/١٥٩، والمقرب: ١٣٧ والأشباه: ١/١٤٢، والإنصاف: ٢٢٨، وزاد بيتاً ثالثاً، (دلوي) وهو معمول (دونك) ودونك اسم فعل بمعنى خذ وأصل العبارة: دونك دلوي.

وكذلك ما نابَ عنه، ألاَ ترى أنَّ اسمَ الفاعلِ والمَفعولِ لما نابَا عن الفعلِ جازَ تقديمُ معمولَيهما عَلَيهما.

والثَّاني: أنَّها واقعةٌ موقعَ الأمرِ، ومعمولُ الأمرِ لا يَتَقَدَّمُ عليه كذلك ها هُنا فقولك عليكَ زيداً في معنى الــزمْ زيداً، ولو قلتَ زيداً الزم جازَ كذلك عليك.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فمنصوبةٌ على المَصْدَرِ، والعاملُ فيها ما تَقَدَّمَ من قَولِهِ:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمهاتُكُم﴾ أي كُتِبَ ذلك عليكم كِتاباً، ثم أَضافه إلى اسمِ الله، وهو إضافةُ المصدرِ إلى الفاعِلِ، و﴿عَلَيْكُم﴾ يَتَعلَّق بذلك الفِعلِ كما قالَ[1]: ﴿كُتب عَلَيْكُم الصِيَامُ﴾.

أمَّا الشّعرُ فمعناه الخَبَر لا الأَمر، وذلك أنه نَبّهه على أنَّ دَلوَهُ قريبٌ منه ليَعتَنِيَ بملئِهِ[2]، قولهم: إنّ هذه الألفاظ تنوبُ عن الفعلِ قلنا: نِيَابتها عنه لا تُستفادُ من التَّصرف، ألا تَرى أن «ما»، و«لاتَ»، و«هذا» والظرف تنوبُ عن الأَفعالِ في مواضِعَ مَخصوصةٍ، ولم يلزمْ من ذلك جوازُ تقديمِ المَنصوبِ بها عَلَيها على ما سَبَق والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٨٣.

وزاد المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٩٧ وجهاً آخر قال: «الثاني أنه منصوب بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله وعليكم متعلق بكتاب أو حال منه».

(٢) قال المؤلف في كتاب اللباب: أما البيت فـ«دلوي» مرفوع بالابتداء وما بعده خبر، ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير خذ وفسره دونك، انظر اشتقاق أسماء الله: ٣٧٩.

٦٠ ـ [مسألة: ناصب الظرف الواقع خبراً][*]

إذا وَقَع الظَّرفُ خبراً عن المبتدأ كان لَفظهُ منصوباً، وموضِعُه رفعٌ لوقُوعه موقعَ الخبرِ.

واختلفوا في التَّقديرِ.

فقالَ معظمُ البَصريين هو منصوبٌ بـ «استقر»، وهو فعلٌ.

ومنهم من قالَ: المُقَدَّرُ «مُسْتَقِرٌ» وهو اسمُ الفاعِلِ[1].

وقالَ الكُوفِيُّون هو منصوبٌ على الخلافِ، ومعناهُ إنَّ قولَكَ: «زيدٌ خَلْفَكَ» فـ «خَلْفَكَ» ظرفٌ في الأصل يقدر بفي ثم عُدِلَ عن ذلِكَ ونُصِبَ، فكانَ نَصْبُهُ لِمُخالَفَتِهِ الأَصلَ، وأنَّه ليس بالمبتدأ في المعنى.

(*) سبق أن ذكرنا في المسألة رقم: (٣٣) أن هذه المسألة جزء منها إلا أن أبا البقاء لما رأى الخلاف فيها من جهتين الجهة الأولى بين البصريين أنفسهم، والجهة الثانية بين البصريين والكوفيين، أفرد ما كان بين البصريين أنفسهم بمسألة مستقلة وهي المسألة المتقدمة رقم: (٣٣) ثم عاد هنا إلى المسألة الثانية ليذكر خلاف الكوفيين والبصريين فيها ولو أن أبا البقاء دمج المسألتين في مسألة واحدة كما فعل ابن الأنباري لكان أفضل. الإنصاف: ٢٤٥ ـ ٢٤٧ مسألة رقم: (٢٩).

(١) هذا هو الخلاف الذي أفرده أبو البقاء بمسألة رقم: (٣٣) وحق هذه المسألة أن تكون بعد المسألة: (٣٣) ولا أدري لماذا أخرها أبو البقاء؟.

وقالَ ثَعلبٌ: النّاصبُ له فعلٌ أي زيدٌ حلَّ خَلْفَكَ.

وجهُ القولِ الأَولِ: أنَّ الأصلَ عملُ الفعلِ في الظَّرفِ وغيره، ولفظ النّصب باقٍ وهو عمل، ولا بدَّ للعملِ من عاملٍ، والعامِلُ في الأَصلِ هو الفَصل، وقد صحَّ معناه ها هُنا فوجَبَ أن يكونَ هو العامِلُ[1].

فإن قيلَ: لو كانَ الفِعلُ هو العامِلُ لوجبَ أن يكونَ هناكَ ضميرٌ فاعِلٌ وكانَ يوجِبُ ألا يتعَيَّنَ، بل أيُّ فعلٍ كانَ وَجَبَ أن يقدَّرَ، وعلى هذا كان يجبُ ألّا يكونَ موضعُ الظّرفِ رفعاً، لأنَّ الفاعلَ مضمرٌ.

والجوابُ[2]: أمّا لفظُ الظّرف فمَنصوبٌ بـ«استَقَرَّ»، وهو أَولى من تقديرِ فعلٍ آخرَ لوجهين:

أحدُهما: أنّ الاستقرارَ هو الحُصُوْلُ المُطلق، وغيرُه فعلٌ مُعَيَّنٌ، ولا دلالة في اللَّفظِ على نوعٍ مخصوصٍ من الأفعالِ، بخلافِ الحُصُولِ المُطْلَقِ، فإنَّه مُحتملٌ لجميعِ أنواعِ الفعلِ، وكونُهُ ظَرْفاً يدلُّ على الحُصولِ المُطْلَقِ، أمّا كونُه مرفوعُ الموضعِ فلوقوعِهِ موقعَ الخبرِ، وهذا من بابِ الجِهَتَيْنِ، وذلك أنَّ انتصابَه لفظاً خلافُ ارتفاعِه مَوْضِعاً، وكلُّ واحدٍ منهما يقدَّرُ تَقديراً غير تقديرِ الآخرِ، فارتفاعُه لوقوعِهِ موقعَ الخبرِ المرفوعِ، وانتصابُ لفظِهِ بالفعلِ المُقَدَّرِ، فالفعلُ مقدَّرٌ من وجهٍ، وغيرُ مقدَّرٍ من وجهٍ.

قولهم: لو كان المُقَدَّرُ هنا فعلاً لكان هُنا فاعِلٌ.

قلنا: وكذلِكَ نقول فإنّ في الظَّرفِ ضميراً هو فاعلُ استقرَّ انتقل إلى

---

(١) انظر مسألة: (٣٣)، والإنصاف: ٢٤٦.

(٢) في الأصل والجواب.

الظرفِ ولهذا يرتَفعُ الظَّاهرُ به كقولِكَ: زيدٌ خَلْفَكَ أَبوه، إلَّا أن عامِلَ الظَّرفِ هُنا لا يَظْهَرُ البَتَّةَ؛ لأنَّه نابَ عن الخبرِ المرفوعِ، والخبرُ لا يظهرُ معهُ الفِعْلُ، كذلك ها هُنا.

ومن قالَ: إنَّ التقديرَ مستقرٌ فحُجَّته أن الاسمَ هو الأصلُ وقد قَوِيَ ها هُنا بأنَّ الظرفَ في تقديرِ المُفردِ، ولو كانَ المُقدَّرُ فِعلاً لكانَ جُملةً.

والجوابُ: أن تقديرَ الفِعل أَولى لِوَجهين:

أحدهما: أنّه الأصل في العمل.

والثاني: أنه مقدَّرٌ في الصِّلَةِ بالفعلِ كقولِكَ: الذي خَلْفَكَ زيدٌ، ولو كانَ الاسمُ هو المقدَّر لكانَ مُفرداً، لا تَتِمُّ به الصِّلة، أَلا تَرى أنَّك لو قلتَ: زيدٌ الذي مُستَقِرٌّ خلفَكَ لم يَجُزْ؛ لأنَّ الصِّلَةَ مفردةٌ والضَّرورةُ تَدعو إلى أن الصِّلةَ جُمْلَةٌ، وذلِكَ يَتَحقَّقُ بالفِعْلِ لا بالاسمِ.

أمَّا الكوفيّون فشبهتهم أن كلَّ شيئين مُختلفين فالثّاني منهما مَنْصُوبٌ وأَصلُهُ مخالَفَةُ المَفْعُولِ للفاعِلِ، وقد ذَكرنا نحو ذلِكَ في خَبَرِ «ما».

ويدلُّ على فسادِ ما ذَهَبُوا إليه أنَّ الخلافَ لو أَوجب النَّصب لجازَ نصبُ المبتدأ؛ لأنَّه مخالفٌ للخبرِ، وهذا لا سبيلَ إليه والله أَعلم بالصَّوابِ.

٦١ ـ مسألةٌ: [عامِل النَّصب في المَفعول مَعَهُ](*)

المُنتصب في المفعولِ معه ينتصبُ بـالفعلِ الـذي قَبله بواسـطةِ الواوِ[1].

وقالَ الأخفشُ: ينتصبُ انتصابَ الظَّرفِ[2]. كما يَنْتَصِبُ «مع».

وقالَ الزَّجاجُ ينتَصِبُ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: استَوى الماءَ، ولابَسَ الخَشَبَةَ[3].

وقالَ الكوفِيُّون: ينتَصِبُ على الخِلافِ[4].

(*) ذكر المؤلف هذه المَسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٥٨، وشرحُ اللُّمع ورقة: ٨٨؛ كما ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصـاف: ٢٤٨ ـ ٢٥٠ وهي المسألـة رقم: (٣٠) وعنوانها هناك: (القول في عـامل النصب في المفعـول معه). وانـظر الكتاب: ١٥٠/١، أصول ابن السراج: ٢٥٣/١، والجنى الداني: ١٥٥، ومغني اللبيب: ٣٩٨، والتسهيـل: ٩٩ وشـرحـه للدمـاميني، وابن يعيش: ٤٨/٢، والـرضـي: ١٩٥/١، والهمـع: ٢١٩/١، والأشمـوني: ٣٩٥/٢، والـصبـان: ١٩٩/٢، والتصريح: ٣٤٤/١، وشرح ابن عقيل: ٥٠٠/١.

(١) هذا هو مذهب البَصريين، الإنصاف: ٢٤٨.

(٢) مذهب الأخفش في شرح المفصل: ٤٩/٢، ونسبه أبو حيان: لأكثر الكوفيين.

(٣) مذهب الزجاج في شرح الرضي: ١٩٥/١، والتصريح: ٣٤٤/١.

(٤) هناك مذهب رابع يقول: إن عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها وهو مذهب =

وحجَّةُ القولِ الأوّل[1]: أنّ الواو صَحّحَتْ وصولَ الفعـلِ إلى ما بعدَها، فكان ذلك الفعل هو العامل، كـ «إلا» في باب الاستثناء، وبيانُه أنَّ قولَكَ: «استَوى الماءُ والخَشَبَةَ» لا يصحّ معناه إلا بالواوِ، ولو قلتَ استوى الماءُ الخَشَبَةَ لم يصحّ، فإذا فسدَ عندَ عدمِ الواوِ، وصحّ عندَ وجودِها، وجبَ أن يُنسبَ العملُ إلى الفعلِ [و][2] إذا كانت الواو لا تَعملُ بنفسِها لم يَبْقَ إلاّ أنَّ الفعلَ عَمِلَ بتوسُّط الواو[3]، ونَظير ذلك «إلاّ» في الاستثناء،

= الجرجاني، انظر الجنى الداني: ١٥٥، وشرح الرضي: ١/١٩٥؛ أما الخلاف فهو عامل معنوي اصطلح عليه الكوفيون، وذلك أن مخالفة الثاني للأول تقتضي نصبه.

وقد امتدح الدكتور مهدي المخزومي الخلاف وعد الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير في النحو. مدرسة الكوفة: ٢٩٧.

وليس كل الكوفيين يقولون بانتصاب المفعول معه على الخلاف، وإنما هو رأي لبعضهم فقط، الهمع: ١/٢٢٠.

(١) هذه حجة البصريين، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلا الاسم فنصبه... الخ»، الإنصاف: ١٤٨.

(٢) في الأصل: (إذا كانت...).

(٣) هذا هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ١/١٥٠، وعليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين.

قال ابنُ السَّراج في الأُصول: ١/٢٥٣: «اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو...».

وقال أبو عليٍّ في الإِيْضَاح: ١٩٣: «الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الذي قبله بتوسط الحرف».

وقال ابنُ يَعيش في شرح المُفَصَّل: ٢/٤٩: «... والصَّواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنّه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواوِ النائبةِ عن مَع...».

وقال الرَّضي في شرح الكافية: ١/١٩٥: «اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل، أو معناه بتوسط الواو». =

ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: قامَ القومُ زيداً لم يَستَقِمْ، ولو قلتَ: قامَ القوم إلا زيداً صحَّ المعنَى، وصارَ بين المُستثنى والمستثنى منه عُلقةً، فكانَ الفعلُ هو العاملُ، وكذلك البَاءُ في مررتُ بزيدٍ، والهَمزةُ وتَضْعِيْف العَيْنِ كقولِكَ: فرَّحت زَيْداً، أَفْرَحْتُ زَيْداً.

ووجهُ قولِ الأَخفش[١] أنَّ الواوَ قامت مقامَ «مع» ولم يكنْ إثباتُ الإعراب فيها فكانَ إعرابُ «مع» فيما بَعد الواوِ كما كانَ ذلِكَ في «غَير» في الاستثناء.

واحتجَّ الزَّجاجُ بأنّ الفعلَ لازمٌ والواوُ غيرُ معدّيةٍ، بل مَعنى العَطفِ باقٍ فيها، بدليلِ قولِكَ: وزيداً قُمتُ على تَقديمِ الواوِ على الفعلِ فإنّه لا يَجوزُ كما لا يَجوزُ تقديم المَعطوفِ على المعطوف عليه، فعندَ ذَلكَ يكون النَّصبُ بفعلٍ مَحذوفٍ كما في قَولهم: «ما شأْنُك وزيداً» أي وتُلابِسُ.

وأمَّا الكُوفيون فقالوا: إنَّ الثاني مخالفٌ للأولِ، وذلك أنَّ الاستواءَ مَنسوبٌ إلى الماءِ غيرُ منسوبٍ إلى الخَشَبَةِ فصارَ معنـاه: ساوَى المـاءُ الخَشَبَةَ، والخلافُ يَنْصِبُ كما ذكرناه في مسأَلة الظَّرفِ وخبرِ «ما».

والجوابُ عن قولِ الأَخفش[٢]: أن «مـع» تَنْتصب على الظَّرف، ومعنى الظَّرفية فيها مَوجودٌ، ولا معنى للظَّرفِيّة في الواو ولا فيما بعدَها

= وقال السيوطي في الهمع: ١/٢١٩: «في ناصب المفعول معه أقوال أحدها ـ وهو الصحيح ـ أنّه ما تقدمه من فعل أو شبهه...».

وانظر: المرتجل: ١٨٣، وشرح ابن عقيل: ١/٥٠٠، والأشموني: ٢/٣٩٥، والتصريح: ١/٣٤٤.

(١) الإنصاف: جـ ٢٤٩، والجنى الداني: ١٥٥.

(٢) رد كثير من النحويين رأي الأخفش، انظر مثلاً ابن يعيش: ٢/٤٩، قال: وأما ما ذهب إليه الأخفش فضعيفٌ... ومثله قال ابن الأنباري.

فيمتنع وأكثرُ ما في هذا القَولِ أنَّ الواوَ بمعنى «مع»، والحروفُ لا تَعمل بالمَعاني كما في حروفِ الاستفهامِ والنّفي، ولم يبقَ في الواوِ معنى العَطف، ألا تَرى أنك إذا قلت: «قُم أنتَ وزيدٌ» كان المَعنى أنّك آمرٌ لهما، وإذا قلتَ: قم أنت وزيداً كنتَ آمراً للمُخاطَب دونَ زيدٍ، وإنّما أمرته بمُتَابَعَةِ زيدٍ حتى لو لَم يَقُمْ زيدٌ لم يَلْزَم المُخاطَبُ القِيَامَ.

وأما التّقديمُ فممتنعٌ لعدمِ التَّصرف؛ لأنَّ الفِعْلَ صارَ مع الواوِ كفعلٍ آخر ـ فكأنَّهما أحد جُزأي الفِعل فهو كقولك: إلَّا زيداً قامَ القَوْمُ، فإنَّه امتنع لِمَا ذكرنا.

وأمَّا الكُوفِيُّون فجوابُ كلامِهم إبطالُ النَّصب بالخلاف[1]، وقد أبطَلْناه في مواضِعَ ويدلُّ عليه ها هُنا أن الخلافَ لا يوجبُ النَّصبَ كقولِكَ: ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرٌو، وما مررتُ بأحدٍ لكن عمرٌو فالخِلافُ هنا مَوجودٌ ولا نَصب، وكذا قولِكَ: قامَ زيدٌ لا عمروٌ فإن الخِلافَ موجودٌ والنَّصْبَ غيرُ جائزٍ، ويدلُّ عليه أنَّ الخلافَ معنى والمَعاني لا تعملُ في المَفعولاتِ.

واللهُ أعلمُ بالصّواب.

---

(١) رد كثير من النحويين مذهب الكوفيين، انظر الإنصاف: ٢٥٠، وشرح المفصل: ٢/٤٩، والجنى الداني: ١٥٥، ١٥٦.

٦٢ - [مسألة: تقديم الحال على العامل فيها](*):

يجوزُ تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فِعلاً، أو ما قامَ مقدامَه وقالَ الكوفيون: لا يجوزُ إذا كان صاحبُ الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً كقولك: راكباً جئتُ.

وجهُ القَولِ الأَوَّلِ: السّماعُ والقياسُ: أمَّا السّماعُ فقولُ العربِ:

«شتّى تؤوبُ الحَلَبَة»(١)، أي تؤوب الْحَلَبَةُ مُخْتَلِفَةً.

وأمَّا القياسُ: (فإن(٢) العامِلَ متصرفٌ جازَ تقديمُ الحالِ عليه، كما

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٦٠.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٥٠ - ٢٥٢ وهي المسألة رقم: (٣١) وعنوانها هناك: «القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها» واليمني في ائتلاف النصرة.

المقتضب: ٤/١٦٨، ٣٠٠، وأصول ابن السراج: ١/٢٦٠، ٢٦١، والخصائص: ٢/٣٨٤، والمرتجل: ١٦١، وأسرار العربية: ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٧، وشرح الرضي: ١/٢٠٦، الأشموني ٣/٦٢، وحاشية الصبان: ٢/١٥٩، التصريح: ١/٤٥٨.

(١) المثل في جمهرة الأمثال للعسكري: ١/٥٤١، والمستقصى: ٢/١٢٧، مجمع الأمثال: ١/٣٥٨، ومعنى المثل أن الرعاة تورد الإبل مجتمعة فإذا عادوا تفرقوا، واستقل كل واحد منهم بحلب ناقته يضرب مثلاً لتفرق الناس، واختلافهم في الأخلاق.

(٢) في الأصل إن بدون فاء الرباط.

لو كان صاحبُها مُضمراً، وبيانه: أنَّ تصرُّفَ العامل بالتَّنقل في الأزمنةِ يدلُّ على قوتِه في نفسِه[1]، والمعمولُ حكم العامل، وهو مُسبَّبٌ عنه، والحكمُ يَقوى بقوّةِ سَبَبِه، وتَقديْمُها تَصَرُّفٌ، والتَّصرفُ حكمُ العامِلِ المتصرِّف، ومن ها هُنا جازَ تقديمُ المفعولِ على الفعلِ، ولا يلزمُ عليه تقديمُ الحالِ على هذا، ولا على الظَّرفِ، ولا تقديمُ المُمَيَّز على التَمييز[2]؛ لأنّ هذه العَوامل ضعيفةٌ بِجُمُودِها.

فإن قيلَ: ما ذكرتمُوه مقتضٍ للتَّقديم، ولكن يعارِضُهُ مانعٌ، وهو ما يَلْزَمُ من تَقْدِيمِ المُضمَرِ على المُظْهَرِ على ما نُبَيِّنُهُ، وليسَ كذلِكَ تقديمُ المَفعولِ على الفعلِ، إذ لا يَلزَمُ فيه ذلك. وأمّا تقديمُ الحالِ على العامِلِ إذا كانَ صاحبُها مضمراً، فالجوابُ عنه من وَجهين:

أحدهما: أنّ المضمَرة يعودُ عليه ضميرٌ فلا يكونُ تقديمُ مضمرٍ على مظهرٍ.

والثاني: أنّ الضميرَ في راكبٍ هو الضَّميرُ في جِئْتُ بخلافِ الظاهر فإنّهما غيرانِ في اللَّفظِ.

فالجوابُ[3]:

أما تقديمُ المُضمرِ على المُظهَرِ فسيأتي جَوابه[4]، قولُهم: المانِعُ موجودٌ. لا نُسلّمُ أن هناكَ مانعاً وسنُبَيّنُ ذلك، قولُهم في المُضمر: جازَ لما

---

(١) قال المبرد في المقتضب: ٤/٣٠٠ وإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها.

وقالَ ابنُ السَّراج في الأصول: ١/٢٦٠: «والبَصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى. والظاهر إذا كان العامل فعلاً. . الخ».

(٢) في هذه المسألة خلاف سيوضحه المؤلف في المسألة رقم: (٦٥).

(٣) في الأصل والجواب.

(٤) انظر جوابه في الرد على حجة الكوفيين.

ذُكر فليس بشيءٍ، وذلك أن الحالَ لا تخلو، إما أن يلزمها الضمير، أو لا يلزمها، فإن لزمها وجبَ أن يعودَ على مذكورٍ، والمذكورُ يكونُ مظهراً ومضمراً، وأيُّهما كانَ فليسَ بمانعٍ، وإنْ لم يكنْ لازِماً فقولوا ليس في «راكباً» إذا تقدَّم ضَمِيرٌ.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ الحالَ صفةٌ في الأصلِ، فيلزمُها الضَّمير، فَتَقْدِيْمُها يُفضي إلى تَقْدِيْمِ المُضْمَرِ على المُظْهَر، وتقدِيْمِ الصّفةِ على المَوْصُوفِ وكلاهما يَمتنع، كما يَمْتَنِعُ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً.

والجَوابُ: أمَّا تقديمُ المُضمرِ على المُظهرِ فجائزٌ إذا كانَت النِيّة به التَّأخير كما قالَ تَعالى[1]: ﴿ فأوجسَ في نفسِهِ خيفةً مُوسى ﴾ وكما قالَ زهيرُ[2]:

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَىٰ عِلَّاتِهِ هَرِماً   يَلْقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدَىٰ خُلُقَا

وكما قالوا[3]: «في أكفانه لُفَّ المَيّتُ»، و«في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ»[4] وأمَّا تقديمُ الصّفةِ على الموصوفِ فإنَّما[5] يَمْتَنِعُ في الصّفةِ التَّابعَةِ للمَوْصُوفِ في الإعرابِ مِثلُ: جاءَني زيدٌ الظَّريفُ، ولو قلت جاءني الظريفُ زيدٌ على الوَصف لم يَجُزْ، والحالُ صفةٌ في المعنى، لا في اللَّفظِ، ولذلك يَجوزُ تقديمُ صفةِ النَّكرةِ عَلَيها فتَصِيرُ حالاً. والله أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة طه: آية: ٦٧.

(٢) تقدم تخريج البيت وترجمة الشاعر في مسألة رقم: (٣٤) إلا أنَّ رواية البيت وهناك: «من يأتِ».

(٣) لسان العرب، وتهذيب اللغة، والتاج مادة (درج. لف).

(٤) تقدم تخريج هذا المثل في مسألة: (٣٢).

(٥) فالأصل إنما بدون فاء الربط.

٦٣ ـ مسألة: [وقوع الفعل الماضي حالاً](*)

لا يجوزُ أن يقعَ الفِعلُ الماضِي حالاً إلَّا أن تكونَ معه «قَدْ» ظاهرةً أو مقدرةً.

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ ذَلِكَ من غيرِ تقدير.

وحُجَّة الأولين(١): أنَّ الحالَ من الأسماءِ والأفعالِ ما كانَ موجوداً وقتَ الأخبارِ، أو مَحْكِيَّةً كقولك: هَذا زيدٌ قائماً، أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيءُ ماضٍ و«راكباً» حكايةُ حالِه وقتَ المَجيء، والماضي هنا قد انقَضَى وما كانَ قد انقَضَى وانْقَطَعَ لا يكونُ هَيئةً للاسمِ وقتَ وقوعِ الاسمِ منه أو بِهِ، وذاكَ أنَّ الحالَ: وصفُ هَيْئَةِ الفاعِلِ أو المفعولِ به وما كانَ غيرُ موجودٍ كيفَ يَصِحُّ أن يكونَ هَيْئَةً؟.

فإن قيلَ: يلزمُ على ما ذَكَرْتُمُوه شَيْئانِ:

(*) انظر ثبت المراجع في المسألة السابقة مع تغير يسير في بعض الصفحات، وانظر الإنصاف: ٢٥٢ ـ ٢٥٨ وهي المسألة رقم: (٣٢) وعنوانها هناك: (هل يقع الفعل الماضي حالاً). وائتلاف النصرة:

(١) وهو مذهب الفراء من الكوفيين معاني القرآن: ١/٢٤، ٢٨٢، وقال ابن السراج في الأصول: ١/٢٦٢، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد أن يكون معه «قد» أما ظاهره أو مضمره لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً.

أحدُهما: أنَّكم جَوَّزتُمْ وقوعَ الماضِي مع «قَدْ» حالاً وبـ «قَدْ» لا يَصيرُ هَيْئَةً في الحالِ.

والثَّاني: أنَّكم أَجزتُمْ وقوعَ المُسْتَقْبَلِ حالاً، والمُسْتَقْبَلُ معدومٌ في الحالِ، كما أنَّ الماضي كذلِكَ.

فالجواب[1]: أمَّا «قد» فإنَّها تقربُ الماضي من الحالِ، والقَريبُ من الشَّيءِ مجاورٌ له، والمجاوَرُ يُعطى حكم المجاوِرُ، وهذا مشهورٌ كثيرٌ في أبوابِ النَّحو، فإذا تجرَّد عن «قد» لفظاً أو تقديراً تمحَّض بعيداً منقطعاً فيبعدَ أن يُجرى مُجرى الحالِ، ويدلُّ عليه ما ذكر في الفَرق بين «لَم»، و«لَمَّا» وذلك أنَّك إذا قلت: كنتُ عندَ زيدٍ ولم يَركب، لم يَجز أن تقتصرَ على «لَم» ولو قُلت و«لمَّا» لجازَ أن تَقْتَصِرَ عليها، ولا سَبَبَ لذلك إلاَّ القُربَ الذي ذَكرنا وذلِكَ أن قولَكَ: خَرَجْتُ من عندِ زيدٍ ولم يَرْكب، أي لم يَتَهَيَّأ للرُّكوب، وإذا قلتَ: «ولمَّا» أيْ: وَقَدْ تَهَيَّأَ للرُّكوبِ ولم يَرْكَبْ، والتَّهَيُّؤُ للشَّيءِ تَقَرُّبٌ من فعله.

وأمَّا وقوعُ المُستقبلِ حالاً وإن كان معدوماً في الحالِ ولكن المستقبلٍ مارٌّ إلى الوجودِ منتظرُ الوقوع، فكان لقربِ وقوعِهِ كالواقعِ في الحالِ، يدلُّ على ذلِكَ أنَّك توقِعُ اسمَ الفاعلِ مَوقَع الفعلِ المُضارعِ حتَّى تَعْطِفَ عليه المضارِعَ كقولِهم: الطَّائِرُ الذُّباب فَيَغْضَبُ زيـدٌ. فعطف «يغضبُ» على «الطائرِ» لما كان أَصله «يَطيرُ»، وليس كذلِك الماضي؛ إذ لا يُنتظر عودُ عَينه.

وأمَّا الكوفيون[2] فاحتجُّوا بالسَّماع والقِياس.

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) هو مذهب الأخفش من البصريين أيضاً. المقتضب: ١٢٣/٤، والبحر المحيط: ٤٩٣/٧.

أما السَّماعُ فمنه قوله تعالى[1]: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ «فحصرت» فعلٌ ماضٍ، وقد وقعَ حالاً، وقد وَقَعَ مَوْقِعَ «حَصِرَةً» كما قَرَأَ يَعقوبُ[2].

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أن الماضي يقعُ صفةً للنكرةِ، فجازَ أن يقعَ حالاً من المعرفةِ كالفعلِ المضارعِ ومثالُه قولُكَ: مررتُ برجلٍ كَتب أي كاتبٌ كما تَقول مررت برجلٍ يكتبُ، وتقديرُهُ أنَّ الحالَ صفةٌ في الأَصْلِ وإذا كان الماضي يَصلُحُ أن يكونَ صفةً فقد صَلح لأَصلِ الحالِ.

---

(١) سورة النساء: آية: ٩٠.

(٢) يعقوب (١١٧ - ٢٠٥ هـ) هو ابن إسحاق بن زيد الحضرمي البَصري، أبو محمد، أحد القراء العشَرة مولده ووفاته بالبصرة، كان إمامَها ومقرئها، وهو من بيت علم بالعربية والأدب، له في العلم روايات مشهورة وكتب منها: (الجامع)، و(وجوه القراءات)، و(وقف التمام). أخباره في معجم الأدباء: ٣٢٠/٧، طبقات الزبيدي: ٥١، وغاية النهاية: ٣٨٦/٢.

وقراءته هـذه في النشر لابن الجـوزي: ٢٥١/٢، وقال أبـو حيان في البحـر المحيط: ٣١٧/٣: «وقرأ أبو الحسن، وقتادة، ويعقوب حصرة على وزن «نبقة» وكذا قالَ المهدوي عن عاصم في رواية حفص» وأبو حيان يذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة لذلك فهو يقول حول هذه الآية: «... فـأما قـراءة الجمهور فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال فمن شرط دخول «قد» على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها فقد جاء منه ما لا يحصى كثرةً بغير «قد» ويؤيّد كونه في موضع قراءة من قرأ «ذلك» اسماً منصوباً، وعن المبرد قولان:

أحدُهما: أن ثَمَّ محذوفاً هو الحالُ، وهذا الفعل صفـةٌ أي أو جاؤُوكم قـوماً حصرت صدورهم.

والآخر: أنَّه دعاء عليهم...».

وتجويز أبي حيان لمجيء الفعل الماضي حالاً في البحر المحيط: ٣٥٥/٦، ٤٩٣/٧، ٤٢٣/٨.

والوجهُ الثّاني: أنّ الماضيَ يقعُ موضعَ المستقبلِ كقوله تَعالى[1]: ﴿ ويوم يُنفَخُ في الصُّور ففزِعَ من في السَّمواتِ ﴾ ويقعُ المُستقبلِ بمَعنى الماضي كقوله تعالى[2]: ﴿ فَوَجَدَ فيها رَجُلين يَقْتَتِلان ﴾ وإذا وَقَع كلٌّ منهما موقعَ الآخرِ وجازَت الحالُ من أحدِهما كانَ الآخرُ كذلكَ.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فالجوابُ عنها من أوجه:

أحدُها: أنَّ الآية يرادُ بها الدُّعاء[3] كما تقولُ: جاءَ زيدٌ ـ قبحه الله ـ وعلى هذا لا حُجَّةَ فيها.

والثَّاني: نُقَدِّرُ أنَّه وَصفٌ، ولكنّ الموصوفَ محذوفٌ تقديرُه أو جاؤُوكم قوماً حَصِرَتْ، فـ «قوماً» هو الحالُ، و «حَصِرَتْ» نعتٌ لها.

والثالثُ: أن «قَد» معه مقدّرة أي قد حَصِرَتْ، ونحنُ نجوِّزُ ذلك.

والرَّابعُ: أن حَصَرَ صُدُورِهِمْ كانَ مَوجوداً وقتَ مَجيْئِهِم، فالفِعْلُ هُنا لم يَنْقَطِعْ بخلافِ مسألتنا فإنَّ قولَك: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ أمسِ قَد انْقَطَعَ الضَّربُ منه في الحالِ، وَبينَ المَسألتينِ بَونٌ بَعيدٌ.

وأمَّا وقوعُ الماضي صفةً فلا يلزمُ منه وقوعُهُ حالاً؛ لأنَّ الماضي يوصفُ به على وجهٍ تَزول الصّفة في الحالِ، ويكونُ الوصفُ بها ماضياً بخلافِ الحالِ فإن بابَها أن تكونَ مقارنةً للفِعل، ويُقوِّي ذلكَ أمران:

أحدُهما: أنَّ الحالَ تقدّر بالظرفِ كقولك: جاء زيدٌ راكباً، أي في حال ركوبه، والعامِلُ في الظَّرف جاءَ، والظَّرف مقارنٌ للمظروفِ، كذلك الحالُ.

---

(١) سورة النمل: آية: ٨٧.

(٢) سورة القصص: آية: ١٥.

(٣) المقتضب: ١٢٤/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١.

والثَّاني: أنَّ الحالَ تُشبهُ التَّمييزَ، والتَّمييزُ لا يَسبِقُ المُمَيَّزَ[1].

وأمَّا وقوعُ الماضِي بمعنى المُستقبل فأمرٌ خارجٌ عما نحنُ فيه، وذلكَ: أن وضعَ اللَّفظِ موضعَ غيرِه من قَبيلِ المَجازِ المُخالف للأصلِ، فلا يُعدَّى إلى غَيره ثم إنَّ هذا إثبات اللُّغة بالقياسِ، والدَّليلُ يَنفي ذلك، إذْ كانَ فيه تَحْويلٌ لمدلولِ اللَّفظِ إلى خِلافه، وذلك: أنَّ «ضَرَبَ» مثلاً إذا كان مَوضوعاً عن الزَّمان الماضِي كانَ وقوعُه بمعنى المُستَقبلِ نقضاً للدِلاَلَةِ، ويمكن أن يحملَ على أنَّه حكى الماضِي حتَّى كأنه مشاهدٌ، كما يُحكى بفعلِ المُضارع المُضِيّ، وعلى أن إلحاق الماضي بالمُستقبلِ جائزٌ، لاشتراكِهما في الفِعليَّةِ، وباب الحالِ أن يكونَ اسماً، وإيقاعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ أبعدُ من وقوعِ الفعلِ موقعَ الفعلِ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) هذا على مذهب البصريين وسيأتي الحديث عن الخلاف في هده المسألة في المسألة رقم: (٦٥).

٦٤ ـ مسألة: [إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل](*):

إذا كانَ الظَّرفُ خبراً لمبتدأ وكررتَه بعدَ اسمِ الفاعلِ جازَ فيه النَّصبُ والرَّفعُ كقولك: زيدٌ في الدَّارِ قائماً فيها، يجوزُ في قائمٍ الرَّفع والنَّصب.

وقالَ الكُوفِيُّون: لا يجوزُ في قائمٍ إلا النَّصبَ.

وجهُ القولِ الأَولِ: أنَّ قائماً صالحٌ أن يكونَ خَبَرَ المُبتدأ، والظَّرف فيَجوز أن يَتَكرّر تَوكيداً كما لَو قُلتَ: زيدٌ في الدَّارِ في الدّارِ أو زيدٌ في الدَّارِ زيدٌ في الدَّارِ. ويَدلُّ عليه أنّك إذا نَصبت قائماً كانت «في»[1] توكيداً أيضاً، إذا لو اقتصرتَ فقلتَ: زيدٌ في الدَّارِ قائماً جازَ وكانَ الحالُ من الظّرف، فتكونُ «في» توكيداً، وعلى ذلك جاء قوله تعالى[2]: ﴿ وأما الّذين سُعِدوا ففي الجَنّة خالِدِينَ فِيْها ﴾.

(*) انظر هذه المسألة في الإنصاف: ٢٥٨ ـ ٢٦٠، وهي المسألة رقم: (٣٣) وعنوانها هناك: (ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبر إذا وجد معها ظَرف مكرر).

وهي في معاني القرآن للفراء: ١٤٦/٣، والمقتضب: ٣١٧/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣٦٨/٢، والقرطبي: ٤٢/١٨، وشرح الرضي: ١٨٨/١.

(١) يقصد الجار والمجرور معاً.

(٢) سورة هود: آية: ١٠٨.

وحجةُ الآخرين[1] أنَّه لم يأتِ في القرآنِ الرّفع من هذا القبيل بل جاءَ بالنَّصب، كالآيةِ التي ذكرناها، وكقوله تَعالى[2]: ﴿ فكان عاقِبَتُهُمَا أنَّهما في النَّارِ خَالِدَيْنِ فيها ﴾ ولما لَم يكنْ في الكَلام ظرفٌ آخرُ جاء الرَّفع والنَّصب فالرفعُ قوله تعالى[3]: ﴿ إنّ المُجرمين في عذابِ جَهَنَّمَ خالِدُون ﴾ والنَّصبُ قوله[4]: ﴿ إن المُتَّقِيْنَ في جَنَّاتٍ وَعُيُون. آخِذِيْنَ ﴾ قالُوا: والقِياس يَقْتَضي ما قُلنا، وذلك أنّا إذا رَفَعْنا الخَبَرَ تَعَلَّقَ الظَّرفُ الأَوَّلُ به، فلا يَبْقَى للظَّرفِ الثَّانِي ما يَتَعَلَّقُ به، بَلْ يكونُ مُنْقَطِعاً.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فلا حجةَ فيها؛ فإن النَّصبَ عندنا جائزٌ، وليسَ فيها منعٌ من الرَّفعِ، بل هو مَسْكُوتٌ عنه، على أَنَّ الآيَةَ الثانيةَ قد قُرِئَتْ بالرَّفع وهي قوله[5]: ﴿ فكانَ عاقبتهما أنَّهما في النارِ خالِدَان فيها ﴾ قولهم إذا رَفعتَ الخبر لم يبقَ للظَّرف الثاني ما يَتَعَلَّقُ به قلنا: بَلَىٰ يتعلَّق الظرفان بقائمٍ، ويكونُ الثاني مُكرراً للتوكيد، كما تقولُ: جاءَني زيدٌ جاءَني زيدٌ، ومررت بزيدٍ، بزيدٍ، ولا فرقَ في التّكريرِ للتوكيد من أن تتكرر الجُملة بأَسرها وبين أن يَتَكَرّر الجُزءُ منها، وإذا جازَ أن يُؤكّد الكلامُ بما ليس مِنَ الجُملَةِ فبأنْ[6] يتأكّد بجُزءٍ منها أَولى كقوله تَعالى[7]: ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله ﴾، ﴿ فَبِما نَقْضِهِم مِيثاقَهُمْ ﴾[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/١٤٦.

(٢) سورة الحشر: آية: ١٧.

(٣) سورة الزخرف: آية: ٧٤.

(٤) سورة الذاريات: الآيتان: ١٥، ١٦.

(٥) سورة الحشر: آية: ١٧، وانظر إعراب القرآن للعكبري: ٢/٢٥٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٣٦٨، وهذه قراءة عبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة، البحر المحيط: ٨/٢٥٠.

(٦) هكذا في الأصل والأنسب (فلأن).

(٧) سورة آل عمران: آية: ١٥٩.

(٨) سورة المائدة: آية: ١٣.

وبِقَولهم[1]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ

والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) هذا صدر بيت لفروة بن مُسَيْكٍ المراديّ وقيل: لذي الأصبع وعجزه:

* مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِيْنَا *

والبيت في كتاب سيبويه: ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/١١٤، والمقتضب: ١/٥٠، والأصول: ١/٢٨٦، والخصائص: ٣/١٠٨، والمنصف: ٣/١٢٨، والمحتسب: ١/٩٢، والأزهية: ٤٠، والرّوض الأنف: ٢/٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٢٠،وشرح الرّضي: ١/٢٤٦، والخزانة: ٢/١٢١، ٤/٤٨٧.

استشهد به أكثر النحويين على كف (ما) النافية عن العمل لدخول (إنَّ) عليها وقد استشهد به المؤلّف على توكيد (ما) النافية بأن الزائدة. ومعنى الطب هنا السبب.

٦٥ ـ مسألة: [تقديمُ التَّمييز على العامِلِ فيه](*)

لا يجوزُ تقديمُ المُمَيّز على العامل فيه مُتَصَرّفاً كان أو غيرَ متصرفٍ، فالمُتَصَـرِّفُ نَحو طابَ زيدٌ نفساً، وغيرُ المُتَصَرِّفِ نحو عِشرون دِرهماً.

وقالَ الكوفيُّون: يَجوزُ تَقْدِيْمُهُ عليه إذا كانَ مُتصرّفاً، وإليه ذهبَ بعضُ البَصريين(١).

وجهُ القولِ الأولِ: من طَريقين:

أحدُهما: أنَّه لفظٌ مُميز فلم يجز تقديمه على العاملِ فيه، كما لو

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٦٢، ٦٣، وشرح اللمع ورقة: ٩٣، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٣.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٨٢٨ ـ ٨٣٢، وهي المسألة رقم: (١٢٠) وعنوانها هناك: (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً)، وائتلاف النصرة: المسألة رقم: (١٥) في فصل الاسم، وانظر كتاب سيبويه: ١٠٥/١، والمقتضب: ٣٦/٣، والأصول: ٢٦٩/١، وإيضاح الفارسي: ٢٠٣، والخصائص: ٣٨٤/٢، والمرتجل: ١٥٩، وابن يعيش: ٧٤/٢، وشـرح الرضي: ٢٠٤/١، وهمع الهوامع: ٢٥٢/١، والأشباه والنظائر: ٢٤٢/٢، والأشموني: ١٦٤/٣.

(١) منهم أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، المقتضب: ٣٦/٣، وكتاب الأصول لابن السراج: ٢٧٠/١، وكذلك الجرمي، الهمع: ٢٥٢/١.

كان غيرَ متصرّفٍ، ألا تَرى أنّك لو قُلتَ: عندي درهماً[1] عشرون لم يَجُزْ، فكذلك إذا قلتَ: نَفْساً طابَ زيدٌ.

فإن قيلَ: الفرقُ بينهما أنَّ العاملَ في الأوّلِ غيرُ متصرفٍ، والتقديم تَصرُّفٌ فلا يوجبُه غيرُ المتصرّف، بخلافِ قولكَ: طابَ زيدٌ فإنّه مُتصرّفٌ فجازَ تقديمُه على العامِلِ فيه كالمفعولِ.

قُلنا: هما ـ وإن افترقا فيما ذكرتم ـ فهما مُشتركان في كونِ كلٍّ واحدٍ منهما مميّزٌ منسوبٌ إلى عاملٍ، وإذا اشترك الشّيئان في وصفٍ خاصٍّ كَفَى ذلك للإلحاق، ولم يكن الفَرقُ قاطِعاً للإلحاقِ.

الطريقُ الثاني: أن المُمَيّز ها هُنا فاعلٌ في المَعنى، وتقديمُ الفاعِلِ على الفِعلِ غيرُ جائزٍ؛ بيانُهُ أن قولَك: طابَ زيدٌ نَفساً تقديره طابَتْ نفسُ زَيدٍ، ثم أُزيل الفاعلُ عن موضِعه ونُسب الفعلُ إلى زيدٍ وهو فعلُ الفاعلِ في الأصلِ، وتطرَّق إليه الاحتمالُ فجُعلت النفسُ مميزةً قاطعةً للاحتمالِ، وإذا كان كذلك امتنعَ التقديمُ لوجهين:

أحدُهما: ما تقدّم من كونِ النَّفسِ فاعِلاً.

والثاني: أن تقديمَ النفسِ يُخرجُ هذا الباب عن حقيقةِ التّمييز لأنّ قولكَ: نفساً طابَ زيدٌ يمنعُ من الاحتمالِ فلا يبقَى عليه اسم التّمييز، بخلاف ما إذا تأخَّر فإن الاحتمالَ يكونُ موجوداً فيحاوَلُ بالتّمييز رَفعُهُ بعدَ وقوعِهِ.

واحتجَّ الآخَرُون بالسَّماعِ والقِيَاسِ:

---

(١) في الأصل: درهمٌ.

أمَّا السّماعُ فمنه قولُ الشاعرِ[1]:

أَتَهْجُرُ سَلمى للفِراقِ حَبِيبَهـا   وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

فقدَّم نفساً على العاملِ فيه.

وأمَّا القياسُ: فهو أنَّ العامِلَ هنا متصرّفٌ إذ كان فعلاً متصرفاً فهو كالمفعولِ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ كقولك: زيداً ضربَ عمرٌو، وباعتبار هذا قد جوزتُم تقديمَ الحالِ على العاملِ المتصرِّفِ، وهو القياسُ، ونحن مَنعنا تقديمَ الحالِ لِوجودِ مانعٍ، وهو الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ، لا لعدمِ المقتضى والجوابُ: أما البيتُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أن الصَّحيحَ في الرِّواية:

* وما كانَ نَفْسِيْ بالفِرَاقِ تَطِيْبُ[2] *

فـ «نَفْسِي» اسمُ كانَ[3].

---

(1) البيت للمخبل السعدي على الأرجح، وهو ربيعة بن مالك في الشعر والشعراء: ٤٢٠، والمخبل بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء: ١/١٤٣، والرَّبيع بن ربيعة في الإصابة: ٢/٢١٨. ويروى أيضاً لأعشى همدان، ولقيس بن معاذ الملوح العامري، والبيت في كتاب سيبويه: ١/١٨٨، والمقتضب: ٣/٣٨، والأصول: ١/٢٧١، والإيضاح: ٢٠٣، والخصائص: ٢/٣٨٤، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي: ٤٦، وابن يعيش: ٢/٧٤، والرضي: ١/٢٠٤، والعيني: ٢/٢٠١، والخزانة: ٣/٢٣٥، والصبح المنير: ٣١٢، والأشباه: ٢/٢٤٢.

وللبَيت روايات أشهرها:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفراقِ حَبِيْبَها   وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيْبُ

وبها رواه المؤلف في اللُّباب، وأنشدَ ابنُ قُتيبة للمخبل قصده على هذا وزن هذا البيت وقافيته إلا أنه لم يذكر البيت فيها.

(2) هذه رواية أبي إسحاق الزّجاج في إيضاح الفارسي: ٢٠٣، والجُمل للزّجاجي: ٢٤٦، والخصائص: ٢/٣٨٤.

(3) في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: (٦٢)، أن نصبَه على أنه خبرُ كان أي وما كان حبيبُها نفساً أي إنساناً تطيب بالفراق.

والثاني: نُسلم أنَّ الروايةَ كما ذَكروا ولكنْ مخرجةٌ من وجهين:

أحدُهما: هو مَنصوبٌ بإضمارِ «أعني» فهو مفعولٌ لا تَمييزٌ.

والثاني: هو تَمييزٌ، ولكنَّ هذا من ضَرورة الشّعر الشَّاذِّ عن القياسِ والاستعمالِ، ومثلُ ذلكَ لا يُجعل أصلاً؛ ألا تَرى أنَّ قولَ الشَّاعر[1]:

* قَدْ بَلَغَتْ سَوْءَاتُهُمْ هَجَرُ *

وقولَ الآخرِ[2]:

* تُوَاهِقُ رِجلاها يَدَاهَا *

لا يقاسُ عليه، كذلِكَ ها هُنا.

---

(١) هو الأخطل غِياث بن غَوث التَّغلبي. والبيت بتمامه هو:

مثل القَنافذِ هدَّاجون قد بَلَغَتْ نجرانَ أو بَلَغَتْ سوءاتهم هَجْرُ

هكذا في أغلب مصادره، وفي ديوان الأخطل بشرح السكري ورد هكذا:

عَلَى العِيَاراتِ هَدَّاجُوانَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أو حُدِّثَتْ سَوءاتُهُم هَجَرُ

وهو في الدّيوان: ١/٢٠٩ من قصيدة طويلة يمدح بها عبد الملك بن مَروان مطلعها:

* خَفَّ القَطِينُ فَراحوا مِنكَ وابتَكَرُوا *

والقَنافذ: جمع قُنْفُذْ، وهو حيوانٌ معروف، ونَجرانُ: اسمُ بلدٍ معروف لا يزال على تسميته. وهَجَرُ: هي قاعدة البحرين. وتسمى المنطقة اليوم (الأحساء) أو (الهفوف) في شرقي الجزيرة العربية.

والبيتُ في الجمل: ٢١٢، والمحتسب: ٢/١١٨، وابن الشجري: ١/٣٦٧، وشرح الأشموني: ٢/٧١.

(٢) هو أَوس بن حَجَرٍ، ديوانه ص: ٧٣، ورواية الديوان: (يديه ورأسهُ) والبيتُ بتمامه:

تُواهق رِجلاها يَداها وَرأسُه لها قتبٌ خلفَ الحقيبةِ رادِفُ

وهو في كتاب سيبويه: ١/١٤٥، شرح شواهده لابن السيرافي: ١/١٨٢، =

أمّا القياسُ على المفعولِ فلا يصحُّ، فإنَّ معنى المفعولية لا يختلف بالتَّقديم والتَّأخير، والفعلُ هناكَ مُتَعَدٍّ، بخلافِ مسألتنا فإنَّ الفعلَ غيرُ متعدٍّ، والفاعلية قد تَغيَّرَ معناها، وانتقلَ إلى غَيْرِها، ويدلُّ عليه امتناعُ تقـديمِ الحالِ على أصلِهم فإنَّهم مَنعوا من التَّقديمِ بسببِ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، ومثلُ هذا مَوْجودٌ هُنا، فإنَّ تقديمَ المنصوبِ هنا يمنَحُ من كونِ الفاعلِ مُحتاجاً إلى التَّمييزِ، والله أعلمُ بالصَّواب.

= والمقتضب: ٣/٢٨٥، والخصائص: ٢/٤٢٥، واللسان (وهق)، واللآلي للبكري: ٧٠٠، والمواهَقَةُ: هي التباري في السير، والشاعر يصفُ حماراً وحشياً يجري وراء أتان، والحقيبة عَجُزُ الأتان يصوِّر الحمارَ الوحشيَّ وكأنَّه يضعُ رأسه قَتَباً للأتانِ وذلك لِشِدّة مُباراتِها في سَيرها وللبيتِ رواياتٌ ثلاثٌ هي:

١ ـ رواية سيبويهِ والمؤلف (يَداها ورأسه).

٢ ـ روايةُ الدّيوان والمقتضب (يَديه ورأسه).

٣ ـ روايةُ الفارسيِّ في المخصص (يَداه ورأسه).

٦٦ ـ مسألة: [العامل في الاستثناء][*]

المنصوبُ بعد «إلَّا» في الاستثناء منصوبٌ بالفعلِ المتقدِّم بواسطةِ «إلَّا»[1].

وقالَ المبرِّدُ والزَّجاجُ[2]: هو منصوبٌ بمعنى استَثنى.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب «اللباب» ورقة: ٦٣، وشرح اللمع: ورقة: ٩٥، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٤ كما ذكرها ابن الانباري في الإنصاف: ٢٦٠ ـ ٢٢٦ وهي المسألة رقم: (٣٤) وعنوانها هناك: (القول في العامل في المستثنى النصب) واليمني في ائتلاف النُّصرة: مسألة رقم: (٥١) في فصل الحرف، وهي في كتاب سيبويه: ٣٦٠/١، ٣٦٩، والمقتضب: ٣٩٠/٤، والكامل: ٢٤٣/٤، وسرّ صناعة الإعراب: ١٤٦/١، والخصائص: ٢٧٦/٢، وشرح المفصل: ٧٦/٢، ٩/٧، وشرح الكافية: ٢٠٧/١، والجنى الداني: ٥١٦ ـ ٥١٧، والتصريح: ٤٢١/١، والصبان: ١٢٥/٢.

(١) هذا هو المشهور من مذهب البصريين قالَ ابنُ عصفورٍ: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة، وقالَ الشَّلَوْبِيْنُ: هو مذهب المحققين.

(٢) قالَ المبرد في المقتضب: ٣٩٠/٣... فلمّا قلت إلا زيداً كانت إلّا بدلاً من قولك أعني زيداً، واستثنى فيمن جاءَني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل، وهذا يعني أن المُستثنى مَنصوباً بأستثنى الذي دلّت عليه «إلَّا». والمبردُ أكثرُ وضوحاً في الكامل: ٢٤٣/٤ حيث يقول: «فشربوا منه إلَّا قليلاً منهم» نُصب هذا على معنى الفعل، و«إلَّا» دليلٌ على ذلك. ورأى المبرِّدِ والزَّجاج في الإنصاف: ٢٦١، وحكاه عنهما السِّيرافي أيضاً كما في الجَنى الدّاني: ٥١٦، وزاد ابن يعيش عليهما بقوله: «... وطائفة من الكوفيين».

وقالَ الفَراءُ[1]: «إلَّا» مركبة من «إنْ» و«لا» فإذا نَصبتَ نصبتَ بـ«إنْ»، وإذا رفعتَ كانت «لا» للعطفِ.

وقالَ الكسائيُّ[2]: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ كالتَّمييزِ.

وجه القول الأول: أن النَّصب عملٌ، ولا بدَّ للعملِ من عاملٍ، والعاملُ هنا لا يخلو؛ إمَّا أن يكونَ لفظاً أو معنى، واللَّفظُ إمّا أن يكونَ مفرداً أو مركباً، ولا وجهَ لكونِهِ مَعنوياً؛ لأنَّ الحروفَ لا تَعملُ بمعناها ألا تَرى أنَّ حرفَ النَّفي والاستفهامِ والتَّبعيضِ لا تَعمل بمعانِيها، فكذلك «إلَّا»، لا تَعمل بمعناها، وهو «أستَثني» ويدلُّ على فَسادِ ذلِكَ أربعةُ أشياء:

أحدُها: أن غَيراً تُنصب، فلا يخلو؛ إما أن تنصبَ نفسَها، أو يَنصبُها استثنى، والأَوّلُ باطِلٌ؛ فإنَّ الشيءَ لا يَعملُ في نفسِه، والثاني باطلٌ أيضاً؛ لأنَّه يؤدّي إلى عَكْسِ المَعنى، ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ: قامَ القومُ استَثْنى

---

(1) مذهبُ الفراء في أصول ابن السراج: ٣٦٧/١، وشرح المفصل: ٧٧/٢، وشرح الرضي: ٢٠٧/١.

(2) مذهب الكسائي في الإنصاف: ٢٦١، ونُسبت إليه أقوالٌ أخرى منها: أنّ النَّاصب له مُخالفة الأول، الجنى الداني: ٥١٧، والهمع: ٢٢٤/١، الناصب له «إن» مقدرة بعد «إلا» وهو مذهب الفَراء وهو الذي ينسب إلى عامةِ الكُوفيين حكاه السيرافي عن الكسائي أيضاً. ابن يعيش: ٧٧/٢، والجنى الداني: ٥١٦.

هذه أربعة أقوال أوردها المؤلف في خلافهم في العامل في المستثنى وأوصلها السُّيوطي في الهمع إلى سبعةِ أقوالٍ، كما أورد المُرادي في الجَنى الدّاني ثمانيةَ أقوالٍ.

قالَ السُّيوطي: ولم يترجَّح عندي قولٌ منها فلذا أرسلت الخلاف..

وقالَ المرادي: وهذه أقوالٌ أكثرها ظاهرُ البُعدِ. ورجّح أن العامل في المستثنى ما تقدَّم من فعلٍ أو غيره بتقوية «إلا» وهذا هو رأي العُكبريُّ وابنُ الأنباري، وهو مذهب المُحققين كما تقدم.

غيرَ زيدٍ. كانَ زيدٌ داخلاً في القيامِ، وغيرُه غيرُ داخلٍ فيه، والمَعنى عكسُ ذلِكَ.

والثَّاني: أن المُستثنى قد يكونُ مرفوعاً مع وجود هذا المعنى.

والثَّالثُ: أنه ليسَ تقديرَ «استثنى» أولى من تقديرِ «تَخَلَّفَ» فيرتفعُ المستثنى أبداً.

والرَّابعُ: أنَّه إذا قُدِّر العامِلُ هنا «استَثنى» كان جُملتين، وقد أُمكن أن يُجعَلَ جُملةً فهو أولى.

ولا يجوزُ أن يكونَ العامِلُ مُركباً من «إن» و«لا» لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن التَّركيبَ خلافُ الأصلِ، فلا يَثْبُتُ إلا بدَليلٍ ظاهرٍ.

والثَّاني: أنه لم يبقَ من المركَّبِ حكمٌ؛ لأنَّ «إنْ» لا تنصبُ وبعدَها حرفُ نفيٍ، لو قلتَ: إنْ لا زيدٌ قائمٌ لم يَجُزْ. و«لا» لا تُعطَفُ على هذا المعنى؛ لأنَّها إذا دَخلت على مَعرفةٍ لم تَعملْ فيها ولزمَ تكريرُ تلكِ المعرفةِ. وإن جُعلتْ حرفَ عطفٍ فَسَدَ المعنى؛ لأنّ حرفَ العطفِ يُشرِّك بين الشَّيئين في الإعراب، و«إلا» لَيست كذلك.

والثالثُ: أن التَّركيبَ يُغيِّرُ معنى المُفردَين، مثلُ «كأنَّ» في التشبيهِ و«لولا» التي يَمتنع بها الشَّيءُ لوجودِ غيره.

وأمَّا قولُ الكِسائيّ فإنّه يَرجعُ إلى معنى قولِ البَصريين.

فإن قيلَ: قد أبطلتُم هذه الأقوالَ فما طريقُ صحّةِ قولكم؟.

قُلنا: إنَّ قولَكَ: قامَ القومُ زيداً غيرُ صحيحٍ في المعنى، وقولكم: قامَ القومُ إلّا زيداً صحيحٌ في المعنى، والصّحةُ حادثةٌ مع حدوثِ «إلّا»؛ فوجَب أن يُنسبَ ذلك إليها، وأنَّها هي التي عَلَّقت زيداً بقامَ فتَجري مَجرى

واو «مَع»، وحروفُ الجرِّ، والفِعْلُ في هذه المواضعِ هو الذي يَعمل ولكنْ بواسطةِ الحَرف كذلك ها هُنا.

فإن قيلَ: هذا المعنى لا يصحُّ في قولِكَ: القومُ إخوانُك إلَّا زيداً فإنه لا فِعلَ هُنا فيقوّي بإلاّ.

قلنا عنه جوابان:

أحدُهما: أنَّ معنى الفعلِ موجودٌ وهو أن المَعنى القومُ يناسبونَك إلَّا زيداً.

والثاني: أنَّ الحكمَ إذا ثَبَتَ بعلّةٍ ثبتَ في مواضع وإن لم تَكُن العلةُ موجودةً، طرداً للباب كما في قولهم: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ؛ حملاً على يَعِدُ، وكذلك نُكرمُ وتُكرمُ ويُكرم؛ حَملاً على أُكرام. والله أعلم بالصواب.

٦٧ ـ مسألة: [وقوع «إلا» بمعنى الواو][*]

لا تكونُ «إلا» بمعنى الواو.

وقالَ الكوفيُّون تكونُ بمعنى الواوِ.

وجهُ القولِ الأَول من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الأصلَ أن ينفردَ كلُّ حرفٍ بمعنى، ولا يقـعُ حرفٌ بمعنيين؛ لِمَا في ذلك من الاشتراكِ المُلبِس، وما صَحَّ منه عن العربِ يُقتَصرُ عليه، ولا يُقاس.

والوجهُ الثاني: أنَّ «إلاّ» بمعنى الواو من قَبيلِ الأَضدادِ؛ لأنَّ موضوعَ «إلا» مخالفةُ ما بعدها لما قَبلها، والواو تَشْرِكُ ما بعدَها بما قَبلها، هذا حقيقةُ التَّضادّ، والأصلُ عدمه.

واحتجَّ الآخرون[1]: بأنَّ «إلا» قد وَقَعَتْ بمعنى الواوِ، وبمعنى «مع»

(*) ثبت التخريجات في المسألة السابقة، والإنصاف: ٢٦٦ ـ ٢٧٢ وهي المسألة رقم: (٣٥) وعنوانها هناك: (هل تكون إلا بمعنى الواو).

(١) مذهب الكوفيين في الإنصاف: ٢٦٦ ـ ٢٦٨ قال: «أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه في كتاب الله وكلام العرب..، ونسبه المُرادي في الجَنى الدَّاني: ٥١٨ إلى الفراء والأخفش وأبي عبيدة. أمَّا الفراء فقد ورد في معانيه ما =

فمن ذلك قَوله تَعالى[1]: ﴿ لِئَلَّا يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيكُم حُجَّةٌ إلاّ الّـذينَ ظَلَمُوا ﴾ أي: ولا الّذين ظَلموا، وقولُه تعالى[2]: ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَولِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ ﴾. وقد جاءَ في هذا المَعنى «إلاّ» بمعنى «مَع» وهو معنى الواو كقوله تَعالى[3]: ﴿ وأَيديَكُم إلى المَرافِقِ ﴾ و﴿ مَنْ أَنْصَارِيْ إلى الله ﴾[4] وهو كثيرٌ في الشعر[5].

والجواب: أنَّه لا دلالة فيما ذكروا على أنَّ «إلاَّ» بمعنى الواو أمَّا قَولُهُ تَعالى[1]: ﴿ إلاَّ الّذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ فهو استثناءٌ منقطعٌ بمعنى «لكنْ» والمعنى لكنْ الذين ظَلموا يَحْتَجُّون عليكم بِغَيرِ حُجّة، وهكذا في جميع ما

= يخالف ذلك تماماً قال: عند قوله تعالى: ﴿ إلاّ الذين ظلموا ﴾ البقرة: آية: ١٥٠، «وقد قالَ بعض النَّحويين «إلا» في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قالَ: ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة ﴾ ولا الذين ظلموا فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية..»، المعاني: ٨٩/١، ورأي الأخفش في معانيه: ١٥٢/١، ونَسبه إليه أيضاً ابنُ هِشامٍ في المُغني: ٧٠، ورأي أبي عبيدة في المجاز: ٦٠/١.

(١) سورة البقرة: آية: ١٥٠.

(٢) سورة النساء: آية: ١٤٨.

(٣) سورة المائدة: آية: ٦.

(٤) سورة آل عمران: آية: ٥٢، والصَّف: آية: ١٤.

(٥) ومنه قولُ الشاعر:

وكــلُّ أخٍ مُـفـارقـه أخــوه ... لَـعمـرُ أبـيـك إلاّ الـفـرقـدان

وقولُ الآخر:

مـا بـالمَـدينـة دارٌ غيـرُ واحـدةٍ ... دارُ الـخَليـفـةِ إلاّ دارَ مَـروانـا

الأمثلة التي ذكرها أبو البقاء ليس فيها (إلاّ) وإنما فيها (إلى)، وربما كان هنا نَقْصٌ لحق عبارته، وعبارة ابن الأنباري في الإنصاف أوضح حيث قال: «... يؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعضِ القُراء أنه قرأ، «إلى الذين ظلموا» مخففاً يعني مع الذين ظلموا منهم... الخ» الإنصاف: ٢٦٦.

(٥) سورة البقرة: آية: ١٥٠.

ذكروه وأمثالِه، وأمَّا وقوعُها بمعنى «مَع» فغيرُ مُسلّمٍ، وأمَّا قولـه: «إلى المَرافِقِ» فهي حدٌّ يَنتهي الغَسْلُ إليه، والحدُّ هنا يَدخل في المَحدود؛ لأنَّ المِرفَقَ جزءٌ من اليَـدِ، وإذا وقعَ التّحـديدُ بجـزءٍ من الشّيءِ دخلَ في المَحدود، هكذا قال أهلُ اللُّغة. وقوله: «مَنْ أَنصارى إلى الله» فإلّا فيه على بابها، والتَّقدير مَنْ أنصارى مُضافين إلى الله، ويدلُّ على صِحَّةِ ذلكَ أنَّ «إلى» في الأَصْلِ لا تكونُ بمعنى «مع» كقوله تَعالى[1]: ﴿ ثم أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾ و«مع» هنا مُحال، وكذلك «جئتُ إلى زيدٍ»، وكانَ الأصل فيه أن «إلى» لانتِهاء الغَاية، والواوُ، و«مع» يلزمُ منهما المُصاحَبَةُ، والمُصاحبةُ تُنافي الانتهاء، فإنْ جاءَ شيءٌ من ذلِكَ فهو مَحْمُولٌ على «لَا» في أنه مُسْتَفَادٌ بالحَرْفِ الموضوعِ لَه.

والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) سورة البقرة: آية: ١٨٧.

٦٨ ـ مسألة: [تقديم المستثنى مع «إلا»](*)

لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المُستثنى منه كقولك: إلاَّ زيداً قامَ القومُ، ولاَ إلا زيداً ما قامَ القومُ.

وقالَ بعضُ الكوفيين يجوزُ ذلكَ.

وجهُ القَولِ الأَوَّلِ: من ثلاثةِ أَوجهٍ(١):

أحدُها: أنَّ حرفَ الاستثناءِ أُتي به وَصلةً للفعلِ، وتَقْوِيَةً له، فلا يَجُوزُ تقديمُه على ما يُوصله كواوِ «مع» فإنَّك لو قلتَ: وَزَيْداً قُمْتُ لَم يَجُزْ.

والوجهُ الثاني: أنَّ المُستثنى يكونُ بَدَلاً من المُستثنى منه، والبَدَلُ لا يتقدم على المبدل منه، كذلك ها هُنا.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٩٦، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٦ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٧٣ ـ ٢٧٧، وهي المسألة رقم: (٣٦) وعنوانها هناك: (هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام)، وانظر ثبت تخريج المراجع في المسألة رقم: (٦٦)، وائتلاف النصرة. المسألة رقم: (٥٣) فصل الحرف.

(١) قال المؤلف في شرح اللمع: ... وحجتهم أن العامل هنا ضعيف؛ لأن «إلا» ليس من شأنها أن توصل الأفعال الضعيفة، وإنما دخلت لمعنى الاستثناء فهي كـ «ما» النافية وواو العطف، وأجازه الكوفيون... الخ.

والثالثُ: أنه يلزمُ من التَّقديم عَمَلُ ما بعد إلّا فيما قَبْلَها، وذلك غيرُ جائزٍ، كما أن عملَ ما في حَيِّز «ما» النَّافية فيما قَبلها لا يَجُوزُ، يدلُّ على أن الاستثناءَ إخراجُ بعضِ الجُملةِ، كما أنَّ النَّفْيَ كذلك، وكما لا يجوزُ في النَّفي كذلك لا يَجوزُ فيما هو في مَعناه.

واحتجَّ الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ:

أما السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر[1]:

وبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا طُورِيُّ ... ولا خَلا الجِنَّ بِهَا إنْسِيُّ

تقديرُه: ولا بها إنسيٌّ خلا الجِنَّ، وقال أَبو زُبَيْدٍ[2]:

خَلا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايا ... حَسَيْنَ به فَهُنَّ إليه شُوْسُ[3]

---

(١) البيت للعجاج واسمه عبد الله بن رؤبة بن لبيد التَّميميّ المتوفى حوالي سنة ٩٠ هـ ورواية الديوان للبيت هكذا:

* وخَفْقَةٍ ليسَ بها طُوئيُّ *

ورد البيت الأول من هذا الرجز في نوادر أبي زيد: ٢٢٦، وهما معاً في المنصف: ٦٢/٣، والإنصاف: ٢٧٤، وشرح الرضي: ٢٠٦/١، والخزانة: ٣١١/٣ (هارون).

ومعنى بما بها طوري: أي ما به أحدٌ، يقالُ: ما بالدّار طُوري، ولا دُوري التَّهذيب (طور): ١٠/١٤.

(٢) أبو زُبيد: (؟ - ٦٢ هـ). حرملة بن المنذِر بن معدي كرب الطَّائي، شاعر جاهلي معمر، من نصارى طيّء، عاش زمناً في الجاهلية، وكان له زيارات للملوك، عارفاً باللُّغة الفارسية، أدرك الإسلام ولم يسلم، واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على صدقاتِ قومه أغلب إقامته عند أخواله بني تَغلب بالجزيرة وعمّر إلى زمن معاوية رضي الله عنه.

انظر أخباره في الأغاني: ٢٣/١١، والشعر والشعراء: ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٢.

(٣) البيت في مجاز القرآن: ٢٨/٢، ١٣٨، ومجالس ثعلب: ٤٨٦، المقتضب: =

وأمَّا القياسُ: فهو أن تقديمَ المُستثنى على المُستثنى مِنْه جائز، كقولك: ما لي إلا أباكَ صَدِيقٌ[1]؛ أي مالِي صَدِيْقٌ إلا أبَاكَ، فكذلك يَجوزُ تَقديمه على العامل فيه، ألا تَرى أنَّ قولك: ما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ جائز، وكذلك بزيد مررت، ولأنَّ العاملَ في الاستثناءِ فعلٌ، وتَقْدِيمُ المَفْعُولِ على الفعلِ جائز.

والجوابُ: أما البيتُ فمحمولٌ على اسمِ لَيس، تقديره: ليسَ بها إنسيٌّ إلا الجِنُّ، والاستثناء من غيرِ الجِنْسِ، وعلى هذا لا يَدخُلُ البيتُ فيما نحن فيه.

أما البيتُ الثاني فمن جنس هذا، والدَّلِيْلُ عليه البيتُ الذي قبلَه، والبيتُ قولُهُ[3]:

إلى أنْ عَـرَّسُـوا وأغبَّ منهم ... قَـرِيبـاً مـا يُحَسُّ لـه حَسِيسُ

والتقديرُ: ما يحس له جنس حسيسٌ إلاَّ أصواتَ الخَيلِ. قولهم: «الاستثناءُ يشبه البَدَلَ» لا يصحُّ لوجهين:

= ٢٤٥/١، والجمل: ٣٨١، ومجالس العُلماء: ٤٨٦، وأمالي القالي: ١٧٤/١، واللآلي: ٤٣٨، والتهذيب: ٤٠٨/٣، والخصائص: ٤٣٨/٢، والمنصف: ٤٨/٣، والمحتسب: ١٢٣/١، ٢٦٩، ٧٦/٢، وابن الشجري: ٩٧/١، ٣٨٨، والإنصاف: ٢٧٣، ٢٧٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٥٤/١٠، وديوانه ص: ٩٦ من قصيدة يصف فيها الأسد.

ويروى: (سِوى) مكان (خلا) كما يروى: (حَسَسْنَ وأحسن) بدل (حسين): إذا فطن وشعر به، وشوس: من الشوس وهو النظر بمؤخرة العين.

(١) وسمع يونس: «ما لي إلا أبوك ناصر».

(٢) قال المؤلف في شرح اللمع: «وهذا عندنا ليس باستثناء وإنّما هو فعل والحين مفعول وإنسي فاعل...».

(٣) انظر أغلب تخريجات البيت السابق.

أحدُهما: أنَّ تقديمَ المُستثنى على المُستثنى منه واقعٌ بعدَ العاملِ، ألا ترى أنَّ قولَك: ما قامَ إلا زيداً أحدٌ «إلا زيداً» هو بعدَ العاملِ وهو قامَ، وليس كذلك ها هُنا، فإنه واقعٌ قبلَ العامِلِ، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، ألا تَرى أنَّ قولك: كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ إذا لَم تقدّرْ في «كان» ضميرُ الشَّأنِ لا يَجُوز، لِوُقُوعِ الفَصلِ بَيْنَ العامِلِ والمعمولِ بالأَجنَبِيّ، فإذا لَم يجزْ الفصلُ فالتَّقديمُ أَولى ألَّا يجوزَ.

والثاني: أنَّ «إلا» مع ما بعدَها لا تُجرى مُجرى المفعولِ؛ لأنه حَدثَ فيه معنى بـ«إلا»، بخلافِ قولِكَ: قامَ القومُ إلَّا زيداً؛ فإنَّ: «إلَّا» وزيداً يشتملُ على معنيين، يفترقان إلى ما يكونُ معناه سابقاً عليهما، وصارَ هذا كما في حَرفِ العَطفِ فإنَّه لما تَقَدَّمَ عليه ما يَتَعَلَّقُ به معناه لَم يجز تقديمُهُ، كقولِكَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو ولو قلتَ، وعمرٌو قامَ زيدٌ لم يَجُز، يدلُّ عليه أن من مَذهبهم أنَّ «إلَّا» مركبة من «أن»، و«لا»[1] وتقديمُ هذا المَعنى على الاستثناء خطأٌ، والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) تقدم الحديث عن هذا في مسألة «إلَّا» في الاستثناء رقم: ٦٦.

٦٩ - مسألة: [«حاشا» بين الفعلية والحرفية][*]

حاشا في الاستثناء حرفُ جرٍ.

ومن البَصريين من قالَ: تكونُ حرفاً، وتكونُ فعلاً.

وقالَ الكوفيُّون: هي فِعْلٌ.

وَجْهُ القولِ الأوّلِ[1] السَّماعُ، والقِياسُ.

أمَّا السَّماعُ فقولُ الشاعر[2]:

حـاشَى أَبِي ثَـوبـان إنَّ أبـا ثَـوبـانَ لَيسَ بِبُـكْمَـةٍ فَـدْمِ

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٤، وشرح اللمع ورقة: ٩٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٧٨ - ٢٨٧، وهي المسألة رقم: (٣٧) وعنوانها هناك: (حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين).

وانظر الكتاب: ٣٥٩/١، المقتضب: ٣٩١/٤، والأصول: ٣٥٣/١، معاني الحروف: ١١٨، المرتجل: ١٨٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٨٤/٢، والجنى الداني: ٨٨٥، والبحر المحيط: ٣٠٠/٥.

(١) هو قول سيبويه الكتاب: ١٥٩/١، والأصول: ٣٥٢/١، وأيَّده المؤلف وعليه أكثر البصريين، الإنصاف: ٢٨٠.

(٢) البيتان للجميع الأسدي من قصيدة أوردها المفضل في المفضليات: ٣٦٧، وشرحه للتبريزي: ١٥٠٧ رواها المفضل أبا ثوبان «والتبريزي» «أبي ثوبان» وفي شرحي المرزوقي وابن الأنباري «أبا ثوبان» الأصمعيات: ٢١٨ (أبي ثوبان). والبيان في =

عَمـرُو بنُ عـبـدِ الله إنَّ بِـه ضَنّـاً على المِلْحَـاةِ والشَّتـمِ

فجرَّبها، وليسَ «أَبي» مضافاً إلى ياء المُتكلم؛ لأنَّ اسمَه: أَبو ثَوبان بدليلِ قوله: «إن أبا ثوبان» وقالَ آخر[1]:

فَلاَ أَهلَ إلاَّ دُونَ أُهلِكِ عِندَنا ومالَكِ حاشَا بَيتِ مَكّةَ من عَدْلِ

أمَّا القياسُ فمن أوجهٍ:

أحدُها: أنَّك تقولُ: حاشايَ.

ولا تقولُ: «حاشـانِي»، ولو كـانَ فِعْلاً لقلتُـهُ كما تقـولُ: رامانِي وعاطانِي.

والثاني: أنه لا يجوزُ أن يكونَ صِلَةَ «ما» المَصْدَرِيَّة فلا تقولُ: قامَ القومُ حاشَا زيداً[2]، كما تقولُ: قاموا ما خَلاَ زَيْداً، وهذا يَدُلُّ على أنه حَرْفٌ، إذ لم يَجُز أن يُجْعَلَ صِلَةَ «ما».

والثالثُ: أنَّه لو كان فعلاً لكانَ له فاعِلٌ، وليس له فاعِلٌ.

بيانُه أنَّك تقول: حاشاكَ من كذا فتَصِلُ به الكافَ، وحاشايَ ويَدخل على اليَاء، وليس هناك فاعِلٌ.

= المحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف: ٢٨٠، وشرح المفصل: ٨٤/٢، ٤٧/٨، والجنى الداني: ٥٦٢، ٥٦٣، والخزانة: ١٥٠/٢.

والبكمة: الأبكم، والفدم: العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم، والملحاة: الملاقة.

(١) لم أعثر على هذا البيت.

(٢) سمع ذلك عن العرب قال الشاعر:

رأيتُ النَّـاس مـا حـاشـا قُـريشـاً فـإنّـا نـحنُ أفـضَـلُهـم فِـعَـالاَ

ديوان الأخطل: ١٦٤، والخزانة: ٣٦/٢.

وفي الحديث الشريف: «أُسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشَا فاطِمةَ».

فإن قيلَ: لو كان حرفَ جرٍ لكانَ معدّياً للفعل؟.

قيل: هو معدّياً كما أن «إلا» كذلك، ألا تَراكَ تقولُ: قامَ القـومُ حاشَى زَيْدٍ فتُعَدَّى قامَ بـ «حَاشَا».

واحتجَّ الآخَرُونَ[1]: بأَشْيَاءَ:

أحدُها: أنَّه قد صُرِّفَ فيقال: حاشَيْتُهُ، وأُحاشيه ومنه قولُ النَّابغة[2]:

---

(١) هذا هو مذهب الكوفيين انظر الإنصاف: ٢٧٨ وقد وافق الكوفيين بعض البصريين، انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٤٢٨.

قالَ بعضهم: إن «حاشا» فعل ماض، وقال بَعضهم: هي فعل استعمل استعمال الأدوات. أمَّا البصريون المجوزون لفعليتها، فقالوا بجواز الأمرين معاً فتكون على رأيهم تارةً فِعلاً وتارةَ حرفاً، وأصحابُ هذا المذهب الأخفش وأبو زَيْدٍ والجَرمي والمازني والمُبرِّدُ والزَّجاج، والفارسي وابن جني والكسائي من الكوفيين وكثيرٌ من المتأخرين مثل ابن مالك، وأبي حيان والمرادي، وابن هشام وابن عقيل وغيرهم.

وقد أيَّد العكبري مذهب البَصريين القائلين بحرفيتها، ومثله فعل ابن الأنباري، والذي يظهر لي أنهما لم يوفقا في اختبار هذا المذهب لورودها فعلاً عن العَرب، ودفعهم أدلة الكوفيين فيه تكلُّف ظاهر. والصَّواب في نظري هو ما ذهب إليه كثير من النحويين وهو أنها تأتي فعلاً تارةً، وحرفاً تارةً أخرى وهذا الرأي هو الذي يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويؤيده السَّماع عن العرب.

(٢) هذا عجز بيت للنَّابغة الذّبياني زياد بن معاوية وصدره هو:

* ولا أَرى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ *

وأكثر روايات البيت: «وما أحاشي».

البيت في ديوانه صنعة السكري ص: ١٣ تحقيق د. شكري فيصل، وهو من قصيدة يمدح فيها النُّعمان بن المُنذر ويعتذرُ إليه مما وَشى به بنو قُريع، وعدَّها ابن النَّحاس من المعلقات التسع: ٢/٧٥٠ ومثله فعله التبريزي فعدها من القصائد العشر: ٤٦٢ والبيت في: مجالس ثعلب: ٥٠٤، والأصول: ١/٣٥٢، والجمل: ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/٨٥، والمرتجل ١٨٩، وابن يعيش: ٢/٨٥، ٨/٤٨، ٤٩، والإنصاف: ٢٧٨، والجنى الداني: ٥٥٩، ٥٦٣، والخزانة: ٢/٤٤.

* ولا أُحاشِي من الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ *

وهذا حكمُ الفِعْلِ.

والثاني: أنّه يُعدى باللَّامِ، كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿حاشَى لِلَّهِ﴾ ولو كان حرفَ جرٍ، لدخلَ على حرفِ جَرٍ، وليسَ كذلك حُكمُ الحروفِ.

والثَّالثُ: أنَّه دخله التَّخفيفُ بالحذفِ يقالُ: حاشى الله، وحَشَا اللَّهَ.

والجوابُ: أمَّا التَّصرفُ فغيرُ دَليلٍ على الفِعليّة، فإن الحرفَ تصرَّف[2] منه فعل كقولك: سأَلته حاجة فلَولا: أي قال: لو كان كذا، ويُقال: بسمل، إذا قال: بسم الله، وهَلَّلَ إذا قال: لا إله إلاَّ اللَّه، وهو كثير[2]. قولهم: يُوصلُ بحرفِ الجَرّ، ليس كذلك، والدَّليلُ عليه حاشى زيدٍ، وحاشايَ، ولو كان حرفُ الجَرّ فَصلاً لما جازَ حذَفُهُ فعُلِمَ أنَّ اللاّمَ زائدةٌ وزيادةُ الحروفِ كثيرٌ، منها قولُه تعالى[3]: ﴿عَسى أَن يَكُوْنَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ أي رَدِفَكُم، وأَلْقَى بيَدِه، وقالَ الشاعر[4]:

* نضربُ بالسَّيف ونَرجو بالفَرَجْ *

---

(١) سورة يوسف: آية: ٥١.

(٢) انظر الإنصاف: ٢٨٢، ومعاني الحروف: ١١٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٩.
والتصرف هنا ليس في الحروف وحدها، إنما هو في العبارة بكاملها. وهذا هو ما يسمى «النحت».

(٣) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٤) قبل هذا البيت قوله:

* نحنُ بني جَعدةَ أَربابَ الفَلَجْ *

وقيل:

* نحنُ بني ضَبَّةَ أَصْحَابَ الفَلَجْ *

والرِّوايةُ الأولى أظهر؛ لأنَّ قائله النابغة الجَعدي واسمه عبد الله بن قيس على الأرجح، والفَلَجُ: واحد الأفلاج، والأفلاج منطقة في جنوب نجد معروفة وقال =

وقالوا: رُبَ، في «رُبَّ»، وكل هذه حذوفٌ وزيادةٌ في الحُـرُوفِ
قولَهم: «قد حذفت منه الألف» جوابهُ من وَجهين:

أحدُهما: لَيس كذلك فإنَّ أبا عمروٍ[1] إمامُ القراءِ أَنْكرَ هذه القراءة.

والثاني: أن الحروفَ قد دَخلها الحذفُ كما في «رُبَّ» وغيرها.

فإن قيلَ: استعمالُها في الاستثناءِ خاصةً يدلُّ على كونها فعلاً.

قيلَ: تكونُ استثناءً في مواضعَ، وغيرَ استثناءٍ في مواضعَ؛ ألا تراكَ

= البكري: «والفلج: بتحريك ثانيه موضع آخر لبني جَعدة من قيس بنجد، وهو أعلى بلادِ قيسٍ قال الرّاجز وأنشد البيت».

وقال ياقوت: «... والأفلاج لبني جعدة وفيها لقَيس والحُريش موضع... ثم قال: قال الجعديّ وأورد البيت». معجم ما استعجم: ٢/١٠٢٩، ومعجم البلدان: ٤/٢٧١.

والبيت في ملحقات ديوان النابغة الجعدي: ٢١٥، ٢١٦، وفيه: «نضرب بالبيض».

وورد بين البيتين قوله:

* نَحْنُ مَنَعْنَا سَيْلَهُ إذَا اعْتَلَجْ *

الإنصاف: ٢٨٤، والخزانة: ٤/١٥٩.

(١) أبو عمرو بن العلاء: (٧٠ - ١٥٤)، زبّان بن عَمرو التَّيميمي المازني البَصري، أحد القراء السبعة مولده بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، كان أعلم النّاس بالأدب والعربية والقرآن والشعر كانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا أعراب الجاهلية.

وللصولي كتاب: (أخبار أبي عمرو بن العلاء).

أخباره في طبقات الزبيدي: ٢٨، ونزهة الألباء: ٢٤، وغاية النهاية: ١/٢٨٨.

قراءة أبي عمرو: (حشا الله) بألف في السبعة ٣٤٨، الكشف لمكي: ٢/٣١، والحجة المنسوب إلى ابن خالويه: ١٧٠، والتيسير للداني: ١٢٨، ١٢٩، وزاد المسير: ٤/٢١٨، والبحر المحيط: ٣٠٣.

تقولُ مبتدأ حاشى زيداً أَنْ يَسْرِقَ، ولَيس هنا ما يُستثنى منه، بل هو بمعنى قولِكَ: زيدٌ بعيدٌ من السَّرْقِ، ثم لو لَزِمَت الاستثناءَ لم يدُلَّ ذلك على كونِهِ فعلاً، ألا تَرى أن «إلا» يلزمها الاستثناء، وهي حَرفٌ بلا خلافٍ. والله أعلمُ بالصواب.

٧٠ ـ مسألة: (غير) بين الإعراب والبناء(*)

إذا أضيفت «غيرُ» إلى مُتمكنٍ لم يجز بناؤُها، وإن أُضيفت إلى غيرِ مُتَمَكّنٍ جازَ بناؤُها وإعرابُها.

وقالَ الكوفيُّون يَجوزُ بناؤُها مُطلقاً[١].

لَنا[٢] أنّها اسمٌ معربٌ قبلَ الإضافةِ، فبقيتْ على إعرابِها بعدَ الإضافةِ كسائرِ الأسماءِ المُعربةِ، بيانُه أنَّك إذا قُلتَ: جاءَني غيرُ زيدٍ، ومررتُ بغيرِ زيدٍ فـ «غيرُ» هُنا مُعربةٌ بلا خلافٍ، فلو جازَ البناء لكانَ لعلةِ الإضافةِ، والإضافةُ هُنا موجودةٌ، ولم يجزِ البناءُ فدَلَّ على إبطالِ التَّعليلِ بالإضافةِ ويتأيد هذا من ثلاثةِ أوجهٍ:

(*) ذكر ابن الانباري هذه المسألة في كتاب الإنصاف: ٢٨٧ ـ ٢٩٨، وهي المسألة رقم: (٧٨) وعنوانها هناك: (هل يجوز بناء غير مطلقاً).

وانظر: ابن الشجري: ٢/٢٦٤، والرضي: ١/٢٤٥، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ٣/٨٠، ٨١، والمغني: ١٧١، والهمع: ١/١٢٠، وحاشية الصبان: ٢/٢٢١، والتصريح: ١/٣٦٢.

(١) قال الرضي في شرح الكافية: ١/٣٤٦: قال الفراء: «يجوز أن يبنى «غير» في الاستثناء مطلقاً سواء أضيف إلى معرف أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني «إلا» . . . ».

(٢) هي حجة البصريين.

أحدهما: أنَّ غيراً لا تتعرفُ بالإضافةِ، بل تَبقى نكرةً، والنَّكراتُ معرَباتٌ.

والثاني: أن غيراً لا معنى لها إلا بالإضافة، فلو كانت الإضافةُ علّةَ البناءِ لوجبَ ألّا تعربَ في موضع.

والثالثُ: أنا وجدنا من المبنيات ما يُعرب إذا أُضيف وهذا يدلُّ على أن الإضافةَ علّةٌ لازمةٌ للبِناءِ، فكيفَ تكون علةَ البناءِ؟.

ولا يلزمُ على ما ذكرناهُ إذا أُضيفتَ إلى غيرِ متمكنٍ؛ لأنَّ المضافَ يَكتَسي كَثيراً من أَحكامِ المُضافِ إليه، والمُبهم هُنا مبنيٌّ، والمُضاف إليه كالشَّيءِ الواحدِ، فجازَ أن يَتَعدَّى البناءُ إليه، ومن ذلِكَ قوله تَعالى[1]: ﴿وهم من فَزَعِ يَومَئذ﴾ بفتح الميم، وقوله تَعالى[2]: ﴿من خِزْيِ يَومَئذٍ﴾، وقوله[3]: ﴿إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تَنطِقُون﴾ وكلُّ ذلك يَجوز فيه الإعراب، والبِنَاءُ فيه جَائزٌ.

وأمَّا إضافتُهُ إلى المُتمكن فليس فيه ما يَحسن البناء.

أمَّا الكوفيُّون فاحتَجُّوا بأن «غَيراً» هنا وَقعت موقع «إلّا» و«إلّا» حَرفٌ،

---

(١) سورة النَّمل: آية: ٨٩. وقُرئت: ﴿من فَزعٍ يومَئذٍ﴾ أي بدون تنوين، ونصب «يومَ» هي قراءة عاصم فيما رواه عنه ابن جمّاز وقالون وأبو بكر بن أبي أُويس المسيبي وورش. (السبعة لابن مجاهد: ٤٨٧) وهي محل الشاهد.

(٢) سورة هود: آية: ٦٦، وفتح الميم قراءة الكسائي ونافع.
السبعة لابن مجاهد: ٣٦٦، والتيسير للداني: ١٢٥، والكشف لمكي: ١/٥٣٢.

(٣) سورة الذاريات: آية: ٢٣، قراءة: (مثل) بالفتح هي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر وحفص عن عاصم. وأبي جعفر، ويعقوب.
السبعة لابن مجاهد: ٦٠٩، والكشف: ٢/٢٨٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٣٢٣، ٣٢٤، وابن الشجري في الأمالي: ٢/٢٦٤. وقرأ: (مثلُ) بالرفع أبو بكر، وحمزة والكسائي: الكشف: ٢/٢٨٧.

والحَرفُ مبنيٌّ، فإذا وقع الاسمُ موقعَ المبنيّ وجبَ أن يُبنى فكيفَ إذا وقعَ موقعَ الحرفِ؟ ألا تَرى أنَّ المنادى المُفرد مبنيٌّ[1] لوقوعِهِ موقعَ المضمرِ أو الخطابِ، وقد شَهِدَ لصحَّةِ ذلكَ قولُ الشاعر[2]:

لم يَمنع الشُّربَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقالِ

ففتحَ الرَّاء، ولا سَبَبَ له إلّا ما ذكرنا.

والجوابُ عنه من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ المضافَ إلى غَيرِ المُتمكن يَجوزُ بناؤُه وليسَ معناه «إلا» كقولِهِ: ﴿وهُم من فزع يومئذٍ﴾، وكذلك الآي الأُخر، فَبَطَلَ التَّعليلُ بوقوعه موقعَ «إلا».

والثاني: أن وقوعَ الاسمِ موضعَ الحرفِ لا يُوجبُ البناء، ألا تَرى أن قولَك أخذتُ بعضَ المالِ. معربٌ، ولو قلتَ: أخذتُ من المالِ صحَّ المعنى وقد وبعدَت بَعضُ موضع من، وتقول: زيدٌ مثلُ عمروٍ فترفعُ مع جوازِ أن تكونَ في موضعِ الكاف.

أمَّا قولُه: «غيرَ أنْ نَطَقَتْ» فلمْ يَكُنْ بناؤُها لِمَا ذَكَرُوا، بل لإضافَتِها إلى غيرِ متمكنٍ على ما ذكرنا، والله أعلمُ بالصّواب.

---

(١) فيه خلاف هل هو مبني أو معرب؟ سيذكره المؤلف في مسألة: (٧٨).

(٢) البيت مختلف في نسبته، فنسب إلى الشّماخ بن ضرار، ونسب إلى رجل من كنانة ولأبي قيس صيفيّ بن الأسلت، وهو في ديوان أبي قيس: ٨٥، وهو في كتاب سيبويه: ٣٦٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١، وأصول ابن السراج: ٣٣٦/١، ٣٦٥، وأمالي الشجري: ٤٦/١، ٢٦٤/٢، والمرتجل: ١٠٩، والمفصل: ١٢٥، والأحاجي النحوية: ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/٣، ١٣٥/٨، والعيني: ٢٣٣/١، والخزانة ٤٥/٢، ١٤٤/٣.
ويروى: «أن هَتَفَتْ»، و«في سُحُوقٍ» بدل غُصُونٍ.
والشاهد في البيت: بناءُ «غيرَ» على الفَتْحِ لوقوعها موقع «إلا» على مذهب الكوفيين.

٧١ ـ مسألة: «سوى» لا تقع إلا ظرفاً(*)

الأصلُ ألا تقع «سَواء» و «سِوى» إلا ظرفاً(١).

وقالَ الكوفيون: تقع ظرفاً وغيرَ ظرفٍ.

وجهُ القولِ الأوَّلِ من ثلاثةِ أوجهٍ(٢):

أحدُها: الاستِقراءُ، فإنَّ كلَّ مَوضعٍ استُعملت فيه «سِوى» كانت ظَرفاً، وفي المَوضع الذي وَقَعَتْ غيرَ ظرفٍ فهي فيه مُتَأَوَّلةٌ.

والثاني: أنَّها وَقَعَتْ ظَرْفاً بلا خِلافٍ، فأمَّا أن يكونَ ذلك وضْعُها،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٩٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٢٤ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٩٤ ـ ٢٩٨. وهي المسألة رقم: (٣٩) وعنوانها هناك: (هل تكون سِوى اسماً أو تلزم الظرفية؟) واليمني في ائتلاف النصرة وهي في كتاب سيبويه: ١/٢١، والمقتضب: ٢/٢٧٤، ٤/٣٤٩، والكامل: ٨/١٤٦، والأصول: ١/٣٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٣٥، شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٤٤، ٤٨، شرح الكافية للرّضي: ١/٢٤٨، والهمع: ١/٢٠١.

(١) هذا هو رأي العكبري، والرُّماني، أما البصريون فقد نقل عنهم ابن الأنباري في الإنصاف أن «سوى» لا تكون إلا ظرفاً دائماً، وما ورد من خروجها فهو من ضرورة الشعر.

واستِعْمالُها في غيرِه مَجازاً، أو بالعَكْسِ، أو هي في كلِّ ذلك حَقيقةً، لا وجهَ إلى الثَّاني؛ إذْ لا قائِلَ به. ولا وَجْهَ إلى الثَّالث؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى الاشتِراكِ، والأَصلُ عَدَمُهُ، فتعيَّن الأولُ.

والثالثُ: أن «سِوى» معناها: وَسَطُ الشَّيءِ، وهو ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيرِه بمعنى «غير»، ووجهُ التَّأويل فيها ظاهرٌ كما أن «خلفَكَ»، و«قدّامَكَ» ظروفٌ لا محالةَ، وقد وقعت في موضعٍ غيرَ ظرفٍ.

واحتجَّ الآخرون بما جاء في الشِّعرِ من وقوعها غير ظرفٍ كقولِ الأَعشى[1]:

تَجـانَفُ عن أَهلِ اليَمـامةِ نـاقَتي ... ومـا قَصَدَتْ من أَهلِهـا لِسِـوَائِكَـا

---

(١) البيت في ديوان الأعشى: ٨٩، من قصيدة يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي، ومعنى تَجانفُ: تَميلُ، واليمامة: هـو الإقليم المعروف في نَجْـدٍ وسط جزيـرة العرب، وبه تقعُ مدينةُ الرّياض وقبل هذا البيت قوله:

* إلى هَوذَةَ الوَهّاب أَهديْتُ مِدْحَتِي *

وهوذة هذا: سيدٌ من ساداتِ العَرب وخُطبائِها وشعرائِها كان يَعتَصِبُ بالتاج وهو أول من عُرف به في الجاهلية. أخباره في الرّوض الأنف: ٢/٢٥٣، والكامل: ١/١٦٥، ١٦٦ «أهل اليمامة» تروى «جوّ اليمامة» و«خل اليمامة» و«جل اليمامة» وبالأخيرة رواية الدّيوان، والمعنى بهذه الروايات لا يكادُ يختلف.

و«جوّ اليمامة» ـ كما قال ياقوت ـ: اسمٌ لناحية اليَمامة... وأورد البيت معجم البلدان: ٢/١٩٠، وقال البكري: جَوٌّ: اسمُ اليمامة في الجاهلية حتى سماها الحِميري لما قتل المرأة (اليمامة)... معجم ما استعجم: ٤٠٧، والجوُّ في اللغة: هو ما اتّسع من الأودية.

والبيت في الكتـاب: ١/١٣، ٢٠٣، وشرح أبيـاته لابن السِّيـرافي: ١/٩٥، والمقتضب: ٤/٣٤٩، وابن يـعيش: ٢/٤٤، ٨٤، والإنـصـاف: ٢٩٥، وابن الشجـري: ١/٢٣٥، ٢/٤٥، ١١٩، ١٢٤، والتصحيـف: ٢٩٨، والأشبـاه: ٣/٦٦، ٦٩، الهمع: ١/٢٠٢، واللسان (سوى)، والخزانة: ٢/٥٩، ويروى: «وما عدلت» بدل و«ما قصدت».

وكذلك قولُ الآخرِ[1]:

ولا يَنطِقُ الفَحشاءَ مَنْ كـانَ مِنهُمُ   إذا جَلَسُـوا مِنّـا ولا من سِـوَائِنَـا

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿فقد ضَلَّ سواءَ السَّبيل﴾، وقوله تعالى[3]: [﴿فاطّلع فرآه في سَواءِ الجَحِيم﴾،] وكثرةُ استعمالها غير ظرفٍ يدلُّ على أن موضوعَها على ذلك، ولأن «سواء» بمعنى مكان، وكما أن مكاناً يكونُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ، كذلك «سواء» يدلُّ عليـه أنَّها قـد وقعت فاعـلاً في قولِ الشَّاعر[4]:

ولـم يبـقَ سِـوى العُـدوان   دِنّـاهُـم كـمـا دَانُـوا

---

(١) البيت للمرار بن سلامة العجلي، في كتاب سيبويه: ١٣/١، ٢٣٠، والمقتضب: ٣٥٠/٤، والإنـصـاف: ٢٩٤، والعنبي: ١٢٦/٣، والأشمـونـي: ١٥٨/٢، والمخصص: ٥٨/٤، والخزانة: ٦٠/٢.

(٢) سورة الممتحنة: آية: ١.

(٣) أورد الناسخ هذه الآية هكذا:
﴿فألقوه في سواء الجحيم﴾.
ولم ترد الآية هكذا في القرآن وإنّما ورد في القرآن الكريم:
﴿ألقوه في الجحيم﴾ سورة الصافات: آية: ٩٧، و﴿فاطلع فـرآه في سواء الجحيم﴾ سورة الصافات: آية: ٥٥، و﴿حذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم﴾ سورة الدخان: آية: ٤٧.
وقد استشهد ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن: ٥٢١، على وقوع «سواء» بمعنى وسط في آية سورة الصافات: ٥٥، فلعلَّ المؤلف أرادها.

(٤) الشاعر هو: الفِنْد الزِّمَّانِيُّ وهو شَهْلُ بن شَيبان بن رَبيعة، شاعرٌ جاهِلي قَديمٌ.
أخباره في الأغاني: ١٤٣/٢٠، واللآلي: ٥٧٩، والخزانة: ٥٨/١.
والبيت من قصيدة أوردها أبو تمام في الحماسة ص: ٣٣، وأولها:

صفحنا عن بني ذهل   وقـلـنـا الـقـوم إخـوان

وأوردها البكري في شرح الأمالي: ٥٧٨.
والبيت في أمـالي القـالي: ٢٩٥/٢، المغني: ٣١٩، والعينـي: ١٢٢/٣، والتصريح: ٣٦٢، والأشموني: ١٥٩/٢، والخزانة: ٥٧/٢.

والجوابُ[1]:

أمَّا المواضعُ التي جاءَت فيها غير ظرفٍ فلا يدلُّ على أن أصلَها غيرُ الظَّرفيّةِ، ألا تَرى أن عنداً ظرفٌ، وقد خَرجت عن الظَّرفية بـ «من» في مثلِ قولهِ تَعالى[2]: ﴿حتى إذا خَرجوا من عندِك﴾ وكذا: «لسوائِكا» أي لمكانٍ غير مكانك وقد استُعملت بمعنى «غير»[3]، وليس ذلك أُصلُها، كما أنّ «إلاَّ» حرفٌ وقد وقعت بمعنى «غير» قال تعالى[4]: ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله﴾ أي غيرُ الله، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرفَ استثناءٍ.

وقولهم: (قامَ القومُ سِوى زيد) أي مكانَ زيدٍ، والمعنى بدلَ زيدٍ، وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظَّرف كما أن الأصل[5] في غيرٍ أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء والأصلُ في «إلا» الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً. والله أعلم.

---

(1) الإنصاف: ٢٩٧، ٢٩٨، وشرح الرضي: ١/٢٤٨.

(2) سورة محمد: آية: ١٦.

(3) نقل الأزهري في التصريح: ٢/٧٠، ٧٢ عن العكبري أن «سوى» تستعمل كغير قليلاً.

(4) سورة الأنبياء: آية: ٢٢.

(5) من هنا إلى آخر المسألة نقله السيوطي في الأشباه: ٢/٣٧٧ عن التبيين مع بعض التغيير.

٧٢ ـ [مسألة: كم مفردة أو مركبة](*)

كم في العَدَدِ مفردةٌ.

وقالَ الكُوفيُّون: هي مركبةٌ من الكاف، و«ما»، ثم حذفت منها الألف.

وجهُ القولِ الأولِ: تحقيقُ مذهَبِنا(١)، وفيه مسلكٌ آخر: إبطالُ مذهبِ المخالفِ.

أما الأولُ: فهو أن الأصلَ عدمُ التركيبِ، لا سيما في كلمةٍ لا يصحُّ أن تُجعلَ كلمتين، و«كم» ها هنا كذلك، فإن كم حرفان، ولا يمكن أن يكون كلُّ واحدٍ منهما، ولا أحدهما كلمةٌ تامةٌ فعلى هذا يَمتنع التَّركيبُ؛ لأنّه إنّما يكونُ بينَ كلمتين.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٦، وشرح الإيضاح: ١٥٠، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٩٨ ـ ٣٠٣. وهي المسألة رقم: (٤٠) وعنوانها هناك: (كم مركبة أو مفردة). واليَمني في ائتلاف النُصرة.
وانظر شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣١٣/١، ٣٤٢، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٤٦٥/٩، وشرح الرضي: ٩٥/٢، والجنى الداني: ٢٦١، والمغني: ٢٠١، والأشموني: ٧٠/٤، والهمع: ٧٥/٢.

(١) انظر ما احتج به شارح ديوان المتنبي المنسوب إلى العُكبري للبصريين: ٣١٣/١.

أمَّا إبطالُ مذهبِ المُخالف فهو: أنَّهم زعموا أنّ «ما» هي الألف[1] وهي استفهامٌ عن العَدَدِ، ثم أُدخلت عليها الكاف، وحُذفت الأَلف كما حُذفت من لمَ في الاستفهام، وفيمَ، وعلامَ.

ومعنى قولنا: كم مالك؟ أي ما عَدَدُهُ، وزيادة الكاف كثيرٌ، من ذلك «كأيّن»، ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] وغيرُ ذلك، وهذه الدَّعوى باطلةٌ، أمَّا قوله: ما مالك؟ فليس معناه كم مالك؛ لأنَّ «ما» سؤال عن الحَقيقة فما مالك معناه أيُّ جنسٍ هو؟ وليس هذا معنى العَدد، فإذاً لا معنى لـ «ما» ها هُنا، ثم إنَّ الحذفَ على خلافِ الأصلِ فما الدّاعي إلى دَعواه[3]؟.

ويدلُّ عليه أنَّك إذا أَثبتَّ الألف لم يكن معناه السؤال عن العَدد، بل يصيرُ إلى معنى آخر، يدلُّ عليه أن «كم» تكونُ خبراً للتَّكثير كقولك: كم عَبْدٍ ملكتُ؟ ولو قلتَ: ما عَبدٍ ملكتُ؟ أو كم ما عبدٍ ملكت لم يجز، ولم يكن معناه كم عبدٍ ملكت. ويدل عليه أن «مِنْ» تدخلُ عليها «كم» كقولك: كم من عَبْدٍ، ولو قلت: ما من عبدٍ كان نفياً.

واحتج الآخرون: بأنَّ المعنى على «ما» والكاف كاللام[4] كما قالوا: لمَ فعلتَ قالوا: كَم فعلت وقالوا أيضاً كأيٍّ في معنى كم، وكما أن كأيٍّ مركبة كذلك «كم» وكذلك قولهم: له على كذا، وهما في معنى العدد.

والجوابُ عنه من وجهين:

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب (هي بالألف).

(٢) سورة الشورى: آية: ١١.

(٣) أبو البقاء لا يرتضي دعوى التركيب في الغالب فقد ردّ دعوى تركيب «كم» هنا كما أنه رد فيما تقدم على دعوى تركيب «لكن»، و «لن» و «ليس».

(٤) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

أحدهما: ما تقدّم من فسادِ دَعوى التَّركيبِ.

والثاني: أنَّ أكثرَ ما فيه أنَّهم أُرونا كلمات فيها تَركيب، وهذا لا يُوجب أن يُجعل كلُّ شيءٍ هكذا. والله أعلمُ بالصَّواب.

٧٣ ـ مسألة: [كم الخبرية تجر ما بعدها][*]

«كم» الخبرية تجرُّ ما بعدها بإضافتها إليه[١].

وقالَ بعضُهم ينجرُّ بـ «مِنْ» مقدرة[٢].

وجهُ القولِ الأول: أن «كَم» اسمٌ لعددٍ كثيرٍ، فكان كنفسِ ذلك العَدد؛ بيانه: أن «كم» ها هُنا في تقديرِ مائةٍ أو ألفٍ، وكما ينجرُّ المَعدود بالعددِ هنا، كذلك «كم».

(*) ذكرها المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٦ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ضمن مسألة (الفَصل بين كَم الخَبرية وتَمييزِها) ولم يجعلها مسألة مستقلّة، وهي من مسائل الخلاف بين البَصريين والكُوفيين.

والمسألة في: معاني القرآن للفراء: ١/١٦٨، ١٦٩، وشرح المفصل: ٤/١٣٤، وهمع الهوامع: ١/٢٥٥.

(١) هذا هو مذهب البصريين، الهمع: ١/٢٥٥.

(٢) هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعيش: ٤/١٣٤: «والكوفيون يخفضون ما بعد «كم» على كلِّ حالٍ بـ «من» فإن أظهرتها في الخافِضة وإن لم تظهرها فهي مرادة مقدرة».

وقال الفراء في معاني القرآن: ١/١٦٨: «... فإذا ألقيت «من» كان في الاسم النكرة النصب والخفض فمن ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشاً جراراً قد هزمت...».

طريقةٌ أُخرى: وهو أن المَعدودَ هنا مجرورٌ، والجرُّ عملٌ، ولا بدّ له من عاملٍ، وعامله لا يخلو إما أن يكون لفظاً، أو مقدراً، لا وجه إلى الثاني لأنَّ الذي يقدَّرُ حرفُ الجرِّ، وحروفُ الجرِّ لا يَبقى عملها بعدَ حذفِها[1]؛ لأنَّها وصلةٌ لغيرِها، فتعيّن أن يكونَ اللَّفظُ الظَّاهرُ هو العامِلُ.

فإن قيل عليه إشكالان:

أحدُهما: جوازُ ظُهور «من» كقولك: كم من عبدٍ ملكت ولو قُلتَ عندي مائة من عبدٍ لم يَجُز.

والثاني: أنَّ الجرَّ لو كان بالإضافةِ لكانت «كم» معربةً كما تُعرب «قبلُ» و«بَعدُ» إذا أُضيفت.

والجوابُ: أمَّا ظهورُ «مِن» فلا يَمنع عمل الاسم، كما لو قلتَ: عندي ثَوبٌ من خزٍّ، فإن الجر هنا بـ «من» ولو قلت: عندي ثوب خز كان العمل للثوب، وأما الإعراب بعد[2] الإضافة فغير لازم ألا ترى أن «لَدُن» تضافُ كقولِه تَعالى[3]: ﴿ من لَدُن حَكيمٍ ﴾ فإنّها مبنية بعدَ الإضافَةِ؛ لأنَّ علةَ البناءِ موجودةٌ في الحالين، فكذلك كم.

واحتجَّ الآخرون بأن «من» تَظهرُ بعد «كَم»، ولَيس «من» زائدة بل هو استعمالٌ على الأَصل، وإذا كان كذلك كان العملُ لـ «من».

---

(١) يمكن الاعتراض على هذا بكلمة «رب» فهي من حروف الجرّ. ومع ذلك تحذف ويبقى عملها، مثل قول الشاعر:

* رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ *

(٢) من قوله: بعد الإضافة بداية لوحة جديدة تأخرت عن مكانها إلى اللوحة رقم: (١٠٤).

(٣) سورة هود: آية: ١.

والجوابُ[1]:

أن ظهورَ «من» لا يَمنع من الجَرّ بالإضافةِ كما ذكرنا. [والله أعلم بالصواب][2].

(١) رد أبو البقاء على الكوفيين ومثله فعل ابن يعيش: ٤/١٣٤، فقال: «.... وهو ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذف بعض الاسم فاعرفه».

(٢) لم يختتم المسألة بقوله: (والله أعلم بالصواب).

٧٤ ـ مسألة: [الفصل بين (كم) وتمييزها][*]

إذا فصلت بين «كم» الخَبرية وبين ما يبيَّنُ به نَصبته كقولِكَ:

كم عِندي دِرهَماً ولا يجوزُ الجَرُّ في الاختيار.

وأجازَه الكوفيون.

وجهُ القَولِ الأولِ: مبنيٌّ على الجار هل هو كم أو من مقدَّرةٌ. والصحيح هو الأولُ، وبالفَصل تَبطُلُ الإضافة، فيجبُ أن يخرج المُمَيَّزُ على الأَصلِ وهو النَّصبُ كما إذا نُون العَدَد نحو قول الشاعر[1]:

إذا عــاشَ الفَتَى مـائتينِ عــامــاً   فـقَـدْ ذَهَـبَ الــلَّذاذَةُ والـفَـتَـاءُ

(*) ذكر ابنُ الأنباري هذه المَسألة في الإنصاف: ٣٠٣ ـ ٣٠٩ وهي المسألةُ رقم: (٤١) وعنوانها هناك: (إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها فهل يَبقى التمييز مجروراً؟).

كتاب سيبويه: ١/٢٩٥، والمقتضب: ٣/٦٠، والأصول: ٣٨٨، والمرتجل: ٣١٨، وابن يعيش: ٤/١٣١، والهمع: ١/٢٥٥.

(١) البيت للرَّبيع بن ضُبعٍ الفَزَارِيّ، أو ليزيد بن ضَبّة.

والبيت في كتاب سيبويه: ١/١٠٦، ٢٩٣، وشرح أبياته للأعلم، والمقتضب: ٢/١٦٩، ومجالس ثعلب: ١/٢٧٥، والجمل: ٢٤٦، وابن يعيش: ٦/٢١، والخزانة: ٣/٣٠٦، وقد أتى به المؤلف للتّنظير لا للاستشهاد.

ومنه قولُ الشَّاعرِ[1]:

كَم نالَنِي مِنهُمْ فَضْلاً على عَـدَمٍ إذا لا أَكــادُ من الأَقتـارِ أحتَمِــلُ

فنصبَ لمّا فَصَلَ.

واحتجَّ الآخرون بقول الشّاعرِ[2]:

كم بجـودٍ مُقـرفٌ نــالَ العُلى وكــريـمٍ بخُـله قــد وَضَـعَـهْ

فجرَّ مع الفصلِ.

---

(١) البيت للقطامي وهو عُمير بن شُميم ديوانه ص: ٣٠ من قصيدة أولها:

أنـا مُحَيُّـوكَ فـاسلَمْ أيُّهـا الـطَلَلُ وإن بَلِيْتَ وإن طَالت بِكَ الـطِيَلُ

والقصيدةُ في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصي ويروى «اجتمل».

والبيت في كتاب سيبويه: ١٩٥/١، والمقتضب: ٦٠/٣، والمرتجل: ٣١٨، والإنصاف: ٣٠٥، وابن يعيش: ١٢٩/٤، ١٣١، والعيني: ٢٩٨/٣، والخزانة: ١٢٢/٣.

والشاهد في البيت نصب «فضلاً» وقد فصل بينها وبين «كم» والكوفيون يجيزونه ويجيزون الجر أيضاً، وحقيقة الخلاف تعود إلى المميز هل هو مجرور بـ «كم» بالإضافة أو بـ «من» كما أوضح المؤلف في صدر المسألة.

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته فقد نسب إلى أُنيس بن زَنيم، كما نسب إلى عبد الله ابن كُريز، ونسب أيضاً إلى أبي الأسود الدُّؤليّ.

الكتاب لسيبويه: ٢٩٦/١، والمُقتضب: ٦١/٣، والأُصول: ٣٨٨/١، وشرح شواهد سيبويه لابن السِّيرافي: ٤٤/٢، والإنصاف: ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٤، وشرح الرضي: ٩٧/٢، والخزانة: ١١٩/٣.

وأصل الكلام: كم مُقرف نال العلا بجود ففصل بين كم وتمييزها، ومع ذلك جر التّمييز، وهذا على مذهب الكوفيين المجوزين للجر بالفصل، ورده ابن الأنباري، وأبو البقاء بأنه شاذٌ، وأن الرّوايةَ الصحيحةَ «مقرفٌ» بالرّفع، الإنصاف: ٣٠٧، ويروى: «مقرف» بالرفع والجر.

والجوابُ عن البيت من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الروايةَ الصَّحيحةَ الرّفعُ، أو النّصبُ، وكلاهما قد روي، فالرفعُ على أنه خبرٌ عن «كم» والنَّصبُ على التَّمييز، وروايةُ الجرِّ شاذةٌ فلا تُجعل أصلاً.

والثاني: هو من ضَرورة الشّعر والعلةُ فيه من وجهين:

أحدُهما: أن الجَرَّ بـ «كم» ولا يَبقى مع الفصل.

والثاني: أن الجَرَّ بـ «من» وتقدير «من» هنا غيرُ سائغٍ؛ لأنها حذفت بعد «كم» لما نابت عنها، فإذا فُصل بينهما بَطلت النّيابة آخرها. والله أعلمُ بالصوابِ.

٧٥ ـ مسألة: [إضافةُ نَيِّفِ العَشَرَةِ إليها](*)

لا يجوز إضافة نَيّف العَشرة إليها كقولك: خَمسة عشر.

وأجازه الكُوفيُّون.

وجه القولِ الأولِ: أنَّ النَّيفَ وما بعدَه عبارةٌ عن عَدَدٍ واحدٍ والمضافُ غيرُ المضافِ إليه: فلو أضفتَ خمسةَ إلى عشرة فقلت: «قبضتُ خمسةَ عشر لم تكن العَشر مقبوضةً، وهذا يُنافي الوَضع ها هُنا وفيه وَجهٌ آخر، وهو أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك: غلامُ زيدٍ، والخمسةُ غيرُ متخصصةٍ بعشرة؛ إذ لا تُراد حقيقة الخمسة على انفرادها، والفَصل المَنسوب إلى المضافِ غيرُ منسوبٍ إلى المُضاف إليه، كقولك:

جاءَني غلامُ زيدٍ فالمَجيءُ منسوبٌ إلى الغُلام لا إلى زيدٍ، والأمر في العَدد على خلافِ ذلك.

(*) ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتاب الإنصاف ص: ٣٠٩ ـ ٣١٢ وهي المسألة رقم: (٤٢) وعنوانها هناك: (هل تجوز إضافة النَّيِّفِ إلى العشرة؟).

وانظر شرح الأشموني: ٦٢٤، والتصريح: ٣٤٦/٢، وحاشية الصبان: ٥٧/٤، والهمع: ١٤٩/٢.

ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ٣٤/٢، ٢٤٢.

واحتجَّ الآخرون بقولِ الشّاعر[1]:

كُلِّفَ مِن عَنائه وشِقْوَتِهْ　　بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

فأضافَ ثماني إلى عشرٍ، ولأنَّ اسمَ الأَوّلَ غيرُ الثَّاني؛ لأنّ معنى خمسة عشر خمسةٌ وعشرةٌ وما هذا سبيله يجوز أن يُضاف.

والجوابُ عن البيت: أنه لا يُعرف قائله[2].

والثاني أنَّا لا نُسلّم أنَّه مضافٌ وإنّما نزله منزلةَ اسمٍ واحدٍ، وجعلَ الإعرابَ في آخرِه وذلك للضَّرورة وسوّغ ذلك أنَّه أضافَ البنتَ إلى العَدَدِ فعرَّفها بالجملة. وأمَّا قياسُ هذا على بقيّةِ الأسماءِ فخطأٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى وليس كلُّ الأسماءِ يصحُّ فيها ذلك المَعنى، ألا تَرى أنَّ المُضمرات أسماءٌ ولا يصحُّ إضافَتُها، وكذا ها هُنا لا يصح إضافة النَّيِّف إلى العَشر كما ذكرنا. والله أعلم [بالصّواب].

---

(١) ورد البيت بهذه الرِّواية في كثيرٍ من كتب النَّحو واللغة ورواه الجاحظ في كتاب الحيوان: ٦/٤٦٣ مزدوجاً مع بيت آخر هكذا:

علق من عنائه وشقوته　　وقد رأيتَ هدجاً في مِشْيَتِهْ

وقد جلا الشَّيبُ عِذارَ لِحْيَتِهْ　　بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

والبيت مع أبيات أخر في معاني القرآن للفرّاء: ٢/٣٤، ٢٤٢، المخصَّص: ١٤/٩٢، الإنصاف: ٣٠٩، والعيني: ٤/٤٨٨، الأشموني: ٤/٧٢، الهمع: ٢/١٤٩، والتصريح: ٢/٢٧٥، والخزانة: ٣/١٠٥.

(٢) بهذه العلة ردَّه ابن الأنباري، وفي الحيوان: أنشدني أبو الرُّدينيُّ الدَّلْهَمُ بن شهابٍ أحد بني عوف بن كنانة من عُكل قال: أنشدني نُفَيْع بن طارق. . .

٧٦ ـ مسألة: [تعريف العدد المركب](*)

تقول: قبضتُ الخمسةَ عشرَ، تدخل الألف واللام في الاسمِ الأولِ دونَ الثّاني والثّالث.

وقالَ الكُوفيُّون: يجوز إدخالها في الثّاني والثّالث أيضاً.

وجهُ القولِ الأولِ: أن الاسمَ المركبَ في حُكمِ الاسمِ الواحدِ، والاسمُ الواحدُ لا تدخلُ الألفُ واللامُ في نِصْفِهِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تدلُّ على تَعريفِ ما دخلتا عليه، والتَّعريفُ في الاسم الثاني لا معنى له، وإذا عُرِّف الأول تعرّف الجَميع، وكون الألفِ واللامِ زائدةً خلافُ الأصلِ، والحاصلُ أنَّ الألفَ واللامَ في الاسمِ الثاني لا تَخلو إما أن تفيدَ معناها وهو التَّعريفُ، أو تكون زيادةً محضةً، وكلاهما هنا باطلٌ، ولذلك لم يصحّ عنه في ذلك رواية.

واحتجَّ الآخرون: أن الألفَ واللامَ قد جاءَت زائدةً في مواضعَ كثيرة كالحارثِ والعَبّاسِ، وكقوله(١):

* خَلَّصَ أمُّ العَمرو عن أَسِيرِهَا *

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ٣١٢ ـ ٣٢٢، وهي المسألة رقم: (٤٣) وعنوانها هناك: (القول في تعريف العدد المركب وتمييزه).

والمسألة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٠، وحاشية الصبان ١/ ١٨٠.

(١) تقدم هذا البيت في المسألة رقم: (٤٢).

وكالنَّسر في قولِ الشَّاعر[1]:

* على قُنَّةِ العُزّى وبالنَّسر عَنْدَمَا *

أراد: نسراً، وهو في قوله تعالى[2]: ﴿ولا يَغوثَ ويَعوقَ ونَسْرَاً﴾، ولأن عشراً اسمُ نكرة فجازَ دخول الألفِ واللاّمِ عليها كسائرِ الأسماءِ.

والجوابُ:

أما ما يُنشد من الأَشعار على هذا الوَصف فكلها شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وقد دخلت الألفُ واللامُ على الفِعل نحو: اليُجدع[3] واليتقصَّعُ[3] ولم يسوّغ ذلك دخولها على فعلٍ آخر كذلك ها هُنا.

وأما دخولُ الألفِ واللامِ على الدّرهم فبعيدٌ جداً لما يذكر في باب التَّمييزِ. والله أعلمُ بالصواب.

---

(١) ومثل النَّسر العزي في زيادة الألف واللام.

وبقية البيت قوله:

* أما وَدِماءُ ما نزالُ كأنَّها *

ونسب هذا البيت إلى عمرو بن عبد الجنّ وهو ثالثُ ثلاثة أنشدها ابن الشَّجري: ٢/٣٤١، وثانيهما بيت ينسب إلى حُميد بن ثَور، وربما كانت الأبيات الثلاثة له من قصيدته الطويلة التي في أول ديوانه.

كما أورد الأبيات الثلاثة ابن الأنباري في الإنصاف ص: ٣١٨ دون نسبة، والبيت في معاني الحروف للرُّماني: ٦٩، والمنصف لابن جنّي: ٣/١٣٤، وأمالي ابن الشَّجَري: ١/١٥٤، واللّسان في ثلاثة مواضع (قنن، عزز، نسر) والعَيني: ١/٥٠٠، والخِزانة: ٣/٢٤٠. والعَنْدَمُ لها عدةُ معانٍ. قالَ الأزهري في تَهذيب اللُّغة: ٣/٣٥٣: «... وقالَ بعضُهم العَندَمُ: دمُ الغَزال بِلحا الأَرطى يُطبخان جميعاً حتى يَنعقد فتُخضب الجواري به».

(٢) سورة نوح: آية: ٢٢.

(٣) يريدُ قولَ الشَّاعر:

يقول الخَنا وأبعضُ العُجم ناطقاً	إلى ربّنا صوت الحِمار اليُجَدّعُ
ويَستخرج اليَربوع من نافِقائه	ومن جُحره بالشِّيحَة اليتقصَّعُ

٧٧ ـ مسألة: [إضافة العدد المركب إلى مثله][*]

يجوزُ أن تقولَ: هذا ثالثُ عشرَ ثلاثةَ عَشرَ؟ وهذا ثالثُ ثلاثةَ عشرةَ؟.

وقال الكُوفيُّون: لا يجوزُ ذلك.

وحجَّة البَصريين أنه قد سُمع، والقياسُ يجوّزُ استعمالَ ما وردَ به السَّماع، واحتجَّ الآخرون: بأن ثالثاً اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ مشتقٌّ هنا من ثلاثةٍ كما تقولُ: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، وثالثُ اثنينِ، ولا يمكن أن يشتقَّ من المُركَّبِ؛ لأنَّه ليس فيه حروفهما.

والجوابُ[1]:

أنه يُكتفى في الاشتقاق أن نَشتَقَّ من أحدِ الاسمين، مثل أن نشتق

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ٣٢٢، وهي المسألة رقم: (٤٤) وعنوانها هناك: (القولُ في إضافة العَدَدِ المُركَّبِ إلى مثله).
وهي في التَّصريح: ٣٥٧/٢، وحاشية الصبّان: ٦٤/٤.

(١) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله: وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل.. قلنا: هذا هو الحجة عليكم فإنه لما لم يكن أن يبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر..) الإنصاف: ٣٢٢.

ثـالثاً من ثـلاثة ثم تُضيف إلى الاسم المُشتق اللَّفظ الثّـاني التبيين[1]: فقولك:

ثالثُ من ثلاثة عشر أي من الاسمِ الأولِ ثم تُضيف إلى عشر ليبين أنّ المَعنِي أحد ثلاثة عشر. والله أعلم بالصواب.

(١) المقصود به التمييز كما يظهر من كلامه.

٧٨ - مسألة: [المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب](*)

المنادى المفردُ المعرفةُ مبنيٌّ على الضَمِّ.

وقالَ بعضُ الكوفيين: هو معربٌ مرفوعٌ بغيرِ تنوينٍ.

وجهُ القولِ الأول: أنَّ الاسمَ معربٌ مُنوَّنٌ قبلَ النِّداءِ، غيرُ منوّنٍ بعدَ النداءِ فسقوط التَّنوين حكمٌ حادثٌ، والحكمُ الحادثُ لا بدَّ له من سَبَبٍ حادثٍ ولا حادثَ إلا حرف النّداء، فَوَجَبَ أن يُضاف الحكمُ إليه.

فإن قيل: أكثرُ ما في أيديكم أنه غيرُ منوّنٍ فمن أين يدلُّ على أنّه مبنيٌّ؟ وهلا يقال: إن التَّنوينَ سقطَ للفَرق بين ما هو معربٌ بغيرِ عاملٍ وبين ما هو معربٌ بعاملٍ.

قُلنا: جوابُه من وَجهين:

أحدُهما: أنه لا معربَ إلا وله عاملٌ، فالمبتدأ عامله معنويٌّ كما ذكر

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ٣٢٣ - ٣٣٥، وفي المسألة رقم: (٤٥) وعنوانها هناك: (المنادى المفرد العلم معرب أو مبني).
والمسألة في كتاب سيبويه: ٣٠٣/١، والمُقتضب: ٢٠٤/٤ ٢٠٥، والأُصول: ٤٠٢/١، وشَرح المفصل: ١٢٧/١، والمُقرب: ١٧٦/١، وشرح الأَشموني: ١٥٣/٣، والتَّصريح: ١٦٤/٢، وحاشِية الصَّبان: ١١٩/٣.

في مسائِل الابتداء[1] والفاعل ونحوه مرفوعٌ بعاملٍ ظاهرٍ لفظيٍّ.

والجوابُ الثاني: أن كونَه معرباً يدلُّ على تَمكُّنِه، ومفارَقته للفِعْلِ والتَّنوين دخلَ لذلِك، فالتَّنوين أيضاً له علة تابعة لكونه معرباً، وعلى ما ذهبوا إليه لا يكون لسقوط التَّنوين علّة.

واحتجَّ الآخرون: بأنه اسمٌ معربٌ قبلَ النِّداء ولم يحدُث بالنداء ما يُوجب البِناء، ألا تَرى أنَّ المضافَ والمُشابه له مُعربان مع وجودِ حرفِ النّداءِ، فكذلك غير المُضاف، وإنَّما رُفع؛ لأنَّ الأصلَ هو الرَّفـعُ، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل. وسقط التنوين لما ذكرنا.

والجَوابُ[2]:

أنَّ النداءَ علةٌ صالحةٌ للبناءِ على ما نَذكره في المسألة الآتِيَةِ، ولا يصحُّ كونه مرفوعاً بغيرِ رافعٍ، لما في ذلك من ثُبُوت الحُكمِ بغيرِ علّةٍ والله أعلمُ [بالصَّواب].

---

(١) المسألة رقم (٢٧)، والمسألة رقم: (٢٨).

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين في الإنصاف: ٣١٧.

٧٩ ـ مسألة: [المُنادى المُفردُ مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ المبنيّ][*]

المُنادى المفردُ مبنيٌّ؛ لوقوعه موقعَ المبنيّ.

وقالَ الفَرّاءُ: بُني لأنَّ أَصلَ يا زيدُ يا زيدَاه، وما قبلَ الألفِ ها هُنا مفتوحٌ أبداً، فلمّا حذفتَ الألفَ ضُمّ، كما أنَّ المُضاف إليه[1] في «قبلُ» و«بعدُ» لما حُذِفَ ضمّ، فقيلَ: من قبلُ ومن بعدُ.

والحاصِلُ: أنَّ حركةَ الدّالِ وَقَعَتْ بينَ صَوتين هُما: «يا» والألف فلما حُذفت الألفُ ضُمَّت الدّال، لشَبهِ الاسم بقبلُ وبعدُ.

وجهُ القَولِ الأَولِ: أنَّ البناءَ ها هُنا حادِثٌ، ولا بُدَّ من سَبَبٍ، والذي يتلخّص أن سَبَبَ وقوعِه موقعَ المَبنِيّ، والمبنيُّ الذي يقعُ هذا مَوقِعَهُ أما الكافُ، التي هي حرفُ الخِطاب أو الاسمُ المُضمَر المُخاطَب، وأيُّهما كانَ فهو مُوجِبٌ لِلبناء.

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة التي قبلها.
وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ضمن المسألة رقم: (٤٥) وأفردها المؤلفُ، لأنَّه يَرى أن الخلافَ فيها اختلفت جِهته، فالفَراء يوافقُ البَصريين في بنائِهِ، ولكنّه يخالِفهم في علّة ذلك البناء، فأفرد مخالفة لهم في هذه المسألة.

(١) قال الزجاجي في أماليه: ٨٣: «.. والقولُ عندي قولُ الخَليلِ وأصحابه ويتلخّصُ ذلك أن الاسمَ المُنادى المفردُ العلمُ مبنيٌّ على الضمِّ لمضارَعَتِهِ عندَ الخليلِ وأبي عمرٍو وأصحابِهما للأصواتِ، وعندَ غيرهما لِوقوعِهِ مَوْقِعَ المُضمر.. الخ».

بيانه: أنَّ قولَك: يا زيدُ زيدُ هو مخاطَبٌ مواجَهٌ، والخطابُ معنى، والأصلُ في المعاني الحروف، وذلك الحرف هو الكاف في نحو: «ذَلك» و «أُولئك»، و «إيّاك»، و «رأيتُكَ»، وإذا وَقعَ الاسمُ موقِعَ الحَرفِ بُني، وإن كانَ واقعاً موقعَ الاسمِ المُضمَرِ فهو علّة أيضاً. ألا تَرى أنَّ التَّقدِيرَ في قولك: يا زَيْدُ يا أَنْتَ كما قالَ الشّاعِر[1]:

يـا أَبجـر بن مُـرّةٍ يـا أَنتـا أنتَ الـذي طَلَّقْتَ عـامَ جِعْتـا

واحتجّ الفَراءُ بأنّه إذا جازَ أن يُبنى الاسمُ لوقوعِه موقِعَ المُضمر فبناؤُه من أَجلِ الصَّوتين المكتنِفَين له بطريقِ الأَولى، وبعدَ حذفِ الأَلفِ صارَ بمنزلةِ قبلُ في حذفِ ما الأصلُ ثُبوته.

والجوابُ: أمَّا علةُ البناءِ فموجودةٌ على ما ذكرنا قولهم: (أن البناء كان لشبه المنادى بـ «قبل»، وبعد ومن حيث بنينا بني) وأكثر ما فيه أن ما ذكروه يصلح للبناء، ولا ينفي صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكروه باطل بالمنادى المضاف، وبأن المندوب بني قبل لحوق الألف، وإنما فتح من أجـل الألف، فـإذا لم تكن بقي على مـا كـان عليـه. والله أعلم [بالصواب].

---

(١) الرجز لسالم بن دارة الغطفاني في أغلب مصادره ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى: ٢٣٢/٤ إلى الأحوص ورد عليه البغدادي في الخزانة: ٢٧٩/١، وللرجز قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسة: ٢٠٣/١.

والبيت في نوادر أبي زيد: ١٦٣، وأمالي الشجري: ٧٩/٢، والإنصاف: ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/١، ١٣٠، والمقرب: ١٧٦/١، والأشموني: ١٣٥/٣، والتصريح: ١٦٤/٢، وملحقات ديوان الأحوص: ٢١٦.

٨٠ ـ مسألة: [العامل في المنادى][*]

المنادى المبني، مبني لما ذكرناه وموضعه نصب[١].

وقال بعض النحويين: هو مرفوع[٢] بنفس «ما».

(*) الخلافُ في هذه المسألة ليس خلافاً بين البَصريين والكُوفيين ولذلك لم يَذكرها ابنُ الأَنباري في الإِنصاف.
وهي في كتاب سيبويـه: ١٤٧/١، ٣٠٣، والمُقتضب: ٢٠٢/٤، والأُصول: ٤٠٥/١، والمُرتجل: ١٩١، وأَسرار العربية: ٢٢٦، والتَّسهيل: ١٧٩، وشـرحُ المفصل لابن يعيش: ٢٢٧/١، وشرحُ الكافية للرضي: ١١٩/١، والأُشموني: ٣٥٩/٢، والهَمع: ١٧١/١.

(١) هذا هو مذهب سيبويه الكتاب: ١٤٧/١، ٣٠٣ وعليه جُمهور النَّحويين وإليه ذَهب المُبـرد في المُقتضب: ٢٠٢/٤، وابنُ السَّـراج في الأُصـــول: ٤٠٥/١، وابنُ الخَشَّاب في المرتجل: ١٩١، وابنُ مالك في التَّسهيل: ١٧٩ وغيرهم.

(٢) لعلها «منصوب»، وقد ذكر المرادي في الجنى الداني: ٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ «يا» على أن «يا» وأخواتها أسماءُ أفعالٍ تتحمل ضميراً مُستكناً فيها. وإذا ثبت ذلك عنهم كانت مسألتنا هذه من مسائل الخِلاف بين الفريقين.
وقال السُّيوطي في همع الهوامع: ١٧١/١ وذهب بعضُهم إلى أنَّ الناصب حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النِّيابة والعوض عن الفعل، فهو على هذا شبه بالمفعول، لا مفعول به وعليه الفارسي، وقيل: على أن حروف النّداء أسماء أفعال بمعنى «أدعو» كأُفٍّ بمعنى أتضجّر، وليس ثم فعل مقدر، وذكر السُّيوطي أيضاً أن بعضَهم ذهبَ إلى أن الناصبَ للمُنادى مَعَنوِيّ.

وقالَ آخرون: نصبُ موضعه بفعلٍ محذوفٍ لا يُذكر لنيابة «يا» عنه.

وجهُ القولِ الأولِ: أنَّ موضعَه نصبٌ بـ«يا» نفسِها، لوقوعها موقِعَ الفِعل الذي هو: أَدعو وأُنادي. والدَّليلُ على ذلك أنَّ «يا» تُشبه الفِعل لأَربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الكلامَ يتمُّ بها وبالاسمِ، وليس هذا شأنُ الحُروف، ولولا وُقوعُها موقعَ الفعلِ لم تكن كذلك.

والثاني: أنَّهم أَمالوها، والإِمالةُ من أَحكامِ الفعلِ.

والثالث: أنّهم علقوا بها حرف الجرّ في قولك: يا لَزيدٍ وهذا حكمُ الفعلِ.

والرَّابعُ: أنهم نَصبوا بها الحالَ فقالوا: يا زيدُ راكباً.

ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نَصبَت، ولذلك تُنصب النكرة غير المقصودة، والمُضاف، والمُشابه له.

وأمّا مَنْ قال: العاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ، فاحتج بأنَّ الأصل في العَمل للأفعالِ، والحرفُ ينبّه على ذلك الفِعل، لا أنَّه يعمَلُ، ألا ترى أن أدوات الشَّرط إذا حُذف عنها الفِعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحَرف، كذا ها هُنا، إلّا أن الفرق بينهما أنَّ العامِلَ هُنا لا يَظهرُ؛ لأنه لو ظهر لصارَ خبراً، والمقصود هنا التَّنبيه لا الإِخبار.

والجَوابُ: أن «يا» فيها معنى الفِعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزّيادة، فعند ذلك لا يقدّرُ بعدها فعلٌ؛ لأنَّه يصيرُ إلى التَّكرارِ والله أعلمُ بالصواب.

٨١ ـ مسألة: [نداء المحلى بأل][*]

لا يجوزُ دخولُ «يا» على ما فيه الأَلف واللّام في الاختِيار.

وأجازه الكوفيون.

وجهُ القول الأول: أن الألفَ واللامَ، لتعريفِ المَعهودِ و«يا» تعرِّفُ بالقَصد والخِطاب، ولا يَجتَمعُ على اسمٍ واحدٍ تَعريفان؛ لأنَّ الغَرض من التّعريف التَّخصيص، وإزالةِ [الاشتراكِ][(١)] وهذا يَحصُلُ بواحدٍ فلا يَجوزُ أنْ ينضمّ إليه آخر، كما لا يَجمع بين حرفي استفهامٍ، أو نفي، أو حرفَي جرٍّ.

فإن قيلَ: دَعوى المنعِ باطلةٌ بأمرين:

أَحدُهما: قولك: مررتُ بالرجلِ الحَسنِ الوجهِ، فقد جمع ها هنا بين الأَلفِ واللّامِ والإِضافةِ وهما للتَّعريفِ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٧٠. كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣٥ ـ ٣٤٠، وهي المسألة رقم: (٤٦) وعنوانها هناك: (القول في نداء المحلى بأل).

وهي في كتاب سيبويه: ٣١٠/١، والمُقتضب: ٧٤١/٤، واشتقاقُ أسماءِ الله للزَّجاجي: ٢٩، والجُمل له ص: ١٦٢، وكتاب اللّامات له ص: ٣٣، وأَمالي ابن الشَّجري: ١٨٢/٢، وأسرار العربية: ٢٣٠، والمُقرب: ١٧٧/١، وشرح الرَّضِيّ: ١٣٢/١، والأشموني: ١٥٤/٣، والتَّصريح: ١٧٣/٢.

(١) ما بين القوسين غير واضح واجتهدت في تصويبه.

والثاني: نداء العلم كقولك: يا زيدُ فإن زيداً علم معرفة و«يـا» للتَّعريف.

والجواب: أما الحسن الوجه فكلامٌ معدولٌ عن أصلِه، والتقديرُ: مررتُ بزيدٍ الحسن وجهه، فلما حذفَ الضّمير عرّفه بالألف واللام، ولم يسقطهما من الحسن؛ لأن الإضافةَ هنا غيرُ محضةٍ، فأدخلت اللّام لتعرّف الحسن، وبقيت صورة الإضافة، وجَرت الألف واللام هنا مجرى الذي، ويجوز أن تَجمع بينها وبين الإضافة، إذا كان بمعنى الذي، كقولك: أنا الضاربه أي الذي ضربه.

وأمَّا نداءُ العلمِ نحو يا زيدُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أنه ينكّر قُبيل النِّداء حتى تَدخلَ «يا» على نكرةٍ فتعرّفها ولا يمكن مثلُ ذلك في الألف واللّام، لأنّها لفظٌ موضوع للتَّعريف، وبعد وجودِ اللّفظ لا يمكن تَقدير عدمه.

والجوابُ الثاني: أنه يَبقى على تَعريفِهِ، ودخول «يا» عليه تـزيل الاشتراك في العلمِ، وذلك أن قولَك: جاءَني زيدٌ يتفق فيه اشتراك ولذلك وصفتَه فيما يزيل عنه الاشتراك، لا أَصلَ التّعريف.

واحتج الآخرون بالسَّماعِ والقِياس:

أما السماع فمنه قول الشاعر[1]:

بحبِّـكِ يـالّتي تَيّمـتِ قَلبـي وأنـتِ بَـخيـلةٌ بـالـودّ عَـنّـي

---

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت.

وهو في كتاب سيبويه: ١/٣١٠، والمُقتضب: ٤/٢٤١، واشتقاق أسماءِ الله: ٣٠، وكتـاب الـلامـات: ٣٤، وشـرح المفصـل: ٢/٨، والإنصـاف: ٣٣٦، والقرطبي: ١/٢٠٢، ٥/٨٣، واللسان: ٢٠/١٠٦، والأشباه والنظائر: ١/٢١٦، =

وقالَ الآخر[1]:

فيــا الغُــلامــان الـلّذانِ فَــرّا إيّــاكُمــا أن تُكسبــانَــا شَــرّا

وأما القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُهـا: أن الألفَ واللامَ للتعريفِ فجازَ دخولُ «يا» عليه كقولهم يا الله.

والثاني: أنّ «يا» تدخلُ على المُضاف إلى معرفةٍ، مع أنّ الاسمَ الأولَ معرفةٌ بالإضافةِ، فكذلك الأَلفُ واللاّمُ.

والثالث: أن التَّعريفَ بحرفِ النّداء غير حاصل به ألا تَـرى أنَّك تقول: (يا رجلاً كلمني) فتُناديه وهو نكرةٌ وتنصبه، ولو كانت «يا» للتَّعريف لم يَجُز ذلك، وإنّما يتعرف بالقَصدِ، فالألفُ واللاّمُ تُجرى مُجرى القَصد فكما يجتمع في قولك: يا رجلُ «يا» والقصد، يجتمع ها هنا الألف واللاّمُ و «يا».

والجواب:

أما الشِّعرُ فهو شاذٌّ في شعرٍ لا يُحتَجُّ به على الأُصول الممهدة، بل يكون ذلك من ضَرورة الشّعر، ويجوزُ أن يكونَ أشارَ إلى شَخصين معرفين

= ١٠٩/٣، الخزانة: ٣٥٨/١، ويروى: «من أجلك»، «فديتك» بدل بحبك كما يروى: «بخيلة» بدل بعيدة، و «بالوصل» بدل بالود.

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت وهو في المقتضب: ٢٤٣/٤، واشتقاق أسماء الله: ٣٠، وكتاب اللامات: ٣٤، وابن الشجري: ١٨٢/٢، والإنصاف: ٣٣٦، وأسرار العربية: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٢، والمقرب: ١٧٧/١، والرضي: ١٣٢/١، والأشموني: ١٤٥/٣، والتصريح: ١٧٣/٢، والعيني: ٢١٥/٤، والخزانة ٣٥٨/١، ويروى: «أن تكسباني» و «أن تعقبانا» بدل «تكسبانا».

باللاّم فهما بمنزلة العَلمين. كما يَجوز أن يُسمى بما فيه الأَلف واللاّم نحو: «العَباس» فجرت الألف واللام مَجرى التّعريف بالعَلمية، وقد قيل التقدير: يا أيُّها الغلامان، وهذا ليس بشيءٍ، إذ يَجوزُ أن يقدّر مثل ذلك في يا الرّجل ولم يَقل أحدٌ به[1].

وأما القِياسُ على قولهم: يا الله فلا يصحُّ لثلاثة أوجه:

أحدُها: أن الألفَ واللامَ ليست للتَّعريفِ؛ لأنّ اسمَ اللهِ تَعالى معرفةٌ بنفسِه، لانفراده سبحانه، والألفُ واللاَّمُ زائدةٌ.

والثاني: أنّها عوضٌ من همزةِ إلّه؛ لأنَّ الأصلَ الإلـه ثم حذفت الهمزةُ، وجُعِلت اللامُ عوضاً منها وكما يجوز يا إله يجوز «يا الله».

والوجه الثالث: أن ذلك من خصائصِ اسم الله؛ ولذلك جازَ قطعُ الهمزةِ ووصلها، وخصائصه كثيرة[2]، منها هذا، ومنها زيادةُ الميمِ في آخره كقولك: اللّهم ولا يجوزُ في غيره، ومنها دخولُ «تاء» القسم عليه كقولك: تالله، ومنها التَّفخيمُ، ومنها الإبدالُ كقولك: (ها لله)، و(فالله) فجازَ ذلك لكثرةِ الاستعمالِ كذلك ها هُنا.

وأمَّا دخولهـا على المضاف؛ فـلأن تعريفَ الإضـافةِ غيـرُ تعريفِ الخطابِ فجازَ أن يَجتمعا، قولهم: (التَّعريفُ بالقَصد لا بِـ«يا») جوابُه من وجهين:

أحدهما: أن «يا» والقصدَ متلازمان في المنادى المبني فـ«يا» أحد جزءي أداة التعريف، وهذا إنما يُحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللاّم تعين.

---

(١) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

(٢) نقل السيوطي هذا النقص في الأشباه: ١/١٧٦ إلى قوله لكثرة الاستعمال مع بعض التغيير اليسير وصرح بنقله عن التبيين.

والثاني: نُسلّم ذلك ولكن إنما تَدخل «يا» للتّخصيص، ودخولها على النّكرة المبهمة تَخصيصٌ ولكل واحد[1] من الجِنس مَجهول، وها هُنا لا جهالةَ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تَخصصٌ وتَعينٌ، فلا حاجة إلى مخصص آخر، والله أعلم بالصَّواب.

---

(١) في الأصل: (تواحد) ولعله تحريف من الناسخ.

٨٢ ـ مسألة: [اللهم](*)

الميم المشدّدة في قولك: «اللهم» عوضٌ من «يا» في أول الاسم.

وقالَ الكوفيون: أصلُ الكلمةِ: يا الله أُمّنا بخيرٍ(١) فحذف الكلام بعد المنادى وبقي منه الميم المشدّدة، ووصلت بالاسم المنادى.

وجهُ القولِ الأول: من أوجهٍ:

أحدُها: أنه لا يجمع بين «يا» والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه إمارة العِوَضِيّة.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في إعراب القرآن.
كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٤١ ـ ٣٤٧، وهي المسألة رقم: (٤٧) وعنوانها هناك: (القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا)، واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: ٢٦ فصل الأسماء. وهي في كتاب سيبويه: ٣١٠/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٣/١، والجمل: ١٧٧، واشتقاق أسماء الله: ٤٢، والزّينة: ١٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٠٣/٢، وأسرار العربية: ٢٣٣، والمقرب: ٢٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٢، والأشموني: ١٤٦/٣، والتصريح: ١٧٢/٢، وحاشية الصبان: ١٢٦/٣.

(١) هذا هو مذهب الكسائي وأصحابه كما يقول الزَّجاجي في الاشتقاق: ٤٢ وقال في كتاب اللامات: ٨٥: «قال الفراء أصله يا الله أمنا بخير».
وقال الفراء في معانيه: ٢٠٣/١ بعد أن ذكر مذهب البصريين: «ونرى أنها كانت كلمة ضمّ إليها «أم» يُريد يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت...».

والثاني: أنه لو جازَ في اسمِ الله لجازَ في غيره، وليس بجائزٍ فعُلم أن ذلك من خصائِص هذا الاسم.

والثّالثُ: أنه يجوز أن تقول: (اللَّهم أُمنا بخير)، ولو كان كما قالوا لم يَجز ولما جازَ دلّ على ما قلناه.

والرّابع: يجوزُ أن تقولَ: (اللَّهم العَن فلاناً، واخزِه) وغير ذلك وهذا مناقضٌ لما قَدَّروه.

والخامس: أنّهم خَصُّوا ذلك بالنّداءِ إجماعاً، حتى أنّهم لا يقولون: «غفر اللَّهم لفلان»، واختصاصه به دليل على أنّهم أقاموا الميمَ مقام «يا»، حتى كأنَّهم قد صَرّحوا بها.

فإن قيلَ: فما وجه المناسبة بين الميم و «يا» حتى تقامَ مقامها.

قيل: لما كانت «يا» من حروفِ المَدّ، والميمُ فيها غُنَّةٌ تشبه حرف المدّ، وكانت كل واحدة منهما حَرفين، جازَ أن يَنوب أُحدُهما عن الآخَر ويدلّ على أنَّها عوضٌ أيضاً، أنّها في موضعِ غيرِ المُعَوّضِ منه، وهذا شأنُ العوض.

واحتجَّ الآخرون: بالسّماع والقياس:

أما السّماعُ فمنه قول الشاعر[1]:

إنــي إذا مــا حَــدَثٌ ألــمَّــا أقــولُ يــا لـلّهمَ يــا لـلّهمَّــا

---

(١) ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت وإلى خراشة الهذلي، انظر نوادر أبي زيد: ١٦٥، والمقتضب: ٤/٢٤٢، والمحتسب: ٢/٢٣٨، وابن الشجري: ٢/١٠٣، والمخصص: ١/١٣٧، وابن يعيش: ٢/١٦، والمغني: ٢١٣، والعيني: ٤/٢١٦، والخزانة: ١/٣٨٥.

وقال آخر[1]:

وما عليكِ أن تَقولي كُلَّما ... سَبَّحتِ واستَرجعتِ يا للهمَّما[2]

أردِدْ عَلينا شَيْخَنا مُسلَّما

والأصلُ أن لا يُجمع العِوَضُ والمعوَّضُ.

وأما القياسُ: فهو أن حملَه على ما ذكرنا صحيحٌ، والمعنى لا ينافيه، والنّداء موضعُ تغييرٍ فلم يبقَ مانعُ مما ذَكرنا، ولأنّ في قولك: يا الله أمنا بخير زيادة معنى، وتصريح بما هو المقصود من النّداء، فكانَ المَصير إليه أولى.

قالوا: ولا يُقال: إنّ فيما أدّعيتموه حذفاً وتغييراً، وهو في خلافِ الأصلِ.

لأنّا نقول: أما الحَذفُ فكثيرٌ فمنه قول الشّاعر[3]:

* دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أراد: درس المنازِل، وقالوا: «ويلمّه»، و«أيشٍ» أي ويلُ أمّه، وأيُّ شيءٍ وكذلك «هلّم» فيمن جَعلها اسماً للفعل.

---

(١) هذا الرجز لم أقف على نسبته إلى قائله وهو في كتاب معاني القرآن: ١/٢٠٣، واللامات: ٣٦، والجمل: ١٧٧، والزاهر: ١/٣٤، والزينة: ٢/١٥، والإنصاف: ٣٤٢، وأسرار العربية: ٣٣، والمقرب: ١/٢٨٣، والقرطبي: ٤/٥٣، والخزانة: ١/٣٥٩.

(٢) في بعض مصادر البيت جاءت مفصولة هكذا «اللهم ما».

(٣) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ديوانه: ١٣٨ وعجز البيت قوله:

* وتقادمت بالحبس فالسوبان *

وهو في الخصائص: ١/٨١، ٢/٤٣٧، والمحتسب: ١/٨٠، والعيني: ٤/٢٤٦، والتصريح: ٢/١٨٠، والأشموني: ٣/١٦١، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٧.

والجواب[1]: أما الشّعر فلا يُعرف قائله فلا يحتج به.

والثاني: أنه من مواضعِ الضَّرورة، والدّليلُ قوله: «اللهمّما» فزاد على الكلمة شيئاً آخر، وكل ذلك ضرورة.

قولهم: (هو صحيحٌ في المعنى) جوابه من وجهين:

أحدُهما: ليس كذلك لما ذكرنا أنه يَجوزُ أن يتبع بقوله: «لعنه الله».

والثاني: أنه ليس كل ما صح المعنى فيه جعل مكانه، ألا ترى أن قولك: «ما قام زيد» هو نفيٌ، ولا يصحّ أن تُقيمه مقامَ قولك:

أُنفي قيامَ زيدٍ، وكذلك أُدوات الاستفهام لا تقوم مقامَ الأفعالِ، ولا الأفعالُ تقومُ مقامَها.

وأمَّا الحذف فلا نُنكر أنَّه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل، ثم إن في ذلك دعوى التَّحليل في المركب، والتَّركيب خلافُ الأصل، فكذلك التَّحليل؛ لأن كل واحد منهما خلاف الأصل.

والله أعلم بالصواب.

(١) رد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص: ٤٢ على الشعر بقوله قال البصريون: «وهذا شاذ جداً لا يعمل عليه ولا يعرف قائله...».

٨٣ ـ مسألة: [ترخيم المضاف][*]

لا يجوزُ ترخيمُ الاسم المضَافِ.

وقالَ الكوفيون: هو جائزٌ.

لَنا أنَّ الترخيمَ من أحكامِ أواخرِ الاسمِ، ولذلك لم يجزْ ترخيمُ المضاف في نحو قولِكَ: يا غلامَ زيدٍ كما لا يجوزُ ذلك في أوَّلِ الاسمِ، وإنَّما ساغَ في الاسمِ الواحدِ لاستقلالِهِ بنفسِهِ، ودلالة ما بَقي ما سَقط، يدلُّ عليه أنَّ المضافَ إليه في حكمِ عَجُزِ الاسمِ، والتَّرخيمُ لا يكونُ في وسطِ الكَلِمَةِ.

وأمَّا المضافُ إليه فليس بمنادى، والتَّرخيمُ مخصوصٌ بالمنادى: لأنَّ ما أُبقي يدلُّ على ما أُلقي.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب ورقة: (٧٢، ٧٣). كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٤٧ ـ ٣٥٦، وهي المسألة رقم: (٤٨) وعنوانها هناك: (هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه)، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٢٧، فصل الأسماء وهي في كتاب سيبويه: ١/٣٣٢، والمقتضب: ٤/٢٦٠، وأصول ابن السراج: ١/٤٣٧، والجمل: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٠، والأشموني: ٣/١٥٠، والتصريح: ٢/١٩٠.

واحتجَّ الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ ، فمن السماعِ قولُ الشاعرِ[1]:

حُذو حظَّكم يا آل عِكرمَ واحفظوا ... أَوَاصرنا والرَّحِمُ بالغيبِ يُذكَرُ

فحذف الهاءَ من المضافِ إليه، وقالَ آخرُ[2]:

أبا عروَ لا تَبعُد فكلُّ ابنِ حرّةٍ ... سَيَدعُوه داعِي مِيْتَةٍ فيُجِيْبُ

وقال آخر[3]:

وهذا رِدائي عندَه يَسْتَعِيرُهُ ... ليسلُبني ثَوبي أعامُ بن حَنَظلِ

وأراد: حنظلة.

وأمَّا القياسُ: فهو أن المضافَ إليه كزيادةٍ في المضافِ، وحذفِ الزيادةِ من المُفرد جائزٌ، فكذلك هُنا، ألا تَرى أنّ قولَك في تَرخيمِ زيدون يا

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها لبني سليم، وقد بلغه أنهم أرادوا الإغارة على غطفان، ديوانه: ٢١٤.

وعكرمة: هو عكرمة بن حفصة بن قيس غيلان بن مضر.

والأواصر: جمع أصرة وهي القرابة.

والبيت في الكتاب: ١/٣٤٣، وشرح ابن السيرافي: ٢/٣١٣، والإنصاف: ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٠، والعيني: ٤/٢٩٠، والخزانة: ١/٣٧٣.

(٢) لم أقف على نسبة لهذا البيت، هو في أمالي ابن الشجري: ١/١٢٩، والإنصاف: ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٠، والعيني: ٤/٢٨٧، والخزانة: ١/٣٧٧، والتصريح: ٢/١٨٤.

(٣) البيت للأسود بن يعفر وديوانه: ٥٦ وهو في نوادر أبي زيد: ١٥٩، والكتاب: ١/٣٣٢، وشرح شواهده لابن السيرافي: ٢/٣١٤، والجمل: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٧، واللآلي للبكري: ٩٣٥، والتصريح: ٢/٢٩٠، والمخصص: ١٢/١٩٥، وينسب إلى أعشى نهشل في الصبح المنير: ٣٠٦ وروايته في ديوان الأسود:

وألقي سلاحي كاملاً فاستعاره ... ليسلبني نفسي أعام بن حنظل

زيدُ أقبل فتحذفَ الزّيادتين، وكذلك يا طائِفي وأَنت تُريد طائِفيه، يدلُّ عليه أن المضافَ إليه بمنزلةِ التَّنوين وكما يُحذف التّنوين في النّداءِ، كذلك المُضاف إليه.

والجوابُ: أما الشّعرُ فمن الضَّرورة، وقد يجوزُ التّـرخيم في غيرِ النّداءِ ضرورةً، وأمَّا المضافُ إليه فلا يَتَعَدّى إليه حُكم النّداءِ، ولذلك لا يُبنى بل هو باقٍ على الإِعرابِ، ولو تَعدى إليه لبُني، والله أعلمُ بالصَّواب.

٨٤ ـ مسألة: [ترخيم الثلاثي](*)

لا يجوزُ أن يرخم الثلاثي مطلقاً.

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ.

وقالَ بعضُهم: يجو إذا كان الحرفُ الثاني متحركاً.

وجهُ القولِ الأولِ(١): أنَّ الترخيمَ تخفيفٌ، ولا أخفَّ من الاسمِ الثُّلاثي، وهذه العِدّة أقلّ الأُصولِ، فالحذفُ منها يُجحفُ بها، ويتأيَّد ذلك بأن الثاني لو كان ساكِناً لم يَجز التَّرخيم، فكذلك إذا كان متحركاً.

فإن قيلَ: حركةُ الأوسطِ بمنزلةِ الحرفِ الزائدِ، ألا تَرى أنَّك تَصرف هنداً ولا تَصرف سقر كما لا تَصرف الرُّباعي.

قيلَ: حركةُ الأُوسط لا تُؤثّر في المُـذكَّر حتى لَـو سميت رجـلاً بـ «قدم» لم يمتنع صرفه البَتّةَ، بخلافِ ما إذا سَمَّيتَ به مؤنثاً، فإنَّك تَمنعه

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة والإنصاف: ٣٥٦ ـ ٣٦١، المسألة رقم: (٤٩) وعنوانها هناك: (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي) وائتلاف النصرة: مسألة رقم: ٢٨ فصل الأسماء.

(١) قال المؤلف في اللباب: ورقة: (٧٢) واحتج الآخرون بأن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو يد ودم وغد.

فإن الحركةَ غيرُ مستقلةٍ بالمنعِ ، بل بضميمةِ تأنيثِ المُسمى فالحركةُ وحدها غيرُ مانعةٍ، وها هُنا الحركة مُطلقة.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ الترخيمَ دَخَلَ الكلامَ تخفيفاً، فينبغي أن يَجوز في الجميعِ ، ولا فَرق في ذلك بين الثُّلاثي والرُّباعي، ألا تَرى أن المَنقوصَ يجوزُ حذفُ يائِهِ في الوقفِ، ثلاثياً أو أكثر، نحو عمٍ، (شجٍ) و(قاضٍ) وليس كذلك إذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ نحو ظبي فإنَّ الياءَ لا تُحذف في الوَقْفِ، لما سكن ما قبلها.

والجوابُ: أنَّا قد بَيَّنا أن التَّخفيفَ فيما كان مستثقلاً، والثلاثي لا ثُقلَ فيه، فلا حاجةَ إلى التَّخفيف، فتخفيفه يَلحقه بالحُروفِ، وذلك تأباهُ أصالةُ الاسمِ ، ولا يقالُ: إنّ في الأسماءِ المعربة ما هو على حَرفين نحو: يَدٍ ودَمٍ ودَدٍ، لأنَّا نقول: ما هو على حرفَين ليس بأصلٍ[1]، بل قد حُذف منه ما يُكَمّله أصلاً، فالأصلُ في يدٍ: يدو، وفي دد: ددن، فإذا حُذِفَ منه فقد دخله الوهن، فلا يبقى أصلاً يقاس عليه.

وأمَّا حذفُ الياءِ من المنقوصِ فذاك شيءٌ أوجبَه الثّقل، وذلك أن قبلَ الياءِ كسرةً، والياءُ مستثقلةٌ، وحركتُها تستثقل، ولكثرةِ المُستثقلات هنا ساغَ الحذفُ في الوقفِ، وليس كذلك في نحو: عمر ورجل، فإنه لم يجتمع فيه وجوه من الثقل حتى يخفّف آخرها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال المؤلف في اللباب: ورقة: (٧٢). (والجواب أن تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً فلا يقاس عليها... الخ).

٨٥ ـ مسألة: [ترخيم الرباعي][*]

يجـوزُ حذفُ الحـرفِ الرابـعِ من الاسمِ الـرُّبـاعي في التَّـرخيم مطلقاً[١].

وقالَ الكُوفيون: إذا كان قبلَ الطَّرفِ ساكناً حُذِفَ الثَّالث والرَّابع[٢] نحو قمطر، وبرثن يبقى: قِمَ، بُرْ.

وجهُ القولِ الأولِ: أنَّ الرباعي زائـدٌ على الأصلِ الأوّلِ فجـازَ تَرخيمه بحذفِ حرف واحدٍ، كما لو كان الثَّالث متحركاً.

وبيانُه: [أنَّك] إذا حذفتَ الرَّاء من قِمطر والنون من بُرثن كان الثاني

(*) ثبت تخريجات المسألة: (٨٣).

والإنصاف: ٣٦١ ـ ٣٦٢ المسألة رقم: (٥٠).

وعنوانها هناك (ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن)، وائتلاف النصرة المسألة رقم: ٢٩ فصل الأسماء.

(١) نقل السيوطي نصاً من هذه المسألة في كتابه الأشباه والنظائر: ٢٥٧/١ ولكن هذا النص جاء مضطرباً فنقل من بداية المسألة إلى قوله (مطلقاً) ثم قال بعد ذلك: «ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكناً فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً». ثم وصل هذا النص بنصوص متفرقة من المسألة زاد فيها ونقص، وتصرف دون أن يشير إلى ذلك.

(٢) نسبه المؤلف في كتاب اللباب ورقة: (٧٢) إلى الفراء وحده.

مساوياً للأولِ في الأصولِ، فحذفُ حرف يُبقيه على غيرِ أصلٍ، فيمتَنِعُ كالمسألة التي قبلها.

واحتجَّ الآخرون. بأنَّ الحرفَ الرابعَ إذا حُذِفَ وحدَه كـان الباقي (ساكناً) وذلك حكمُ الحروفِ ولا نَظير لَه في الأسماءِ المُعربة، وإنما يَبقى مثلُ «مَن» و«كم»، وذلك انتهاك للأصول، وإذا حذف (الثالث)[1] بقي الثاني متحركاً والحركة من أحكام الأسماء.

والجوابُ عنه ما تقدّم، وأمّا بقاؤُه ساكناً فليس بمانعٍ؛ لأن[1] كونه آخراً بعدَ التَّرخيمِ لا يُشبه حالَه قبله، ألا تَرى أن[1] ترخيمَ (حارث) يصيره إلى بناءٍ لا نظيرَ له فـ«حار» فاع، ولا نظيرَ له[2] في الأُصولِ، ومع ذلكَ جازَ أن يَبقى على هذا المِثال[2]؛ لأنَّ التَّرخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى، وأمّا إذا رُخّم جازَ أن يُحرك فتقول: (يا قِمَطُ) وعند ذلك يَخرج[1] من شبهِ الأَدواتِ. والله أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) كلمات غير واضحة واجتهدت في تصويبها.

(٢) كلمات غير واضحة مصححة من الأشباه والنظائر للسيوطي.



الفهارس العامّـة



١ ـ فهرس الموضوعات

القسم الأول: الدراسة

القِسمُ الثَّاني

باب المعرب

باب الإعراب

مسائل التثنية

مسائل الجمع

مسائل ما لم يسمّ فاعله

مسائل باب كان وأخواتها

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية

تسلسل	الآيــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
٤٦ -	﴿جداراً يريد أن ينقضّ﴾	الكهف	٧٧	١١٦
٤٧ -	﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾	الكهف	٩٦	٢٥٣
٤٨ -	﴿أو أجد على النار هدى﴾	طـه	١٠	١٩٠
٤٩ -	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	طـه	٦٧	٢٤٨، ٣٨٥
٥٠ -	﴿إن لك ألّا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ﴾	طـه	١١٨، ١١٩	٢٤٤
٥١ -	﴿لو كان فيهما آلهة إلا﴾	الأنبياء	٢٢	٤٢٢
٥٢ -	﴿وكذلك نجّي المؤمنين﴾	الأنبياء	٨٨	٢٧١
٥٣ -	﴿يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً﴾	الفرقان	٢٨	٢٧٩
٥٤ -	﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾	النمـل	٧٢	٣٥٦، ٤١٣
٥٥ -	﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات﴾	النمـل	٨٧	٣٨٩
٥٦ -	﴿وهم من فزع يومئذ﴾	النمـل	٨٩	٤١٧، ٤١٨
٥٧ -	﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾	القصص	١٥	٣٨٩
٥٨ -	﴿إنّ الله وملائكته يصلون على النبي﴾	الأحزاب	٦٥	٣٤٤
٥٩ -	﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾	سبأ	٤٠	٢٤٦، ٢٤٧
٦٠ -	﴿يا ليت قومي يعلمون﴾	يـس	٢٦	٢٧٩
٦١ -	﴿لا فيها غول﴾	الصافات	٤٧	٣٦٣
٦٢ -	﴿فاطّلع فرآه في سواء الجحيم﴾	الصافات	٥٥	٤٢١
٦٣ -	﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾	الصافات	١٤٣	٢٤١
٦٤ -	﴿حتى توارت بالحجاب﴾	ص	٣٢	٢٥٧
٦٥ -	﴿ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل. . .﴾	الزمر	٢٨، ٢٩	٢٩٧
٦٦ -	﴿ليس كمثله شيء﴾	الشورى	١١	٤٢٤
٦٧ -	﴿إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون﴾	الزخرف	٧٤	٣٩٢
٦٨ -	﴿ليجزي قوماً﴾	الجاثية	١٤	٢٧١
٦٩ -	﴿إن نظنّ إلّا ظناً﴾	الجاثية	٣٢	٣١٢
٧٠ -	﴿ولكل درجات مما عملوا﴾	الأحقاف	١٩	٢٩٧
٧١ -	﴿حتى إذا خرجوا من عندك﴾	محمـد	١٦	٤٢٢
٧٢ -	﴿يريدون أن يبدّلوا كلام الله﴾	الفتح	١٥	١١٥
٧٣ -	﴿إن المتقين في جنات وعيون آخذين﴾	الذاريات	١٥، ١٦	٣٩٢
٧٤ -	﴿إنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾	الذاريات	٢٣	٤١٧

٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية

حــرف الهمــزة

ـ الربيع بن ضبع الفزاري أو يزيد بن ضبة:

إذا عــاش الفتى مـائتين عــامـاً   فـقــد ذهب الـلذاذة والـفـتــاء   ٤٢٩

حــرف البــاء

ـ جرير:

فلو ولــدت قفيـزة جــرو كلب   لسب بــذلــك الكلب الكــلابـا   ٢٧٢

ـ مجهول:

ولــمــا أن تــحــمــل آل لـيـلى   سمعنــا بينهـم نعـب الغــرابــا   ٢٥٥

ـ المخبل السعدي:

أتهجــر سلمى للفـراق حبيبهــا   ومـا كان نفساً بالفـراق تـطيب   ٣٩٦

وروى:

. . . .   ومـا كان نفس بـالفـراق تـطيب

ـ مجهول:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حـرة   سيــدعــوه داعي ميتــة فيجيب   ٤٥٤

ـ الأعشى:

إن من لام في بني بنت حسان   ألمــه وأعصــه فـي الخـطوب   ٣٣٩

ـ طفيل الغنوي:

وكمتــاً مـدمــاة كـأنّ متــونهــا   جرى فوقها واستشعرت لون مذهب   ٢٥٣

ـ مجهول:

والله مــا ليلي بنــام صــاحبــه   ولا مـخــالط الليــان جــانبــه   ٢٧٩

- الجموح الظفري

قالت أميمة لما جئت زائرها	هلا رميت ببعض الأسهم السود	
لا درّ درك إني قد رميتهم	لولا حددت ولا عذري لمحدود	٢٤٢

- النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً من الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٤١٢ - ٤١٣

- النابغة:

ها إنّ تاغذرة إن لم تكن نفعت	فإن صاحبها قد تاه في البلد	٢٧٨

- مجهول:

ألا يا سلمى ذات الدماليج	وذات الثنا الغر والفاحم الجعد	٢٧٨

حرف الراء

- ذي الرمة:

حراجيح ما تنفك إلّا مناخة	على الخسف أو نرمي به بلداً قفرا	٣٠٤

- رؤبة بن العجاج:

لا تتركني فيهم شطيراً	إني إذا أهلك أو أطيرا	٣٣٧

- مجهول:

فيا الغلامان اللذان فرّا	إياكما أن تكسبانا شرا	٤٤٦

- مجهول:

حذو حظكم يا آل عكرم واحفظوا	أواصرنا والرجم بالغيب يذكر	٤٥٤

- الأخطل:

....	قد بلغت سوءاتهم هجر	

وورد:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو حدثت سوءاتهم هجر	٣٩٧

- ابن النجم العجلي:

خلص أم العمرو من أسيرها	حرّاس أبواب على قصورها	٢٨٨، ٤٣٤

- الفرزدق:

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي	ولكن زنجي عظيم المشافر	٣٤٠

- مجهول:

يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار	٢٧٨

ـ منسوب للعرجي ومجنون بني عامر:

يـا ما أميلح غـزلانـاً شـذن لنـا　　من هؤليـائكن الضـال والسمـر　٢٩٠

ـ مجهول:

مـالك عنـدي غير سهم وحجـر　　وغيـر كبـداء شـديـدة الـوتـر

ترمي بكفي كان من أرمى البشر　٢٧٩

حـرف السيـن

ـ العباس بن مرداس:

أكـر وأحمي للحقيقـة منهـم　　واضـرب منا بـالسيوف القـوانسا　٢٨٧

ـ أبو زبيد (حرملة بن المنذر):

خـلا إن العتـاق من المـطايـا　　حسين بـه فهـن إليـه شـوس　٤٠٧

ـ مجهول:

إلى أن عـرّسـوا وأغب منهـم　　قـريبـاً مـا يحس لـه حسيس　٤٠٨

ـ هذلول بن كعب وقيل لغيره:

تقـول وصكت وجههـا بيمينهـا　　أبعلي هـذا بالـرحى المتقـاعس　٣٠٦

حـرف الضـاد

ـ رؤبة بن العجاج:

جـاريـة في درعهـا الفضفـاض　　تقـطع الحـديـث بـالإيمـاض　٢٩٣

أبيض من أخت بني إباض

حـرف العيـن

ـ منسوب لأنس بن زنيم:

كم بجـود مقـرف نـال العلى　　وكـريـم بـخـلـه قـد وضعـه　٤٣٠

حـرف الفـاء

ـ قيس بن الخطيم وقيل لغيره:

نحن بمـا عنـدنسا وأنت بمـا　　عنـدك راض والـرأي مختلف　٣٣٨

ـ أوس بن حجر:

تـواهق رجلاهـا يـداهـا ورأسـه　　لهـا قتب خلف الحقيبـة رادف　٣٩٧

حـــرف القــاف

ـ زهير:

ومن يلق يوماً على علاته هـرماً	يلق السماحة منه والندى خلقا	٢٤٨، ٣٨٥

ـ مجهول:

ولو أنك في يوم الرخاء سألتني	فـراقك لم أبخـل وأنت صديق	٣٤٩

ـ بشر بن أبي خازم الأسدي:

وألا فـاعـلمـوا أنّـا وأنـتـم	بـغـاة مـا بقينـا فـي شقـاق	٣٤٥

حـــرف الكــاف

ـ الأعشى:

تجانف عن أهل اليمـامة نـاقتي	وما قصدت من أهلها السوائكـا	٤٢٠

ـ مجهول:

يـا أيهـا المـاتـح دلـوي دونكـا	إني رأيت القـوم يحمـدونكـا	٣٧٤

حـــرف الـــلام

ـ عمرة أخت عمرو بنت عجلان الهذلية:

وقـد علم الصبيـة المـرملون	إذا اغبـر أفق وهـبت شـمـالا	
بـأنـك الـربيـع وغيث مـريـع	وقـد مـا هنـاك يكـون الثمـالا	٣٤٩ ـ ٣٥٠

ـ مجهول:

ولقـد اغتذى ومـا صقـع الـديـ	ـك على أدهم أجش الصهيـلا	٢٨٧

ـ حسان وقيل غيره:

محمـد تفـد نفسـك كـل نفس	إذا مـا خفت من شيء تبـالا	١٧٨

٥٠ ـ المرار الأسدي:

فـرد على الفؤاد هـوى عميـداً	وسـوئـل لـو يـرد لنـا سؤالا	
وقـد نعني بهـا ونـرى عصـوراً	بهـا يقتلننـا الخـرد الخـذالا	٢٥٥

ـ القطامي:

كم نالني منهم فضلاً على عدم	إذا لا أكـاد من الأقتار أحتمـل	٤٣٠

ـ حندج المري:

ما أقدر الله أن يدني على شحط	من داره الحزن ممن داره صول	٢٩٠

ـ مجهول:

لهنك من عبسية لوسيمة	على هنوات كاذب من يقولها	٣٥٥

ـ امرؤ القيس:

فلو إنما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	٢٥٦

ـ امرؤ القيس:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	٢٥٧

ـ امرؤ القيس:

....	لناموا فما إن من حديث ولا صالي	٢٨١

ـ أبو محلّم:

إلا فتى من بني ذبيان يحملني	وليس حاملي إلّا ابن حمال	٢٨٦

وروى:

فهل فتى من سراة القوم يحملني	....

ـ عدي بن زيد العبادي:

فليت دفعت الهم عني ساعة	فبتنا على ما خيلت ناعمي بال	٣٣٩

ـ قيل للشماخ وقيل لغيره:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت	حمامة في غصون ذات أوقال	٤١٨

ـ الأسود بن يعفر:

وهذا ردائي عنده يستعيره	ليسلبني ثوبي أعام بن حنظل	٤٥٤

ـ أبو ذؤيب الهذلي:

ألا زعمت أسماء إلّا أحبها	فقلت بلى لولا ينازعني شغلي	٢٤٢

ـ النجاشي الحارثي قيس بن عمرو بن مالك:

فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولك أسقني أن كان ماؤك ذا فضل	٣٥٥

ـ مجهول:

فلا أهل إلّا دون أهلك عندنا	وما لك حاشا بيت مكة من عدل	٤١١

حرف الميم

ـ المثقب العبدي:

مثلاً يضربه حكامنا قولهم:	في بيته يؤتى الحكم	٢٤٨

ـ الأعشى:

إلى المرء قيس أطيل السرى	وآخذ من كل حي عصم	١٩١

حرف النون

حرف الياء

٤ ـ فهرس الاعلام

حرف الخاء

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الياء

٥ ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المخطوطات:

١ ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ـ مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو).

٢ ـ إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري دار الكتب المصرية رقم (٢١٢٥).

٣ ـ إعراب القرآن للسفاقسي (المجيد في إعراب القرآن المجيد) مكتبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (المكتبة المركزية) رقم (١٠٢٥ ـ ١٠٢٦).

٤ ـ إعراب القرآن للعكبري (البيان في إعراب القرآن) مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (٧٢) علوم القرآن.

٥ ـ إعراب القرآن للسمين الحلبي (الدر المصون) مكتبة مكة رقم (١ علوم القرآن).

٦ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب مكتبة الحرم المكي رقم (٣٨) نحو.

٧ ـ شرح التسهيل للدماميني (تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد) مكتبة الحرم المكي رقم (١٢٨) نحو.

٨ ـ شرح لامية العرب للعكبري مكتبة شيخ الإسلام رقم

٩ ـ شرح اللمع للعكبري مخطوطة خدا بخش مصورة في معهد إحياء المخطوطات تحت الرقم (٣١٩) نحو.

١٠ ـ شرح مقامات الحريري مصورة في معهد إحياء المخطوطات تحت الرقم (٥٦٠) أدب. (ب) ونسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رقم (٢٧٨) أدب.

١١ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي.

١٢ ـ كتاب اللباب للعكبري الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩.

١٣ ـ المحصل شرح المفصل المنسوب إلى أبي البقاء العكبري دار الكتب (٢٩٢).

١٤ ـ المحصول شرح الفصول لابن أباز البغدادي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (١٧٤ نحو).
١٥ ـ شرح المقرب لابن عصفور مصورة معهد إحياء المخطوطات رقم
١٦ ـ كتاب المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) لغة.
١٧ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة رقم (١٦٣ نحو).
١٨ ـ المنهج الأرشد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح الحنبلي مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (١١٤) تراجم.

ب ـ المطبوعات:

١٩ ـ كتاب الإبل عن الأصمعي، ضمن مجموعة (الكنز اللغوي) نشر أوجست هفنر برلين سنة ١٩٠٣م.
٢٠ ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ـ تحقيق طه محمود الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي البابي الحلبي ـ القاهرة، (ط) أولى سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
٢١ ـ الأزمنة والأمكنة للمرزوقي. ط دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ـ الدكن الهند سنة ١٣٣٢هـ.
٢٢ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق عبد المعين اللوحي ط دمشق سنة ١٩٧١م.
٢٣ ـ أسرار العربية لابن الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
٢٤ ـ الأشباه والنظائر في النحو تأليف جلال الدين السيوطي ـ ط. دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند سنة ١٣٥٩هـ ـ ١٣٦٠هـ. طبع مكتبة الكليات الأزهرية تحقيق طه عبد الرؤوف سعد سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٢٥ ـ اشتقاق أسماء الله تأليف أبي القاسم الزجاجي تحقيق د. عبد الحسين المبارك. ط النعمان النجف سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٢٦ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط/دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.
٢٧ ـ الأصول في النحو ـ تأليف ابن السراج (١ ـ ٢) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط.

مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٨ - أعجب العجب شرح لامية العرب للزمخشري. ط دار المعرفة ١٣٩٢هـ.
٢٩ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. القاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م.
٣٠ - إعراب القرآن (إملاء مامـن بن الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) ط البابي الحلبي سنة ١٣٨٠هـ.
٣١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه - تحقيق عبد الرحيم محمود. مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
٣٢ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. ط دار الكتب المصرية ١٩٢٧م، ١٩٦٢م، وطبعة (الساسي).
٣٣ - الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي نشر عبد الله البستاني - بيروت سنة ١٩٠١م.
٣٤ - الأمالي لأبي علي القالي ط السعادة سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
٣٥ - الأمالي الشجرية تأليف هبة الله بن الشجري. ط حيدرآباد - الدكن، الهند سنة ١٣٤٩هـ، دائرة المعارف العثمانية.
٣٦ - الأمثال لأبي عكرمة الضبي - تحقيق د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكاتب بدمشق سنة ١٩٧٤م.
٣٧ - الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي. تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة سنة ١٩٧١م. تحقيق د. أحمد محمد الضبيب، الرياض سنة ١٩٧٠م.
٣٨ - إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٩هـ - ١٣٩٣هـ.
٣٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
٤٠ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. مطبعة دار التأليف القاهرة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٤١ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك مطبعة دار النفائس بيروت سنة ١٩٧٢م (الطبعة الثانية).
٤٢ - إيضاح المكنون للبغدادي، المكتبة الإسلامية طهران سنة ١٩٦٧م - ١٣٧٨هـ.

٤٣ ـ إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري تحقيق محيـي الدين رمضان. المطبعة التعاونية دمشق سنة ١٩٧١م.
٤٤ ـ البئر لابن الأعرابي تحقيق د. رمضان عبد التواب مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٤٥ ـ البحر المحيط لأبي حيان طبع السعادة القاهرة سنة ١٣٢٦هـ.
٤٦ ـ البداية والنهاية لابن كثير مطبعة كردستان العلمية القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.
٤٧ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة سنة ١٩٥٧ م.
٤٨ ـ بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي تحقيق محمد علي النجار وجماعة منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٤٩ ـ بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٨٤هـ.
٥٠ ـ البلغة في شذور اللغة مجموعة مقالات لغوية لأئمة كتبة العرب ظهر معظمها في مجلة المشرق نشر أوجست هفنر والأب لويس شيخو. ط. الثانية سنة ١٩١٤م المطبعة الكاثوليكية بيروت.
٥١ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي تحقيق محمد المصري منشورات وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٥٢ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق سيد أحمد صقر ط/البابي الحلبي سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م. الطبعة الثانية.
٥٣ ـ تاج العروس في شرح جواهر القاموس للزبيدي:
أ ـ طبعة بولاق سنة ١٣٠٧هـ.
ب ـ طبعة الكويت الجزء السابع فقط سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.
٥٤ ـ تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م. والأصل والذيل الألماني (ترجمة العكبري) قام بنقلها إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب.
٥٥ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي طبعة سنة ١٩٣١م، السعادة بمصر.
٥٦ ـ تاريخ علماء المستنصرية تأليف ناجي معروف مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م الطبعة الثانية.
٥٧ ـ تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة المقدسي (ذيل الروضتين) طبع سنة

١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م الطبعة الأولى بعناية محمد زاهد الكوثري.
٥٨ - تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات طبع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٥٩ - تفسير الكشاف للزمخشري طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
٦٠ - التكملة لوفيات النقلة للمنذري. تحقيق بشار عواد معروف، مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٦١ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وجماعة بغداد سنة ١٩٦٢م.
٦٢ - تهذيب الألفاظ لابن السكيت - للتبريزي، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٥م.
٦٣ - تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبعة الدار العربية للطباعة سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٦٤ - التنبيه لأبي عبيد البكري الطبعة الثالثة السعادة سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م.
٦٥ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه اونرتزل، مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠م.
٦٦ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
٦٧ - جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، ط دار المعارف بمصر من ١ - ١٦ فقط.
٦٨ - الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق علي حيدر طبع سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م دمشق.
٦٩ - الجمل لأبي القاسم الزجاجي تحقيق ابن أبي شنب، باريس سنة ١٩٥٧م.
٧٠ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي دار نهضة مصر للطبع والنشر تحقيق محمد علي البجاوي. ط الأولى مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٩٦٧م.
٧١ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. عبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٧٢ - جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الأولى مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الدكن سنة ١٣٤٥هـ.
٧٣ - جنى الجنتين للمحبي مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٤٨هـ.
٧٤ - الجني الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٧٥ - الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ علي النجدي

وجماعة، طبع دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٦٥م (الجزء الأول).
٧٦ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١م.
٧٧ ـ الحدود للرماني تحقيق مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني. بغداد سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
٧٨ ـ الحماسة الشجرية لابن الشجري تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. دمشق سنة ١٩٧٠م.
٧٩ ـ الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٥٦م.
٨٠ ـ خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي.
أ ـ طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
ب ـ وطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م تحقيق عبد السلام هارون ١ ـ ٤ فقط.
٨١ ـ الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ، ١٣٧٦هـ.
٨٢ ـ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي مطبعة الترقي دمشق سنة ١٩٤٨م.
٨٣ ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، تأليف د. فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٨٤ ـ الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة للإمام حمزة الأصفهاني تحقيق د. عبد المجيد قطامش، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م.
٨٥ ـ الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين النعماني.
٨٦ ـ ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت سنة ١٩٦٠م.
٨٧ ـ ديوان شعر الأحوص جمعه وحققه عادل سليمان جمال. طبع الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م القاهرة.
٨٨ ـ ديوان الأعشى الكبير تحقيق د. محمد محمد حسين، طبع النموذجية سنة ١٩٥٠م.
٨٩ ـ ديوان بشر بن أبي حازم تحقيق د. عزة حسن، المطبعة الرسمية دمشق سنة ١٩٦٠م.
٩٠ ـ ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب) ليبسيغ سنة ١٩٠٣م باعتناء وليم بن الورد البروسي.

٩١ ـ ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح. دمشق ١٣٩٢ ـ ١٣٩٣هـ مطبعة طربيني.
٩٢ ـ ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق وشرح د. صلاح الدين الهادي مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
٩٣ ـ ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري طبع سالون باريس سنة ١٩٠٠م.
٩٤ ـ ديوان طفيل الغنوي تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الكتاب الجديد بيروت سنة ١٩٦٨م.
٩٥ ـ ديوان العجاج شرح الأصمعي تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١م.
٩٦ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط أولى سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٩٧ ـ ديوان عنترة تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٩٦٤م.
٩٨ ـ ديوان الفرزدق تحقيق عبد الله الصاوي سنة ١٣٥٤هـ.
٩٩ ـ ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
١٠٠ ـ ديوان مالك ومتمم أبناء نويرة، تحقيق ابتسام مرهون الصفار مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٩٦٨م.
١٠١ ـ ديوان المثقب العبدي تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة سنة ١٩٧١م.
١٠٢ ـ ديوان المفضليات مع شرح ابن الأنباري باعتناء كارلوس يعقوب لايل طبعة الآباء اليسوعيين بيروت سنة ١٩٢٠م.
١٠٣ ـ ديوان النابغة الذبياني تحقيق د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م.
١٠٤ ـ ديوان النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي دمشق سنة ١٣٨٤هـ.
١٠٥ ـ ديوان الهذليين، نشر دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠م.
١٠٦ ـ ديوان ابن هرمة تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب النجف سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٠٧ ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، القاهرة ١٩٥٢م ـ ١٩٥٣م، وطبعة دمشق سنة ١٩٥١م.
١٠٨ ـ ذيل الأمالي لأبي علي القالي، طبعة ثالثة، السعادة سنة ١٣٧٣هـ وسنة ١٩٥٣م.

١٠٩ ـ روضات الجنات للخوانساري الميرزا محمد باقر الموسوي، ط الثانية طهران.
١١٠ ـ الروض الآنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١١١ ـ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
١١٢ ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، مطبعة دار المعارف.
١١٣ ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، طبعة البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م الجزء الأول فقط.
١١٤ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.
١١٥ ـ السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وجماعة، الطبعة الثانية، البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.
١١٦ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدس القاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
١١٧ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي بتحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٢م.
١١٨ ـ شرح أبيات سيبويه لابن النحاس تحقيق أحمد خطاب، طبع المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٧٤م.
١١٩ ـ شرح أبيات الكشاف، مطبعة مصطفى الحلبي في آخر الكشاف.
١٢٠ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي، نشر مصطفى صادق الرافعي القاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
١٢١ ـ شرح الأشموني (هداية السالك) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٣٩م ـ ١٩٤٦م.
١٢٢ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم مطبعة القديس بيروت ١٣١٢هـ.
١٢٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد (الجزء الأول) مكتبة الأنجلو سنة ١٩٧٤م.
١٢٤ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق عبد السلام هارون، وأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥١م ـ سنة ١٩٦٧م.
١٢٥ ـ شرح ديوان الحماسة للتبريزي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٣٥٨هـ.

١٢٦ ـ شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري = (التبيان في شرح الديوان) تحقيق مصطفى السقا وجماعة مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
١٢٧ ـ شروح سقط الزند بتحقيق مصطفى السقا وجماعته طبع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٥٤م.
١٢٨ ـ شرح شواهد المغني مطبعة محمد مصطفى، القاهرة سنة ١٣٣٢هـ.
١٢٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد الشافية للبغدادي تحقيق محمد الزفزاف وجماعة. مطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٣٢هـ.
١٣٠ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد.
١٣١ ـ شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة سنة ١٩٥٨م الطبعة العاشرة.
١٣٢ ـ شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف سنة ١٩٦٣م.
١٣٣ ـ شرح القصائد العشر للتبريزي تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٦٩م.
١٣٤ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعكبري تحقيق عبد العزيز أحمد، طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م. الطبعة الأولى.
١٣٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية بدون تاريخ.
١٣٦ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦م.
١٣٧ ـ شعر الأخطل صنعه السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة ط/دار الأصمعي بحلب سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م طبعة أولى.
١٣٨ ـ الصاحي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق مصطفى الشويمي طبعة مؤسسة بدران ببيروت سنة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
١٣٩ ـ الصحاح للجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة سنة ١٩٥٦م.
١٤٠ ـ طبقات الحنابلة لأبي يعلى، بيروت دار المعرفة.
١٤١ ـ طبقات الشافعية تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. ط/١، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٤٢ ـ طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة مطبعة المدني سنة ١٩٧٤م.
١٤٣ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الجزء الأول فقط تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان النجف سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م.
١٤٤ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية.
١٤٥ ـ العبر في خبر من عبر للذهبي تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٦م. الجزء الخامس فقط.
١٤٦ ـ أبو علي الفارسي تأليف د. عبد الفتاح شلبي، مطبعة نهضة مصر الفجالة ١٣٨٨هـ.
١٤٧ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري بتحقيق برجستراسر، السعادة بمصر سنة ١٩٣٣م.
١٤٨ ـ غريب إعراب القرآن (البيان في غريب إعراب القرآن) لابن الأنباري تحقيق د. طه عبد الحميد ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
١٤٩ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١٥٠ ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م.
١٥١ ـ فتح القدير للشوكاني طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٣هـ.
١٥٢ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د. عبد الحميد عابدين، والدكتور إحسان عباس. ط الأولى سنة ١٩٥٨م.
١٥٣ ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الاشبيلي. ط/٢، القاهرة، مؤسسة الخانجي سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
١٥٤ ـ الفهرست لابن النديم نشرة فلوجل.
١٥٥ ـ فوات الوفيات محمد بن شاكر الكتبي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة سنة ١٩٥١م.
١٥٦ ـ في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
١٥٧ ـ القوافي للأخفش تحقيق د. عزة حسن دمشق.

١٥٨ ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٦م.
١٥٩ ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير، المطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٥٣هـ.
١٦٠ ـ كتاب الحروف للرماني تحقيق د. عبد الفتاح شلبي.
١٦١ ـ كتاب سيبويه:
أ ـ طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ.
ب ـ تحقيق عبد السلام هارون (١ ـ ٣) دار القلم، دار الكاتب العربي، والهيئة المصرية العامة للكتاب، من سنة ١٩٦٦م ـ ١٩٧٣م.
١٦٢ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
١٦٣ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة، الطبعة الثانية المطبعة الإسلامية بطهران سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١٦٤ ـ اللامات للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٦٥ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، مكتبة القدس القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.
١٦٦ ـ لسان العرب لابن منظور مطبعة بولاق.
١٦٧ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني منشورات مكتبة القدس والبدير بدمشق مطبعة الترقي سنة ١٣٤٨هـ.
١٦٨ ـ المثنى لأبي الطيب اللغوي.
١٦٩ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق فؤاد سزكين، السعادة بمصر سنة ١٩٥٩م.
١٧٠ ـ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٢م.
١٧١ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠م.
١٧٢ ـ مجمع الأمثال للميداني مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.
١٧٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، منشورات شركة المعارف الإسلامية سنة ١٣٧٩هـ.
١٧٤ ـ المحتسب لابن جني تحقيق علي النجدي وجماعة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٨٦هـ.
١٧٥ ـ المخصص لابن سيده الطبعة الأولى بولاق القاهرة سنة ١٣١٧هـ ـ ١٣٣١هـ.

١٧٦ ـ المدارس النحوية تأليف د. شوقي ضيف دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
١٧٧ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
١٧٨ ـ مدرسة البصرة تأليف د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ.
١٧٩ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر سنة ١٣٩٤هـ الطبعة الثانية.
١٨٠ ـ مراصد الاطّلاع لابن عبد الحق الحنبلي دار إحياء الكتب العربية القاهرة.
١٨١ ـ المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر دمشق سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٨٢ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق جاد المولى وجماعة دار إحياء الكتب العربية.
١٨٣ ـ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق د. محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء حلب.
١٨٤ ـ المستقصى من أمثال العرب للزمخشري ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ـ الدكن سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
١٨٥ ـ المعارف لابن قتيبة تحقيق د. ثروت عكاشة ط الثانية دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩م.
١٨٦ ـ معاني القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م. والجزء الثاني والثالث طبع مطابع سجل العرب سنة ١٩٧٢م.
١٨٧ ـ معاهد التنصيص للعباس المطبعة البهية القاهرة سنة ١٣١٦هـ.
١٨٨ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب) لياقوت الحموي طبعة دار المأمون سنة ١٩٣٦م.
١٨٩ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
١٩٠ ـ معجم الشعراء للمرزباني تحقيق عبد الستار فراج طبعة الحلبي سنة ١٩٦٠م.
١٩١ ـ معجم ما استعجم للبكري تحقيق مصطفى السقا الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٥م القاهرة.
١٩٢ ـ معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٦٦م.
١٩٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:

أ - تحقيق محيي الدين عبد الحميد.
ب - تحقيق مازن المبارك وجماعة دمشق سنة ١٩٦٤م دار الفكر.
١٩٤ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة تأليف طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور القاهرة سنة ١٩٦٩م.
١٩٥ - المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣م.
١٩٦ - المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب المطبعة الأميرية ببولاق.
١٩٧ - المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة سنة ١٣٨٨هـ.
١٩٨ - المقرب لابن عصفور تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧١م.
١٩٩ - منازل الحروف للرماني تحقيق رانا محمد نصر الله إحسان الاهي مطبعة المكتبة العلمية - لاهور سنة ١٩٧٢م.
٢٠٠ - من تاريخ النحو للأستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت.
٢٠١ - المنصف لأبي الفتح ابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
٢٠٢ - المنتظم لابن الجوزي دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد - الدكن سنة ١٣٥٧هـ - ١٣٥٨هـ.
٢٠٣ - النخل والكرم عن الأصمعي ضمن كتاب (شذور اللغة).
٢٠٤ - نزهة الألباء لابن الأنباري بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة المدني القاهرة سنة ١٩٦٧م.
٢٠٥ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ط الثانية القاهرة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٢٠٦ - نفح الطيب للمقري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة ١٩٤٩م.
٢٠٧ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري دار الكاتب العربي بيروت.
٢٠٨ - نكت الهميان للصفدي تحقيق أحمد زكي القاهرة سنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.
٢٠٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الرادي نشر عيسى الحلبي سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢١٠ ـ هدية العارفين للبغدادي ط الثالثة، المكتبة الإسلامية طهران سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٢١١ ـ همع الهوامع للسيوطي:

أ ـ تحقيق محمد بدر الدين النعساني، السعادة بمصر سنة ١٣٧٧هـ.

ب ـ تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم طبع الكويت سنة ١٩٧٤م الجزء الأول والثاني.

٢١٢ ـ الوافي بالوفيات للصفدي من ١ ـ ٩ باعتناء هلمون رتيتر.

٢١٣ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محيي الدين عبد الحميد:

أ ـ السعادة بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

ب ـ وتحقيق الدكتور إحسان عباس.



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقـــم : 1986/3/2000/83

التنضيد الإلكتروني : كومبيوتايب للصف الطباعي الإلكتروني 

الطباعة : مؤسسة نزيه كركي